



جامعة وهران 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

دكتوراه "ل.م.د" للحصول على شهادة
في العلوم السياسية

التحولات الجيو استراتيكية و اثرها على
الامن البيئي

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): راجي منير

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بن احمد . وهران 2	رئيسا
طبي محمد بلهاشمي الامين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بن احمد . وهران 2	مقررا
شرقي محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة لونيبي علي . البليدة 2	مناقشا
بزحاف فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بن احمد . وهران 2	مناقشا
بلعربي علي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة: 2025/2024



جامعة وهران 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

دكتوراه "ل.م.د" للحصول على شهادة
في العلوم السياسية

التحولات الجيو استراتيجية و اثرها على
الامن البيئي

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): راجي منير

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
صافو محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بن احمد . وهران 2	رئيسا
طبي محمد بلهاشمي الامين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بن احمد . وهران 2	مقررا
شرقي محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة لونيسي علي . البليدة 2	مناقشا
بزحاف فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بن احمد . وهران 2	مناقشا
بلعربي علي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة: 2025/2024

الاهداء

اهدي عملي هذا الى :

الى روح جدتي

الى امي الغالية اطل الله في عمرها

الى اخواتي " حبيبة " و " راوية "

الى كل اقاربي و أصدقائي

شكر و تقدير

" و لئن شكرتم لازيدنكم "

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

الحمد لله أولا

أتقدم بالشكر لاستاذي الفاضل " طيبي محمد بلهاشمي الأمين " على قبوله
الاشراف على هذا العمل ، فلك كل التقدير على دعمك المتواصل ، و توجيهاتك
القيمة ، فقد كنت بمثابة الأخ و الناصح الأمين .

شكرا لاساتذتي و لكل من ترك فينا اثرا طيبا

شكرا الى اساتذتنا بجامعة وهران 02 محمد بن احمد .

شكرا لاساتذتنا بجامعة البليدة 2 لونيبي علي .

مقدمة

مقدمة :

تواجه المجتمعات الإنسانية واقعًا يتسم بتغيرات متسارعة في إطار نظام دولي ديناميكي، تتفاعل فيه التحولات الجيواستراتيجية باعتبارها نتاجًا مركبًا للتغيرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، حيث تسهم هذه التحولات في إعادة تشكيل موازين القوى على الساحة العالمية، مما يؤدي إلى بروز قضايا مستجدة ذات تأثيرات عميقة على الأمن الإنساني. ومن بين هذه القضايا، يحتل الأمن البيئي مكانة متقدمة بوصفه تحديًا استراتيجيًا يستدعي اهتمامًا متزايدًا من قبل الدول والمنظمات الدولية، في ظل ارتباطه الوثيق باستدامة الموارد .

كما تمثل العلاقة بين التحولات الجيواستراتيجية والأمن البيئي محورًا جوهريًا في الدراسات الأكاديمية ودوائر صنع القرار، إذ تتشابك تداعيات الصراعات حول الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، والزيادة السكانية مع التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية. وتتعاظم هذه التحديات نتيجة الاستغلال المفرط للموارد وتصادم الأزمات البيئية، مما يؤدي إلى اختلالات هيكلية في النظم البيئية .

اذ يشير التداخل بين التحولات الجيواستراتيجية والأمن البيئي إلى علاقة جدلية معقدة تتسم بتأثيرات متبادلة عميقة. فمن جهة، يدفع التنافس على النفوذ الاقتصادي والسياسي الدول إلى استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام، مما يؤدي إلى تدهور النظم البيئية وتهديد الأمن البيئي. ومن جهة أخرى، تبرز الأزمات البيئية المتفاقمة، مثل الفيضانات والتصحر والزلازل، كعوامل مؤثرة على استقرار الدول وصنع القرارات الدولية، حيث تُسهم في إعادة تشكيل الديناميكيات الجيواستراتيجية من خلال فرض تحديات جديدة تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وتوزيعها. على هذا النحو، قد يؤدي التنافس على الموارد الحيوية، كالمياه ومصادر الطاقة، إلى تصاعد النزاعات الإقليمية، مما يعمق من هشاشة الأوضاع البيئية والإنسانية. حيث ستتناول الدراسة أمثلة عملية ودراسات حالة تسلط الضوء فيها على هذه العلاقة المركبة وآثارها على الأمن العالمي والإقليمي .

من جهة أخرى، تطرح هذه التحولات أسئلة حيوية حول دور القوى الدولية والمنظمات العالمية في إدارة التحديات البيئية الناتجة عن النزاعات الجيوسياسية. فبينما تسعى هذه القوى إلى تعزيز نفوذها، تواجه المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة للدول وحماية النظم البيئية العالمية. كما تتجلى هذه التحديات في النزاعات المستمرة على الموارد العابرة للحدود، والتي تتطلب حلولاً شاملة تعزز التعاون الإقليمي والدولي. ومع ذلك، تعاني المنظمات الدولية من ضعف الأدوات التنفيذية، وتأثير المصالح السياسية للدول الكبرى، مما يحد من فاعليتها في التصدي للتدهور البيئي .

مع ذلك، يكمن الأمل في إمكانية دمج الاعتبارات البيئية ضمن الاستراتيجيات الجيوسياسية للدول لضمان استدامة الموارد الطبيعية والرفع من مستوى "الأمن البيئي". هذا النهج يستدعي إعادة صياغة الأولويات الدولية بحيث تصبح القضايا البيئية جزءًا لا يتجزأ من السياسات الأمنية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق توازن بين أهداف التنمية الاقتصادية ومتطلبات

العدالة البيئية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد المشتركة، وتطوير آليات دولية فعالة لحوكمة البيئة، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء .

أسباب اختيار الموضوع :

أولا : الأسباب الموضوعية

1 - تصاعد الازمات البيئية حيث يشهد العالم تحولات جيواستراتيجية متسارعة نتيجة تغير موازين القوى بين الدول الكبرى، وتنامي الدور الجيوسياسي لمناطق غنية بالموارد الطبيعية، كما ان الازمات البيئية مثل تغير المناخ، التصحر، شح المياه، تلوث الهواء، الهجرة البيئية لم تعد مجرد تحديات بيئية، بل أصبحت قضايا أمنية تؤثر على استقرار الدول والمجتمعات، مما يجعل دراستها في سياق التحولات الجيوسياسية ضرورة ملحة .

2 - تداخل الجغرافيا السياسية مع قضايا الموارد فقد أصبحت الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة والمعادن، أدوات استراتيجية تستخدمها الدول في تحقيق النفوذ، مما أدى الى نشوب النزاعات حول هذه الموارد و التي تتزايد مع تغيرات المناخ وتزايد الطلب العالمي عليها، مما يجعل من دراسة العلاقة بين الجيواستراتيجية والبيئة أمراً محورياً .

3 - أهمية الامن البيئي في زيادة الاستقرار الدولي حيث أصبح عاملاً أساسياً في استقرار الدول، خاصة في المناطق التي تشهد كوارث بيئية أو نقصاً في الموارد. اذ يمكن لدراسة تأثير التحولات الجيواستراتيجية على الأمن البيئي أن تساعد في تصميم استراتيجيات لحماية الموارد والحد من النزاعات .

4 - ضرورة التوجه نحو الاستدامة في ظل المتغيرات العالمية فمع تصاعد الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب الأمر فهماً أعمق للكيفية التي تؤثر بها الجغرافيا السياسية على الجهود البيئية، مما يساهم في وضع سياسات متوازنة بين التطور الاقتصادي والاستدامة البيئية .

ثانيا : الأسباب الذاتية

1 - تعميق المعرفة العلمية وذلك من خلال تعزيز الفهم الشخصي للعلاقة بين الجغرافيا السياسية والبيئة، واستكشاف كيفية تأثير التحولات الجيواستراتيجية على الأمن البيئي العالمي والإقليمي .

2 - المساهمة الفكرية عبر محاولة تقديم إضافة إلى الحقل الأكاديمي من خلال تحليل العلاقة الجدلية بين التحولات الجيواستراتيجية وقضايا الأمن البيئي، بما يعزز من فهم المجتمع العلمي لهذا المجال .

3 - تعزيز المهارات البحثية عن طريق تطوير مهارات تحليل البيانات والمعلومات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الوثائق الدولية والتقارير البيئية والجيوسياسية، بهدف تقديم دراسة علمية متكاملة .

4 - التأثير في السياسات البيئية الوطنية بالرصد و محاولة المساهمة في وضع أساس علمي يمكن أن يوجه السياسات البيئية نحو تحقيق استدامة حقيقية في ظل التحولات الجيوستراتيجية المتسارعة .

5 -تطوير رؤية استراتيجية عن طريق بناء رؤية شاملة حول كيفية إدارة الموارد البيئية ضمن سياق التحولات الجيوستراتيجية، والتي يمكن تطبيقها مستقبلياً في أبحاث أو مشاريع ميدانية أخرى.

ادبيات الدراسة :

يعد البحث في العلاقة بين التحولات الجيوستراتيجية والأمن البيئي موضوعاً متعدد الأبعاد، حيث تتناول العديد من الدراسات الأكاديمية والمقالات التحليلية التأثير المتبادل بين التغيرات الجيوسياسية والبيئية. فيما يلي عرضٌ لبعض الدراسات المهمة التي تطرقت لهذا الموضوع، مع تحليلٍ لمضامينها وأهم النتائج التي توصلت إليها :

كتاب **Geostrategy in the 21st Century: The Balance of Power** للمؤلف **Ian O. Lesser** حيث تناول هذا الكتاب كيفية تطور الاستراتيجيات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين مع التركيز على موازين القوى العالمية ، كما يناقش العلاقة بين الموارد الطبيعية (مثل النفط والمياه) والمنافسة الجيوسياسية بين الدول ، بالإضافة الى دراسة تأثير النزاعات الدولية على الأمن البيئي، موضحاً كيف تؤدي الحروب إلى تدهور البيئات الطبيعية واستنزاف الموارد .

كتاب لـ **Everaldo Lamprea** بعنوان **The Geopolitics of Climate Change** حيث يناقش كيف أصبح تغير المناخ عاملاً مؤثراً في القرارات الجيوسياسية الكبرى ، كما يوضح كيف تستغل القوى العظمى قضايا المناخ للضغط السياسي على الدول النامية ، بالإضافة الى دراسة تأثير الاحتباس الحراري على المناطق الجغرافية الحيوية مثل القطب الشمالي، حيث تتصاعد التوترات بين روسيا، الولايات المتحدة، والصين بسبب ذوبان الجليد وظهور ممرات ملاحية جديدة .

مؤلف " التهديدات البيئية: التداعيات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية لتغير المناخ " للأستاذ **محمد العربي** و الذي تناول تأثير التغيرات المناخية على الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية على المستوى الدولي ومن أهم محاوره : كيف تؤثر التغيرات المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة والتصحر، على الأمن الغذائي والمائي، مما يزيد من احتمالية اندلاع الصراعات بين الدول بالإضافة الى تأثير الكوارث البيئية على النزوح الجماعي للسكان، مما يخلق تحديات أمنية ويؤثر على سياسات الدول.

مقال للباحثين **مغني زكرياء و عياد سمير محمد** بعنوان **لتهديدات الأمن البيئية وتأثيرها على الاستقرار الدولي** حيث تناولوا في هذه الدراسة مفهوم التهديدات البيئية، وتأثيرها على الاستقرار الدولي، من خلال المحاور التالي: : التهديدات البيئية كعامل رئيسي في زعزعة الاستقرار العالمي، مثل التغيرات المناخية، الكوارث الطبيعية، والتلوث البيئي، ودورها في اندلاع الصراعات أو تفاقم الأزمات القائمة ، التفاعلات بين السياسات البيئية والسياسات الأمنية وكيف

تؤثر الاستراتيجيات البيئية للدول على سياساتها الأمنية، والعكس صحيح ، دور المنظمات الدولية في مواجهة الأزمات البيئية بحيث تم تحليل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والهيئات البيئية العالمية لمعالجة القضايا البيئية من منظور أمني .

أهمية واهداف الدراسة :

تأتي هذه الأطروحة في سياق التفاعلات الجدلية بين التحولات الجيواستراتيجية والأمن البيئي، لتقدم تحليلاً معمقاً لمدى تأثير التحولات الجيواستراتيجية على القضايا البيئية من خلال :

- استكشاف كيف أصبحت البيئة محوراً رئيسياً للتنافس بين القوى الكبرى .
- وكيف يمكن أن تؤدي التغيرات البيئية بدورها إلى إعادة تشكيل الأولويات الجيواستراتيجية للدول .

كما تتناول الدراسة تأثير هذه التحولات المتبناة من الدول الكبرى والمنظمات الدولية على مستقبل الأمن البيئي، مع التركيز على دور التعاون الدولي في مواجهة التحديات البيئية المشتركة. في المقابل، تحلل الدراسة الآثار السلبية للصراعات الجيواستراتيجية على البيئة، بما في ذلك التنافس على الموارد الطبيعية والنزاعات البيئية .

ان أهمية هذه الدراسة تنبع من الحاجة الملحة لفهم أعمق لهذا التداخل، و ذلك بهدف تقديم رؤية استراتيجية تسهم في تعزيز السياسات البيئية العالمية، والحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات الجيواستراتيجية على الأمن البيئي، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة .

كما توضح الدراسة أن التحولات الجيواستراتيجية ليست مجرد تغييرات في توازن القوى العالمية، بل هي محرك رئيسي لتحديات بيئية تؤثر على الأمن البيئي للدول ، بالإضافة الى ان هذه الدراسة تقدم إطاراً أكاديمياً لفهم العلاقة بين البيئة و الجيواستراتيجية، مما يتيح تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التحديات .

تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل العلاقة المتداخلة بين التحولات الجيواستراتيجية والأمن البيئي، وذلك من خلال دراسة معمقة لتأثير تلك التحولات على الأمن البيئي على المستويين العالمي والإقليمي. كما تسعى إلى استقصاء دور السياسات الجيوسياسية، سواء القائمة على التعاون أو الصراع، في تشكيل مستقبل الاستدامة البيئية. وتعتمد الأطروحة على استعراض أمثلة واقعية ودراسات حالة لتسليط الضوء على أهمية دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الاستراتيجي للدول، مع التأكيد على الحاجة إلى بناء نظام عالمي أكثر تكاملاً واستجابة .

حيث تقدم هذه الأطروحة تحليلاً عميقاً لهذه التساؤلات عبر استعراض أمثلة واقعية ودراسات لبعض الحالات التي تُظهر مدى تأثير الديناميكيات الجيوسياسية على البيئة، مع التركيز على تقديم رؤية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين المصالح الاستراتيجية للأمن وحماية النظم البيئية بما يعزز الاستدامة ويضمن مستقبلاً آمناً للأجيال القادمة .

كما تهدف الى السعي لتحقيق هدف استشرافي يتمثل في صياغة تصور مستقبلي يساهم في تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية تهدف إلى رصد التهديدات الناجمة عن استنزاف

الموارد البيئية نتيجة الاستغلال المفرط لها. يتطلب ذلك اعتماد إجراءات وقائية فعّالة للحد من هذه التهديدات، بما يتماشى مع متطلبات الأمن البيئي العالمي، ويضمن استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة .

اشكالية الدراسة :

رغم أن العديد من الدراسات تناولت القضايا البيئية أو التحولات الجيواستراتيجية بشكل منفصل، إلا أن هذه الدراسات لم تبحث بالعمق اللازم لفهم التأثيرات المتبادلة بينهما.

انطلاقاً من ذلك أنتت اشكالية الدراسة لتظهر التناقض بين السعي لتحقيق المصالح الجيواستراتيجية قصيرة المدى، التي غالباً ما تؤدي إلى اهتلاك الموارد الطبيعية وتدمير النظم البيئية، وبين الحاجة إلى اتخاذ استراتيجيات طويلة المدى تضمن استدامة البيئة وتوازنها. هذا التناقض يثير تساؤلات حول كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن البيئي وتحقيق المصالح الجيوسياسية للدول و هو ما نتج عنه الاشكال الاتي :

كيف تؤثر التحولات الجيواستراتيجية على الأمن البيئي، وما هي التداعيات المتبادلة لهذه العلاقة في صياغة مستقبل الأمن والاستدامة البيئية على المستويين الإقليمي والعالمي؟

الأسئلة الفرعية :

تسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة المحورية:

كيف يتأثر واقع استراتيجيات القوى الكبرى بالتحولات الجيواستراتيجية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية؟

ما هو دور القوى الدولية والمنظمات العالمية في إدارة التحديات البيئية الناتجة عن التحولات الجيواستراتيجية؟

ما هو تأثير الصراعات الجيوسياسية على تهديد الأمن البيئي؟

وكيف يمكن دمج الاعتبارات البيئية لضمان استدامة الموارد و الرفع من مستوى الامننة البيئية ؟

تسعى الدراسة للإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تبيان العلاقة الجدلية بين البيئة والجغرافيا السياسية، مع التركيز على الأمثلة الواقعية ودراسات الحالة التي تبرز التأثيرات المتبادلة بين الطرفين و كذا ابراز الحلول الانية والمستقبلية للحد من التدهور البيئي .

فرضيات الدراسة :

- وفي محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، يمكن وضع الفرضيات الآتية :
- 1 - هناك علاقة متداخلة يلعبها التنافس الجيواستراتيجي في التأثير بشكل مباشر على تسيير و ضبط الموارد الطبيعية .
 - 2 - المنظمات الدولية تواجه قيودا في سعيها الى الحد من التحديات البيئية الناتجة عن التحولات الجيواستراتيجية .
 - 3 - الصراعات و النزاعات الجيواستراتيجية تشكل تهديداً رئيسياً للأمن البيئي .
 - 4 - القضايا البيئية تُستخدم كأداة استراتيجية لتعزيز النفوذ بالنسبة للدول العظمى .
 - 5 - ان مستقبل الامن البيئي يتطلب دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الداخلية و الخارجية للدول .

حدود الدراسة :

أولاً : الحدود المكانية

تغطي الدراسة مناطق معينة تتسم بتأثير واضح للتحولات الجيواستراتيجية على الأمن البيئي، مثل مناطق الشرق الأوسط و ذلك بالنسبة للملف النووي الإيراني (بسبب النزاعات حول التحكم في الطاقة النووية و اثرها على المنظومة البيئية الداخلية و الدولية)، وكذلك هو الحال بالنسبة لأفريقيا عبر اتخاذ اثيوبيا كمثال (بسبب تأثير النزاع مع دول المنطقة خاصة مصر و السودان على الموارد المائية عن طريق سد النهضة)، و أيضا اوروباعن طريق النزاع الاوكراني الروسي (بسبب التنافس حول الامتداد الجيواستراتيجي لروسيا في اوكرانيا و تبيان الأثر البيئي الناتج عنه)، مع إشارات إلى أمثلة عالمية عند الحاجة .

ثانياً : الحدود الزمانية

تركز الدراسة على التحولات الجيواستراتيجية خلال العقود الأخيرة، مع التركيز على الفترة الممتدة من بداية الألفية الثالثة وحتى الوقت الحالي، باعتبارها فترة شهدت تطورات متسارعة في موازين القوى الدولية والأزمات البيئية .

ثالثاً : الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين التحولات الجيواستراتيجية والأمن البيئي، مع التركيز على التنافس الجيوسياسي وتأثيره على استنزاف الموارد الطبيعية، وإدارة التحديات البيئية، ودور القوى الدولية والمنظمات العالمية في هذا السياق. كما تسلط الضوء على الصراعات الإقليمية والدولية المتعلقة بالموارد الحيوية وتأثيرها على الاستدامة البيئية ، كما تدرس الآليات المستحدثة لتحقيق الامنة البيئية .

مناهج و اقترابات الدراسة :

ستعتمد الدراسة على مجموعة متنوعة من المناهج والأدوات التي تتيح فهمًا أعمق للمشكلات البيئية وتحليل تأثير التحولات الجيواستراتيجية عليها. حيث تهدف هذه المناهج، سواء كانت رئيسية أو مكملة، إلى تقديم إطار شامل للتحقق من الفرضيات المطروحة وفهم الموضوع قيد الدراسة بطرق منهجية دقيقة. ومن خلال تبني منهجية متكاملة، ستبدأ الدراسة باتخاذ :

المقاربة القانونية : تأتي المقاربة القانونية و المؤسساتية للتركز على دراسة التشريعات والقوانين الدولية المتعلقة بإدارة الموارد البيئية وحمايتها في ظل التحولات الجيوسياسية من خلال المنظمات و الاتفاقية المبرمة لحماية الامن البيئي سواء في القوانين و الدساتير الداخلية او عبر المنظمات الإقليمية و الدولية و كذا الوسائط الأممية ، وهذا ما يساعد في تحليل دور المؤسسات الدولية والمنظمات البيئية في صياغة استجابات عالمية للتحديات البيئية .

مقاربة الامنة : حيث تركز على دراسة كيفية تحول القضايا البيئية إلى قضايا أمنية تُطرح في أجندات السياسات الدولية ، كما تركز ايضا على تحليل دور القوى الكبرى والمنظمات الدولية في تأطير التحديات البيئية كقضايا أمنية تتطلب استجابات سياسية وعسكرية .

منهج دراسة الحالة : يعد منهج دراسة الحالة أداة مهمة لتحليل العلاقة بين التحولات الجيواستراتيجية والقضايا البيئية، إذ يوفر إطارًا تفصيليًا لفهم التأثير المتبادل بين الأحداث الجيوسياسية والبيئية. إذ يعتمد هذا المنهج على اختيار أمثلة محددة تعكس القضايا المحورية للدراسة، مما يتيح التعمق في السياقات الفريدة وتحليل العلاقات المعقدة و ذلك عبر دراسة كل من حالة سد النهضة و تبيان الاثار السياسية و البيئية التي خلفها النزاع القائم داخل حوض النيل ، و كذلك هو الحال بالنسبة لدراسة حالة الاتفاق النووي الإيراني مع اظهار مخلفات على التوسع في المصالح لكل طرف و الضرر البيئي الكامن من مخلفات انتاج الطاقة النووية ، بالإضافة الى حالة النزاع الروسي الاوكراني و ذلك من خلال التطرق الى مخلفات الحروب على البيئة .

المنهج الوصفي : حيث استخدم لتحليل الظواهر الجيوسياسية والبيئية الراهنة ووصف العلاقات المتبادلة بين التحولات الجيواستراتيجية والقضايا البيئية عبر ابراز ووصف الأحداث والممارسات الدولية المتعلقة باستغلال الموارد وإدارتها .

تقسيم الدراسة :

تم تنظيم هذه الدراسة وفق خطة متكاملة تتضمن أربعة فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة. تناولت المقدمة الأسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع، مع تسليط الضوء على أهمية الدراسة وأهدافها. كما شملت صياغة الإشكالية والفرضيات الأساسية، بالإضافة إلى استعراض أهم المناهج والمقاربات المعتمدة في البحث، وتوضيح الهيكل العام للدراسة

خصصنا الفصل الأول للتعريف بالقضايا البيئية و التحولات الجيواستراتيجية كمقاربة مفاهيمية

حيث تناولنا في المبحث الأول طبيعة ثنائية الامن البيئي و الجيواستراتيجية اما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان الاليات القانونية للحد من التهديدات البيئية اما المبحث الثالث فتطرق الى التهديدات التقليدية ذات البعد الطبيعي

اما بالنسبة للفصل الثاني فقد اتى بعنوان العلاقة بين التهديدات البيئية و التحولات الجيواستراتيجية حيث يتضمن ثلاث مباحث فالمبحث الاول اظهر التأثيرات البيئية على الصراعات العنيفة اما المبحث الثاني فلخص المقاربات البيئية في ظل تطور الوضع الجيواستراتيجي و تطرق المبحث الثالث الى التكيف الجيواستراتيجي مع المتغيرات البيئية .

في حين تضمن الفصل الثالث دراسة حالة تحت عنوان التحولات الجيواستراتيجية ذات البعد البيئي قسم الى ثلاث مباحث اما المبحث الاول فقد كان بعنوان سد النهضة و أهميته البيئية الى جانب المبحث الثاني الذي عنون بالاتفاق النووي الإيراني و تداعياته البيئية اما المبحث الثالث فتناول الحرب الروسية الأوكرانية و اثرها على المنظومة البيئية

الفصل الرابع جاء تحت مسمى دعامات تعزيز الامن البيئي في ظل التحولات الجيواستراتيجية يتضمن المبحث الأول الامن البيئي اثناء الأوبئة اما المبحث الثاني تحديث الأسس الوقائية للأمن البيئي .

و في الأخير اوردنا خاتمة تتضمن اهم نتائج الدراسة و كذا قائمة المراجع العلمية وقائمة الخرائط و الاشكال بالإضافة الى الفهرس .

القضايا البيئية و التحويلات الجيواستراتيجية مقاربة مفاهيمية

الفصل الأول : القضايا البيئية و التحولات الجيواستراتيجية مقارنة مفاهيمية

لم تعد القضايا البيئية مجرد تحديات داخلية تواجه الدول بمعزل عن غيرها، بل تحولت إلى عوامل أساسية تُعيد تشكيل العلاقات الدولية، مما يجعل من الضروري استيعاب السلوكيات المستنزفة للموارد البيئية و الحد منها ، و بالتالي فقد أصبحت هذه القضايا كمدخل أساسي في فهم الواقع الدولي في خضم هذه التحولات في موازين القوى على الساحة الدولية .

تناول هذا الفصل مقارنة مفاهيمية تجمع بين مجالين متداخلين: القضايا البيئية والتحولات الجيواستراتيجية. فمن جهة، تسعى القضايا البيئية إلى تحقيق استدامة الموارد الطبيعية ومعالجة الأزمات البيئية الناتجة عن الاستغلال المفرط للموارد وتغير المناخ. ومن جهة أخرى، تعكس التحولات الجيواستراتيجية ديناميكيات التنافس والصراع بين القوى الدولية، حيث تحتل الموارد الطبيعية مركز الصدارة في تلك المنافسات مع تبيان دور المنظمات و المؤسسات الدولية سواء كانت حكومية او غير حكومية في التصدي للاخطار البيئية الوطنية و العبروطنية .

المبحث الأول : طبيعة ثنائية الامن البيئي و الجيواستراتيجية

يعكس الواقع الراهن تعقيدات متزايدة من حيث التحديات التي تواجه العالم الحديث ، حيث يندرج ذلك ضمن سياق التحولات العالمية وتعدد الأقطاب السياسية والاقتصادية. هذا التطور أدى إلى تفاوتات متعددة في العلاقات بين الدول، مما زاد من التعقيد في الدوافع والتفاعلات بين مختلف الوحدات الدولية. ومع ارتفاع الطلب على الموارد ، ازداد التوسع في المناطق الحيوية مما خلق نزعة توسعية على حساب الحدود الجغرافية المغلقة للدول ، ما انتج ظهور و بروز طروحات جديدة على الساحة الامنية .

وقد ظهرت القضايا البيئية بشكل أوسع في إعادة تعريف مفهوم الأمن منذ الثمانينيات من القرن العشرين. حيث بدأت هذه الفترة بالترويج للجوانب البيئية على أنها قضايا أمنية يجب التعامل معها على مستوى السياسات العليا. اذ تمحور خطاب الأمن البيئي حول تعزيز مرونة النظم البيئية وحماية الفئات الأكثر ضعفا ، كما تم توصيف الأمن البيئي على أنه مجموعة من السياسات التي تلعب دورًا رئيسيًا في بناء السلام وحفظ الأمن، وذلك من خلال البحث عن أسباب ودوافع وتدايات الصراع والتعافي البيئي. و يدرس الأمن البيئي العلاقات بين القضايا البيئية المختلفة وتأثيراتها على الأمن، و مع تصاعد أهمية البعد البيئي في قضايا الأمن غير التقليدية ، اصبح البعد البيئي جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الأمن، بجانب التقسيمات المختلفة للأمن مثل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. حيث يشمل هذا النهج الاعتراف بأن البيئة تلعب دورًا حيويًا في استقرار وسلامة المجتمعات، وأن تجاهلها يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات وتدهور الأوضاع الأمنية¹.

كما ان تأثير تفاعل البيئة الطبيعية مع المركب الأمني لا يمكن إغفاله، إذ تتسبب الكوارث الطبيعية في زيادة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، مما يزيد من التوترات داخل الدول

¹نسرين الشحات الصباحي ، التغير المناخي و اثره على الصراعات في شرق افريقيا (القاهرة : دار العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2023) ص 208 .

وعبر الحدود. بالإضافة إلى التحديات الأمنية الجديدة، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والتي تضيف بعداً إضافياً من التعقيد على المشهد الدولي .

حيث أصبح من الضروري أن تتعاون الدول على المستوى الخارجي بشكل فعال لمواجهة هذه التحديات المعقدة، من خلال تعزيز التفاهم والتعاون المشترك في مختلف المجالات. بحيث يمكن للدبلوماسية والحوار وتبادل المعلومات أن تساهم في تقليل التوترات والمخاطر الأمنية المحتملة وخاصة منها البيئية .

المطلب الأول :الاطار النظري للجيواستراتيجية

يعد مصطلح "الاستراتيجية" شائعاً ومألوفاً في مختلف المجالات العلمية والأكاديمية، ويتنوع استخدامه في ميادين وفروع متعددة. حيث يظهر أن الكثيرون قد يكونون غير ملمين ببعد هذا المصطلح من الناحية المعرفية والتأسيسية لفهمه خاصة و ما يتعلق باشتقاق مفردة الجيواستراتيجية، إذ يُعدُّ هذا المصطلح قديماً نسبياً، وقد اختلفت وجهات النظر حول إطاره، كما يرتبط بتطور علم الاستراتيجية في مختلف المجالات.

في هذا المطلب ، سنسعى إلى توضيح معنى وفهم الجيواستراتيجية، مع التركيز على الفروق بينها وبين مفهوم الاستراتيجية، بالإضافة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين هاذين المفهومين .

الفرع الأول : مفهوم الجيواستراتيجية

يعد مفهوم الجيواستراتيجية من أكثر المفاهيم تداولاً في حقل العلاقات الدولية و العلوم الأخرى بصفة عامة ، إذ يستعمل هذا المصطلح في أكثر من معنى ، سواء كان ذلك في الشأن الذي عرف أول ظهور له بالنسبة للمفردات العسكرية ، أو التعدي الى الجانب الاقتصادي أو السياسي بعد ذلك ، الا ان هذا التداول صعب من إيجاد مفهوم ثابت لهذا المصطلح ، ما افرز تشعباً جلياً في ابعاده .

1 تطور مفهوم الجيواستراتيجية

لغتنا :

GEO : وتعني الارض

STRATEGIE يرجع الأصل التعبيري لكلمة الاستراتيجية الى المفردة اليونانية stretegos و التي تعني القائد ¹، كما تعني فن قيادة الجيوش ، و تعني أيضا فن استخدام القوة العسكرية لكسب اهداف الحرب ²

و يرجع اصل الكلمة الى المفهوم السائد في العهد الاغريقي " استراتيجين " و التي تعني الامرة على الجيش ، وهو ما افرز مفاهيم جديدة منها " ستراتيجمما " و هي مناورة الحرب ، ومنها اشتقت كلمة ستراتاجيما او ما يعرف بالحيلة في الحرب ، كما احتلت كلمت استراتيجية

¹ بطرس بطرس غالي ، الاستراتيجية و السياسة الدولية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1967) ص 11 .
² صلاح نيوف ، مدخل الى الفكر الاستراتيجي (الدنمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2008) ص 9 .

محل مفردة " فن الحرب " ، حيث تمت التفرقة بين الكلمتين للجانب العسكري و الجوانب الأخرى و ظهر ما يسمى بـ " التكتيك " في أواخر القرن الثامن عشر ¹.

وهناك فرضية أخرى حول اصل الاشتقاق في جذوره الأولى ، فعندما نقول stratos فهذا لايعني الجيش او الجيوش بشكل عام ، بل يعني الجيش او الذي يعسكر في منطقة ما و يكون في حالة حرب ، و الاستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة ، فكلمة stratos تتعلق بكلمة أخرى و هي اكثر قوة في المعنى ، (gia) تعني الأرض اما (agein) فهي تعني الدفع الى الامام ، كما ان هذا الطرح هو الأكثر واقعية عند العديد من المفكرين الاستراتيجيين بسبب كون هذا الاقتراح في التحليل يشير الى ان الاستراتيجية ليست شيئا ساكن بل مرتبط بالحركة ²

اصطلاحا :

في الواقع إن تعريف الجيواستراتيجية قليل جدا في المراجع العربية اذا لم تلقى الاهتمام و التطرق اليها في مختلف الكتابات ، و نجد لها عدة تعريفات اختلفت من باحث لآخر ، فهناك من يرى انها علم و يقدم تعريفا لها على اساس ذلك فيعرفها " عدنان السيد حسين " بانها " دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة او المنطقة الاقليمية و مدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية و الحربية " ³

كما اشار هنري مينتزبرغ وجيمس كوين "Henry Mintzberg" و "James Quinn" إلى أن المفاهيم الرئيسية في استراتيجية القيادة تشكلت كمبادئ محورية لعدة شخصيات تاريخية مهمة، بما في ذلك لينين في عام 1927، ونابليون في عام 1940، وميكافيلي في عام 1950، وهارت في عام 1954، ومنتغمري في عام 1958، ورسان تزو في عام 1963، وماوتسي تونغ في عام 1967، وفوش في عام 1970، وفون كلوزويج في عام 1976. يعود تأثير هذه المفاهيم الأساسية إلى فترات زمنية قديمة، حيث كانت مبادئها الأساسية قائمة قبل ظهور المسيحية ⁴.

الفرع الثاني : التداخل بين الجيواستراتيجية و الاستراتيجية

في البداية، يمكن القول إن هناك ارتباطًا كبيرًا لدى الكثيرين بين مفهومي الجيواستراتيجية والاستراتيجية ، اذ ان تعريف الجيواستراتيجية قليل الاستخدام في الادبيات العربية، فقد عرف (امي هويدي) الجيواستراتيجية بانها التخطيط السياسي و الاقتصادي و العسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية لاستخدامه في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة الدولية.

¹ تيري مونبيرل و جان كلين ، موسوعة الاستراتيجية ، ترجمة علي مقلد (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 2010) ، ص 114 .

² لزهرة وناسي ، دراسة في العلاقة بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية – الصين-روسيا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2014) ص 23 .

³ فاطمة علوان " مفاهيم الجغرافيا السياسية ، www.iugaza.edu.ps/ashaqfa/files/2011/10

⁴ صلاح عبد القادر النعيمي ، الاستراتيجية و الإدارة الاستراتيجية نظرة تحليلية و علاقات تكاملية للمفاهيم و المصطلحات (عمان : دار اليازوري ، ط1 ، 2022) ص 17 .

حيث يركز هذا التعريف على المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في حالات الحرب أو السلم. ويقوم بتحليل العوامل الجغرافية العشرة والتأثيرات الاستراتيجية لتلك العوامل¹

تعود جذور الاستراتيجية إلى كتابات المفكر الصيني سان تزو في الفترة ما بين 400 و 320 قبل الميلاد. حين وجه النصائح للقادة العسكريين في كتابه "فن الحرب" حيث دعاهم إلى التخطيط بعناية لتحقيق النصر في المعارك. و قد صاغ سان تزو فلسفته في الاستراتيجية بعبارة قائلاً "تظاهر في الشرق واضرب في الغرب"، وهي عبارة ذات دلالات تعبيرية تعكس الحكمة والدهاء في فن التخطيط الاستراتيجي²

كما تعرف الاستراتيجية حسب ليدل هارت LIDEL HARTH على انها فن توزيع و استخدام الوسائط العسكرية من اجل انجاز الغايات السياسية³

وعرفها كلاوزفيتز clausewitz انها: "فن استخدام الاشتباك من اجل غايات الحرب" بمعنى ان تضع خطة الحرب حسب الهدف المراد و ان يتم تنفيذ الخطة وفق سلسلة من الافعال التي يجب ان تقود الى تحقيق الهدف ، غير ان ما يؤخذ على هذا التعريف هو تحديده لمعنى الاستراتيجية فيما يتعلق بالمعارك فقط أي تكريس كل الاعتبارات و الامكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح"⁴

كما جاء فون مولكته Molkte المفكر العسكري الفرنسي و قام بنقلة نوعية في طرح تعريف الاستراتيجية ، اذ يعرفها على انها اجراء الملائمة العملية للوسائط الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود ، و بهذا فقد اوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل و الغايات و اخرج الاستراتيجية من ميدانها الحربي ليضعها تحت خدمة القيادة السياسية و بذلك اطلق بعدا اخر للاستراتيجية بجعلها توظف وسائل غير حربية لخدمة أغراض واسعة⁵.

اما الجنرال أندري بوفور Beaufre فقد عرف الاستراتيجية بأنها الفن الذي يسمح، بعيداً عن التقنيات، بالسيطرة على مدخلات كل صراع اذ يقوم أساس الاستراتيجية على تحقيق الأهداف التي حددتها السياسة باستخدام الوسائل المتاحة بأفضل طريقة ممكنة. بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن مفهوم الاستراتيجية يعتمد على أسلوب في التفكير، وهو مفهوم متغير يتغير مع التطورات في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتكنولوجيا والعسكرية. يعكس ذلك تباين مفهوم الاستراتيجية ومرونتها، حيث تتكيف مع التحولات في مختلف المجالات وتتفاعل معها وتستجيب له⁶

¹ اركان محمود احمد اسود الخاتوني ، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم اسيا- الباسيفيك - (عمان :شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2019) ص 54 .

² زياد عبد الرحمان علي الكوراني ، رؤية جيواستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزامم الاستراتيجية (عمان : دار امجد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2018) ص 24 .

³ موسى الزعبي ، دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسي (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط1 ، 2001) ص 159

⁴ رضا كشان ، استراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات (اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2019) ص 20 .

⁵ لزهو وناسي ، مرجع سابق، ص 24 .

⁶ زياد عبد الرحمان علي الكوراني ، مرجع سابق، ص 24 .

ان القوة التي فسرت بدلالاتها الاستراتيجية تنطوي على ابعاد اكثر سعة من البعد العسكري اذ خرجت الاستراتيجية من غايتها و وسيلتها العسكرية الى وسيلة اعم و غاية اشمل وذلك بسبب ما املته الحرب العالمية من تطورات تقنية في منظومات السلاح و اكتشاف السلاح النووي ، و ما حتمته الحرب الباردة ، و حركات التحرر في العالم من تأكيد اعتمادية الحرب على موارد الدولة و إمكاناتها ، حيث أضحت الاستراتيجية ذات بعد شامل باستخدامها لموارد الدولة كافة و شاملة في أهدافها لتحقيق طموحاتها ، وقد نادى المعنيون مؤكدين على هذه الحقيقة بالممام الاستراتيجية كمفهوم شامل¹

ان التطور الحاصل في المفاهيم البحثية خاصة مع الانتقال و التداخل بين العلوم افرز بالانتقال من تعريف الاستراتيجية في مفهوم الضيق المرتبط بالجانب العسكري و الخطط الحربية الى الجوانب الأخرى الأكثر اتسعا لتشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك نظرا للأحداث التي شهدتها الحقل الدولي .

وقد ذهب بعض الباحثين في الشأن السياسي الى تجزئة المفردة و ربطها بعوامل اخرى ما اسفر الى اشتقاق كلمة الجيوستراتيجية كمبدأ معرفي مترابط بين الجغرافيا و الاستراتيجية .

و تتميز الجيوستراتيجية من الناحية العلمية بالديناميكية والحركية أكثر من ثباتها وجمودها، حيث ترتبط بالأبحاث السياسية والتخطيط كجانب جغرافي تطبيقي في ميدان العمل. ورغم ذلك فإن الجيوستراتيجية تستند إلى الجيوبوليتيك بوصفها عنصرا من عناصر الاستراتيجية الكبرى².

اخذاً باعتبارات باسكال بونيفاس، يمكن التعبير عن الاستراتيجية انها اذا كانت ترتبط بالنزاعات و التنافس في مكان و زمان معين يؤثران على تحقيق الهدف ، فان الجيوستراتيجية : هي صياغة استراتيجية ما بالاعتماد على الجغرافيا و بهذا تكون الجيوستراتيجية تتضمن المجالات الجغرافية و مجالات النزاعات الأمنية و المجالات الأخرى للتنافس الاقتصادية و العسكرية³

بصياغة أكثر دقة، يمكن القول إن الجيوستراتيجية تركز على الاقليم ووظيفته، وتدرس المزايا والخصائص الاستراتيجية التي تؤثر في الحركة السياسية للقوى الدولية. يتمثل الاقليم هنا في مركز جذب واستقطاب لهذه الحركة، حيث يشكل وحدة تحليل أساسية وركيزة للبناء الفكري والعلمي. اذ يركز التحليل على وظيفة الاقليم بسبب مزاياه وخصائصه الاستراتيجية التي تؤثر في تحركات القوى الدولية واستراتيجياتها. وتأتي هذه التركيزات في سياق تطور العلاقات السياسية الدولية وتشابكها، إضافة إلى التقدم التكنولوجي المعاصر، مما يسهم في تحول و تطور مفاهيم الاستراتيجية والجيوستراتيجية⁴

¹الزهر وناسي ، مرجع سابق ، ص 26 .
²بيارق علي عزيز ، مروان عوني كامل ، أفغانستان و أهميتها الجيوبولوتيكية فى التنافس الصينى (القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2024) 113 .

³بيارق علي عزيز ، مروان عوني كامل ، مرجع سابق ، 114 .
⁴اركان محمود احمد ، اسود الخاتوني ، مرجع سابق ، ص 55-56 .

من خلال ذلك يمكن اعتبار الاستراتيجية انها جزئية مختصة بالتخطيط و الترتيب و التكتيك في العديد من المجالات ، الا ان الجيواستراتيجية تربط بين متغير الاستراتيجية و الجغرافيا لتحقيق المساعي التنافسية في المجالات العسكرية و السياسية و الاقتصادية .

اما بالنسبة للاختلاف بين الأهمية الجيواستراتيجية و الأهمية الاستراتيجية فيمكن تحديد ذلك في اطار عملية استنتاج وتحليل واستخلاص وتقدير أهمية كل جانب من جوانب الجغرافيا السياسية للدولة، وكذلك تأثيره على سياسات واستراتيجيات الأطراف الأخرى، سواء كانت قوى إقليمية أو دولية نشطة. فعلى سبيل المثال، تتمثل الأهمية الجيواستراتيجية لزامبيا في إنتاجها لنحو 96% من الإنتاج العالمي من خام النحاس، الذي يُعتبر من المعادن الاستراتيجية الرئيسية للدول، في حين تكتسب المنطقة العربية أهمية جيواستراتيجية متزايدة نظراً لموقعها الفريد وثرواتها، مما يدفع بالقوى الفاعلة إلى تصميم استراتيجيات تعتمد على هذه العوامل¹

جدول رقم 01 : يوضح مقارنة بين الدراسات الجيوستراتيجية و الدراسات الاستراتيجية

الوظيفة	البنية	السياسة الخارجية	الأقاليم	الموارد	الدولة	
الخصائص الاستراتيجية للأقاليم و اثرها على تحركات و سياسات القوى العالمية	الاقاليم محور البناء الفكري للدراسات الجيوستراتيجية	أداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية (الدور . النفوذ . السيطرة)	الأقاليم الاستراتيجية جوهر للدراسات الاستراتيجية	تبحث عن الموارد خارج الحدود	تدرس الدولة وفقا لموقعها من الاستراتيجية القومية للدول الكبرى	الجيوستراتيجية
الخصائص الاستراتيجية للدولة	يمكن ان تشمل البنيتين مع (الإقليم . الدولة)	أداة و هدف وفقا للخطط الاستراتيجية (القوة . السيطرة . النفوذ)	يمكن ان تشمل جميع الأقاليم بالدراسة وفقا للخطط الاستراتيجية المسطرة	الموارد موضوع دراسة تعمل الاستراتيجية على التخطيط لتكييفها	تدرس مقومات الدولة بكل تفرعاتها و العمل على تكريس الوسائل المناسبة	الاستراتيجية

المصدر : محمد عربي لادمي ، محاضرات مقياس دراسات جيوستراتيجية ، المحاضرة الأولى مدخل الى الدراسات الجيوستراتيجية pdf ، ص 4 .

الفرع الثالث :المقاربات الجيواستراتيجية

1 الجيوسياسة

¹مصطفى كامل محمد ، المنطقة العربية بين سندان تفاعلات التحول الى نظام دولي جديد و مطرقة الحرب الروسية الأوكرانية القدرة -التوجه - الدور (القاهرة : دار محمود للنشر ، ط1، 2022) ص 122 .

تعد الأفكار الجيوسياسية من الأفكار القديمة التي بدأت تتشكل منذ بداية تأسيس المجتمعات البشرية وتوجهها نحو تأسيس الدولة. فقد بدأ المفكرون في دراسة تأثيرات البيئة الجغرافية على الأمور السياسية منذ ذلك الحين. وقد وصل المؤرخ اليوناني هيرودوت إلى استنتاج أن سياسة الدولة تعتمد بشكل كبير على جغرافيتها. وبالتالي، كانت هناك بداية مبكرة لهذا التفكير من قبل المفكر اليوناني أرسطو، الذي خصص أعمالاً لعلاقة السياسة بالجغرافيا في كتابه الشهير "السياسة". في هذا الكتاب، أكد أرسطو أن موقع اليونان الجغرافي في منطقة معتدلة ساعد الإغريق في تحقيق السيادة على شعوب الشمال "الباردة" والجنوب "الحارة" ¹

فعند التحدث عن المعطيات الجيوسياسية، ينبغي علينا التفريق بين مفهوم الجيوسياسية ومفهوم الجغرافيا السياسية بحسب ما يقتضيه ذلك ستيفان روزبير Rouzbeh . فالمفهوم الأخير يُشير عادةً إلى دراسة الإطار السياسي الذي يتألف من أقاليم الدول والخطوط السياسية المستخدمة، كالحدود والشبكات والأقطاب والأماكن الرمزية

أما الجيوسياسية، فتشكل دراسة المحيط الذي تنتمي إليه الدولة من منظور رهاني، حيث يمثل الفضاء تحدياً يسعى إلى الاندماج في مجموعة من الفاعلين، سواء كانوا معارضين أم متحالفين. وبالتالي، فإن المقاربة الجيوسياسية لا تثق بأن عملية جمع الأحداث يمكن أن يوفر إطاراً عقلائياً أو مبدأ تفسيرياً، بل تبتعد عن المنهج القائم على جمع النقاط وتصنيفها، فالانطلاق من مفاهيم السيولة وتشكيلات الأنظمة وأجهزتها، يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالعوامل التي تكون أبعادها دارجة وتتميز بطبيعة قادرة على التأثير العميق، سواء في اتجاه معين أو آخر، مع الاهتمام بالاختلاف في أنواع هذه العوامل.

وقد ألقى الأستاذ السويدي في العلوم السياسية والجغرافيا ، رودولف كجلين Kjellen في عام 1904، خلال محاضرة بعنوان "القوى الكبرى في الحاضر" مصطلح الجيوسياسية لأول مرة. حيث عاد كجلين Kjellen ليذكر هذا المصطلح بتفاصيل أكثر في كتابه الذي نُشر في العام التالي 1905 بعنوان "القوى الكبرى". حيث استوحى كجلين هذا المصطلح من أفكار الجغرافي الألماني فريديريش راتزل، وتحديداً من كتابه "الجغرافيا السياسية" الذي نُشر في عام 1897. في هذا الكتاب، قارن راتزل الدولة بالكائن الحي الذي يولد وينمو ويكبر قبل أن يمرض ويموت ، في السياق نفسه، ألقى البريطاني هالفورد ماكيندر Mckinder محاضرة في نفس العام 1904، تحديداً في 25 يناير، بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ". ومن أبرز ما قاله ماكيندر Mckinder في هذه المحاضرة هو: "من يتحكم في قلب العالم فهو يتحكم في الجزيرة العالمية، ومن يتحكم في الجزيرة العالمية فهو من يقود العالم" ²

يعكس مفهوم الجيوسياسية تأثير البيئة الجغرافية الطبيعية لدولة على حياتها السياسية سواء داخل حدودها أو خارجها. حيث يركز هذا المفهوم أيضاً على فهم كيفية تأثير السلوك السياسي على تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. كما تمثل الجوانب الجيوسياسية للدولة السياسات المتعلقة

¹ محمود علي الحراشة، الموقع الجيوسياسي للاردن و اثره على استقطاب الإرهاب للعاب للحدود 2001-2020 (الأردن : دار الخليج للنشر والوزيع ، ط1 ، 2022) ص 16 .

² رضوان بوهديل ، "الجيوسياسية (الجيوبوليتيك) : من الفكر الى الأداة "، المجلة الجزائرية للامن الإنساني ، المجلد الأول ، العدد الثاني، (الجزائر ، جويلية 2016)، ص 220 .

بالسيطرة على الأراضي وتوسيع نفوذها في أي مكان يمكن للدولة الوصول إليه. وفي هذا السياق، يعبر التفكير الجيوسياسي لصانع القرار في دولة ما عن القدرة والرغبة في استغلال القوة والقدرات السياسية للدولة لتحقيق تأثير أقصى في أكبر مساحة جغرافية ممكنة على الساحة العالمية¹

صحيح، انه يمكن القول إن مفهوم الجيوسياسية لم يصل بعد إلى شكله العلمي المتكامل حتى وقت متأخر، وخاصةً قبل إصدار كتاب "الجيوسياسية" عام 1936 من قبل الفرنسي جاك أنسل Ancel. ففي هذا الكتاب، وجه أنسل انتقادات شديدة للأفكار الألمانية في فترة بين الحربين العالميتين، وذلك نتيجة للتوجه التوسعي والسلطوي لألمانيا في تلك الفترة، فمنذ ذلك الحين، بدأ مفكرون بريطانيون وأمريكيون وفرنسيون في البحث عن مفهوم الجيوسياسية وتطبيقه، وذلك وفقاً لتوجهاتهم وأيديولوجياتهم، ولكن بما يخدم مصالح بلادهم. ومع ذلك، فإنه من الصعب إنكار دور المدرسة الألمانية في إطلاق الجيوسياسية كحقل معرفي جديد، والتي أسهمت في تطوير النظريات والمفاهيم التي تشكل أساس فهم العلاقات الدولية والتفاعلات الجيوسياسية²

وقد لوحظ زيادة في استخدام مصطلحات "الجيوسياسية" وانتشارها بشكل واسع، مما جعل هذا الفرع من العلوم السياسية يكتسب أهمية بارزة بعد انحسار الصراع البيني العالمي وانحياز الولايات المتحدة إلى السيطرة العالمية. فقد كان لهذا الصراع السبب في إبراز أهمية الجغرافية السياسية نظراً للتوازن الناتج عن التفاهات الضمنية بين القطبين³

2 الجيوايكونوميكا

الجيو-اقتصاد، هي إحدى التطبيقات الجديدة للجيواستراتيجية، وقد ظهر هذا المصطلح في ما بعد حقبة الحرب الباردة. وقد كان أول من أطلق هذا المصطلح هو المفكر الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لي يوك، حيث تشير الجيو-اقتصادية إلى أن منافسة الحرب الباردة الأيديولوجية قد استبدلت بمنافسة اقتصادية عالمية. وقد أصبحت المنافسة التجارية والمالية تتغلب على القوة العسكرية، حيث تهدف الدول إلى اكتساب موقع مميز في الاقتصاد العالمي، وتعتبر الجيو-اقتصادية عن العلاقة بين القوة الاقتصادية والفضاء الجغرافي، بالإضافة إلى الفضاء الافتراضي الذي يتم فيه التبادل الاقتصادي والتعاملات المالية بكثافة وسرعة، والتي يصعب حصرها بالأطر الإقليمية التقليدية⁴

في تعريفه للجغرافيا الاقتصادية، يشير E.B.SHAW إلى أنها الدراسة التي تركز على جهود الإنسان والمشكلات التي يواجهها في سعيه للعيش. حيث تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة

¹ عمر كامل حسن، النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة (عمان : دار الخليج للنشر و التوزيع ، ط1، 2020) ص 16 .

² رضوان بوهديل ، مرجع سابق ، ص 222.

³ عمر كامل حسن ، مرجع سابق ، ص 17 .

⁴ محمد ميسر المشهداني ، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية - دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة و استراتيجيات القوى المنافسة (عمان ، دار الاكاديميون العرب ، ط 1 ، 2017) ص 93 .

الصناعات العالمية، والموارد الأساسية، والإنتاج، والنقل، وتوزيع الموارد، والصناعات، والمحاصيل¹.

كما يوضح الأستاذان جونز وداركنفالد مفهوم الجغرافيا الاقتصادية على النحو التالي: تشمل الجغرافيا الاقتصادية دراسة الأنشطة مثل الصيد البري، صيد الأسماك، الرعي، الحرف، الصناعات المرتبطة بالغابات، الزراعة، التعدين، الصناعة، النقل، والتجارة. ويواصلان تعريفهما بالقول إن هناك مهناً أخرى لا تندرج تحت الجغرافيا الاقتصادية مثل مهن الطبيب، الموسيقي، المعلم، السياسي، والكاتب. بعبارة أخرى، تعنى الجغرافيا الاقتصادية بالحرف المنتجة وتسعى لشرح أسباب تميز أو تقدم مناطق معينة من العالم²

كما ان المتغيرات الجيواقتصادية تتركز على مجموعة من العناصر التي تؤثر على التوازنات الاقتصادية والجيواستراتيجية العالمية، ومن هذه العناصر :³

- قبول مبدأ عالمية الإقليم أو العولمة إذ أن الحدود الإقليمية تظل مفتوحة من خلال الالتزام بمبدأ عدم الاستبعاد، حيث يتم التركيز على المجالات الاقتصادية التي تعزز تحقيق أقصى عائد اقتصادي لجميع القوى الفاعلة، سواء كان ذلك في القطاع الخاص، الشركات، أو القطاع المنظم، في جميع الاقتصادات الدولية على المستوى الإقليمي، وذلك وفقاً لعمل قوى السوق التنافسية .
- يشمل هذا الالتزام أيضاً الالتزام بقواعد ومبادئ القوانين الدولية ومنظمة التجارة العالمية. كما أنه يؤكد على أهمية تحديد دور العوامل غير الاقتصادية مثل الدين واللغة والعرق، بالإضافة إلى مستوى المعيشة وطبيعة النظام السياسي، الذي قد يعترض التعاون الاقتصادي .
- من المهم أيضاً فهم كيفية تأثير المتغيرات الجيواقتصادية في التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، حيث يمكن أن تلعب هذه المتغيرات دوراً مهماً في تشكيل العلاقات الدولية وتحديد النفوذ والسيطرة على الموارد والمسارات الاقتصادية العالمية.

هذه العناصر تشكل جزءاً من العوامل المحورية التي تحدد الديناميكيات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الوطني والدولي

3 الجيومعلوماتية

تعتبر الجيومعلوماتية مصطلحاً علمياً جديداً نسبياً ينقسم إلى جزأين: "جيو" والذي يعني الأرض، و"المعلوماتية" والتي تعني مجال الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات. لذا، يمكن تعريف الجيومعلوماتية على أنها تقنيات الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تحليل وتصور البيانات الجغرافية والمكانية، وإنشاء وإدارة وتحليل الخرائط الرقمية والمعلومات المكانية بشكل عام. وتشمل هذه التقنيات استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والتصوير

¹ محمد رياض، كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي (القاهرة : دار هنداوي للنشر ، ط1 ، 2015) ص 22 .

² محمد رياض، كوثر عبد الرسول ، مرجع سابق ، ص 22 .

³ محمد ميسر المشهداني ، مرجع نفسه، ص 93 .

الجوي وتحديد المواقع العالمية والتحليل المكاني، مما يتيح للباحثين والمختصين في مجال الجغرافيا استخدام وتحليل المعلومات المكانية بشكل فعال¹

كما تعتبر الجيومعلوماتية على أنها ترابط مجموعة من التقنيات الرقمية والعمليات الجغرافية. إذ تعتمد على تكامل التقنيات مثل الرسم الآلي للخرائط، والاستشعار عن بُعد، ونظم المعلومات الجغرافية، ونظم تحديد المواقع العالمية، وتقنيات مسح الأرضي، حيث تستند على الأطر العلمية المنهجية ذات الأبعاد المكانية المتبعة في أساليب البحث المكاني التقليدية، وتعيد صياغتها في منهج تقني يعتمد على البرمجيات الكمبيوترية وأحدث التطبيقات الجيومعلوماتية²

بالإضافة إلى ذلك، شهدت الجغرافيا تطوراً في طرق التقنية المستخدمة، حيث أصبحت الأدوات التكنولوجية مثل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والتصوير الجوي والأقمار الصناعية جزءاً أساسياً من عملية البحث الجغرافي وتحليل البيانات الجغرافية. وبفضل هذه التطورات التكنولوجية، تمكن الجغرافيون من دراسة وفهم الظواهر الجغرافية بشكل أعمق وأدق، مما أدى إلى تطوير مناهج البحث وتحليل البيانات الجغرافية بطرق أكثر فعالية ودقة³

الفرع الرابع : التوازن الجيواستراتيجي

يشير مصطلح التوازن الجيواستراتيجي العالمي إلى حالة من التوازن النسبي والتعادل في القدرات والعوامل المؤثرة لدى القوى العالمية وشركائها ضمن المشهد الجيو-عالمي. إذ يتضمن هذا التوازن العناصر البنائية والسلوكية والقيمية، بما في ذلك العوامل الملموسة وغير الملموسة التي تتوفر لهذه القوى. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بسلوكها العالمي وأدائها الاستراتيجي، بما في ذلك السيطرة على المناطق الحيوية جيواستراتيجياً، والتي تُعرف أحياناً باسم مناطق النفوذ. كما ينتج عن هذا التوازن آليات عمل وتأثير فعالة تسهم في تنظيم سلوك القوى الأخرى والحفاظ على الاستقرار الدولي. وتشمل هذه الآليات ظاهرة الاعتماد الاقتصادي والمؤسسات الدولية والعولمة والشركات الاستراتيجية المتعددة. حيث يتم تطبيق هذه الآليات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضبط حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية⁴

إن غياب التوازن بين التفاعل الخارجي والداخلي يعكس تحديات تواجه التنسيق بين الشؤون الداخلية والخارجية. على الرغم من الإصرار على أهمية هذا التنسيق، إلا أن الأوضاع الداخلية غالباً ما تلقي بظلالها على الأوضاع الدولية. بالإضافة إلى ذلك، لم تتغير دور الاستراتيجيات الخارجية بشكل جوهري، ما يعني استمرار تبنيها لمواقف تبعية، سواء في تقييم الأوضاع أو تطبيق السياسات، مما ينتج عنه تفاعل غير متوازن بين الجانبين. وهذا لا يتوافق مع الحقيقة المتمثلة في وجود تفاعل متبادل بين الأوضاع الداخلية والخارجية، حيث تؤثر الأوضاع الدولية بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والأمني في الداخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظم

¹ قبايلي عبد النور ، دور أنظمة المعلومات الجغرافية لتحديد المواقع التجارية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر -دراسة حالة ولاية بومرداس-، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، (الجزائر 2017)، ص 381 .

² محمود جابر حسن الجلوي ، اتجاهات حديثة في بناء مناهج الجغرافيا - الأسس النظرية و التطبيقات العلمية (الجيزة : وكالة الصحافة العربية ، ب ط ، 2022) ص 95 .

³ علي عباس العزاوي ، الجغرافية المعاصرة و تقنية المعلوماتية GIS (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2022)، ص 140 .

⁴ محمد ميسر المشهداني ، مرجع سابق ، ص 24 .

والاستراتيجيات غالبًا ما تفتقر إلى المرونة، حيث تعاني من قيود البيروقراطية المعقدة، مما يجعلها غير قادرة على التكيف بشكل كافٍ، وتعاني من صعوبات في تحقيق التخطيط الاستراتيجي، وتواجه عراقيل في تطبيقها

ويقسم التوازن، حسبما أشار الأستاذ منعم العمار، إلى نوعين¹:

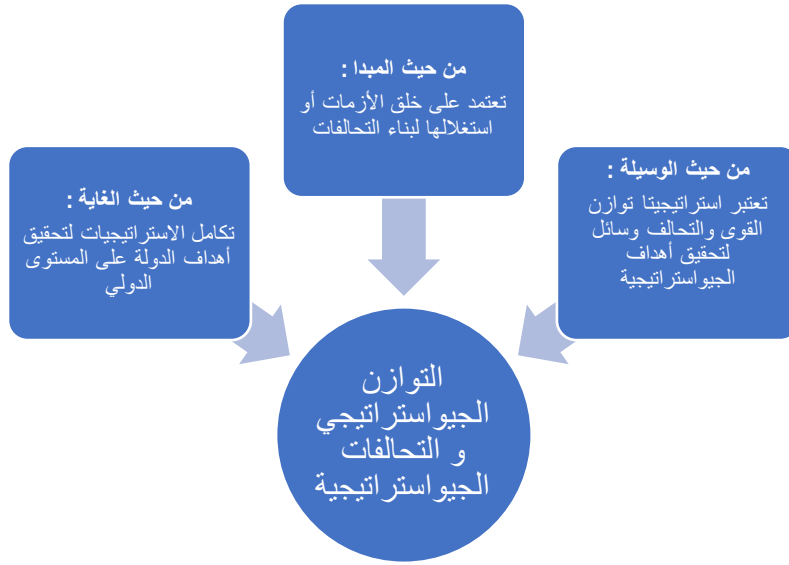
توازن الضعف: يحدث عندما يكون هناك اختلال كبير تصنعه دول عظمى، وتكون البيئة الدولية غير مقبولة للقوى الأخرى بسبب الأضرار التي تلحق بها نتيجة لهيمنة تلك القوى على التفاعلات الدولية، بالإضافة إلى عدم وجود قوة قادرة على كبح جماح التطرف. وفي هذه الحالة، تتسامح الدول مع توازن الضعف المختل، حيث يمثل هذا التوازن جزءًا من مقومات قوة الدولة.

توازن القوة الشاملة: يعني أن دولة ما تمتلك الفرصة التي تمكّنها من إقامة التوازن الذي ترغب فيه. وبالتالي، تصنع هذه الدولة التوازن نتيجة لتوافر الفرصة، بالإضافة إلى قوتها الذاتية. ويتميز هذا التوازن بشموليته لجميع جوانب قوة الدولة، وهو ما حققته القوى الناجحة في الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ترتبط استراتيجية توازن القوى بشكل وثيق بإستراتيجية التحالف، حيث تستند إلى خلق الأزمات أو استغلالها كوسيلة لبناء تحالفات. وهناك تفاعل متبادل بين المفهوم الجيواستراتيجي واستراتيجية توازن القوى واستراتيجية التحالف. فالجيواستراتيجية تُعتبر العنصر الأساسي الذي يوجه الاستراتيجيتين الآخرين، حيث تشكل استراتيجيتا توازن القوى والتحالف وسائل لتحقيق أهداف الجيواستراتيجية. وبالتالي، يتم تكامل هذه الاستراتيجيات معًا لتحقيق أهداف الدولة على المستوى الدولي²

¹ محمد ميسر المشهداني، مرجع سابق، ص 25 .
² جانغ يونغ لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ترجمة اية محمد الغازي (القاهرة : دار صفا صفا للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2017) ص 170 .

الشكل 01: مخطط يمثل العلاقة البنائية بين التوازن الجيواستراتيجي و التحالفات الجيواستراتيجية



رسم توضيحي 1 مخطط يمثل العلاقة البنائية بين التوازن الجيواستراتيجي و التحالفات الجيواستراتيجية

من اعداد الباحث بتصرف

و يعتمد التحليل الاستراتيجي على ثلاثة محاور رئيسية، حيث يُستخرج منها تقييم للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلمية والعسكرية والأمنية والإعلامية. اذ يتضمن هذا التحليل استخدام عدة أساليب، منها تحليل simpest ، و تحليل swot و التحليل الجيوبوليتيكي و التحليل الجيواستراتيجي و ذلك عبر ¹:

- تحليل البيئة المحلية
- تحليل البيئة الإقليمية
- تحليل البيئة العالمية

من خلال هذه المحاور، يتم فحص العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الوضع الجيواستراتيجي للمنظمة أو الكيان، سواء كان على المستوى الداخلي أو العالمي مما يساعد في وضع الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق الأهداف .

المطلب الثاني: التصور الحديث للامن البيئي

لقد اختلف المنظرين حول تحديد مفاهيم ضابطة للامن البيئي و ذلك نظر للانتقال من مفهوم البيئة الى دمج مفهوم الامن مع البيئة ، و هو ما تداخل مع العديد من المتغيرات على الساحة الدولية

¹ محمد أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل (عمان : دار الجنان للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2016) ص 105 .

الفرع الأول : مفهوم البيئة على ضوء العلاقات الدولية

عرفت البيئة العديد من محاولات إيجاد تعريفات ضابطة للمفهوم ، كما تباينة هذه الأخيرة حسب الباحثين في إيجاد تعريف موحد و جامع ، اذ يمكن تحديد تعريف تقاربي:

لغتنا :

البيئة في اللغة مشتقة من الفعل " بوا " و هي في اللغة تأتي بعدة معاني نذكر منها ما يلي :
أولاً : المنزل او الموضع يقال تبوات منزله و بواه منزلاً أي هياه و مكن له فيه و هيئه للمبيت فيه

اما المعنى الثاني فهو النزول و الإقامة كأن نقول تبوأ المكان أي حله و نزل و أقام فيه ، اذ يؤكد الباحثون ان المعنى اللغوي لكلمة البيئة يكاد يكون واحداً في مختلف اللغات ¹

وقد جاء تعريف البيئة **Environment** في معجم روبير بانها جميع الظروف الطبيعية ، الفيزيائية ، الكيماوية ، البيولوجية ، الثقافية ، الاجتماعية التي تؤثر على الكائنات الحية و الأنشطة الإنسانية ، اما في معجم لاروس فقد عرفت على انها جميع العناصر الطبيعية و الاصطناعية التي تشكل حياة الانسان او الفرد ²

وقد كان ظهور مفهوم البيئة في القرآن الكريم ، اذ نجد المعنى اللغوي للبيئة مجسداً في العديد من الصور القرآنية منها قوله تعالى : " وكذلك مكننا ليوסף في الأرض يتبوا منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء و لا نضيع اجر المحسنين " ³

2 اصطلاحاً :

تعرف البيئة على انها الوسط المادي الذي يعيش فيه الانسان بما يشمل من هواء و ماء وكائنات حية و تربة و منشآت أقامها لإشباع رغباته ⁴.

فالبيئة هي المركز الذي يحيا فيه الفرد مع كل ما يلزم من مقومات حياته ، و يمارس فيه علاقاته مع غيره من بني البشر اذ تعتبر الاطار الذي يحيا فيه ضمن مجموعة من النظم الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية التي تشكل الدورة الحياتية للإنسان و الكائنات الأخرى و بذلك فهي تعتبر الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ، و تشمل ضمن هذا الاطار كافة الكائنات الحية من حيوان و نبات و التي يتعايش معها الانسان و يشكلون سوياً سلسلة متصلة فيما بينهم ⁵.

¹ علاء الضاوي سبيطة ، هشام بشير ، حماية البيئة و التراث الثقافي في القانون الدولي (القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط 1 ، 2013) ، ص 13 .

² نوري رشيد نوري الشافعي ، البيئة و تلوث الأنهار الدولية (بيروت ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط 1 ، 2011) ، ص 24 .

³ سورة يوسف ، الآية 56 .

⁴ ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ط 1 ، 2007) ص 44 .

⁵ خالد محمد القاسمي ، حماية البيئة الخليجية (الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط 2 ، 2008) ، ص 11 .

كما ذهب اتجاه آخر الى ان مفهوم البيئة يقصد به الاطار الذي يعيش فيه الانسان و يحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقته مع أقرانه ، فالبيئة هي النطاق المادي الذي يولد فيه الانسان و ينمو بداخله و يتأثر به و يؤثر فيه ¹

ويعرفها ايضا عمار رجب بانها المحيط الذي يعيش فيه الفرد يؤثر فيه و يتأثر به ²

المفهوم القانوني للبيئة :

لقد اتفقت جميع التشريعات سواء ما تعلق منها بالقوانين الوطنية او حتى القانون الدولي على ادراج مصطلح البيئة في العديد من الاتفاقيات المنشئة حولها و ذلك بعد مرورها بعدة مراحل ، حيث توجهت اغلب الدول الى التأكيد على القيمة القانونية لها ، بصفتها حق أساسي من حقوق الانسان على اعتبار ان ضرورة حماية البيئة من الواجبات و المهام الرئيسية للدولة.

3 البيئة في الدساتير الدولية

تم طرح المفهوم القانوني للبيئة لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم عام 1972 ، حيث تم تعريفها على أنها مجموع الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في زمان ومكان محددين، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات الإنسان وتطلعاته. وقد شهد المؤتمر توسيعاً لهذا المفهوم ليشمل، إلى جانب العناصر المادية كالماء والهواء والتربة، العوامل الاجتماعية التي تؤثر في حياة الإنسان ضمن سياق زمني ومكاني معين. وفي هذا الإطار، جاء مؤتمر بلغراد عام 1975 ليسهم في تطوير هذا المفهوم وتعزيز إدماج الأبعاد غير المادية في تعريف البيئة، حيث بات يُنظر إليها بوصفها العلاقة القائمة في العالم الطبيعي والبيوفيزيائي بينه وبين العالم الاجتماعي والسياسي الذي هو من صنع الإنسان .

3-1 البيئة في القانون الجزائري

اما عن التعريف المعتمد من طرف المشرع الجزائري فقد أورد في المادة 04 الفقرة 07 من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة بان تتكون البيئة من الموارد الطبيعية والحيوية و الحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض وباطن الأرض النباتات و الحيوانات بما في ذلك التراث الوراثي و كل اشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية ³

3-2 البيئة في التشريعات الداخلية الأخرى

¹ عبد الهادي محمد العشري : البيئة و الامن الإقليمي في دول الخليج العربي ، دراسة عن دور القانون الدولي في حماية الخليج العربي اثناء النزاعات المسلحة ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، العدد السادس (كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، افريل 1994) ، ص 24 .

² عمار رجب معيش ، دور القانون الجنائي الدولي في حماية البيئة من التلوث اثناء النزاعات المسلحة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية ، العدد 7 (العراق 2013) ، ص 349 .

³ نور الدين دعاس ، اثر الاستهلاك المستدام في حماية البيئة ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، افريل 2022 ، ص 148 .

ان الامتداد القانوني للتشريع الجزائري و تعلقه بالقوانين الفرنسية و المصرية تجلى في الكثير من الجزئيات منها تعريفه للبيئة في التشريعات الداخلية .

عرفت البيئة حسب القانون الصادر في 10 جويلية 1976 المتعلق بحماية الطبيعة¹ ، حيث تعتبر المصادر الطبيعية و الفضاء ، و نوعية الهواء و المحيط النباتي والحيواني و المواقع السياحية هي جزء من الملكية العامة ، فحسب القوانين الفرنسية تحتوي البيئة على ثلاث عناصر²:

- الطبيعة
- الموارد الطبيعية
- الأماكن السياحية

اما بالنسبة للتشريع المصري فقد تم طرح تعريف البيئة في المادة الأولى من القانون رقم 04 لعام 1994 على انها : المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما يحتويه من موارد و ما يحيط بها من هواء و ماء و تربة و ما يقيمه الانسان من منشآت³

وقد تميز تعريفها في القانون الجزائري بالنقص ، فلم يتعرض المشرع الجزائري الى تعريف البيئة بشكل دقيق، انما اعتمد على ذكر أهدافها دون التطرق الى الماهية ، و بهذا يكون قد انتهج طريق العديد من التشريعات الأخرى بحيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية و هذا في اطار ضبط المفاهيم و المصطلحات الخاصة بقانون حماية البيئة .

لم تحدد جل القوانين الداخلية للدول المعنى اللغوي و القانوني للبيئة ، حيث تميزت بغياب تحديد تعريف جامع في النصوص الواردة ، حيث استخدمت بعض التشريعات عبارة حماية البيئة دون تحديد مدلولها و ما تشمله من عناصر ، ما اضيف الى الاختلاف فيما يتعلق بعناصر البيئة المقصودة في القانون ، هل يقصد بها العناصر الطبيعية مثل الهواء و الماء و الغابات ام يضاف اليها العناصر المنشئة بواسطة الانسان⁴

4 عناصر البيئة

لقد تعددت التعريفات الإجرائية للبيئة كل على حسب مجاله فتطور الضرر البيئي العالمي، ما استوجب الخوض في المفهوم في شتى العلوم ، و الانتقال من المفهوم الطبيعي للبيئة و الخاص بالمواد الجامدة الى العوامل الاجتماعية و السياسية و القانونية حيث قسمت البيئة الى مجموعة من العناصر :

أولا : البيئة الطبيعية

¹ انظر المادة 01 من قانون حماية الطبيعة الفرنسي الصادر في 10 جويلية 1976 .

² احمد لكحل ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة (الجزائر : دار هومة ، ط1 ، 2014) ص 15 .

³ القانون رقم 04/94 المتعلق بالبيئة ، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المصرية ، العدد 05 ، 1994 ، ص 2 .

⁴ عبد الفتاح مراد ، شرح تشريعات البيئة (القاهرة : دار الكتب و الوثائق المصرية ، 2006) ص 13 .

و تتمثل في مجموع العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها¹ و تتكون من اربعة نظم مترابطة ارتباط وثيقا هي الغلاف الجوي ، الغلاف المائي ، اليابسة ، المحيط الجوي ، و كل ما تشمله هذه الأنظمة من ماء و هواء و تربة و معادن ، و مصادر للطاقة بالإضافة الى النباتات و الحيوانات

ثانيا : البيئة البيولوجية

و تشمل الانسان " الفرد " و أسرته و مجتمعه و كذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي و تعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية²

وفي هذا الشأن يلاحظ ايتين دي جريف Etienne de Greeff أستاذ العلوم الجنائية - بجامعة louvain - انه عندما يولد الطفل فان مكانه الطبيعي هو أسرته ، التي تكون له وسطا -بيئة - لا خيار له فيه ، حيث تعتبر البيئة الحتمية الأولى بالنسبة له ، و عليه ان يتحمل هذا المكان من العالم الذي هو مرتبط به³

ثالثا : البيئة الاجتماعية

و تتمثل في مجموعة النظم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الإدارية⁴ ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الاطار من العلاقات التي يحدد ماهية علاقة حياة الانسان مع غيره ، اذ يعتبر هذا الاطار هو الفاعل الرئيسي في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين افرادها بعضهم ببعض في بيئة ما ، او بين جماعة متباينة او متشابهة معا بحيث تؤلف أنماط تلك العلاقة ما يعرف بالنظم الاجتماعية⁵.

الفرع الثاني : الانتقال من الامن الانساني الى الأمن البيئي

أدى ظهور النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى تغيير في مفهوم الأمن القومي بشكل عام. ومن أهم سمات هذا التحول ضرورة تحديد مكانة الأمن البيئي في نهج الأمن القومي، اذ يتعامل الأمن البيئي مع التهديدات التي لا تعالج فقط النتائج غير المقصودة للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ولكنها أيضا بطيئة جدًا مقارنة بالتهديدات العسكرية ، وبالتالي فإن الآفاق الزمنية اللازمة للتخطيط السياسي للتعامل معها واسعة للغاية.

وقد أظهرت مدرسة كوبنهاغن كيف تصبح قضية ما مشكلة أمنية ، حين يقول اولي وافر olewaever في تكلمته لهذا الطرح ان مسألة ما تصبح رهانا امنيا محددا للسلوك بالممارسة الاستدلالية الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين ، اذ بفضل فعل الخطاب يتم امننة او تكييف رهانا

¹Freeman A.M&Others : The Economics Of Environmental Policy,JohnWiley&SonsInc,New York,1973,p.19.

²حسين سحر امين ، موسوعة التلوث البيئي (عمان ، دار دجلة ، 2010) ص 7 .
³ طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة (الاذاريطة ، دار الجامعة الجديدة ، 2009) ص 107

⁴ إبراهيم سليمان عيسى : تلوث البيئة (الجزائر : دار الكتاب الحديث ، الطبعة الثانية ، 2000 م) ص 7 .
⁵حسين سحر امين ، نفس المرجع ، ص 7 .

اجتماعيا و تقديمه على انه يتعلق ضمنا او صراحة بالأمن، أي يهدد بقاء مادي او معنوي لمرجعية انمية ما (الفرد ، الجماعة ، المجتمع ، الدولة ، العالم) ، حيث تهدف الامنة الى تأمين المرجعية من التهديد المحدق بها ¹

وحسب مارولينتوماس : ان تحقيق الامن الانساني يكون من خلال بعدين أساسيين المادي و غير المادي او المعنوي ، من خلال ان امن الانسان يصف حالة من وجود الاحتياجات المادية الأساسية و كذلك تحقيق كرامة الانسان ، حيث ان الابعاد المادية و المعنوية هي عبارة عن اشكال متكاملة و لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لأنه اذا حصل ذلك يؤدي الى صعوبة تحقيق امن الفرد لذا فان كل جزء مكمل للآخر ²

كما يعد الظهور الاول للطرح المتعلق بالأمن الانساني كمحاولة لتفسير ظواهر من التهديد الامني و التي لم يكن من الممكن التعامل معها وفقا للتأديبات التقليدية لمفهوم الامن ، حيث ظهر في اطار الامم المتحدة تحت راية محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الاسبق و بدعم من الاقتصادي المعروف اماريتا صن (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1994) ، ما ادى الى ظهور تقرير الامم المتحدة سنة 1994 و الذي تناول الاطر المفاهيمية لامن الانسان من حيث العيش بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ الفرص و تنمية قدرات البشر ³

و بالعودة الى التعريفات الإجرائية للامن البيئي ، يعود اول ظهور له كمفردة مستقلة عن المفاهيم الأمنية الأخرى الى عام 1977 ، و ذلك مع صدور التقارير العسكرية و الأمنية و الدراسات الأساسية و الاستراتيجية لدراسة الآثار البيئية المدمرة للحروب ، الا ان توفير الاطار الفكري و البحثي للامن البيئي كان سنة 1997 حين أصدرت الأمم المتحدة تقريرها السنوي بعنوان "دولة المستقبل" و ذلك بهدف طرح الأفكار و الاتجاهات على الشأن الدولي العالمي ، حيث كانت الانطلاقة نحو تفعيل الامن البيئي الزاما في إدارة القضايا البيئية و المعاهدات المتصلة بالأمم المتحدة و المنظمات الأخرى ⁴

لقد تزامن ظهور مصطلح الامن البيئي مع تقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994 ، بحيث يعتبر من بين اهم سبعة ابعاد جديدة تشكل الامن الانساني ، حيث ان البرنامج عرفه باختصار على انه يشتمل على التهديد بالتلوث ، التدهور البيئي ، نقص الموارد ، كما سبق ان نص إعلان استوكهولم للبيئة سنة 1972 على ان الاعتراف بوجود الحق في بيئة صحية يشكل اكبر دعامة للامن البيئي ⁵

في محاولة صياغة تعريف مبسط للامن البيئي يمكن اعتباره انه هو المحافظة على النظام البيئي العام ، و منع أي اخطار تهدد مكونات البيئة (المياه بما فيها البحر الإقليمي ، و الهواء بما

¹ بلهول زكية ، لاجئ المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه و القانون الدولي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق ، جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2019 ، ص 186.

² شفيعة حداد ، الحوكمة البيئية كمدخل لبناء الامن الانساني ، مجلة الحقيقة ، مجلد 17 ، العدد 04 ، ديسمبر 2018 ، ص 163 .

³ سوزي محمد رشاد ، الامن البيئي في اليابان مدخل لتحقيق الامن الانساني ، مجلة افاق اسياوية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2018 ، ص 222 .

⁴ جمعة بن علي جمعة ، الامن العربي في عالم متغير (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1 ، 2010) ص 73 .

⁵ محمد إسماعيل حاشي ، نعيمة الياس ، الامن البيئي كاحد اهم ابعاد الامن الانساني ، المجلد 13 ، العدد 28 ، نوفمبر 2021 ، جامعة بسكرة ، ص 422 .

فيه طبقات الجو العليا ، و التربة سواء ما في داخل الأرض او ما عليها ، او ما يضر صحة الانسان او الحيوان او النباتات او المحيط الطبيعي للبيئة على المستوى الإقليمي¹

بحيث يمكن تعريف الأمن البيئي على أنه مجموعة من السلوكيات الإيجابية التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة من الأضرار، حيث يرتبط بالزمان والمكان ويشمل نطاقات متعددة على المستويات المحلية، الإقليمية والعالمية. يركز الأمن البيئي على الوقاية من التلوث أو التدهور البيئي أو تدمير بعض مكونات البيئة، مما قد يؤدي إلى خلل في النظام البيئي على المستويات المختلفة .

وقد عرف الامن البيئي أيضا على انه حالة ديناميكية بين الانسان و البيئة ، التي تشمل استعادة البيئة لحالتها الطبيعية التي تضررت من جراء الاعمال العسكرية ، و انه تحسين تجديد الموارد ، و تقويض التدهور البيئي ، و التهديدات البيولوجية التي يمكن ان تؤدي الى الاضطرابات الاجتماعية و الصراع²

كما يمكن اعتبار الامن البيئي على انه : امن الناس من الاخطار الناتجة عن عمليات طبيعية او عمليات يقوم بها الانسان نتيجة اهمال او حادث او سوء تسيير ، لكن هذا التعريف يتميز بالقصور في إعطاء صورة عامة و شاملة عن الامن البيئي حيث اقتصر من جهة على حماية البيئة من اجل الانسان ، و ليس من اجل البيئة في حد ذاتها ، بل و حتى اكثر من ذلك بعدم الاهتمام بالبيئة كهدف مستقبلي لحماية الأجيال القادمة³

ان صعوبة إيجاد تعريف موحد للامن البيئي ادى الى تقسيمه لبعدين رئيسيين ، حيث عرف اولهما الامن البيئي بانه مجال تفاعل الاهتمامات البيئية بالاستراتيجيات الأمنية و افترض وجود تأثير من قبل القضايا البيئية في الامن القومي من خلال ثلاثة عناصر، هي :

- اثر المشكلات البيئية في احتمال حدوث الصراعات و المشكلات بين الدول .
- اثر المشكلات البيئية في سبل البقاء الانساني .
- اثر الحروب في التدهور البيئي .

اذ ينطلق هذا الافتراض في تحديداته للمفهوم على مسار استراتيجية الامن التقليدية ، اما البعد الثاني فافترض ان الاهتمام بالجانب الايكولوجي وصيانتته اساس تعريف الامن البيئي ما ارجع الى توحيد مصطلحي حماية البيئة و الامن البيئي⁴.

بمعنى ان البعد الأول يركز على امنة البيئة عبر سلسلة من الخطوات لضمان النظام الايكولوجي ، بحيث ركز التعريف على المفاهيم البيئية و الامن في سياق التنمية المستدامة بدلا من الصراعات

¹ طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الامن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة (الازارطة ، دار الجامعة الجديدة ، مصرط1 ، 2009) ص 53 .

² سليمان لخميسي ، بوشيش رفيق ، الامن البيئي في الدراسات الأمنية ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد 4 ، العدد 3 ، 2021 ، ص 1075 .

³ صباح حواس ، اليات و استراتيجيات ترقية الامن البيئي ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد الثالث عشر ، جويلية 2018 ، ص 772 .

⁴ وجدان التيجاني عباس ، الامن البيئي ، مجلة اوراق السياسات الامنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، العدد 01 ، 2021 ، ص.02 .

و محاولة حلها ، اما البعد الثاني فقد حدده بالمنطقة التي تتفاعل فيها الاهتمامات البيئية و الاستراتيجية و الأمنية¹.

كما يمثل الامن البيئي تحولا كبيرا في نهج الامن القومي فهو يعبر عن قضيتين منفصلتين تتباين بين اثر العوامل البيئية باحداث صراعات عنيفة من جهة و كذا تاثير التدهور البيئي العالمي على صحة المجتمعات و الاقتصادات .

من جانب اخر يمكن ربط مفهوم الامن البيئي بحماية الفرد من كل التهديدات و الاخطار التي تهدد بيئته وتشكل خطرا على حياته ، بحيث تأثر هذه الاخطار مباشرة على حياة الانسان ، كونها تتميز بخاصية مهمة جدا تتمثل في علاقتها بمختلف جوانب الحياة اليومية للانسان ، اذ اكد التقرير الانمائي للأمم المتحدة في سنة 2009 على ان الامن البيئي محور اساسي لضمان الامن الاقتصادي و الاجتماعي ، لان راس المال الطبيعي يتضمن راس المال الاجتماعي و المالي².

يتعامل الامن البيئي مع التهديدات الخطيرة التي لا تؤدي الى عواقب غير مقصودة ، أي انه يعنى بالأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، باختلاف التهديدات العسكرية ، و ذلك من خلال افاق زمنية لازمة لتحقيق الامنة بعد الدخول في تكامل سياسي يهدف الى تفعيل نقاط توافقية .

وقد برزت اهمية الامن البيئي حين اخذت قضايا البيئة بعدا استراتيجيا اذ لم يعد بروز النزاعات العسكرية قاصرا على حدوثها بمفردها و لكن اصبحت تتداخل مع تحديات ذات بعد عالمي ، كما زاد الارتباط بين مشاكل البيئة و الامن الدولي حيث اخذ المفهوم الامني حيزا هام في مرتكزات حقوق الانسان وكذا مخرجاته المتعلقة بامن البيئة ، فخلال مئة سنة القادمة تشير التقديرات الى انه سيتم تحويل ثلث مساحة الارض لذلك سيكون الاختيار صعب ما بين الاستهلاك و النظام البيئي و المحافظة و التسيير³

ومن هنا يمكن القول انه قد تمت صياغة مفهوم جديد للامن البيئي فعرف على انه الامن الذي توفره سياسة التنمية المستدامة في الدولة، للعناصر البيئية عن طريق خلق موازنة بين متطلبات الحماية البيئية و متطلبات التنمية الاقتصادية ، او هو المحافظة على النظام العام البيئي في كل عملية تنمية اقتصادية تجريها الدولة ، ما يسمح معه بضمان السلامة للأجيال الحاضرة و ضمان الاستثمارية للأجيال القادمة⁴

تتضح سلبية المفاهيم التقليدية للامن البيئي في قسوره التعريفي ، اذ ان الاهتمام بالوسط و المحيط البيئي المدمر جراء الحروب و النزاعات العسكرية ، اوجب على الباحثين في الحقل

¹ لطالي مراد ، الامن البيئي و استراتيجيات ترقيته (مقارنة الامن الانساني) ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، العدد الثالث ، الاغواط ، الجزائر ، 2018 ، ص 540 .

² محمد اسماعيل حاشي ، نعيمة الياس ، الامن البيئي كاحد اهم ابعاد الامن الانساني ، مجلة الاجتهاد القضائي ، المجلد 13 ، العدد 28 ، نوفمبر 2021 ، ص 422 .

³ لطالي مراد ، الامن البيئي و استراتيجيات ترقيته (مقارنة الامن الانساني) ، مرجع سابق ذكره ، ص 541 .

⁴ لعل بوكميش ، بابة فتحة ، المفهوم الجديد للامن البيئي و تأثيره على الامن الغذائي (دراسة قانونية تحليلية في التشريع العام) ، مجلة الحقيقة ، العدد 25 ، جامعة ادرا ، الجزائر ، ص 97 .

الدولي محاولة تطوير المفهوم مع مرتكزات الامنة الحديثة و كذا الربط بين الامن البيئي و تقسيمات الامن الأخرى مثل الامن الغذائي و الصحي ، وحتى الربط مع المفاهيم الاقتصادية التي تواكب التنمية الاقتصادية و استراتيجيات التنمية المستدامة ، وذلك للحفاظ على البيئة بحد ذاتها و كذا للأجيال المستقبلية .

الشكل رقم 02 : جدول يبين العلائقية بين تهديدات الامن الإنساني



رسم توضيحي 2

المصدر : Tajaksh , Anuuradha, Human security concepts and implications. 1ed, UK Rutledge, 2007 , p53M .chenoy

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للامن البيئي في السياسات الجيوستراتيجية

ان ظهور المفهوم البيئي في الحقل الدولي استوجب على المنظرين و الباحثين في هذا الأخير ، الخوض في سياق البحث نحو ظوابط و اليات تحدد الاطار النظري للتداخل بين نظريات الامن و مفهوم و استعمالات البيئة و تجلياتها .

الفرع الأول : النظرة الواقعية للامن البيئي

تمثل الواقعية التقليدية المنظور الذي يؤكد على أن الأمن ينبغي أن يكون من صميم اهتمامات وصلاحيات الدولة بمفردها. وفقاً لهذا المنظور، يُفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد التهديدات والمخاطر الخارجية، ويمكن تحقيق هذا الأمن فقط من خلال تعزيز القدرات العسكرية الوطنية وتشكيل تحالفات دولية عسكرية ضمن النظام العالمي. وبالتالي، يُركز المنظور الواقعي للأمن على بقاء الدولة الوطنية كفاعل مركزي وحيد في الساحة الدولية، وذلك عبر حماية حدودها الإقليمية وصون سيادتها الوطنية واستقرارها من التهديدات العسكرية الخارجية ، وفي هذا السياق، تُعتبر القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن والحفاظ على استقلالية الدولة ¹.

مع تطور دراسات الحكم العالمي، تغيرت الافتراضات المرتبطة بمفهوم الأمن الدولي وتطورت كما لم يعد النظر إلى الدول كمصدر رئيسي وحصري للتهديدات الأمنية العالمية، إذ أصبح هناك تفاعل وتشابك بين عدة عوامل تؤثر على الأمن الدولي، مثل الإرهاب العالمي والجريمة المنظمة. و يشير هذا التحول إلى ضرورة التركيز على أمن المجتمع الدولي بشكل شامل ومتكامل ،فيما يتعلق بالافتراض الثاني، يعكس تطور السياسة العالمية وتعقيداتها، والتحديات الجديدة التي تواجهها، مثل التحديات العابرة للحدود، مثل الأمن السيبراني وتغير المناخ. هذه التحولات أظهرت أن النهج التقليدي لصنع السياسات السيادية غير كافٍ في معالجة هذه التحديات المعقدة. ونتيجة لذلك، ظهر دور أكثر أهمية للمنظمات الدولية والمؤسسات العالمية غير الحكومية في مجال إدارة الأمن العابر للحدود وتحقيق الاستقرار العالمي ²

يرفض الواقعيون التقليديون في العلاقات الدولية الربط بين البيئة والأمن، معتبرين أن التدهور البيئي ليس مهماً بما يكفي ليحظى بتصنيف "الأمن". وفقاً لهم، تدور سياسة "الأمن" حول الدفاع العسكري عن الدولة، وليس التصدي لمشاكل التنوع البيولوجي أو التلوث ³

من خلال التقارير التي تسلط الضوء على الطابع السياسي المعقد للمشكلات البيئية، و التي يمكن فهمها من منظورين مختلفين.

في الجانب الأول، تعتبر تلك المشكلات تحديات تتطلب تعاوناً دولياً وجهوداً مشتركة للتعامل معها.

ومن الجانب الآخر، تظهر بعض المنظورات أن التركيز الحصري على الأمن الوطني قد يحول دون اتخاذ إجراءات فعالة. وتُعتبر نظرية "تراجيديا العامة" لجاريت هاردين واحدة من

¹صباح بالة ، النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية ، الموسوعة السياسية ، نشر في 2021/03/03 ، اطلع عليه بتاريخ

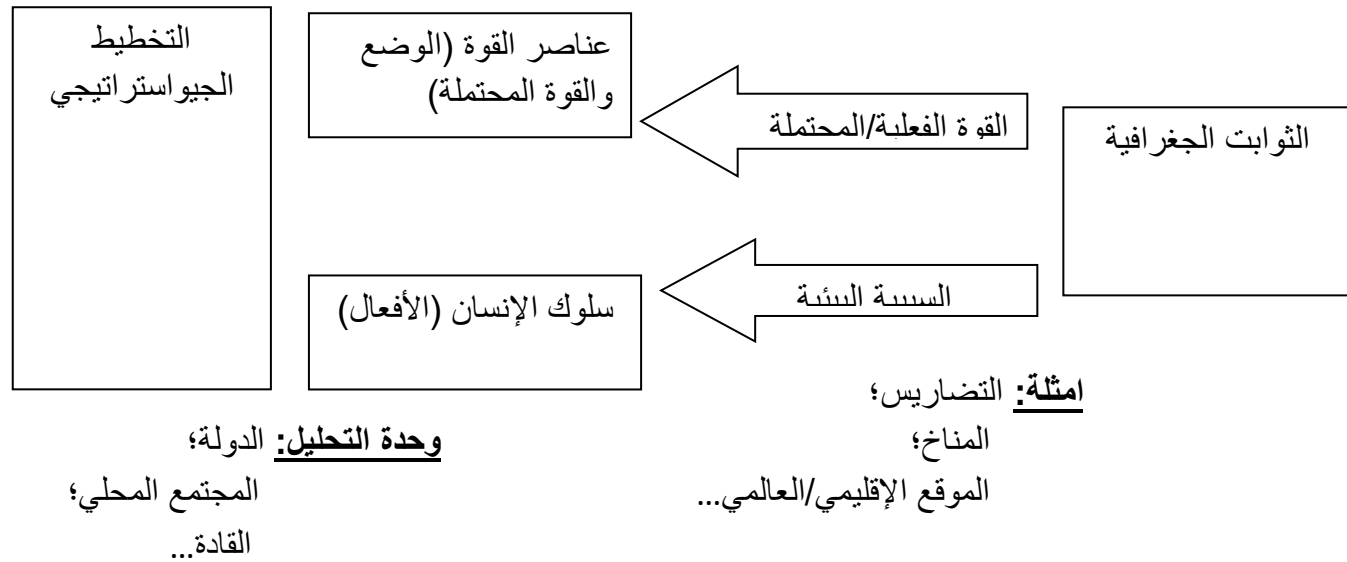
2022/09/14 ، على الساعة 09:13 صباحاً <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

²أياد هلال حسين الكنانى ، الحكم العالمى فى دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة (دار الخليج للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، ط1 ، 2020) ص 477 .

³Hough, P. (2019). Back to the future: environmental security in nineteenth century global politics. Global Security: Health, Science and Policy, 4(1), 1–13. P04 .

تلك المنظورات. اذ يشير هاردين إلى أن الحوافز البيئية التي تدفع الدول والأطراف الدولية لاستغلال الموارد المشتركة يمكن أن تؤدي إلى الإسراف وسوء الاستخدام، مما يعقد الجهود الجماعية للمحافظة على تلك الموارد. ومن هنا يمكن رؤية أطروحة هاردين كأساس لفهم الأمن البيئي، حيث يُعتبر النموذج المثالي للموارد العامة للقريبة مثلاً جيداً. في هذا الطرح، حيث يحصل كل فرد على فرصة لاستخدام الموارد، ولكن بما يضمن الاستدامة. ومع ذلك، يُشارك الجميع في المخاطر المترتبة عن الإسراف، وهو ما يُظهر أهمية تطبيق حلول منظمة لهذه المشكلة. وبالتالي، يُعتبر هذا المفهوم بمثابة الخطوة الأولى نحو التفكير في البيئة في سياق العلاقات الدولية والآليات لمواجهة التهديدات البيئية على مستوى العالم وتفاعلاتها مع تحفيز البشر والطبيعة¹

جدول 03 : يمثل تصوّر المزدوج للعوامل الجغرافية و البيئية في الواقعية والجيوسياسية الكلاسيكية



المصدر : LAVORIO, A. G. A. T. A. "IMPACTS OF ABRUPT CLIMATE CHANGE ON NATIONAL SECURITY: THE UNITED STATES PERSPECTIVE ON HOMELAND DEFENSE IN THE NORTH AMERICAN ARCTIC.", PhD PROGRAM IN POLITICAL STUDIES, UNIVERSITÀ DEGLI STUDI DI MILANO (2021) ص 28.

الفرع الثاني: التحول في التفسير من منظور الواقعية الجديدة

وضع كينيث ولترز أسس نظرية الواقعية الجديدة، التي طرحها عام 1979 في كتابه نظرية السياسة الدولي، حيث تقوم هذه النظرية على فرضية أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي العامل

¹ سليم جدي ، محمد الطاهر عديلة ، حورية قصعة ، النظرية الخضراء و الامن البيئي في العالم العربي ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد السادس ، العدد الأول ، 2022 ، ص 436 .

الحاسم في تحديد سلوك الدول وتوجيه خياراتها. لذلك، عُرفت أيضًا باسم "الواقعية البنوية" أو "الواقعية النسقية"¹

انطلاقاً من ذلك ، فقد تبني علماء العلاقات الدولية والأمن النقدي، الذين يتقبلون التحديات الوجودية والمعرفية التي تواجه النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، فكرة أن المشاكل البيئية يمكن ويجب "إضفاء طابع أمني عليها" من خلال التخلي عن التركيز التقليدي على الدولة والدفاع العسكري ، و يدعون إلى تعبئة الاستجابات العالمية لمختلف أنواع التهديدات التي تهدد الحياة بحيث يتفق الباحثون في مجال الأمن الإنساني والأمن النقدي مع علماء البيئة السياسية على أن أطروحة حروب الموارد مفرطة في الحتمية وغير مثبتة وغير مفيدة. ومن وجهة النظر هذه، فإن "الأمننة" لا تعني بالضرورة "إرسال القوات"، بل يمكن أن تعني إعطاء القضايا التي تهدد الحياة مثل استنفاد الأوزون أو تغير المناخ نفس مستوى الأولوية السياسية الذي يُمنح تقليدياً للدفاع العسكري².

من منظور الواقعية الجديدة، يتجاهل كينيث والتز الطبيعة البشرية كعامل محدد للتصادم والصراع بين الدول، بدلاً من ذلك يركز على تأثير النظام الدولي على سلوك الدول. اذ يصف والتز هذا النظام بأنه فوضوي، وهذا يعني عدم وجود سلطة مركزية تنظم العلاقات بين الدول. ومن ثم، تلجأ الدول الضعيفة إلى التحالفات لتحقيق التوازن وتفادي الصراعات مع الدول الأقوى. ومع ذلك، يظل والتز متمسكاً بالنظرة الهوبزية للنظام الدولي، حيث يعتبر أن الحالة الطبيعية للعلاقات بين الدول هي حالة الحرب. كما يشير إلى أن الفوضى في النظام تؤدي إلى ما يعرف بمعضلة "اللا أمن"، حيث تجعل الدول الضعيفة دائماً في حالة من القلق والانعدام للثقة. و هذا يعود لخاصية المساعدة الذاتية التي تنشأ من البنية الفوضوية للنظام الدولي، والتي تجعل الدول تشعر بأنها بحاجة إلى امتلاك وسائل القوة للحفاظ على سيادتها وأمنها في وجه هذه الفوضى التي تسود المجتمع الدولي³

لقد انتقل باري بوزان في طرحه لمسألة الامننة البيئية في القطاع الأمني ، انطلاقاً من مجموعتين تحت مسمى الاجندة الأمنية البيئية Agenda Environmental Security والتي تشمل الاجندة العملية و السياسية ، من خلال عملية التسييس التي تعبر عن اعتراف بالمسؤولية الاجتماعية – السياسية - عن التغيرات في نوعية الظروف البيئية مما يجعل القضايا البيئية جزءاً من السياسات الدنيا حين تتواكب مع العمل السياسي اليومي ، و تتراجع أهميتها في السياسية، في حين تجتذب اهتماماً أقل من الفواعل ، و ربما كانت الحجة الأكثر ترجيحاً في علاقة المسألة البيئية و الامن و الدولة ، حيث ظل ميدان العلاقات الدولية بما في ذلك المشاكل البيئية ، مقيداً لفترة طويلة بالاحترام القانوني و السياسي لسيادة الدولة ، و الترابط الدولي المتداخل بين الامن

¹ برناوي اسماء ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الامن المجتمعي ، اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، 2023 ، ص19).

² Hough, P. (2019). Back to the future: environmental security in nineteenth century global politics. *Global Security: Health, Science and Policy*, 4(1), 1–13. P03.

³ خالد احمد العجوليين ، جيوسياسية المضايق البحرية و اثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي (الأردن ، دار ورد الأردنية للنشر و التوزيع ، 2020) ص 67 .

و البيئة ، و لذلك يجب طرح مسألة الامن البيئي على الصعيدين الإقليمي و الدولي ، مع التركيز في التحليل على الفرد و ليس الدولة بوصفه الوحدة الرئيسية¹.

وقد واجهت الواقعية الجديدة انتقادات لأنها تطبع الممارسات البيئية المستغلة التي ترعاها الدول بدلاً من تحديها. وفقاً لرؤيتهم "الهوبزية" للعالم، نسبة إلى الفيلسوف توماس هوبز، اذ يرى الواقعيون الجدد أنه لا مفر من السلوك التنافسي بين الدول بسبب الفوضى في النظام الدولي. كما يعتقدون أن التعاون البيئي الذي لا يوفر مكاسب مطلقة هو مسعى غير عملي للدول. ورغم أن منظري الواقعية الجديدة لا يؤيدون شخصياً الاستغلال البيئي، إلا أنهم لا يأخذون في الاعتبار الأهداف السياسية التي تدعمها نظرياتهم، مما يؤدي إلى تبرير الاستغلال البيئي وعدم التعاون الدول².

الفرع الثالث : صياغة الفكر الليبرالي و الليبرالي الجديد للطرح البيئي

يرى أنصار الرأسمالية أن الليبرالية وفرت أرضية خصبة لاحترام البيئة وظهور الحركات والأحزاب البيئية نتيجة للممارسات الديمقراطية التي سادت في الدول الغربية. ومع ذلك، وبالنظر إلى العقيدة التي يقوم عليها الفكر الليبرالي، والمتمثلة في أولوية آليات السوق (اليد الخفية لآدم سميث) على حماية البيئة، يمكن القول إن الممارسة الليبرالية لم تولي الاهتمام الفعلي لحماية البيئة والأجيال المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسؤولية التاريخية للدول الغربية منذ الثورة الصناعية وظهور فكرة الاحتباس الحراري ، لم تكشف عن العمل الحقيقي للأنظمة الليبرالية التي تخفي وراءها مفاهيم ذات أبعاد أيديولوجية متعددة، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون³.

تعتبر الليبرالية المستحدثة من أكثر المدارس الفكرية تطوراً في دراسة تأثير المؤسسات الدولية على الشؤون الدولية. حيث تتشارك هذه المدرسة مع المدرسة الواقعية الجديدة في العديد من الافتراضات، منها أن الدول هي الفاعلون الأساسيون في السياسة الدولية، وأن هذه الدول تتسم بالأنانية العقلانية التي تركز فقط على مصالحها الخاصة، وأنها تتفاعل في بيئة فوضوية تفتقر إلى سلطة عليا تضمن حماية بعضها البعض أو في فرض الاتفاقيات. ولكن على الرغم من هذه المشتركات، فإن دعاة المؤسسات المستحدثة يتبنون منطقاً وظيفياً يجادل بأن الدول ستبتكر مجموعات من القوانين الرسمية إلى حد ما عندما تتوقع أن تخدم هذه القوانين مصالحها. ويمكن للمؤسسات أن تفعل ذلك عن طريق زيادة الخيارات المتاحة للدول⁴.

حيث سعت الأدبيات الليبرالية إلى إعادة تعريف شامل للتهديدات الوطنية، مع التركيز على الاعتراف الرسمي بالتهديدات "غير التقليدية"، اذ اقترح ريتشارد أولمان، أستاذ الشؤون الدولية في جامعة برينستون، في عمله "إعادة تعريف الأمن" تعريفاً أكثر شمولاً للأمن. ويشمل تعريف

¹ زيدان زباني ، انعكاسات الامن البيئي على الامن القومي ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 9 ، العدد 02 ، جوان 2022 ، ص 325 .

² تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث ، نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع ، ترجمة ديماء الخضرا ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ، 2016 ، ص 611 .

³ الحسين شكراني ، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة الى الأوضاع العربية (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، أكتوبر 2018) ص 17

⁴ ر.ا.و . رودس ، سارة ا ، بايندر ، بيرت ا ، روتمان ، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية ، ترجمة علي برازي ، ابتسام خضرا (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، 2022) ص 1106 .

أولمان للأمن الوطني العوامل البيئية مثل الصراعات العنيفة بسبب نقص الموارد، وتدهور البيئة، والنمو السكاني الذي يؤثر في الطلب على الموارد. ويعتبر أولمان أن تعريف الأمن الوطني بمصطلحات عسكرية ينتج عنه "صورة زائفة تمامًا للواقع"، مما يسهم في "عسكرة واسعة لنطاق للعلاقات الدولية التي يمكن أن تزيد من انعدام الأمن العالمي على المدى الطويل" بالمقابل، يجب تعريف الأمن الوطني بمصطلحات تشمل جميع التهديدات التي قد تؤثر سلبيًا على نوعية حياة سكان الدولة. من هذا المنظور، يعتبر أن أي شيء قادرًا على التأثير على نوعية الحياة، سواء كان ذلك تهديدًا عسكريًا أو أحداثًا متنوعة أخرى، مثل انقطاع تدفق الموارد الحيوية، والهجمات الإرهابية، والنزاعات الحضارية، وتدفقات الهجرة الكبيرة، بالإضافة إلى العوامل البيئية مثل التدهور الشديد في جودة البيئة نتيجة لمصادر سواء كانت داخلية أو خارجية للدولة الإقليمية يعتبر تهديدًا على أمن الدولة¹.

وقد ظهرت التعديلات المنهجية الجديدة لليبرالية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، وركزت على آليات التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي. تزامن ذلك مع تحولات بنيوية، أبرزها توقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي عام 1992، وترسيخ القيم الرأسمالية الغربية، إلى جانب تنامي النفوذ التجاري والمالي للشركات متعددة الجنسيات. عززت هذه التغيرات الطروحات الليبرالية المؤسسية، التي أقرت بدور الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية، متجاوزة النظريات التقليدية الداعية إلى إقامة حكومة عالمية².

يسعى الليبراليون الجدد، مستندين في طرحهم إلى فلسفة جون لوك، إلى إنشاء منظومات حكم دولية لتحسين الاستغلال العقلاني للطبيعة بأفضل طريقة ممكنة، بحيث تكون الطبيعة بمثابة "الصنبور" لتزويد الطاقة والموارد الطبيعية، و"الحوض" لامتصاص الفضلات من الأرض والمحيطات والغلاف الجوي، وذلك بطرق توسع قائمة الخيارات والبدائل التنموية للدول.

إلا أن إطار الخيارات العقلانية الخاص بهم يضيف ضمنيًا توجه الأدايني نحو العالم غير البشري، ويترك مساحة ضئيلة لفهم وتعزيز "الهويات الخضراء" البديلة لدول معينة أو جهات فاعلة غير دولية. وبينما يقبل الليبراليون الجدد ضمنيًا الأسواق الرأسمالية والدول ذات السيادة كمسلمات أساسية لمفاوضات منظومة الحكم الدولية، يركز منظرو العلاقات الدولية الخضراء على تعرية الطرق التي تستخدمها هذه الهياكل الاجتماعية (مثل الأسواق الرأسمالية ومنظومات الحكم الدولية) لإحباط تطوير المبادرات البيئية الأكثر فعالية. كما يسعون إلى التعبير عن الأشكال الجديدة للمقاومة المضادة للهيمنة التي تتحدى العولمة الاقتصادية الليبرالية الجديدة³.

الفرع الرابع : اتجاهات النظرية الاشتراكية نحو الفكر البيئي

¹ Lavorio, A. G. A. T. A. "IMPACTS OF ABRUPT CLIMATE CHANGE ON NATIONAL SECURITY: THE UNITED STATES PERSPECTIVE ON HOMELAND DEFENSE IN THE NORTH AMERICAN ARCTIC.", PhD PROGRAM IN POLITICAL STUDIES, UNIVERSITÀ DEGLI STUDI DI MILANO (2021).p34

² برناوي اسماء ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي ، مرجع سابق ، ص 23 .

³ تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث ، نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع ، ترجمة ديما الخضرا ، ص 613 . مرجع سابق

يرى الفكر الاشتراكي، وخاصة ماركس وإنجلز، أن المجتمع الاشتراكي يتمتع بقدرة إنتاجية عالية بفضل التخطيط الشامل والعدالة في توزيع الدخل. ويعتقدان أن التلوث البيئي الحالي ناجم في معظمه عن التكنولوجيا المتطورة والمواد السامة التي تنتجها الدول الصناعية¹.

مع ذلك، فإن هناك حاجة إلى مراجعة نقدية لتطبيقات الفكر الاشتراكي في السياقات البيئية. على الرغم من أن الاشتراكية سعت إلى إلحاق الضرر البيئي بالأنظمة الحاكمة إلا أنها اغفلت الدور الأساسي للفرد كفاعل أساسي في المنظومة البيئية.

لم تغب حماية البيئة عن اهتمام المقاربات الوضعية، لا سيما الاشتراكية، التي ترى أن المشكلات البيئية والاجتماعية مترابطة ولا يمكن فصلها. ومع ذلك، لم يكن المنظور المستقبلي حاضراً في تطبيقات الاشتراكية بشكل كافٍ؛ فقد اهتمت الدول الاشتراكية، مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً، بالتصنيع دون مراعاة تأثيره على البيئة والإنسان. ويظهر حادث تشيرنوبيل النووي مثلاً بارزاً على عدم جدية القيادة آنذاك في التعامل مع قضايا البيئة والصحة وحقوق الإنسان².

¹ إندا ذبيان، الدراسات السكانية مناهج، فلسفات، متناقضات (دمشق، دار رسلان للطباعة والنشر، ط1، 2010) ص 75.

² الحسين شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية ص 18. مرجع سابق الذكر

المبحث الثاني : الاليات القانونية للحد من التهديدات البيئية

مع التطور الحاصل على المستوى الأمني و خاصة البيئي منه آثرت بعض القوى العالمية الى ان تلتجأ الى التعاون الدولي لإيجاد حلول للحد من المخاطر البيئية خاصة و ان تأثيراتها غير محدودة المعالم ، وذلك عبر مجموعة من الاليات القانونية الملزمة ، كما كان التوجه نحو ابرام اتفاقيات و معاهدات دولية للحفاظ على الامن البيئي العالمي امرا ضروريا لما شهده العالم من كوارث طبيعية مع بداية التوجه الصناعي .

وقد ظهرت نزعة متنامية لتعريف المشكلات السياسية بأنها مشكلات عالمية أو عابرة للسيادة، لا سيما في مجالات التجارة و المال و البيئة و الأمن. يعود ذلك إلى تغير طبيعة التهديدات و حقوق الإنسان و التطور. منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، اذ اكتسبت الحكومات عادة السعي للحصول على ردود فعل تنظيمية دولية للمشكلات التي يتعذر حلها على مستوى الدولة. و ينطبق هذا التوجه، إلى حد ما، على جميع الدول بما في ذلك الدول العظمى، رغم أن المؤسسات الدولية غالباً ما تكون أكثر أهمية بالنسبة إلى اللاعبين الصغار. ومع ذلك، فإن اللاعبين الكبار هم من يتحكمون بأجندة هذه المنظمات و يؤثرون بشكل كبير في توجيه سياساتها وأولوياته¹.

المطلب الأول : المؤتمرات القائمة في اطار الامنة البيئية

لقد اتجه العالم منذ بدايات القرن الماضي الى انشاء العديد من المعاهدات و الاتفاقيات و البروتوكولات ، بهدف حشد الجهود الدولية لمناقشة القضايا ذات العلاقة بالبيئة و مواردها ، اذ بلغ نتائج هذه الاتفاقيات حوالي 250 عملاً قانونياً في مجال القانون الدولي للبيئة ، ما بين اتفاقيات و معاهدات و احكام دولية و إعلانات منذ 1921².

وقد اتضح ان القضايا البيئية و التنمية التي تواجه العالم هي اعقد بكثير مما كان متوقع ، و ان الاخطار البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن مجابتهها على الصعيد الوطني ، تحولت الى أزمت متعدية للحدود و تتطلب حلولاً تعاونية عالمية عاجلة ، بحيث تبين المؤتمرات الدولية التي عقدت دور البيئة في حفظ الامن و السلم العالميين ، فعلى الصعيد الدولي هناك حوالي 300 اتفاقية و بروتوكول متعدد الأطراف³

اسفرت المؤتمرات التي انعقدت في الشأن الدولي الخاص بتحقيق الامنة البيئية على مجموعة من الاتفاقيات ، فكانت البداية تتجلى في اصدار مجلس اوربا اعلان حول مكافحة تلوث الهواء في الثامن من اذار مارس 1968، ثم تلا ذلك نفس المجلس للميثاق الاوربي للمياه و ذلك في ماي 1968 ، كما كان لمنظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حالياً) مبادرة قيمة في هذا المجال و ذلك بالتوقيع على الاتفاقية الافريقية للحفاظ على الطبيعة و ذلك في سبتمبر 1968 ، الا ان

¹ ا.و . رودس ، سارة ا ، بايندر ، بيرت ا ، روكمان ، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية ، ترجمة علي برازي ، ابتسام خضرا ، ص 1073 . مرجع سابق

² حازم جمعة ، الأمم المتحدة و النظام الدولي لحماية البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 117 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، جويلية 1994 ، ص 124 .

³ شفيعة حداد ، الحكومة البيئية كمدخل لبناء الامن الإنساني ، مرجع سابق ، ص 165 .

الفضل في الانطلاقة الفعلية لمحاولة الحفاظ على الاستدامة البيئية يرجع الى الامم المتحدة والتي نسقت بدورها الى جملة من المؤتمرات¹ :

1- مؤتمر استوكهولم :

اذ يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الانسانية الذي انعقد في مدينة استوكهولم بداية لاهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع ، حيث تمخض عنه و ثيقتان هما اعلان استوكهولم للمبادئ البيئية الاساسية التي ينبغي ان تحكم السياسة ، و خطة عمل مفصلة . فضلا عن انشاء برنامج الامم المتحدة كأول وكالة بيئية دولية².

وقد تضمن هذا الإعلان 26 مبادا ، و برنامج من 109 مادة ، ابرز فيها دور كل دولة في توفير بيئة نظيفة ، كما صدرت عنه أيضا وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول بصدد المناقشة و التعامل مع القضايا البيئية و ضرورة التكتل لمجابهة التحديات و المشكلات البيئية في ظل التعاون الدولي تحت اطار المنظمات الدولية³.

كما مرر المؤتمر (اعلان البيئة البشرية) اعلان استوكهولم ، حيث وضع اراء و مبادئ مشتركة للبشرية فيما يتعلق بالمشاكل البيئية ، و استشهد الاعلان في نصه الاصلي بحديث الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ " على البشرية تلخيص الخبرات باستمرار ، لجميع اكتشافاتها ، و ابتكاراتها ، و اختراعاتها ، و تقدمها⁴.

و يعد مؤتمر استوكهولم حجر الأساس و نقطة تحول رئيسية نحو تفعيل امن بيئي موحد من منظور عالمي ، فقبل 1972 كانت وكالات الأمم المتحدة المنفردة تتعامل مع المشكلات البيئية على أساس انها محاور متفرقة ، اما بعد مؤتمر استوكهولم فتحول التنسيق تحت مسمى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)⁵.

حاول مؤتمر استوكهولم ابراز العلاقة المتداخلة بين التنمية و البيئة ، اذ تمت مناقشة وجود إمكانية لتفعيل تنمية اقتصادية مع المحافظة على البيئة ، و بالرغم من عدم التقارب في المواقف الا ان مؤتمر استوكهولم و خطة عمله قد بين تلك العلاقة من خلال ديباجة الإعلان ، فقد ادركت ان جل المخاطر البيئية في الدول النامية مردها الى التخلف ، و من هنا يستوجب على هذه الدول التوجه نحو التنمية ، وكذا الأخذ بعين الاعتبار في اجنداتها ، الحفاظ على البيئة و تحسينها ، اما بالنسبة للدول الصناعية فان المشاكل البيئية تتصل بوجه عام بالتنمية الصناعية و التكنولوجيا

¹ رياض عبد المحسن جبار ، نظرية المخاطر في نظام المسؤولية الدولية و مدى التطبيق على التلوث البيئي و البث الموجه العابر للحدود ، المركز العربي ، ص 175 .

² حمزة الجبالي ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة (القاهرة ، دار عالم الثقافة للنشر ، 2016) ص 48 .

³ محمد علاء عبد المنعم ، مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض ، مجلة السياسات الدولية ، عدد أكتوبر 2004 ، ص 255 .

⁴ وانغ تشون أي ، حلم الحضارة الايكولوجية ، ترجمة حميدة محمود الدالي ، (الجيزة ، دار صفصافة للنشر ، الطبعة 1 ، 2018) ص 24 .

⁵ الحسين شكراني ، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة الى الأوضاع العربية ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسة ، بيروت ، أكتوبر 2018 ، ط 1 ، ص 68 .

، وقد كرس العديد من المبادئ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط أساسي للحفاظ على البيئة¹.

وقد ابرز المؤتمر في البند 21 الخاص بحق الدول السيادية في استغلال مواردها وذلك وفقا لسياستها البيئية الداخلية الا انه طلب من الدول الحفاظ على الموارد غير المتجددة ، و كذا حمايتها من خلال التخطيط الحذر للجيل الحالي و الاجيال القادمة ، كما دعى الاعلان الى تبني اقتراب متكامل و متناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة الى حماية و تحسين البيئة².

تجدر الإشارة الى ان هذا المؤتمر يشكل نقطة تحول و منعرجا رئيسيا في التطرق للبيئة في الشأن الدولي ، والذي اضيف الى انشاء اول برنامج تحت مسمى المنظمة الأممية و الذي يختص بدوره في زيادة مستوى التعاون الدولي في مجال حماية البيئة و الانسان ، كما ارسى هذا المؤتمر أولى القواعد القانونية و كذا المسؤولية المترتبة و الناجمة عن الضرر البيئي المتعدي للحدود الجغرافية ، حيث ابانت النتائج المترتبة عنه الى التحول من العمل الفردي الى الجماعي في مجابهة الاخطار و التهديدات البيئية و كذلك الربط بين المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و ضرورة الاعتماد على المصادر البيئية المتجددة في ظل التطور الصناعي و الاحتياجات المتزايدة للأفراد و المجتمعات .

المؤتمر العالمي لحماية البيئة 1989 :

انعقد بلندن في الفترة ما بين 6 و 8 مارس 1989 تحت رعاية الأمم المتحدة ، و جاء كامتداد لمؤتمر استوكهولم ، لكن بأهداف اكثر دقة ، بحيث سعى الى حماية طبقات الجو و خاصة طبقة الأوزون ، وكان ذلك في هيئة مؤتمر تنفيذي لإعداد الإعلان العالمي لحماية البيئة وفي 16 مارس 1989 حيث تم التوقيع على الإعلان ، وقد اشارت مواده الى المخاطر الجسيمة التي يتعرض لها الغلاف الجوي خصوصا مخاطر الدفاء و تآكل طبقات الأوزون ، كما بين المؤتمر على أهمية المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي ، و خاصة للدول الصناعية الكبرى باعتبارها المصدر الرئيسي للانبعاثات ، وقد أشار الإعلان الى مبدأ التعويض الكامل و العادل للأخطار عند ثبوت مخالفة القرارات المتخذة لحماية الغلاف الجوي³.

تقرير لجنة بورتلاند :

تعد اللجنة نتاج للمبادرة اليابانية التي طرحت في الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1983 حول تأسيس لجنة دولية للبيئة و التنمية ، وقد بدأت عملها في عام 1984 و تم تأليفها من احدى و عشرين دولة و أسندت رئاستها لرئيسة وزراء النرويج السيدة كروهارليم بروتلاند ، و اختير بقية الأعضاء من مختلف المناطق العالم و كانت مشاركتهم بصفة شخصية ، و عقدت

¹صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي : النظام القانوني الدولي للحماية البيئية ، أطروحة دكتوراة في القانون ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1997 ، ص 16 .

² سعاد ابراهيم السلموني ، استراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية (الأردن ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2020) ص 92 .

³ حيدر عبد محسن شهد الجبوري ، الأساس القانوني لحقوق ضحايا التلوث البيئي في القانون الدولي ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 37 ، العدد الثالث ، سبتمبر 2020 ، ص 6 .

اللجنة ثمانية اجتماعات خلال الثلاث سنوات من 1984-1987 . واختتمت بإصدار ثمانية مبادئ أساسية ، و أعدت تقريراً مفصلاً لجميع مداولاتها¹.

و يعد تقرير بروتلاند نتاج عمل دام ثلاث سنوات ، أعدته اللجنة الدولية للبيئة و التنمية ، نشر بأكثر من عشرين لغتا ، و تضمن أسباب و اعراض الازمة البيئية العالمية ، حيث اكدت الوثيقة ان هذه المشاكل لا يمكن حلها الا ضمن اطار التعاون الدولي².

سلطة هذه اللجنة الضوء على محاولة ترشيد الاستغلال للموارد البيئية المستنفذة ، من اجل الجيل الحالي و الأجيال القادمة و ذلك في تقريرها المعنون بـ " مستقبلنا المشترك ، Notre Avenir a Tous حيث تتكون هذه اللجنة من الرئيس و نائبه و 21 عضو ، و 19 عضواً مستقلين ، 12 منهم يمثلون دول الجنوب مثل الجزائر و البرازيل و الصين ، بالإضافة الى اللجان التقنية المكلفة بالاستشارات³.

كما هدف التقرير الى وضع اطار شامل للاستدامة حيث تم وصفها على انها إمكانية احداث التغيير و التنمية المطلوبة التي تفي باحتياجات المجتمع الحالي من خلال منظومة بيئية ، اقتصادية و اجتماعية تضمن الحفاظ على مقومات المجتمع للأجيال الحالية⁴.

جاء في خضم هذا التقرير ان بعض التهديدات للسلم و البقاء على قيد الحياة بالنسبة للمجتمع الإنساني هي تلك التي تطرحها احتمالات التدهور المتراكم للمحيط الحيوي ، فالأمن الحقيقي لا يمكن ان يتحقق من خلال التراكم المتزايد للأسلحة ، و لكن فقط من خلال توفير الشروط الأساسية من اجل حل المشاكل غير العسكرية التي تهدد بقائنا و الذي لا يعتمد فقط على التوازن العسكري ، و لكن على التعاون العالمي لضمان وجود بيئة مستدامة⁵.

مؤتمر ريو :

لقد تميز هذا المؤتمر بالالتفاف الدولي الكبير ، اذ تميز بحضور 141 دولة منها 105 رئيس و هيئات عليا ، بالإضافة الى حضور شخصيات روحية و دبلوماسية و اقتصادية ، و الالاف من الإعلاميين قاموا بنقل رسالة المؤتمر ، و شهد هذا المؤتمر الذي قام تحت رعاية الأمم المتحدة و الذي سمي بمؤتمر " قمة الأرض " حيث انعقد بمدينة ريو دي جانيرو العاصمة القديمة للبرازيل في الفترة الممتدة ما بين 03 الى 14 جوان 1992 ، أي بعد عشرين سنة من مؤتمر استوكهولم⁶.

وقد تعددت الأسباب التي أدت الى انعقاد هذا المؤتمر الذي استغرق تحضيره سنتين ، و تتمثل في

¹ نجم الدين عبد الله حمودي ، البيئة و العلاقات الدولية دراسات و تقارير (ابوظبي ، ط1 ، 2003) ص 132 .

² فاطمة بكدي ، رابح حمدي باشا ، الامن الغذائي و التنمية المستدامة (عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط 1 ، 2015) ص 169 .
³ Commission mondiale sur l'environnement et développement , Notre Avenir a tous , Montreal :

edition du fleuve , 1988 , p45.

⁴ محمود محمد عبد الحي و اخرون ، التنمية المستدامة و الاستدامة (دراسة مرجعية لتطور المفهوم) ، المجلة البيئية للدراسات و البحوث ، المجلد 9 ، العدد 4 ، 2019 ، ص 426 .

⁵ اميرة بوزارقواري ، نظام الامن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، العدد 10 ، ماي 2018 ، ص 200 .

⁶ عامر محمود طراف ، اخطار البيئة و النظام الدولي (الجزائر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1995) ص 81 .

- اكتشاف الخلل في طبقة الأوزون و حماية الغلاف الجوي
- كبح ظاهرتي التصحر و الجفاف و حماية التنوع البيولوجي
- النهوض بالقطاع الزراعي و الحفاظ على المياه العذبة و مكافحة التلوث

كما اختتم هذا المؤتمر بوضع ثلاث اتفاقيات وقع عليها جميع الدول الحضور :

الاتفاقية الأولى :

تهتم بالتنوع البيولوجي ، و الغاية منها حماية الكائنات الحية و الحيوانية و النباتية المهددة بالانقراض .

الاتفاقية الثانية :

تعنى بالشأن المناخي ، و مكافحة ارتفاع درجات الحرارة عبر الحد من انبعاثات الغازات و تحديد المسؤوليات .

الاتفاقية الثالثة:

البروتوكول المخصص للغابات و المساحات الخضراء ، حيث تضمنت مبادئ ارشادية لوقف الهدم الحضاري للغابات باعتبارها داعم رئيسي للحياة و التنمية الاقتصادية¹.

تميز المؤتمر بتحول الاهتمام في النصوص الدولية بالتوجه الى تداول التنمية المستدامة ، كعامل رئيسي ضمن المبادئ السبع و العشرين لتصريح ريو ، اذ ركزت على احتلال البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة و لهم الحق في حياة سليمة و منتجة و منسجمة مع الطبيعة².

وقد اتممت مبادئ ريو المرتكزات الرئيسية لاعلان استوكهولم ، حيث اعتمدت على التقيد بتقييم اثار الأنشطة المضرة بالبيئة و اعتماد مبدأ المسؤولية عن الضرر البيئي و ضرورة احترام و التقيد بالحفاظ على المصادر المتجددة .

4 مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة

جاء مؤتمر جوهانسبورج الذي انعقد في جنوب افريقيا في 26/08/2002 و استمر حتى 04 سبتمبر 2002، و هدفت القمة التي يطلق عليها قمة الأرض الثانية ، و التي شارك فيها نحو 65 الف مشارك منهم 100 رئيس دولة الى مراجعة ما جاء في اجندة القرن 21 في مجال البيئة و التنمية ، و استعرض ما تم إنجازه منها ، و تم تحديد المعوقات التي حالت دون تنفيذ الهدف ، و كان المأمول ان يصدر عن قمة التنمية المستدامة اعلان سياسي يوقعه القادة المشاركون في المؤتمر ، يؤكد على التزام الدول بتنفيذ برامج لتحقيق التنمية المستدامة³.

¹ سهير إبراهيم حاتم الهيتي ، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي (دمشق ، دار و مؤسسة رسلان ، 2016) ص 42.

² المبدأ الأول من تصريح ريو للأمم المتحدة لعام 1992 .

³ سعد الله نجم النعيمي ، التربة السليمة وصحة الغذاء و الانسان (بيروت، دار الكتب العلمية ، 2022) ص 598 ..

حيث ركز على العمل بأسرع وقت ممكن للحد من فقدان الموارد الطبيعية التي أصبحت مهددة بالزوال و العمل على تدويرها و إعادة استخدامها ، كما أوصى المشاركون في قمة جوهانسبورغ بوجود حث الشركات على اتباع افضل الممارسات البيئية عند القيام بأعمالها المختلفة¹.

وساد التفاؤل بداية انطلاق اشغال المؤتمر حيث عبر كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عن ذلك من خلال تصريحه " لقد جعل هذا المؤتمر من التنمية المستدامة حقيقة واقعة ، وسيكون له فضل وضعنا على المسار الصحيح ، للتقليل من حدة الفقر ، مع صون البيئة ، و هو مسار به نفع لكل البشر ، فقيرهم و غنيهم ، الان ومستقبلا "².

بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر ريو ، اتى مؤتمر جوهانسبورغ مكمل له و طرح نفس الانشغالات لكنه حكم عليه بالفشل بعد عدم القدرة على حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض 1992³.

وذلك حينما أشار رئيس جنوب افريقيا "مبيكي" بقوله " انه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف للدمار البيئي و الفقر و عدم المساواة ، وتحقيق التعاون بين دول الشمال و دول الجنوب ، الا ان النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنساني و التدهور البيئي الذي يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال و الجنوب "⁴.

مؤتمر بالي

يعتبر المؤتمر الثالث عشر للأطراف المتعاقدة (COP 13) و الذي عقد في بالي في ديسمبر 2013 حيث اتفقت الأطراف على وضع خارطة طريق واسعة تعرف باسم خطة عمل بالي (Bali Action Plan) وكان التحديان اللذان واجهان المفوضين هما :

- اقناع البلدان المتطورة ان تتقدم صوب اهداف اكثر صلابة و مبنية على أسس علمية للمدة ما بين عامي 2013 و 2020 .
- وضع حوافز ملائمة و التي تشمل التمويل ، و نقل التكنولوجيا ، و المساعدة في التكيف من اجل اشراك العالم النامي ولاسيما الدول الناشئة كالصين و الهند ، حيث بادر الاتحاد الأوروبي بطرح فكرة تخفيض الانبعاثات بنسبة 30 بالمئة لكن الولايات المتحدة عارضت بقوة أي اتفاق على اهداف محددة⁵.

مؤتمر كوبنهاجن 2009-COP 15

¹ مها صباح سلمان ، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة " دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام " (المملكة الأردنية الهاشمية ، دار امجد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2017) ص 55 .

² رجب سعد السيد ، الاستدامة : مباحث .. فهل يراد به باطل الفيصل (الرياض دار الفيصل الثقافية ، العدد 379 ، فيفري 2008) ، ص 83 .

³ حمزة الجبالي ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة ، ص 120 . مرجع سابق الذكر

⁴ فريد سمير ، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية (الأردن ، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2013) ص 119

⁵ تيم دان و اخرون ، ترجمة ديماء الخضرا ، نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ص 94 . مرجع سابق

عقد مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية في العاصمة الدانماركية ، في الفترة بين 07 و 18 ديسمبر 2009 و ضم المؤتمر الجلسة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ، من اجل الوصول الى اطار عمل نافذ للحد من التغير المناخي ¹

وقد شارك فيه حوالي ، 190 دولة من بينها الجزائر ، وهم جل الدول المنظمة للأمم المتحدة ، كما تميز بحدة الخلاف بين الدول النامية الأكثر تضرر من التغيرات المناخية ، و الدول الصناعية الكبرى المتسببة في تلك التغيرات حول نصف درجة مئوية و التي تمثل الفرق بين الخفض الذي يطالب به العلماء ، و الجهود السياسية التي تباعد عن تحقيق الهدف النظري .

كما خلص المؤتمر الى اتفاقية كوبنهاجن ، و التي صاغت الولايات المتحدة و الصين و الهند و البرازيل و جنوب افريقيا ، علما ان الولايات المتحدة و الصين اكبر منتجين للغازات الدفينة ، حيث لم تتبنى الاتفاقية قرارات ملزمة قانونا ، هو الامر الذي حكم عليها بالفشل حسب العديد من الدول و المؤسسات الدولية البيئية ².

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو + 20 لسنة 2012

سلط مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد بريو دي جانيرو عام 2012 و الذي يشار اليه عموما باسم ريو 20+ الضوء مرة أخرى على الاعمدة الثلاث – الابعاد الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية للاستدامة كدلائل للتنمية الدولية ، و الأكثر أهمية اعتراف مؤتمر ريو 20+ ، بالافتقار الى التقدم على صعيد تحقيق التنمية المستدامة ، لاسيما في مجال دمج الاعمدة الثلاث ، كما اكد على دور الحوكمة الجديدة وقام بدمج مسألة التخطيط في عملية التنمية المستدامة ³ ، كما تضمن المؤتمر 55 جلسة مختلفة في مجالات متنوعة و مرتبطة بالتغيرات المناخية و ندرة المياه و سلامة الغذاء و مؤثرات التنمية المستدامة و علاقتها بالأحداث الالفية للتنمية و كذلك الاقتصاد الأخضر و الوظائف الخضراء ، و الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة و الأطر القانونية ، بالإضافة الى بعض الجلسات الخاصة بدعم دور المنظمات المدنية و الجمعيات الاهلية ⁴.

مؤتمر ديربان

انعقد هذا المؤتمر بجنوب افريقيا ما بين 28 نوفمبر الى 09 ديسمبر 2011 ، حيث اكدت الدول المشاركة على الضرر البيئي لنتاج و المتعدي للدول الافريقية ، كما شهد هذا المؤتمر عدة نقاط أهمها :

- تمديد العمل ببروتوكول كيوتو المحدد لنسب الانبعاثات الى غاية 2015
- رفع المساهمة المادية للدول المصنعة من اجل تمويل الصندوق الأخضر للمناخ لمساعدة الدول الفقيرة على نقل التكنولوجيا اليها

¹ على محمد عبد الله ، الوقود الحيوي و استخدامات الطحالب (الجيزة ، وكالة الصحافة العربية للنشر ، 2011) ص 63 .

² على محمد عبد الله ، الوقود الحيوي ، المرجع نفسه ، ص 63 .

³ منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، التقرير العالمي لرصد التعليم (التعليم من اجل الناس و الكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع) 2016 ، ص 5 .

⁴ الإدارة المركزية للاعلام ، وزارة الدولة لشؤون البيئة ، جمهورية مصر العربية ، تقرير حول فعالية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20+ المستقبل الذي نبتغيه ، جانفي 2012 ، ص 01 .

و قد تميز هذا المؤتمر بتمسك الجانب الأمريكي و الصيني برفضهما المطلق لفكرة الاتفاق الملزم قانونيا بخفض الانبعاثات ، و تميز أيضا بتقارب وجهات النظر بين الدول الأوروبية و الأفريقية فيما يخص ظاهرة الاحتباس الحراري وضرورة تفعيل دور العلاقات الثنائية في حث الدول على الانقاص من الانبعاثات ¹

5 المؤتمر العالمي للتغير المناخي في باريس

لقد مثل اتفاق باريس لعام 2015 حول تغير المناخ COP 21 الذي شارك فيه ممثلو 195 دولة ، مناسبة للإحساس بمخاطر الاحتباس الحراري حيث يهدف هذا الاتفاق الى احتواء هذه الظاهرة لإبقاء ارتفاع حرارة الأرض دون درجتين مئويتين كما يدعو أيضا الى مواصلة الجهود لجعل هذا الارتفاع 1.5 درجة مئوية ، ويفترض ان يسرع هذا الاتفاق ، الذي سيدخل حيز التنفيذ في 2020 العمل لخفض استخدام الطاقة الاحفورية مثل النفط و الفحم و الغاز ، و يشجع على اللجوء الى مصادر الطاقة المتجددة ².

اما بالنسبة للحضور فقد دأبت المنظمات غير الحكومية الى الحضور بصفة مراقب ، كما بلغ عددها 136 منظمة غير حكومية منها حوالي النصف فرنسية (64) و ذلك باعتبار فرنسا البلد المضيف ، وكانت المشاركة العربية اجمالا محتشمة بالمقارنة مع نظيرتها الفرنسية ، حيث شاركت من الجزائر مؤسسة صحاري العالم (FDM) ، و الجمعية التونسية للتحكم في الطاقة (ATME) جمعية حماية البيئة الكويتية (KEPS) ³.

مؤتمر مراكش

تضمنت الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الاطار للأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ بمراكش من 18/07 نوفمبر 2016 و الذي انتهى هذا المؤتمر بإقرار خطة عمل من طرف منتي دولة مشاركة تستمر حتى 2018 لتنفيذ و تطبيق اتفاق باريس الذي توصل له المجتمع الدولي و الذي يرمي الى تثبيت الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين بالمقارنة على ما كانت عليه ، كما تم تقديم ثمانين بليون دولار كمساهمات في التقدم نحو إرساء قواعد التنفيذ و مساعدات للدول النامية ⁴

رغم كل الجهود المبذولة منذ سنة 1992 لم تتوصل الى خارطة طريق ترضي جميع الأطراف و تحدد قواعد عامة واضحة ترسم مسار ملائم للحفاظ على البيئة بمفهوم شامل و يأخذ مصالح جميع الأجيال شمالا و جنوبا (يراعي حقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة وصحية كما يراعي حقوق الدول الجنوب في حقها في التنمية الاقتصادية حاليا)، فجل المؤتمرات البيئية لم

¹ طيبطوس فتحي ، اثر التغير المناخي على الامن البيئي الافريقي ، مجلة متون ، جامعة سعيية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، جوان 2018 ، ص 182 .

² مها صباح سلمان ، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة " دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام " ، مرجع سابق الذكر ، ص 56 .

³ انس عرار و اخرون ، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية و البيئة من مؤتمر استوكهولم 1972 الى مؤتمر باريس

2015 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 529 .

⁴ طارق راشي ، قراءة في مسيرة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018 ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 15 ، العدد 03 ، نوفمبر 2020 ، ص 215 .

تتطرق في مخرجاتها الى وجوب الزامية القرارات الصادرة لوقف التدهور البيئي ، ولعل احد اهم الأسباب التي حالت دون التوصل الى مثل هذا الاتفاق على الرغم من تضاعف الاخطار البيئية ، تكمن في محاولة الدول الصناعية الكبرى المحافظة على مصالحها ، الامر الذي دفعها الى عدم التركيز على تفعيل هذه المخرجات ، محاولة بذلك تكريس موازين القوى لصالحها على حساب الدول السائرة في طريق النمو ، وهذا ما تبرزه الخلافات التي أثّرت خلال مختلف المفاوضات ، و التي مازالت قائمة الى غاية اليوم ¹.

حيث هدفت هذه المؤتمرات الى تفعيل الوعي البيئي العالمي ، وذلك بعد ما تعرضت له البيئة في الماضي و ما سيصبح عليه الوضع البيئي لو لم تتخذ الإجراءات اللازمة ، حيث عملت على تشكيل بيروقراطيات بيئية ، و اعتبرت الأداء الأساسي لتنفيذ السياسة البيئية الدولية المصممة في اطار الاتفاقيات البيئية العالمية او تلك التي ينطوي نشاطها على اثار بيئية مباشرة او غير مباشرة ، ام في شكل امانات الاتفاقيات ذات الشكل البيئي المتعددة الأطراف ، كجهاز تنفيذي لهذه الاتفاقيات يسهر على تنفيذ التزاماتها ²

المطلب الثاني : المنظمات الدولية

شكلت البيئة الهاجس الأهم لدى الدول و الحكومات الا ان الالمام بالقضايا الأمنية و طرحها ضمن المجالس و المؤتمرات الدولية مر عبر طروحات المنظمات الدولية و الدفاع عن القضية في ظل خدمة الصالح العام .

ان المنظمات الدولية هي هيئات تتأسس من خلال اتحاد إرادات الدول، وتهدف إلى دعم التعاون الدولي في مجالات متخصصة، مثل الاقتصادية والاجتماعية و البيئية . كما تتولى هذه المنظمات تنظيم وتقديم خدمات دولية تلبي المصالح المشتركة للدول الأعضاء. غالبًا ما تكون هذه المنظمات مرتبطة بالأمم المتحدة أو بإحدى الكيانات الدولية الأخرى و تنقسم الى منظمات حكومية و غير حكومية ³.

تغيرت مؤسسات الحوكمة العالمية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ففي العقود التي تلت العام 1945، تم إنشاء عشرات الوكالات المتخصصة والبرامج واللجان ضمن نظام الأمم المتحدة. حيث ظهرت منظمات الحكومة العابرة للحدود الوظيفية الأخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وكسبت تأثيرًا، وتوسعت المؤسسات الأوروبية بشكل كبير. كما زاد عدد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل كبير؛ على سبيل المثال، ازدادت اتفاقيات البيئة بنسبة تقارب 150 في المائة خلال التسعينيات من القرن الماضي ⁴.

الفرع الأول : المنظمات الحكومية

¹ شمسة بوشنافة ، " النزاع البيئي و العلاقات شمال جنوب " دفاتر السياسة والقانون ، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، جوان 2011 ، ص 93 .

² مراد بن سعيد ، دور البيروقراطيات الدولية في الحكم البيئي العالمي ، مجلة المنارة ، المجلد 19 ، العدد 04 ، 2013 ، ص 196 .
³ علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، مجلة المفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 14 ، 614 .

⁴Abbott, Kenneth W., Jessica F. Green, and Robert O. Keohane. "Organizational ecology and institutional change in global governance." International Organization 70.2 (2016): 247-277.p247..

من المؤسسات التي تلعب دورا كبيرا في تنظيم الشأن الدولي المنظمات الحكومية و ذلك لتعلقها بالهدف الذي ارتبطت به ، حيث استطاعت ان تؤسس للعديد من المؤتمرات ، و تفعل العديد من البنود التي تهدف الى زيادة الرفع من الشأن البيئي .

1 المحكمة الجنائية الدولية

تختص المحكمة الجنائية الدولية، كما ورد في المادة الخامسة من نظامها الأساسي، بالنظر في الجرائم التالية: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. وقد أوضح النظام الأساسي لهذه المحكمة أن الجرائم ضد الإنسانية تُعتبر نمطاً سلوكياً يتضمن ارتكاب الأفعال بشكل متكرر في إطار هجوم واسع أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، وذلك عملاً بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم أو تعزيزاً لهذه السياسة¹

يشير النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى الجريمة البيئية كجزء من جرائم الحرب، مستنداً إلى اعتبارها واحدة من الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف الدولية السارية في النزاعات المسلحة الدولية وفقاً للقانون الدولي. وبالاستناد إلى نص المادة 08، لا سيما الفقرة 2/ب/04 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتضح أن الإضرار بالبيئة بطريقة تؤثر على مبدأ التناسب مع الفائدة العسكرية المرجوة من الهجوم يُعتبر جريمة حرب. علاوة على ذلك، تربط نفس المادة بين حماية المدنيين وحماية البيئة، مما يشير إلى العلاقة المتبادلة بين حماية البيئة وحماية المدنيين. يُظهر هذا الارتباط الوثيق الآثار السلبية التي يمكن أن تتسبب فيها الأضرار البيئية على الإنسان والمجتمع².

وقد بنيت آمال كبيرة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية الدولية، إلا أن تباين مواقف الدول تجاهها، خاصة الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وتمسكها بمصالحها السياسية، أثر بشكل كبير على الفاعلية المتوقعة لهذه المحكمة في تطبيق قواعد القانون الدولي الجنائي وفرض الاحترام الواجب لحقوق الإنسان. إذ تبدو بعض نصوص النظام الأساسي للمحكمة متأثرة بالاعتبارات السياسية، حيث كانت هناك دول تؤيد إنشاء محكمة دولية فعالة ومستقلة وقوية، في حين عارضت دول أخرى ذلك. هذا التعارض دفع في النهاية إلى وضع جملة من القيود في النظام الأساسي، التي بدت ضرورية في ظل الظروف السياسية الدولية السائدة آنذاك. لذلك، يُقال إن الاعتبارات الواقعية هي التي طغت على الأجواء عند وضع نظام المحكمة، وكانت لها الغلبة على الأفكار المثالية³.

و على هذا الأساس فإن الدور الجلي للمحكمة الجنائية الدولية يختص اكثر بالجانب النزاعي القائم بين الدول فيما يخص النزاعات الداخلية و عمليات حفظ السلام و ملاحقة مرتكبي الجرائم

¹سارة يوسف الرشيد ، صالح عدنان الشريدة ، إشكالية العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية و مجلس الامن ، مجلة المفكر ، المجلد 18 ، العدد 01 ، 2023 ، ص 398-399 .

² وافي حاجة ، تسوية النزاعات البيئية في اطار المحاكم القضائية الدولية ، مجلة القانون العقاري و البيئة ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 09 .

³عمر ارحومة ابورقيبة ، المحكمة الجنائية الدولية وجه جديد من وجوه التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2018 ، ص 90 .

بينما النزاعات البيئية الدولية فلا تعد تحصى ، خاصة بالنسبة لإلزامية القرارات او فعاليتها و التي تبني على تغليب مصالح القوى الكبرى .

2 منظمة التجارة الدولية

يعود الاهتمام الدولي في منظمة التجارة الدولية بالبيئة الى مجموعة المؤتمرات التي عقدت الى تحرير التجارة الدولية ، و من اشهر هذه الدورات دورة كندي ودورة طوكيو و دورة اوروجواي و التي تعد اشهر دورة على الاطلاق و التي طرحت عدة مواضيع للمفاوضات مثل فتح السوق و الزراعة و المنسوجات و الملابس و الخدمات و اصدار احكام و معايير تجارية متعلقة بحقوق الملكية الفكرية و المؤسسات و الواقع اننا نرى ضرورة الربط بين الجات و البيئة فالتجارة الان أصبحت تحكمها معايير بيئية ، تؤثر على تدفقها و من ناحية أخرى فان الجات تدعو عالى تحرير التجارة ، وهذا امر قد يضر بالبيئة عامة و بيئة الدول النامية خاصة وان كانت البيئة في جوهرها لا تعرف الحدود¹

تشير المادة 20 من اتفاقية الجات إلى مسألة البيئة، حيث تنص على الاستثناءات الخاصة بأحكام التجارة العالمية التي تهدف بشكل عام إلى حماية صحة الإنسان والحيوان والنباتات، بالإضافة إلى الموارد غير المتجددة. وقد أدرجت أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة في مقدمة النص التأسيسي للمنظمة العالمية للتجارة، مما انعكس على قضايا البيئة من خلال إنشاء لجنة التجارة والبيئة. تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز إنتاج وتجارة السلع والخدمات مع الاستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، والدفاع عن البيئة والمحافظة عليها. وتسعى لجنة التجارة والبيئة إلى تحديد العلاقات بين الأحكام التجارية والإجراءات البيئية بطريقة تعزز التنمية المستدامة. وهناك جانبان مهمان يوجهان عمل اللجنة، هما: ترقية التنمية المستدامة وضمان تماشي الأحكام التجارية مع الأهداف البيئية².

3 منظمة الأغذية والزراعة

تم إنشاء المنظمة عام 1945 ومقرها في روما. هدفها الأساسي هو ضمان زيادة الإنتاج الغذائي في العالم وتحسين توزيع المواد الزراعية، بالإضافة إلى الإسهام في النهوض بالشؤون الاقتصادية العالمية. كما تولي المنظمة اهتماماً كبيراً بالبيئة كجزء من أولويات عملها، حيث تعمل على مكافحة الأمراض والأوبئة التي تصيب الحيوانات والنباتات، وتطوير موارد المياه والتربة. كما تسهم أيضاً في تبادل الأنواع الجديدة من النباتات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي³.

تلعب منظمة الأغذية والزراعة دوراً حاسماً في مكافحة سوء التغذية. وقد أوضح الإعلان العالمي حول استئصال الجوع وسوء التغذية لعام 1994 ضرورة إيجاد حل دائم لمشكلة الغذاء. وركزت ملامح هذا الإعلان على أهمية جمع ونشر المعلومات التشريعية والدراسات القانونية

¹ وائل القاعوري ، الحرب و البيئة ، مرجع سابق ، ص 224 .

² علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، ص 614 . مرجع

سابق

³ هاجر عروج ، الليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد الثالث عشر ، جويلية 2018 ، ص 664 .

المتعلقة بالمجالات الحساسة للغذاء والزراعة والبيئة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء. كما تضطلع المنظمة بإعداد بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالبيئة¹.

كما ظهرت المنظمة في مؤتمر "دن بوش" المعني بالزراعة والبيئة في هولندا عام 2002، حيث تم التأكيد على أهمية تقليل حدة الفقر وتقديم الموارد للمزارعين. في هذا المؤتمر، تم تبني مبدأ "التنمية الزراعية والريفية المستدامة"، الذي يشدد على تقليل استخدام المواد الكيميائية غير الآمنة في الزراعة، وإدارة الآفات ونظم التغذية المتكاملة للنباتات، وتقليل استخدام المدخلات التي تترك فضلات ضارة بالبيئة².

4 المجلس الأوروبي :

يتضح دور المجلس في مجال حماية البيئة من خلال البرامج المكافحة للتلوث و الانخراط في الاليات الوقائية ، و قد اهتم المجلس الأوروبي بمشكلة التلوث بالنفايات الخطرة نظرا لتجاوزها الحدود الوطنية لدول الاتحاد ، فضلا عن ان اتخاذ أي إجراءات في هذا الاتجاه ينعكس على حسن سير التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، كما انشئ المجلس ما يعرف بـ " اللجنة الاوربية للحفاظ على الطبيعة و الموارد الطبيعية " ³.

5 جامعة الدول العربية

تشمل منظومة جامعة الدول العربية ، إضافة الى مجلس الجامعة ، على ثلاثة عشر مجلسا وزاريا و خمسة عشر منظمة عربية متخصصة و خمس مؤسسات تمويل عربية ، اما فيما يختص بالشأن البيئي و جهود حمايته ، فقد أعطت جامعة الدول العربية على اختلافها عناية خاصة ، و بذلت جهودا عديدة لتوفير الحماية اللازمة لها ، بإنشائها لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة و هو الالية الإقليمية العربية للتنسيق و التعاون في كافة المجالات البيئية ⁴.

الفرع الثاني : المنظمات الغير حكومية

تعتبر المنظمات البيئية الدولية و الغير حكومية مثل "جرين بيس (Greenpeace) و"أصدقاء الأرض(Friends of the EARTH) "والصندوق العالمي للطبيعة (World Wildlife Fund) و اتحاد صون الطبيعة و نقابات العمال ، حيث تعتبر من أهم الجهات الفاعلة في حماية البيئة على مستوى العالم. هذه المنظمات تعمل على تنظيم حملات لرفع الوعي البيئي وتقديم حلول مستدامة للتحديات البيئية التي نواجهها.

منظمة السلام الأخضر

¹ علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، ص 615 ، مرجع سابق .

² سليبي محمد الصغير ، بن تغري موسى ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث- الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة نموذجاً" ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 1 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 509 .

³ عبد العال الديربي ، الحماية الدولية للبيئة واليات فض منازعاتها دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة الى دور المحكمة الدولية لقانون البحار- (القاهرة ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط 1 ، 2016) ص 170 .

⁴ عبد العال الديربي ، الحماية الدولية للبيئة واليات فض منازعاتها (دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة الى دور المحكمة الدولية لقانون البحار) ، مرجع سابق ، ص 175 .

تتسم منظمة "السلام الأخضر" بموقف نقدي مستمر تجاه المبالغات المادية والاستهلاكية والإنتاجية في المجتمعات الصناعية المتقدمة. ومع مرور الوقت، تحولت المنظمة إلى الاحترافية ودخلت في عمليات متزايدة من البيروقراطية والتأسيس والمركزية. كما أصبحت المنظمة الآن أشبه بشركة متعددة الجنسيات، حيث تدير ميزانية تقارب 160 مليون يورو (261 مليون دولار كندي)، وتسيطر على 38 مكتبًا وطنيًا، وتستثمر بشكل مباشر في عدة دول. كما تضمن بنيتها التنظيمية تماسك المجموعة وعولمة أنشطتها. دور "السلام الأخضر" في "المجتمع المدني الدولي" وعلى الساحة السياسية العالمية مستمر في التوسع بفضل نطاق تدخلاتها المؤسسية والوظيفية الواسعة¹.

تتميز المنظمة باستخدامها لأساليب عمل متعددة، مما يمنحها سيطرة ملموسة على مختلف المؤشرات بالفعل، كما تملك المنظمة القدرة على التأثير في القرارات التي تتخذها الهيئات الدولية أو الحكومية من خلال ممارسة الضغط المباشر وغير المباشر. وذلك عبر وسائل للكشف على الأرض ع الممارسات البيئية المرفوضة دون أن تعوقها القيود المكانية، وذلك بفضل إتقانها الكبير لأفضل وسائل الاتصال وامتلاكها لوسائل نقل هامة.

تتبع المنظمة خطوات متعددة لحماية البيئة، تشمل:

- **التحقيق:** التأكد من وجود الأضرار البيئية.
- **البحث:** فهم الأضرار وسبل التغلب عليه.
- **الاقتراح:** اقتراح بدائل تربوية وتشريعية وتقنية.
- **التشاور:** التواصل مع المسؤولين وأصحاب القرار.
- **الإعلام:** إشعار الجمهور بالأخطار الحالية.
- **الضغط:** تعبئة الأفراد للمطالبة بالتغيير.
- فرض الاحترام للنصوص التشريعية ومقاومة المتورطين في إلحاق الضرر بالبيئة ورفع السرية عن بعض التجاوزات

اتحاد صون الطبيعة :

تأسس في عام 1948 ومقره الرئيسي في جنيف، سويسرا. يعد أكبر شبكة في مجال الحفاظ على البيئة، ويضم شبكة من الخبراء في المجال البيئي وتموله الحكومات والوكالات ومؤسسات ومنظمات وشركات من مختلف القطاعات. يتكون الهيكل الإداري للاتحاد من أمانة عامة مقرها في مدينة بون بألمانيا. يعقد الاتحاد اجتماعه العام مرة كل ثلاث سنوات على أنه منتدى لمناقشة مشكلة المحافظة الدولية على الطبيعة، و اتخاذ القرارات اللازمة بشأنها³.

نقابات العمال :

¹Chartier, Denis. "ONG internationales environnementalistes et politiques forestières tropicales: L'exemple de Greenpeace en Amazonie." Anthropologie et sociétés 29.1 (2005): 103-120.P105.

² مهري شفيقة ، قضايا ورهانات بحثية راهنة (القاهرة ، مجموعة دروب للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2019) ص 181 .

³ هاجر عروج ، الآليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، ص 667 . مرجع سابق .

تلعب النقابات العمالية قد أصبحت دورا رئيسيا. في الدفبالوعي بالمخاطر البيئية، وتنظيم الحملات للضغط على الحكومات والشركات لتبني سياسات وممارسات دائمة ، مما أصبح يشكل دعما هاما لأنها تخلق صلة مع عالم الشغل و المؤسسة ، و تشكل في هذا الصدد معاهدة مارس 1992 للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة لصالح اهداف التنمية و البيئة مرحلة جديدة هامة لهذه الحركات النقابية¹

المطلب الثالث :مدى اهتمام الإعلانات و الاتفاقيات بتحقيق الامن البيئي

سعت الدول و المنظمات الدولية الى ابرام اتفاقيات أساسية و ذلك في محاولة زيادة الرفع من مستوى الاهتمام و الرقي بالامن البيئي و من اهم تلك الاتفاقيات نجد :

الفرع الأول : اتفاقيات متعلقة بحماية البيئة من التهديد النووي

1 معاهدة حضر تجارب الأسلحة النووية في الجو و في الفضاء الخارجي موسكو 1963 .

وقد لاقت هذه الاتفاقية اجماعا دوليا حيث بلغ عدد أطرافها 115 دولة ، و استهدفت هذه الاتفاقية وضع حد لسباق التسلح النووي ، لما له من اثار تدميرية شاملة ، وقد ابرمت هذه الاتفاقية بين كل من الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الامريكية و إنجلترا ، لكنها اكتسبت صفة الشبه عالمية ، بعد ان وقعت عليها 93 دولة حتى 12 جوان 1967 ، فأصبحت معاهدة دولية جماعية مفتوحة للتوقيع من قبل كافة الدول بعد ان كانت معاهدة ثنائية².

2 معاهدة القطب الجنوبي

عقدت هذه المعاهدة في سنة 1959 واطلق عليها اسم (TheAntracricTreaty) وقد وقع المعاهدة اثنتا عشر دولة في اول ديسمبر سنة 1959 وقد اتفق الأطراف على منع الاستخدام العسكري خاصة النووي في منطقة القطب الجنوبي و تخصيصها كم منطقة تجريبية علمية³

3 معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968

نظرا لما شهدته هذه الفترة من تعاظم في القوى و التنافس حول زيادة الترسانة النووية للدول ،ما جعل التهديد الوجودي في تزايد ، فقد كانت مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية من اعقد المشاكل في العصر النووي

حيث وقعت في عام 1968 و أصبحت سارية المفعول و تضمنت في احكامها :

- عدم نقل او المساعدة على صنع اية أسلحة نووية من دولة نووية الى دولة غير
- التزام الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم السعي الى اكتسابها باي طريقة

¹ سفيان بلمادي ، مسؤولية كفالة الامن البيئي – الأشخاص ، الدول و المنظمات الدولية ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 08، العدد 15 ، 2019 ، ص 212 .

² محمود رياض مفتاح ، التهديدات الدولية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية (الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ط 1 ، 2019) ص 420 .

³ عطية ممدوح ، اخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005) ص 9 .

- التعهد بقبول الضمانات الدولية نحو الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بمنع تحويل مصادر الطاقة النووية السلمية الى استخدامات أخرى
- عدم التفريق بين الدول الأطراف في اجراء بحوث تتلائم الاستعمال السلمي و الاستفادة منها
- وتتضمن أيضا الحق في الانسحاب من المعاهدة ، و اعلان ذلك ثلاثة اشهر قبل الانسحاب

1

4 اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

ان اهم ما تضمنته الاتفاقية هو الزام الدول الأطراف بتجريم الارتكاب المتعمد لبعض الأفعال بموجب قوانينها الوطنية ، اذ تضمنت المادة السابعة أنماط جريمة التعامل بالمواد النووية ، من حيث حيازة المواد النووية او استلامها او نقلها او التصرف فيها او سرقتها او اختلاسها او سلبها ، او الحصول عليها بطريقة الاحتيال او المطالبة بها عن طريق التهديد و كذلك تجريم الشروع و الاشتراك بهذه الجرائم²

5 اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية 2002

في الثالث عشر من ماي 2002 اعلن كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش و نظيره الروسي فلاديمير بوتين التوصل الى اتفاق نهائي حول تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في البلدين بمقدار الثلثين و بالفعل وقع الرئيسين على تلك الاتفاقية في 24 ماي 2002 ، و الأسلحة الاستراتيجية التي تعنيها الاتفاق هي بالتحديد الرؤوس النووية التي يتم اطلاقها سواء من القواعد البرية او البحرية³

كان انتهاء الحرب العالمية الثانية بداية لابرام خمس معاهدات لاقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية و شملت القطب الجنوبي و الغلاف الجوي و قاع البحر والفضاء الخارجي و ابرز هذه المعاهدات كانت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، و معاهدة القطب الجنوبي و معاهدات عدم الانتشار النووي ، و قمع الإرهاب النووي للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية افقيا لأكبر عدد من الدول و راسيا بحيازة عدد اكبر من تلك الاسلحة⁴.

الفرع الثاني : اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة البحرية

1 الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط

لقد كان التوجه الأول في حماية البيئة الى تحقيق الامنة الفورية و التي تمثلت في بداياتها بكبح الملوثات بكل أنواعها ، خاصة البحرية منها و التي تتسبب في الهدم البيئي المباشر .

¹ سعد حقي توفيق ، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة (الأردن ، دار زهران للنشر و التوزيع ، 2008) ص 189 .

² موفق عيد فهد المساعيد ، جرائم الإرهاب في التشريع الأردني و الاتفاقيات الدولية (الأردن ، مركز الكتاب الاكاديمي و المناهج ، 2019) ص 219 .

³ وائل إبراهيم الفاعوري ، الحرب و البيئة (الأردن ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2020) ص 190.

⁴ ستار جبار علاي ، العرب و الطاقة النووية البرامج النووية العربية و الإسلامية (القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، 2022) ص 78 .

حيث عقدت هذه الاتفاقية في لندن في 12 ماي 1954 و دخلت حيز النفاذ في 26 ماي 1954 ، كما عدلت هذه الاتفاقية مرتين في لندن عام 1962 و عام 1971 ، وتهدف الاتفاقية و تعديلاتها الى منع تلوث البحار النائية عن التفريغ العمدي للنفط من السفن في مناطق معينة بالذات .¹

2 الاتفاقية الدولية الخاصة بحق التدخل في حالة وقوع حادثة تسبب او يمكن ان تسبب تلوثا باعالي البحار 1969

وقد ابرمت هذه الاتفاقية على اثر حادثة الناقله توري كانيون 1967 وما ترتب عنها من اضرار جسيمة بالبيئة و الحياة البحرية ، و ذلك لاعطاء سلطة تقديم الإنقاذ الوقائي قبل وقوع الحادث ، و تم تعديلها سنة 1984 و 1992 حيث تتضمن ضرورة تقديم التدابير الوقائية لمنع اضرار التلوث ، بل و اعتبرته اتفاقية الإنقاذ 1989 من عوامل تقدير مكافاة الإنقاذ بل و من اهم أسباب الحصول على التعويض الخاص Special Compensation.²

3اتفاقية بروكسل 1969 الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الاضرار الناشئة عن التلوث بالنفط

و ذلك بعد قسور الاتفاقية السابق في تحديد المسؤولية المدنية الناتجة عن تلوث البحار بالزيت ، حيث هدفت الى تحديد مسؤولية مالكي السفن عن حالات الاضرار الناتجة عن التلوث ، و التي أنشئ بموجبها صندوق التعويض عن اضرار التلوث و يغطي الحالات التي تزيد عن الحدود المنصوص عليها في الاتفاقية ، و تنطبق هذه الاتفاقية أيضا على الدول الأطراف ، كما تمتد المسؤولية حتى الحدود الإقليمية و يكون مالك السفينة مسؤول عن أي ضرر نفطي نجم عن أي تسرب من السفينة مع عدم انطباق هذا الشرط بعد التعرض في حالات الحرب ، و قد دخلت حيز النفاذ عام 1975 .³

4 الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن 1973

كذلك جاءت اتفاقية ماريبول في عام 1973 و ذلك بسبب ازدياد الاهتمام بالبيئة و ارتفاع عدد السفن التي تبحر ناقة للبضائع ، و هدفها حماية البيئة بشكل عام من المواد الخطرة الصادرة من السفن ، وكان قد اعتمد هذه الاتفاقية في 8 أكتوبر عقدته المنظمة البحرية الدولية ، وكان اهم مضمون للاتفاقية بان تشجع الدول على القيام باجراءات اكثر سلامة على نقل البضائع الملوثة في حال تسربها من السفن.⁴

5 اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن القاء النفايات ومواد أخرى المبرمة عام 1972

¹ هشام بشير ، حماية البيئة في ضوء احكام القانون الدولي الإنساني (القاهرة ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط 1 ، 2011) ص 22 .

راجع أيضا : مداخلة طيبي محمد بلهاشمي الأمين ، الصوابط القانونية و التقنية لرخصة الصب في الشريط الساحلي ، يوم دراسي بعنوان تأثير العمران على البيئة الساحلية في الجزائر ، مخبر قانون النقل و النشاطات المينائية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، 2017/05/09 .

² صلاح محمد سليمة ، التنظيم القانوني للإنقاذ البحري للأشخاص و الأموال و البيئة (الرياض ، مكتبة القانون و الاقتصاد ، 2014) ص 11 .

³ كاظم المقدادي ، الحماية البيئية البحرية (عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ، 2016) ص 121 .

⁴ فيصل اخليف ، يوسف الطراونة ، مسالة المسؤولية نتيجة للشحنات الخطرة بموجب عقود CIF ، (الأردن ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2022) ص 31 .

لقد عقدت اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن القاء الفضالات من السفن و الطائرات في العاصمة النرويجية أوسلو في فيفري 1972 و دخلت حيز النفاذ في مارس 1982 ، وقد حثت الاتفاقية الدول الاعضاء فيها على التعاون مع المنظمات و الوكالات الدولية الاخرى ذات العلاقة لمراقبة انتشار المواد التي تؤدي الى تلوث البحر و العمل على تقليل من الاضرار المحتملة التي تلحق بالإنسان او بالحياة البحرية و اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها¹.

6 اتفاقية برشلونة المتعلقة بحماية البحر المتوسط من التلوث لعام 1976

وقد جاءت كادراك للقيمة الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و الثقافية للبيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأيضا للحفاظ على هذا التراث المشترك ، وكتامين لمصلحة الأجيال الحاضرة و القادمة من خلال توثيق التعاون بين الدول و المنظمات المعنية على نهج منسق و شامل على الصعيد الاقليمي لحماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وذلك من خلال ضوابط و مواد قانونية مانعة للتلوث خاصة و مايتعلق بالتلوث الناجم عن السفن و التلوث الناجم عن عمليات كشف الافريز القاري و قاع البحر و أيضا عبر التعاون في حالات التلوث الطارئة و الرصد الدؤوب للتلوث من خلال التعاون العلمي و التقني ، حيث شددت هذه الاتفاقية ايضا ، على التزام الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات التي تكفل دفع التعويض المناسب عن اضرار التي يسببها التلوث في البيئة البحرية².

الفرع الثالث :اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة الجوية

ان التنوع الحاصل في تحديد مجالات البيئة الجوية قد افرز العديد من الاتفاقيات لحمايتها فمنها من اقتصت في مجال الحماية من المواد و النفايات الخطرة و منها في مجال حماية طبقة الأوزون وايضا في مجال التغير المناخي و نستعرض منها اهم هذه الاتفاقيات :

1 اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود 1979

حيث وافقت 34 حكومة الى جانب المفوضية الاوربية في مؤتمر عقد في مدينة جنيف السويسرية آنذاك على الاتفاقية ، لتشكل بذلك اول صك غير ملزم قانونا للتعامل مع مشكلات التلوث الجوي على أساس إقليمي واسع³

2 الاتفاقية التي تحكم نشاطات الدول على القمر و الاجرام السماوي

كانت اول اتفاقية تهتم بالشان البشري خارج نطاق بيئته المعتادة حيث عقدت سنة 1979 ، و قد تضمن وجوب اخذ الإجراءات للزمنة من الدول التي تسعى الى اكتشاف القمر و ،و ذلك

¹ هشام بشير ، علاء الضاري سبيطة ، حماية البيئة و التراث الثقافي في القانون الدولي ، المرجع سابق ذكره ، ص 37 .

² عيسى دباح ، موسوعة القانون الدولي اهم الاتفاقيات و القرارات و البيانات و الوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام ، المجلد الثاني ، 2003 ، ص 92-93 .

³ علي محمد عبد الله ، التغيرات المناخية اثارها .. التكيف .. الحلول (القاهرة ، وكالة الصحافة العربية ، ط1 ، 2012) ص 256 .

بالسعي الى المحافظة على البيئة و التوازن البيئي فيه ، سواء كان ذلك عن طريق نقل المواد الملوثة من الأرض او عن طريق هدم البيئة القائمة¹

3 اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون :

ابرمت هذه الاتفاقية من طرف المؤتمر حول حماية طبقة الأوزون بتاريخ 22 مارس 1985 ، و فتح باب التوقيع عليها بفيينا 22 مارس الى 21 سبتمبر 1985 و دخلت حيز النفاذ في 22 سبتمبر 1988 حيث بلغ عدد الدول الموقعة عليها الى غاية 2014 ، 28 دولة ، ووصل عدد الأطراف 197 و قد انضمت الجزائر اليها بتاريخ 23 سبتمبر 1992 ، حيث ان الهدف الاسمي لهذه الاتفاقية هو الإشارة الى الاثار الضارة التي يحدثها التعديل الذي يمكن ان يطال طبقة الأوزون جراء الأنشطة البشرية ، و كذلك مسؤولية الدول عن هذه الاضرار².

4 بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون :

كان كإضافة تقنية لمؤتمر فيينا بوصفه بروتوكولا له في 16 سبتمبر 1987 ، و دخل حيز التنفيذ في سنة 1998 وتبلغ عدد الأطراف المنظمة اليه 172 طرفا ، و الهدف من هذا البروتوكول هو تحديد المواد المستنفذة لطبقة الأوزون و خفض منها و التوقف عن انتاجها ، كما حددت مجموعة من التواريخ كأجال لانتهاء من انتاج هذه المواد بنسب معينة بحلول تلك التواريخ³.

5 اتفاقية الأمم المتحدة الاطرية للتغيرات المناخية 1992:

سميت هذه الاتفاقية باتفاقية الأمم المتحدة الاطرية بشأن تغير المناخ لانها وضعت المبادئ العامة و الخطوط العريضة لمعالجة مشكلة تغير المناخ ، مما استوجب تفعيل إجراءات اكثر حدة و جدية لمكافحتها ، و اهم ما جاءت به الاتفاقية انه ربطت بين التغيرات المناخية و التنمية المستدامة ، و كذا العراقيل التي تصعب على الدول النامية و خصوصا الدول التي تعتمد على انتاج و تصدير الوقود الاحفوري و التي تعتمد على الربيع البترولي في إيراداتها لتحقيق التنمية⁴

6 الاتفاقية الخاصة باجراء الموافقة المسبقة العلم على الكيماويات و المبيدات الخترة في التجارة الدولية :

¹Agreement Governing the Activities on The Moon and Other Celestial Bodies at 77, U.N. Doc.A/RES/34/86 , P 181 .L.M

² محمد عبد الفتاح سماح ، الحق في البيئة و الحق في التنمية و إشكالية التوفيق بينهما (القاهرة ، المصرية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2019) ص 142 .

³ الأمم المتحدة للبيئة ، وضع إجراءات الامتثال و الياته وفقا لبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الاحيائية ، اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الاحيائية ، الاجتماع الأول ، مونيوليه ، فرنسا 11-15 ديسمبر 200 ، ص 04 .

⁴ عبد الحكيم ميهوبي ، التغيرات المناخية – الأسباب ، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي (الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2001) ص 99 .

تتعلق اتفاقية روتردام بالحصول على الموافقة المسبقة المستندة الى المواد الكيميائية الخطرة التي يتم تداولها في التجارة العالمية¹، وقد عقدت الاتفاقية في 10 سبتمبر 1998 و دخلت حيز النفاذ في فيفري 2004 و من بين أهدافها

- انها تسعى الى تعزيز المسؤولية المشتركة و الجهود التعاونية من جانب تجار بعض المواد الكيميائية .
- تهدف الى تيسير تبادل المعلومات فيما يختص بالاستخدام السليم للمواد الكيميائية الخطرة و الملوثة للبيئة²

7 بروتوكول كيوتو

يمثل التوقيع على بروتوكول كيوتو في عام 1999 بمثابة اتفاقية هامة بشكل فعلي ، فقد قامت 184 دولة بالتوقيع على البروتوكول الذي سري تنفيذه في عام 2005 ، و من بين السمات لبروتوكول كيوتو انه يعتمد على تقليل مستويات الغازات الدفينة للدول المتطورة ، فقد وصلت هذه الانبعاثات الى متوسط 5 بالمئة في مقابل مستويات الانبعاثات عام 1990 على مدار فترة الخمس سنوات الواقعة بين عامي 2008 الى 2012³.

كما تم تحديد ثلاث اليات لتنفيذ بروتوكول كيوتو :

- تبادل حقوق اطلاق الانبعاثات : و تتمثل في خاصية إمكانية استغلال حقوق دولة أخرى في نسب الانبعاثات مقابل الشراء للتراخيص الإضافية .
- التنفيذ المشترك : اذ يمكن لدولة ما زيادة نسب انبعاثات إضافية من خلال تمويل مشاريع تخفض الانبعاثات في دول متقدمة .
- الية التطوير النظيف : نفس المبدأ بالنسبة لخاصية التنفيذ المشترك لكن الفكرة في قلب جهات الاستغلال حيث يمكن للدول المتقدمة يحصل على إضافة في النسب مقابل زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة في الدول النامية .

الفرع الرابع :اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة البرية

1 اتفاقية بازل للسيطرة على النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة و رميها 1989

أدى القلق الدولي المتزايد بشأن عمليات نقل و طمر النفايات الخطرة عبر الحدود و لاسيما البلدان النامية الى اعتماد هذه الاتفاقية ، و ذلك بعد ادراك ان عدم التحكم في الأماكن لطرر النفايات ينطوي على مخاطر بيئية كبيرة حيث اعتمدت اتفاقية بازل من جانب 116 دولة و المجموعة الاوربية في 22 مارس 1989 و الهدف النهائي منها هو خفض توليد النفايات الخطرة الى الحد الأدنى ، اما الأهداف الحالية للاتفاقية فهي تشديد الرقابة على نقل النفايات الخطرة

¹ أيوب أبودية ، البيئة في منتي سوال (بيروت ، دار الفرابي ، لبنان ، ط1 ، 2010) ص 71 .

² منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، منظمة الأغذية و الزراعة في سنتها الخمسة و السبعين معا تنمو و نتغذى و نحافظ على الاستدامة ، روما ، 2020 ، ص 243 .

³كارل بيلاني ، جيرارد ريد ، لعبة الطاقة الكبرى كيف ستغير القوة المتزايدة في اسيا ... العالم، ترجمة أسماء عليوه (القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2014) ص 101 .

المسموح بنقلها عبر الحدود ، كما تفرض رقابة شديدة أيضا على التخلص من هذه النفايات ، كما عرفت الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة و غيرها من النفايات ، و حددت مسؤولية الأطراف المعنية ، كما نوهت بتنفيذ مبادئ التعاون الدولي لتحسين وتحقيق الإدارة البيئية السليمة للنفايات الخطرة¹.

وحتى 13 مارس 2011 أنشئ في اطار اتفاقية بازل 41 مركزا إقليميا وتنسيقيا للاتفاقية وتقع هذه المراكز في الارجننتين و الصين و مصر و السلفادورو اندونيسيا و ايران و السنغال و الاتحاد الروسي ، و سلوفينيا².

2 اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

تم تفعيل اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة في عام 2001 و ذلك لتقليل و إزالة الملوثات العضوية الثابتة ، و التأكيد على تقييم الخطر الناتج من سمية هذه الكيماويات ، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف 151 دولة ، اذ يتم انتقال الملوثات العضوية الثابتة بواسطة تبخر في المياه و التربة الملوثتين ، و هما مصدر مهم اخر لوجود هذه الملوثات في الهواء الجوي³.

3 اعلان حول مكافحة التصحر و الجفاف

اذ تمت الاشارات في قمة ريودي جانيرو لسنة 1992 لموضوع التصحر في الفصل 12 تحت عنوان " تسيير الانساق الايكولوجية الهشة و مقاومة التصحر و الجفاف " ، كما حثت الاتفاقية على الدفع بالمنظمات المالية و المؤسسات المالية المتعددة الأطراف و المنظمات الحكومية على تقوية تعاونها للمساعدة في وضع برامج وطنية لمكافحة التصحر ، و أيضا على حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على انشاء لجنة حكومية في دورتها المقبلة للتفاوض على وضع اتفاقية دولية لمحاربة التصحر خاصة في الدول الافريقية التي تعاني من الجفاف و ذلك قبل جوان 1994⁴

و توجد لهذه الاتفاقية برامج عمل إقليمية في افريقيا ، اسيا ، أمريكا اللاتينية ، و الكاريبي ، و شمال البحر الابيض المتوسط ، و شرق اوربا حيث تعمل موجهة نحو متطلبات و ظروف عدد من الولايات و حالات إقليمية و شبه إقليمية معينة ، كما يركز البرنامج على انخفاض سوء التغذية و الهجرة و الامن الغذائي في افريقيا ، الغابات و المحافظة على التربة و إدارة المراعي و تقوية القدرات لتخفيف تأثير الجفاف في اسيا ، مراقبة و تقييم تدهور الأراضي في أمريكا اللاتينية ، مردهم في انشاء الاتفاقية هو الانقاص منمساهمة الاقتصاديات الحديث في التقليل من التصحر و

¹ سهير إبراهيم حاجم الهيبي ، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي ، مرجع سابق ، ص 74-75 .

² رفد عبادة الهاشمي ، الحماية الدولية من اثر النفايات الخطرة - اتفاقية بازل نموذجاً - (عمان ، دار امجد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2019) ص 138 .

³ ليونوليت ، هامير سينغ راثور ، دليل المبيدات طرق تحليل متبقيات المبيدات ، ترجمة محمد حمزة السعيد (الرياض ، دار جامعة الملك سعود للنشر ، الجزء الثاني ، 2014) ص 536 .

⁴ عبد الرزاق مقرئ ، مرجع سابق 106 .

تدهور الأراضي مثلاً من خلال الحد من تلوّث التربة بالمعادن و تغييره المياه السطحية و الجوفية

1

وهي النقاط التي تبنيتها التوجيهات و الخطط التي المت بها الاتفاقية في برنامج عملها في الأراضي الجافة و ذلك بمحاولة دمج معالم التنمية الاقتصادية و ربطها مع استصلاح الاراضي في المناطق الصحراوية و الجافة .

كما اختارت الاتفاقية استراتيجيات مزدوجة تشتمل على التدابير الوقائية و التي تعتبر اقل تكلفة و اكثر فاعلية و مردودية على المديين المتوسط و الطويل ، و ذلك لاختصاصها على خلق سياسة ديمغرافية ملائمة ، و على تنوع نظم الإنتاج ، و توفير سبل العيش و الهياكل الأساسية للسكان و في الوقت الحاضر هناك التزام بالمحافظة على ماهو موجود ، نظرا لان الحالة أصبحت حرجة للغاية².

لقد تعددت الاتفاقيات و الإعلانات و البروتوكولات الخاصة بحماية البيئة و تحقيق الامن البيئي ابتداءً من البحار و المياه القارية و الغلاف الجوي و التنوع البيولوجي و كذلك حماية التربة و المناظر الطبيعية و المواد الكيميائية و النفايات و الاخطار الصناعية ، حيث اتسع القانون الدولي للبيئة ليشمل قضايا حقوق الانسان و الامن البيئي فمنذ نهاية الثمانينات عمل الاتحاد الدولي من اجل الحفاظ على الطبيعة و على الرابط الجامع بين البيئة و التنمية .

كما شهدت فترة تسعينيات القرن الماضي و خاصة بعد مؤتمر ريو دي جانيرو تحولا في مفهوم الحماية البيئية بصورة مطلقة بل تعدا ذلك و ذهب الى الجمع بين تحقيق أساليب التنمية و الحفاظ على البيئة للأجيال الحاضرة و القادمة على حد سواء ، وقد كونت الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة سلطة عمومية تتولى دور الحكومة العالمية لتسوية مشكلة بيئية معينة ، حيث تتيح هذه الاتفاقيات صياغة سياسة بيئية على الصعيد التعاوني الدولي .

كما اصبحت القضايا البيئية محورا أساسيا في جدول الأعمال والسياسات الدولية. ومع ذلك، ورغم الأهمية الكبيرة التي تكتسبها هذه الاتفاقيات والقرارات الناتجة عنها، فإن معظمها يظل غير فعال. يعود ذلك إلى غياب الأطر العلمية والعملية الكافية لوضعها قيد التنفيذ. بناءً على ذلك، يرى بعض الباحثين في العلاقات الدولية أن حل المشكلة البيئية من منظور حتمية التعاون الدولي يعد نهجاً غير مجدٍ للتعامل مع التغير البيئي العالمي. يجادل هؤلاء بأن النظام الدولي الحالي، الذي يعتمد على رأسمالية الشركات ويتسم بالنزعة الإدارية السلطوية، لا يمكنه المساهمة في حل المشاكل البيئية، بل هو جزء من المشكلة بسبب دوره في تدهور البيئة. لذلك، تكمن المشكلة الأساسية في ضرورة البحث عن أطر نظرية جديدة تُوجّه مصالح الدول المتعارضة نحو التعاون المشترك. يجب توسيع نطاق صنع السياسات البيئية عبر تعزيز مستويات عالية من التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق أهداف بيئية مستدامة وفعال .

¹ خواكيم غراتسفيدل، الصناعات التعدينية في المناطق الجافة و شبه الجافة (التخطيط و الإدارة البيئية) ، ترجمة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها ،سويسرا، الاتحاد العالمي للمحافظة ، غلاند ، كامبريج ، المملكة المتحدة ، 2005 ، ص 69 .
² صلاح عبد الحميد ، الجفاف و التصحر المخاطر واليات المكافحة (القاهرة ، هبة النيل للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2012) ص 171 .

المبحث الثالث :التحديات التقليدية ذات البعد الطبيعي

مرت المجتمعات و الدول عبر العديد من الحقب الزمنية على الكثير من التحديات و المخاطر و التي أتت نتاج سلوكيات غير معروفة الأسباب من الظواهر الطبيعية ، فبينما تراوحت معظمها انطلاقا من ان الفرد و تحديه للطبيعة كان منطلقا لهته التهديدات ، أتت أخرى غير محدودة المعالم و لا الأسباب و يمكن حصر اهم هذه المخاطر في :

المطلب الأول :التحديات البيئية العبروطنية

بالرغم من الفوائد الكبيرة للترابط بين دول العالم من حيث إيجاد اليات تعاونية و كذا المساهمة في زيادة مسميات الامن و السلم الدوليين ، و تقليص احتمالية الحروب و نشوء الصراعات ، الا انه حسب الواقعيين الجدد للاعتماد المتبادل الدولي سلبيات تتنافى مع الطرح السابق ،اذ ان له القدرة على نشر العنف و التهديدات و الازمات و الأوبئة ، و ان الجهات الفاعلة لها القدرة على الحاق الضرر ببعضها البعض ، فعند ظهور وباء ما يلبث ان ينتقل بسهولة الى دولة أخرى ¹ وهكذا هو الحال

بعد مرور البيئة عبر العديد من المراحل انطلاقا من تقديسها من طرف الانسان البدائي مرورا الى استغلالها وصولا الى تحديها عبر التطور الحضاري الحاصل ،انتقالا الى حمايتها عبر العديد من الاتفاقيات ، فقد افرزت عن هذا التسلسل الزمني العديد من المخاطر ذات السببية المعلومة المتخذة للفرد سببا رئيسيا .

اذ لم تقتصر التهديدات الأمنية في العديد من الدول على الجريمة المنظمة فحسب، بل تجاوزتها إلى أزمات أكثر تعقيداً، حيث شملت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والصراعات المسلحة التي امتدت إلى مناطق واسعة، مما أدى إلى نزوح آلاف المدنيين من بؤر التوتر. كما تفاقم الأوضاع نتيجة الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة، إلى جانب ضعف أو غياب مؤسسات الدولة، مما زاد من حدة الاضطرابات وعدم الاستقرار .²

الفرع الأول : التغير المناخي

يتكون مناخ الأرض نتيجة للتفاعل المتبادل بين نظم الأرض المختلفة و هي الغلاف الجوي و المائي و كذلك الحيوي و الأرضي و الجليدي فأى تغير في هذه الاغلفة يؤثر بطرق مباشرة او غير مباشرة على مناخ الأرض و ذلك بالإضافة إلى التأثير الكبير الناتج عن العلاقة القوية بين الأرض و الشمس ، ولقد تغير مناخ الأرض قبل و بعد ظهور الإنسان عليها و يمكن تقسيم الأسباب المؤثرة في تغير المناخ الى أسباب طبيعية وتشمل العوامل الجيولوجية و الجوية و الخارجية و هنالك اسبب ترتبط بالطبيعة البشرية ³

¹ مثنى فائق مرعي واخرون ، ازمة جائحة كورونا و النظام العالمي (القاهرة ، دار العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2021) ص 102 .

² طيبي محمد بلهاشمي الأمين ، صافو محمد ، ازمة الطوارئ وتداعياتها على الامن القومي للجزائر ، مجلة الدراسات الافريقية و حوض النيل ، المركز العربي الديمقراطي ، المجلد الثاني ، العدد الخامس ، مارس 2019 ، ص 266 .

³ ميسون طه محمود السعدي ، التغيرات المناخية العالمية : أسبابها ، دلالتها ، توقعاتها المستقبلية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، المجلد 31، العدد 89 ، 2015، ص 368 .

ويمثل النظام المناخي نسقا متداخل العناصر يؤدي تفاعله الى استقرار الأنظمة الايكولوجية على مستوى كوكب الأرض و أي تغيير او اخلال في النظام المناخي سواء كلي او في مناطق معينة يؤدي الى احداث شرخ و حالة من عدم التوازن تتسبب بدورها في تغييرات مناخية قد تكون وقتية او دائمة و تؤدي بعض أشكال التلوث الناجمة عن الأنشطة الإنسانية الى احداث تغييرات محسوسة بالمناخ

وقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC التغير المناخي بانه :

" تغير في حالة المناخ و الذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل او المتغيرات في خصائصها و التي تدوم لفترة طويلة ، عادة لعقود او اكثر ، كما يشير المصطلح الى أي تغيير في المناخ على مر الزمن ، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية او الناجمة عن النشاط البشري " ¹

كما كانت تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية للمناخ في فقرتها الأولى التغيرات المناخية على انها :

" تلك التغيرات التي تعزى بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يضيف الى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي ، و الذي يلاحظ ، بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ ، على مدى فترات زمنية مماثلة " ²

يشير التعريفان الصادران عن المنظمات الأممية المؤطرة للتغير المناخي ، ان هذا الأخير يمكن قياسه عبر تتبع الإحصائية المختصة به و دراستها للملاحظة حجم التغير على مستوى الغطاء الجوي ، و ان التغير المناخي يمكن التحم فيه من خلال ربطه مع النشاط البشري ، بالإضافة الى تبيان الفرق بين التغير المناخي و التقلبات الجوية الموسمية .

ويمكن تقسيم عوامل تغير المناخ الى مجموعتين أساسيتين

1 العوامل الطبيعية و نذكر منها

- العمليات التكتونية (نظرية زحزحة القارات)
- الانبعاثات البركانية و التي يمثل ثاني أكسيد الكربون اهم عامل لها
- التغيرات الفلكية (تغير شكل مدار الأرض و كذلك زيادة ميل المحور)
- ظاهرة البقع الشمسية و هي ظاهرة تحدث 11 عام تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغنطيسي للشمس ما يزيد من الطاقة الحرارية للاشعاع الصادر منها

2 العوامل البشرية : و التي تصدر عن التفاعل البشري مع البيئة و تتمثل في

- استخراج و استخدام المواد الطاقوية من غاز احفوري في الصناعات (الغاز ، الفحم ، النفط)

¹ بشير هشام ، التغيرات المناخية كمصدر لتهديد الامن الاسيوي ، مجلة افاق اسيوية ، عدد 01 ، ماي 2017 ، ص 123 .
² فتحي معفي ، تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 09 ، العدد 16 ، جانفي 2020 ، ص 439 .

- الهدم البيئي للغابات نتيجة الرعي الجائر و الاحتطاب و إزالة المساحات الغابية
- استعمال المواد الكيميائية في العديد من المجالات من النطاق الزراعي الى العسكري
- زيادة الكتل الاسمنتية من خلال التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

1

كما ارتبط مفهوم التغير في درجات الحرارة ارتباطاً وثيقاً بالتغير المناخي حتى انه سمي بالكارثة الزاحفة ، و يعتبر التغير في درجات الحرارة شكل مهم من اشكال الاحتباس الحراري و قد اثار العديد من علماء المناخ للاهتمام بهذا الموضوع و القيام بمحاولات جادة لتحديد طبيعة هذه التغيرات و معرفة أسبابها من خلال اجراء إحصاءات لفهم التغير في متوسطات الحرارة لمدة طويلة تدوم عقوداً ، و يعزى كل ذلك بشكل مباشر او غير مباشر الى النشاط البشري الذي اوغل من النشاط الصناعي التي أدت الى تدمير البيئة²

هذا وقد ناقش مجلس الامن مطلع عام 2007 التغيرات المناخية بوصفها قضية امنية للمرة الأولى ، كما اعترفت العديد من الدول الى الصلة بين ارتفاع درجة حرارة الأرض و الامن ، في وقت اكدت الجمعية العامة الأممية منتصف عام 2009 ، قلق الهيئة من تأثيرات الخطيرة للتغيرات المناخية و ما يتجلى عنها من تأثيرات على الاستقرار الداخلي للدول بسبب انعكاسه السلبي على الأشخاص و الممتلكات و المصالح الأمنية ، حيث يظهر ان امتداد تغير المناخ يسير بنحو غير متعالم ، و الامر يعود بصفة مباشرة الى النشاط البشري على العموم³

ان الانتقال بمستوى المناقشة للشان البيئي من الداخلي الى الدولي عبر المنصات الأممية خاصة التغير المناخي لما له من تأثيرات جانبية على جميع مستويات الامن ، أدى الى بروز و الكشف عن اضرار جانبية عديدة للتغير المناخي وذلك لتعديه الى جميع الدول حتى بالنسبة للدول التي لاتعد فاعلاً رئيسياً في هذا التغير المناخي .

اذ تعتبر دول العالم الثالث من اكثر المتضررين من ظاهرتي الاحتباس الحراري و التغير المناخي فعلى الرغم من كونها لا تساهم بصفة مباشرة في الانبعاثات الكربونية التي تؤدي الى ارتفاع حرارة الارض ، الا ان هذه الأخيرة لا تستطيع التأقلم مع الوضع المناخي الحالي الذي يؤدي الى تدهور أنظمتها الايكولوجية و تقلص الغطاء النباتي ، بسبب ظاهرة التصحر و محدودية التشجير و نقص مردودية التربة ، كم اظهر تقرير لخبراء البيئة في الولايات المتحدة

¹موسى بن قاصير ، خالد بومنجل ، اثر التغير المناخي على الامن الغذائي العربي ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 65 .

² هشام بشير ، التغيرات المناخية في اسيا بعد ازمة فيروس كورونا المستجد ، مجلة افاق اسياوية ، العدد السادس ، 2020 ، ص 43 .

³ علاق جميلة ، التنافس الدولي حول الطاقة بين امن الامدادات و تداعيات التغير المناخي ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 342 .

الأمريكية في نوفمبر 2010 أن العالم سوف يشهد جفافا عالميا واسع النطاق ما يزيد من احتمالية ارتفاع درجة حرارة الأرض بـ 09 درجات على المتوسط نهاية القرن الحالي¹

بالإضافة الى ذلك فإن الدول النامية و الفقيرة تحتاج للتغلب على اثار التغير المناخي الى حوالي 5 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي ، اذ تعاني تراجع مداخيلها الزراعية نتيجة المناخ المتطرف و زيادة حدة الكوارث ، مايسبب تفاقم الامراض و يهدد حياة الملايين من السكان ، بينما تستفيد الدول المتقدمة الواقعة على خطوط العرض العليا من زيادة الإنتاج الزراعي و قلة الوفيات بفعل البرودة و زيادة النشاط السياحي في حدود ارتفاع 02 الى 03 C و تنخفض الموارد المائية و الإنتاج الزراعي في الدول الواقعة عند خطوط العرض الدنيا كدول جنوب اوربا مع زيادة الأعاصير في الولايات المتحدة الأمريكية و الفيضانات في بريطانيا و موجات الحر في اوربا²

كما تنتج عن التغيرات المناخية العديد من الامراض و الأوبئة و التي تعزى بدورها الى النشاط الاقتصادي البشري ، اذ تؤدي الى سلسلة من الاحداث تتسبب في نهايتها الى ظهور امراض جديدة ، و المثال على ذلك ظهور فيروس "نيباه" في ماليزيا و سنغافورة عام 1999 ، و أدت الظاهرة المناخية المعروفة بـ " إلنيو" الى تزايد معدل احتراق الغابات مما اضطر خفافيش الفاكهة الى ترك موطنها و اللجوء الى المزارع حيث نقلت المرض للخنازير و البشر³

وقد ظهر انصار المشككين في حقيقة التغير المناخية تبني هذا الفريق للعديد من الحجج وذلك للتصدي للطروحات التشاؤمية بشأن المناخ ، و تكذيبها و نقد افكارها ، ففي عام 2009 و 2010 تعرض فريق الخبراء الدولي المعني بتغير المناخ ، لنقد شديد من المشككين في التغيرات المناخية كحقيقة ثابتة في الواقع الدولي ، و انصب النقد على اتهام أعضاء الفريق بالمبالغة ، و انه يجب الاعتراف بان حقيقة التغيرات المناخية لا تطرح مشكلة يجدر بالدول ان توليها الأولوية⁴

بالرغم من ظهور انصار النظرة التفاؤلية و التي تهدف الى التخفيف من اثار مظاهر التخوف من التغيرات المناخية ، الا ان رواد هذه المدرسة لم تبني على منطلقاتها على دراسات علمية مؤكدة بل ، جاءت بطرح فلسفي عمومي يهدف الى الانتقاد من اجل الانقاص من الاهتمام العالمي بهذه الظاهرة و التي تشهد تطورا هائلا .

الفرع الثاني : الجوع البيئي

¹ لمين هماش ، استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة – دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص إدارة المنظمات الدولية و الإقليمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2017/2018 ، ص 14 .

² سوسن سكي ، تغير المناخ عبر الوسائط الإعلامية الجديدة رؤية مقترحة لتفعيل دور المدونات الالكترونية في التوعية بمشكلة التغير المناخي ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية. مجلد 08، العدد 01 ، ص 207 .

³ حمزة الجبالي ، التحديات البيئية في القرن الحادي و العشرين ، المرجع سابق الذكر ، ص 174 .

⁴ سليم حميداني ، التغير المناخي في الواقع العالمي : بحث في الظاهرة و المخاوف ، حويات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2018 ، ص 44 .

يتوافق مفهوم اللجوء مع العديد من المفاهيم المشابهة على غرار الهجرة و الهروب ويعرف اللاجئ على انه كل انسان تتعرض حياته او سلامته البدنية ، او حريته للخطر ، خرقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، و عندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ¹، حيث جاء في بنود اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئ بأنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره ، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر او الدين او القومية او الانتماء او طائفة اجتماعية معينة ، او الى رأي سياسي ، و لا يستطيع بسبب ذلك الخوف ، او لا يريد ان يستضل بحماية² الا ان التقصير الواضح في اظهار الأسباب الأساسية خاصة مع تطور الاخطار أدى الى تعدد في أنواع اللجوء من اللجوء السياسي و الإنساني وصولا الى البيئي و الذي يرده العديد من الباحثين الى النقص في مستوى الامن البيئي للفرد .

لا يوجد تعريف محدد للهجرة البيئية مرجع ذلك انه لا يمكن الفصل بين العوامل البيئية و العوامل الأخرى الدافعة للهجرة ، حيث انه يمكن تحديد مفهوم شامل للاجئ البيئي بأنه كل شخص تتكون احتياجاته الى الهجرة متأثرا بالعوامل البيئية³، وقد ظهر اول استخدام لتعبير اللجوء البيئي من طرف الدكتور عصام حناوي وكان ذلك في كتيب نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1985 ، اذ عرفهم على انهم الناس الذين اضطروا لتغيير محل اقامتهم الاصلية سواء كان ذلك بصفة دائمة او مؤقتة نتيجة تغييرات طبيعية او كيميائية او بيولوجية بشكل متوقع او فجائي اثرت هذه الأخيرة على الحياة البيئية لدرجة أصبحت غير قادرة على مواكبة الحياة الإنسانية⁴

ولقد استندت بعض المنظمات الدولية بمصطلحات موازية للجوء البيئي ، حيث نجد المنظمة الدولية للهجرة لا تستخدم صيغة مصطلح اللاجئ البيئي ، و لكنها تتحدث عن المهاجرين البيئيين ، مبررة ذلك ان الاتفاقية جنيف التي حددت شروط قبول اللجوء لم تذكر المناخ كسبب من الأسباب ، و انما ربطت منح اللاجئ حق اللجوء بتعرضه للاضطهاد السياسي و الديني ، و انها تعترف صراحة بان التغير المناخي يمكن ان يكون سببا للهجرة ، بل ان الدول الأعضاء في المنظمة قد وافقو في سنة 2007 على تعريف مصطلح المهاجرين البيئيين " بانهم اشخاص او مجموعات من الافراد مجبرون لاسباب تتعلق بتغيرات متلاحقة و مفاجئة في البيئة تؤثر بالسلب على ياتهم او ظروف معيشتهم ، على ترك منازلهم و يختارون القيام بذلك اما بصورة مؤقتة او دائمة ، و يتحركون بداخل البلاد او خارجها"⁵

ففي سنة 1988 ، تطرق جودي جاكوبسون الى الدمج بين اثار التغير المناخي و المفهوم الحديث للاجئين البيئيين ، اذ اظهر ان تغير المناخ بما في ذلك التصحر هما الأسباب الرئيسة

¹ ريم بوش ، نور الهدى عبادة ، اللجوء : آثاره و انعكاساته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية (العراق أنموذجاً) ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، سبتمبر 2020 ، ص 18 .

² ريم بوش ، نور الهدى عبادة ، اللجوء : آثاره و انعكاساته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية – العراق أنموذجاً - ، المرجع نفسه ، ص 18 .

³ مسعودي رشيد ، الرشادة البيئية ، ماجستير في القانون العام ، تخصص حقوق و حريات أساسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر، السنة 2012/2013 ، ص 178 ، .

⁴ عبد الله نوار شعت ، اللجوء البيئي والتغير المناخي و الحروب (الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، 2018) ، ص 10 .

⁵ حمداوي محمد ، اللاجئ البيئي من الوجود المادي الى امل الحماية القانونية الدولية ، مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد الرابع ، 2015 ، ص 115 .

لرحيل اللاجئين البيئيين ، فما يقارب 900 مليون شخص يعانون منالتصحر و أربعة ملايين منهم اصبحوا لاجئين بيئيين في منطقة الساحل وحدها ، بل حتى انه وسع القائمة ليدخل الأشخاص الذين تضرروا من مشاريع التنمية او الحوادث الصناعية وحتى النووية مثل حادثة تشيرنوبيل و غيرها و منذ ذلك الحين اتسع تناول هذا المصطلح على النطاق الدولي في كل المستويات خاصة السياسية منها و الاكاديمية وذلك بهدف الوصول الى تعرف اشمل و موحد لهذه الظاهرة ¹

وفي سنة 1993 اتى تعريف نورمان مايرز normanmyers للنازح البيئي على انه الشخص الذي لايمكنه عيش حياة آمنة في أماكن اقامته اليومية بسبب ، التصحر و الجفاف و كذا انجراف التربة و حت المشاكل البيئية الأخرى ، اما في عام 2002 فقد حاولت ديان باتز diane c.bates إرساء مفهوم جديد من خلال طرح فكرة ان الأشخاص المهجرين من أماكن اقامتهم المعتادة بسبب التغيرات في بيئتهم غير الإنسانية هم من يمكن ان نسميهم باللاجئين البيئيين²

وقد اثار رئيس جمعية الأمم المتحدة السابق كوفي عنان في تقريره السنوي لعام 2005 المعنون تحت اسم "حريات أوسع" (in largerfreedom) هذه القضية عند تطرقه لمسؤولية الحماية (la responsabilité de proteger) من منظور الامن الإنساني ، حيث أسس التقرير لفكرة حقوق اللاجئين من منظور الامن الإنساني³

لم يكن بالإمكان إيجاد تعريف محدد للاجئ البيئي مرد ذلك يرجع الى عدم القدرة على الفصل بين الأسباب فيمكن القول ان الاهتمام المناخي افضى الى الفصل بين الهجرة المناخية التي تهتم بارتفاع مستوى سطح البحر و التصحر و الجفاف ، اما الهجرة البيئية فتعود الى الظواهر البيئية مثل الكوارث كتسونامي و انفجار البراكين التي تقضي على إمكانية وجود الحياة الإنسانية .

وقد جاء الاعتراف الواضح و الصريح لمفهوم اللاجئ البيئي ووجوب حمايته بموجب الاتفاقية الدولية حين نصت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2006 في مادتها 11 على انه " تتعهد الدول الأطراف وفقا لمسؤوليتها الواردة في القانون الدولي بما فيها القانون الإنساني ، و كذلكالقانون الدولي لحقوق الانسان ، باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة ، بما في ذلك حالات النزاع المسلح و الطوارئ الإنسانية و الكوارث الطبيعية "⁴.

كما أشار ماثيو ماكينون ، الباحث المختص في منتدى دعم المستضعفين جراء التغيرات المناخية ، في مكتب السياسات و دعم البرامج ، التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الى احد اهم اسباب تطور الظاهرة و التي تتمحور حول النزوح لأسباب بيئية مرده : ان خلفية النازحين تعود الى العيش على مستوى خط الفقر او دونه ، وان الفئات الهشة ذات الدخل المحدود تتأثر على

¹ حمود صبرينة ، خليفة نادية ، الوضع القانوني للاجئ البيئي ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ، المجلد 6 ، العدد الثاني ، 2021 ، ص 233 .

² ايت قاسي حورية ، حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية و التصنيفات القانونية ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني ، ص 60

³ مسعودي رشيد ، الرشادة البيئية ، المرجع سابق الذكر ، ص 178 .

⁴ بن دريس حليلة ، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني و تحديات الامن الإنساني و التنمية المستدامة – معضلة الموازنة - ، المجلة الجزائرية للامن الإنساني ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، جويلية 2020 ، ص 760 .

نحو متسارع جراء الكوارث المتعلقة بالطقس بسبب محدودية كسب الرزق نتيجة سوء الاحوال المناخية وتدهور المردود الزراعي ، كما اضاف انه يستوجب على الدول المستضعفة مناخيا ان تتجه الى التفكير في التنمية المستدامة وان تحاول فهم و ادراك اهمية الاستجابات الانمائية الفعالة للوصول الى الحلول¹.

من جهة أخرى قامت الباحثة Jodi L.Jacobson بتبيان أنواع اللاجئين البيئيين :

- الأشخاص النازحون مؤقتا بسبب تدمير محل اقامتهم
- مهاجرون بسبب تدهور بيئي
- من اعيد توطينهم بسبب التدهور²

حيث أصبحت قضية اللجوء لأسباب بيئية تكتسي أهمية بالغة خاصة في افريقيا ، إذ تتزايد القضايا من هذا النوع ولم يفصل فيها بعد من ناحية الإحصاءات و الأسباب التي تدفع لهذا النوع من اللجوء ، بالإضافة إلى الطرح المخصص لمعالجتها ، كما فشلت الأدبيات الدراسات المتعلقة باللاجئين في إفريقيا قبل ثمانينيات القرن الماضي في تحليل أساسيات التداخل بين الفواعل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرامية للرفع من مستويات الهجرة و اللجوء ، و في واقع الأمر لا يمكن العزل بين المسببات الرئيسية لظاهرة اللجوء عن السياق العام و القوى الفاعلة الرئيسية³.

من خلال الدراسات السابقة يمكن الاستنتاج أن ظاهرة اللجوء البيئي مترابطة بشكل رئيسي مع عديد الظواهر كال فقر و تردي المستوى المعيشي و التي تخلق بيئة مؤسسه لتفشي اللجوء البيئي و تطوره ما يتجلى زيادة انتشاره في الدول الأكثر فقرا .

اما بالنسبة للخلط التعريفي بين اللاجئين البيئي و المهجر و النازح ، فقد ظهرت عوائق كثيرة للفصل بين هذه المسألة ، فالمنظمة الدولية للهجرة تفضل مصطلح " المهاجر البيئي " و برنامج الأمم المتحدة يفضل مصطلح " اللاجئين البيئي " و هو المصطلح نفسه المستعمل من قبل الاعلام ، اما الكتابات باللغة الإنجليزية فتستعمل مصطلح " النازح البيئي " و هو المصطلح المعتمد في مشروع الاتفاقيات بشأن النازحين⁴.

كما ذهب التقرير الصادر عن الصليب الأحمر الدولي الى ان الكوارث الطبيعية اثرت على 144 مليون شخص سنويا متجاوزتا بذلك الاثار الناتجة عن الحروب و النزاعات ، مما استوجب زيادة الاهتمام بمخرجات الكوارث الطبيعية والتي بالرغم من عدم تشريدها لافراد بشكل دائم ،

¹ حسني عبد المعز عبد الحافظ ، اللاجئون البيئيون .. المشاكل و الحلول ، مجلة الامن و الحياة ، العدد 420 ، ص 108 .

² بلهول زكية ، لاجئ المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه و القانون الدولي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة باتنة 1 ، 2019 ، ص 55.

³ Otunnu.ogenga. june 1992 . envviron,entalrefugees in sub-sahranafrika . causes and effects. Refuge . vol. 12 .no .p1.

⁴ ايت قاسي حورية ، حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية و التصنيفات القانونية ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2014 ، ص 65 .

الا ان ذلك يخلق شعورا بالإلحاح فيما يتعلق بجدية التعامل معها ، فعلى سبيل المثال تسبب الحادث الكيميائي في بوبال بالهند الى نزوح 200 ألف شخص ¹.

ولقد صرحت اللجنة الدولية لتغيير المناخ ان من اهم الجوانب الخطيرة للتغيرات المناخية قد تكون على الهجرة الإنسانية ، كما تفيد بعض الدراسات الى ان ما بين 25 مليون الى مليار شخصا قد يهاجرون بسبب التغير المناخي في السنوات الأربعين المقبلة ، كما تشير التقديرات بان المخاطر الطبيعية كانت من اهم العوامل في تهجير العديد من الأشخاص ، ففي ديسمبر 2008 ، في المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقدة في بولندا ، أعلن نائب المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد كريغ جونستون L. CRAIG JOHONSTONE انه خلال منتصف هذا القرن سوف يقدمون حوالي 250 مليون شخص للهجرة بسبب تغير المناخ ، و تدهور الأراضي ، و انخفاض الامدادات ، و الأحوال الجوية المتقلبة ².

ومن الملاحظ ان اللاجئين البيئيين يواجهون صعوبات معيشية ، فهم عادة محرومون من ابسط الحقوق الخاصة بالأفراد في الدولة المضيفة و من الحريات الاساسية ، كحرية التنقل ، كما يعانون من الكيل بمكيالين في تحقيق العدالة الاجتماعية مثل اتاحة فرص العمل و التعليم و الرعاية الصحية ، و هذا ما يؤدي الى عدم التماسك الاجتماعي ، كما يمكن للاجئين اذا زاد عددهم ان يمارسوا تأثيرات سياسية و مشاكل امنية تهدد الامن الوطني للدولة المقصد ، حيث يمكن ان يصبح هؤلاء المهاجرون بمثابة عناصر فاعلة للتغيير السياسي و الاجتماعي داخل بلدانهم من خلال استيراد الافكار في حالة عودتهم الى بلدانهم ، مما يمكن ان يكون سببا في دعم الحروب الاهلية مثل ما هو الحال في الشتات بسيريلانكا ³.

ولعل ما يميز ظاهرة الهجرة و اللجوء سواءا على المستوى العالمي او حتى الدول الفقيرة في افريقيا و خارجها ارتباطها بحركة الرجال ، حيث تميزت بالذكورية، لكن الاتجاهات الحديثة ترى ان الانتقال في توجيه الانتباه نحو أهمية العنصر البيئي كآثر مباشر في الهجرة .

الفرع الثالث : التحول من التلوث الداخلي الى التلوث كظاهرة عابرة للحدود

يعد التلوث من اهم المشكلات البيئية التي يواجهها العالم الحديث و ذلك نتاج التطور و التحول الهائل في السياسات الصناعية و ما يتبعها من تحولات في البيئة الجغرافية و التداخل الحاصل بينهما و مما زاد من أهميته هو الاهتمام الأخير بالشأن الدولي في زيادات نسب التلوث للدول للصناعية و تجلياته على العلاقات الجيو استراتيجية العالمية و الذي أدى الى طرح القائل بضرورة دفع الفاتورة البيئية حسب كمية الضرر.

¹احمد صبرينة ، خليفة نادية ، الوضع القانوني للاجئ البيئي ، مرجع سابق ، ص 239 .
²حمداوي محمد ، اللاجئ البيئي من الوجود المادي الى امل الحماية القانونية الدولية ، مجلة الدراسات الحقوقية ، المجلد الثاني ، العدد 2 ، ديسمبر 2015 ، ص 126 .
³ جعفري مفيدة ، مؤثرات تغير المناخ على الامن الوطني من خلال ندرة الموارد و الهجرة البيئية ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 109 .

اذ يعتبر التلوث البيئي من اهم مشاكل العصر ، فالارتباط الصناعي و السعي الى تحقيق التنمية المستدامة افرز نواتج و مخرجات أسهمت بشكل كبير في زيادة مستويات الانبعاثات الكربونية المضرة بالبيئة ، كما يعد التلوث من أوائل الظواهر التي طرحت على الساحة العالمية لما شهده العالم من انتشار خلال الثورة الصناعية و ظهور الآليات الصناعية الكبرى و كذلك ظهور مجموعة من الامراض بشكل متطور نتيجة الافرازات الكيميائية لهذه الاخيرة .

ولتبيان مظاهر التلوث و نتائجه على الساحة الدولية سوف نتطرق الى محاولة إيجاد مفهوم لغوي و اصطلاحي أولا ثم مستوياته و مصادره ثانيا .

1- تعريف التلوث من الناحية اللغوية و الاصطلاحية

يقصد بالتلوث لغويا التلطيخ، و لوث ثيابه أي لطيها ، اما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي فهو أي تغيير فيزيائي او كيميائي او حيوي في المحيط الذي يؤثر على نوعية حياة الانسان ، كما يقصد به وجود أي من الملوثات في البيئة بكمية او تركيز او صفة طبيعية تؤدي بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاضرار بالإنسان او الكائنات الحية ¹.

كما يعرف التلوث على انه مصطلح يشير الى جميع الطرق التي بواسطتها يلوث الانسان البيئة التي تحيط به من خلال إضافة مكونات جديدة للبيئة الهوائية و المائية و التربة مما يغير من خصائصها الطبيعية و يجعلها لا تؤدي وظيفتها التي وجدت من اجلها ، كما ينتج التلوث عن النشاط الإنساني في مختلف نواحي الحياة عبر ادخال مواد او طاقة في البيئة من شأنها ان تتسبب في مخاطر صحية للإنسان او عبر الاضرار بالانظمة البيئية و من خلال البحث عن مصادر الرفاه للاستفادة من الموارد الطبيعية ².

اما بعض الفقهاء فقد عرفوا التلوث بانه : هو الطرح المقصود للنفايات في البيئة من خلال العمليات الصناعية او الأنشطة البشرية ، و يرى البعض ان التلوث هو وجود مواد غريبة بالبيئة او بأحد عناصرها او خلل في نسب مكونات البيئة او احد عناصرها على نحو يمكن من احداث ضرر ، كما ذهب البعض الاخر الى انه يمكن للعوامل الطبيعية كالزلازل و البراكين و الفيضانات و العواصف الرملية ان تحدث التلوث الى ان المتسبب الرئيس يتحقق بفعل الانسان نتيجة اهماله او عجزه عن إقامة التوازن بين الاعمال اللازمة لاشباع حاجاته و اطماعه المتزايدة ، وبين المحافظة على سلامة البيئة و خلوها من التلوث ³.

كما يعرف ايضا التلوث البيئي على انه مجموع الروافض الدخيلة على البيئة من متغيرات غير مرغوب فيها سواء كان تغيرا جزئيا او كليا ، و ذلك بفعل مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الانسان على اختلاف أنواعها ، كما يعرف بانه الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات التي استحدثتها

¹ زبار مراد ، مخاطر التلوث البيئي في التشريع الجزائري ، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية ، العدد 01 ، المجلد 02 ، ص 96 .

² ياس خضير البياتي ، دور الاعلام البيئي في تعميق الوعي الاجتماعي لمواجهة التلوث البيئي : دراسة ميدانية ، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام و الراي العام ، المجلد 02 ، العدد 02 ، ص 44 .

³ نعيمى ايمان ، التلوث البيئي كاحد عوائق تحقيق تنمية سياحية مستدامة ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ص 110 .

الانسان فيها ، و التي تعد مرتكزا لقيام الضرر سواء من امراض او وفاة بسبب التغير في المحيط البيئي الذي يعيش فيه الانسان¹.

وقصر بعضهم التلوث على فعل الانسان ، مغفلا حدوثه طبيعيا كما هي الحال بالنسبة الى الكوارث الطبيعية مثل انفجار البراكين و حدوث الزلازل و العواصف اذ عرفه WebstersDictionary بانها كل الشروط و الظروف و المؤثرات التي تؤثر على تطور كائن او مجموعة كائنات².

من خلال الطروحات السابقة يمكن القول انه قد تم تحديد مفهوم موحد للتلوث على انه الضرر الناتج جراء تدخل الانسان على الطبيعة بصفة مباشرة او غير مباشرة على جميع المستويات المحيط البيئي ، بالإضافة الى انه يمكن ان تدخل عوامل أخرى مثل الكوارث الطبيعية في زياد و ارتفاع نسبة التلوث .

ب- التلوث في التشريعات الدولية :

اولا : التلوث في القانون المصري

لقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 تلوث البيئة البحرية بانه ادخال الانسان في البيئة البحرية بما في ذلك مصادر الأنهار بصورة مباشرة او غير مباشرة لمواد او طاقة يترتب عليها الاضرار بالمواد الحية و الحياة البحرية ، و تعريض حياة الانسان للاخطار ، و إعاقة الأنشطة البحرية ، بما فيها صيد السمك و غيرها من الاستخدامات المشروعة للبحار ، او التأثير على خاصية استخدام مياه البحر او التقليل من خاصيتها³.

ج- التلوث العابر للحدود

تم تعريف التلوث عبر الحدود او العابر للحدود في اتفاقية جنيف لتلوث الهواء بعيد المدى لسنة 1979 حيث عرفت المادة الأولى من اتفاقية التلوث عبر الحدود بانه تلوث الهواء الذي يجد مصدره الطبيعي بصفة كلية او جزئية في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة ما و يحدث اثاره الضارة في منطقة تخضع للاختصاص دولة أخرى تقع على مسافة بعيدة ، بحيث يتعذر بصفة عامة تمييز مقدار ما تساهم به المصادر الفردية او مجموع المصادر⁴.

أي هو الذي يجد مصدره داخل إقليم دولة ما او تحت رقابتها و بسبب اضرار تحدث في إقليم دولة الى أخرى عبر الوسط الطبيعي ، الهواء او مياه الانهار البحار ، فتحول الطبقات الهوائية و انتقالها من إقليم دولة معينة و يصبح بعد أيام غلافا جويا لدولة أخرى ، او عدة دول ، و كذلك هو الحال بالنسبة للمياه الإقليمية حيث تتحول من دولة ما الى إقليم دولة أخرى ، و أيضا بالنسبة للطيور و الحيوانات البرية و البحرية تنتقل من دولة الى أخرى ، و لا تعرف قيودا و لا حدود⁵.

¹ قتال جمال ، التلوث الهوائي مفاهيم و آثار ، مجلة افاق علمية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، السنة 2019 ، ص 300 .

² أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس ، القانون الدولي العام (الرياض، مكتبة القانون و الاقتصاد ، ط 1 ، 2014) ص 520 .

³ عبدو علي الطاهر ، استغلال الطاقة و حماية البيئة ، دكتوراه طور ثالث ، قسم القانون العام ، قانون البيئة ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2019 ، ص 20 .

⁴ بلقاسم بريشي سنوسي ، مرجع سابق الذكر ، ص 20 .

⁵ نواف كنعان ، قانون حماية البيئة (الامارات ، مكتبة جامعة الشارقة ، ط 1 ، 2006) ص 19 .

لقد أصبح التقارب و سهولة انتقال المواد و العناصر الحيوية المكونة لاجزاء الطبيعة ، فاعل أساسي في التحول في المفهوم الحديث للتلوث ، فمسؤولية الضرر الناتج عن هذا الأخير قد تعدت حدود الدولة الوطنية ، وهو ما اسفر عن ظهور مايعرف بالتلوث العابر للحدود .

د- مستويات التلوث :

يمكن تقسيم التلوث الى ثلاث مستويات :

أولاً ، التلوث غير الخطير وهو التلوث المتجول الذي يمكن للفرد ان يتعايش معه دون التأثير به او التعرض للضرر نتيجة التداخل في حياته ، كما انه لا يخل بالتوازن البيئي و في الحركة التوافقية بين عناصر هذا التوازن .

ثانياً ، التلوث الخطير وهو التلوث الذي ينتج مجموع الاخطار التي تؤثر على الانسان من امراض و اوبئة وتكون له نتائج و اثار سلبية على البيئة التي يعيش فيها الفرد ويرتبط بالنشاط الصناعي بكافة اشكاله ، اذ يتوجب الإسراع في اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحمي الانسان من هذا التلوث .

ثالثاً ، التلوث المدمر وهو التلوث الذي يحدث فيه انهيار للبيئة و الانسان معا و يقضي على كافة اشكال التوازن البيئي وهو متصل بالتطور التكنولوجي الذي يضمن الانسان انه يبدع فيه يوما بعد يوم ويحتاج اصلاح هذا الخطا سنوات طويلة و نفقات باهضة¹.

تختلف مستويات التلوث من ابتدائي ثم الخطير وصولا الى المدمر باختلاف سبل الوقاية منه ، اذ يتوجب على البيئة الدولية الانطلاق في التقليل منه و إيجاد الحلول الانية و المستقبلية للحد من التلوث الذي انتقل كظاهرة من المستوى الداخلي الى الدولي و ما انتج عنه من ضرر خاصة على المستوى البيئي العالمي .

د - علاقة التلوث بالامننة الدولية

عبر تقادم التاريخ لعبت التغيرات البيئية دورا هاما في استقرار المنظومة الدولية ، حيث خلق التغير في المصادر و الهجرة الاجبارية و وندرة الموارد مصدرا للصراع بين الدول ، كما اخذ الحيز البيئي دورا استراتيجيا عند نشوب النزاعات العسكرية ، فلم يعد قاصرا على حدوثها بمفردها ، و لكنها أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة واسعة النطاق تهدد الحياة البشرية و المساواة الاقتصادية و الامن الدولي ، مما زاد من حدة التداخل بين المشاكل البيئية وزيادة معدلات الأمن العالمي ، حيث تعتبر مشاكل التلوث العابرة للحدود الوطنية واحدة من مشاكل العصر التي يمكن أن تهدد مباشرة العلاقات بين الدول².

وقد ارتبطت في العقود الأخيرة العديد من الصراعات المسلحة مع مجموعة متنوعة من الأخطار التي تهدد البيئة كالتلوث الكيميائي على الأمد الطويل للأرض، تلويث المياه و الغلاف الجوي و غيرها من العناصر التي تشكلت على سطح الارض و عدم القدرة على استخدام موارد

¹ إبراهيم جابر السيد ، محاسبة التلوث البيئي (عمان ، دار غيداء للنشر ، 2014) ص 193 .

² محمد مصالحة ، دور التنظيم الدولي في حماية البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد 104 ، 1986 ، ص 221 .

الأرض بسبب وجود الألغام و المواد الخطرة الأخرى ، كما يضاف الى هذه الأخطار جرائم الإبادة البيئية التي ينجم عنها في كثير من الأحيان الدمار الشامل للنباتات و الحيوانات و كذا تسمم الهواء و مصادر المياه ¹.

هذا ما اظهر أهمية الربط بين التلوث العابر للحدود والأخطار البيئية المتعددة التي تتفاقم نتيجة هذه التزايد. إذ إن التلوث الكيميائي ، وتلوث مصادر العيش البيئي ، وعدم القدرة على استخدام موارد الأرض بسبب المواد الخطرة الأخرى، تمثل تحديات كبيرة للمجتمعات. إضافة إلى ذلك، تتسبب جرائم الإبادة البيئية التي تتسبب في دمار شامل للنباتات والحيوانات وتسمم الهواء ومصادر المياه، مما يؤدي إلى آثار طويلة الأمد على النظم البيئية وصحة الإنسان. من الضروري الاعتراف بهذه التحديات واتخاذ إجراءات فعالة لإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة في سياق بناء عالم خال من التهديدات البيئية . كما إن الجهود الدولية ، تسعى بشكل كبير في الحد من ارتفاع مستويات التلوث .

المطلب الثاني : دور الكوارث الطبيعية في تحديد السياسات الجيوستراتيجية

يتعرض المجتمع الدولي لحالات متعددة من الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والمجاعات، والتي تؤدي إلى نقص في الاحتياجات الأساسية للحياة. هذه الأوضاع الحرجة تبرر التدخل الدولي لتقديم المساعدة للدول المتضررة، بهدف التخفيف من آثار هذه الكوارث ودعم الجهود الإنسانية والإغاثية اللازمة لإعادة الحياة إلى طبيعتها ².

وعند النظر الى القانون الدولي لحقوق الإنسان نجد انه لا ينص صراحة على الحق في الحماية والإغاثة في حالات الكوارث ، ولكن هذا الهدف ضمنى في نصوصه. للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص في المادة 3 على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه". وتغطي المادة 25 نفس المفاهيم تقريباً ولكن من زاوية مختلفة، حيث تنص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، بما في ذلك المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في الأمن في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من فقدان سبل العيش في ظروف خارجة عن إرادته ³

وتعود محاولات حماية أرواح الناس وممتلكاتهم من تقلبات الطبيعة إلى بداية البشرية، ويمكن اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تنظيم وثقافة كل مجتمع. ولكن الحد من مخاطر الكوارث كما نعرفه اليوم له أصل حديث نسبياً. يعود هذا الأصل إلى ورقة بحثية بعنوان "إخراج الطبيعة من الكوارث الطبيعية" كتبها أوكيف وويستجيت وويزنر في عام 1976. زعمت الورقة التي نشرت في مجلة

¹ رضا كشان ، استراتيجية التنمية البيئية ، مرجع سابق ، ص 101 .

² حيدر موسى منخي القرشي ، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة ليبيا و العراق انموذجا ، (القاهرة ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2018) ص 127 .

³ Tjitrawati, A. T., & Romadhona, M. K. (2023). Affliction in the post Palu disaster: State failure to implement human rights standard on disaster management. Cogent Social Sciences, 9(1). p03

نيتشر أن الكوارث هي نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية أكثر منها طبيعية، وبالتالي ينبغي أن ينصب التركيز على التخطيط الاحترازي للحد من تعرض الناس للخطر¹.

لقد أدت الكوارث الطبيعية والبيئية التي حدثت بين عامي 1950 و 2005 إلى وفاة 1.75 مليون شخص، وخسائر مادية تقدر بـ 1700 مليار دولار أمريكي. من بين إجمالي الضحايا البالغ عددهم 1.75 مليار شخص، توفي 55% بسبب البراكين والهزات الأرضية والتسونامي، و 36% بسبب الأعاصير والعواصف المدارية والفيضانات المرتبطة بها، و 7% بسبب الفيضانات الناتجة عن الأمطار الغزيرة، و 2% نتيجة الارتفاع أو الانخفاض الشديد في درجات الحرارة (موجات الحر أو البرد القاسية)².

كما يمكن للكوارث المناخية أن تكون مدمرة للغاية. على سبيل المثال، في عام 2005، دمر إعصار كاترينا معظم مدينة نيو أورليانز بولاية لويزيانا وأجزاء كبيرة من منطقة جولفبورت-بيلوكسي الحضرية بولاية ميسيسيبي، مما تسبب في أضرار تجاوزت 180 مليار دولار وأدى إلى نزوح أكثر من مليون شخص ومن الأمثلة الأخرى للكوارث المدمرة التي ضربت الولايات المتحدة إعصار ريتا بهيوستن و تكساس عام 2005، وإعصار جوستاف في نيو أورليانز و لويزيانا عام 2008، وإعصار إيك بجالفتون و تكساس سنة 2008. وفي مناطق أخرى من العالم، غالباً ما تضرب موجات الجفاف الطويلة دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، والشرق الأوسط، وأستراليا. وتضرب الفيضانات والانهيئات الأرضية الشديدة أميركا الوسطى، بينما تضرب العواصف القوية آسيا، وتعرض أوروبا الغربية لموجات حر شديدة وفيضانات واسعة النطاق³

يجدر بالذكر أن الإنسان، من خلال نشاطاته المختلفة وسوء إدارته للبيئة التي يعيش فيها، يسهم بشكل كبير في حدوث بعض الكوارث البيئية الطبيعية. على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن الإنسان يتسبب بشكل مباشر في اندلاع حرائق الغابات في العديد من الحالات، كما هو الحال في غابات الأمازون في جنوب أمريكا وحرائق الغابات التي وقعت في أستراليا عام 2009. في هذه الحالات، يظهر بوضوح دور الإنسان السلبي في تفاقم هذه الكوارث البيئية، والتي تعد من أهم التحديات البيئية التي تواجه المجتمع الدولي. هذه الحرائق لا تؤدي فقط إلى تدمير النظم البيئية الحيوية ولكنها أيضاً تسهم في تفاقم التغير المناخي من خلال إطلاق كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون في الجو، مما يبرز الحاجة الملحة إلى إدارة بيئية أكثر فاعلية واستدامة⁴.

و حسب العديد من المنظرين تعد الكوارث فرصة لإعادة تنظيم المجتمع، سواء في لحظة الأزمة أو في المدى الطويل بعدها. كما تخلق هذه الكوارث مساحات يتم فيها الطعن في الشرعية السياسية أو تعزيزها. في هذا السياق، وصف مارك بيلينج وكاتلين ديل الكوارث بأنها "نقطة

¹ Mena, R., & Hilhorst, D. (2020). **The (im)possibilities of disaster risk reduction in the context of high-intensity conflict: the case of Afghanistan**. Environmental Hazards, 20(2), 188–208.p190.

²كايد خالد عبد السلام ، التغير المناخي بالعالم (عمان ، الجندرية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2015) ص 187 .

³Oh, Chang Hoon, and Rafael Reuveny. **"Climatic natural disasters, political risk, and international trade."** Global Environmental Change 20.2 (2010): 243-254 p244.

⁴كايد خالد عبد السلام ، التغير المناخي بالعالم ، ص 179 .مرجع سابقالذكر

تحول" لأنها تفتح مساحة سياسية يمكن فيها تحدي السلطة أو ترسيخها بشكل أكبر. وفقًا لهذه النظرة، فإن "التمزقات التي تسببها الكوارث في المجالين السياسي والاجتماعي تُحدث انقطاعًا مميزًا في المسار السياسي السابق للكارثة، مما يسمح بظهور فاعلين سياسيين جدد وأشكال جديدة من الخطاب السياسي والسياسات." بالنسبة لهم، "هذا يؤدي إلى انقطاع وتحول كبير في الوضع السياسي السابق للكارثة" ¹.

هناك العديد من الدراسات التي تركز على كيفية استجابة الحكومات للكوارث وتأثير هذه الاستجابات على استقرارها. هذه الدراسات تشير إلى أن الكوارث الطبيعية غالبًا ما تؤدي إلى تأثيرات كبيرة على استقرار الحكومة. على سبيل المثال، كانت الكوارث الطبيعية تعتبر تقليديًا علامة سيئة للحكومات، ومن الجوانب المهمة في استجابة الحكومات للكوارث هو أن "القرارات والمساعدات المتعلقة بالكوارث الطبيعية تتأثر بالسياسة، استجابة الحكومة للكوارث يمكن أن تكون متفاوتة بشكل كبير. فقد تكون هذه الاستجابة غير كافية، غير عادلة، أو غير متكافئة، أو قد تكون الحكومة غير قادرة على تقديم الخدمات اللازمة للضحايا. هذا التوزيع غير المتكافئ للمساعدات قد يؤدي إلى إحباط السكان، مما يجعلهم يحملون الحكومة المسؤولية" ².

بالإضافة إلى ذلك، في الآونة الأخيرة، حظيت فكرة الأحداث المتطرفة كفرص لتغيير المجتمع باهتمام متزايد من خلال الأدبيات السريعة التطور حول تحولات الاستدامة والتحول، بما في ذلك التكيف التحويلي للحد من الخسائر الناجمة عن الأحداث المناخية المتطرفة ³، حيث أن التعدد في الدور بالنسبة للكوارث الطبيعية لا يتوقف على حجم الخسائر المادية فقط بل يتعدى إلى التحول في رسم السياسات العامة و ذلك من خلال العمل كمحفز و دافع للتغيير .

ففي القرن الحادي والعشرين، أصبحت العلاقة بين الكوارث الطبيعية والكوارث البشرية أكثر وضوحاً. حيث ترتبط أسباب الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وحرائق الغابات (والتي تتفاقم بسبب إزالة الغابات) بتغير المناخ. علاوة على ذلك، يمكن أن تتفاقم عواقب هذه الكوارث بسبب النشاط البشري. فوفقاً لكلاين، تم استخدام الكوارث بمختلف أنواعها كشكل من أشكال "رأسمالية الكوارث"، حيث يتم استغلال الأحداث الكارثية لإعادة بناء المجتمعات والبيئات كمشاريع نيوليبرالية تهدف للربح. حيث يشير كلاين إلى استخدام الكوارث بهذه الطريقة باسم "عقيدة الصدمة" ⁴.

وهو ما ذهب إليه أتكيسون ومايستاس في كتابهما "السياسة الكارثية: كيف تعيد الأحداث غير العادية تشكيل تصورات الحكومة"، حيث قدما إطاراً لدراسة تأثير إعصار كاترينا على السياسة الأمريكية وتوقع العواقب السياسية للأحداث غير العادية المستقبلية، كما جادلا بأن الأوضاع

¹ Islam, M. M., Chatterjee, N., & Basar, M. A. (2023). The final straw? Bhola cyclone, 1970 election, disaster politics, and the making of Bangladesh. *Contemporary South Asia*, 31(2), 236–250. P238

²Islam, M. M., Chatterjee, N., & Basar, M. A. (2023). The final straw? Bhola cyclone, 1970 election, disaster politics, and the making of Bangladesh. *Contemporary South Asia*, 31(2), 236–250. p239 ، مرجع سابق .

³ Nohrstedt, D., & Parker, C. F. (2024). Revisiting the role of disasters in climate policy-making. *Climate Policy*, 24(3), 428–439. P429.

⁴Preston, J., Chadderton, C., Kitagawa, K., & Edmonds, C. (2015). Community response in disasters: an ecological learning framework. *International Journal of Lifelong Education*, 34(6), 727–753. p727.

السياسية غير العادية في المجتمع تخلق لحظات صادمة تتيح فرصاً لتغييرات سياسية وتشكيل آراء جديدة، وهو أمر غير محتمل في الأوقات السياسية العادية ، فالمشاعر القوية التي يشعر بها الافراد أثناء الكوارث تُعد محفزات قوية للرأي العام والمجتمع. هذه الأحداث تجمع المواطنين، وتوفر لهم تجارب ومشاعر ومعلومات مشتركة، وتخلق آراء تتجاوز الحدود السياسية التقليدية. كما تخلق الكوارث البيئية فرصاً لما تسميه ناعومي كلاين "رأسمالية الكوارث"، وهو تكتيك يستخدم ارتباك الافراد بعد الصدمات الجماعية – مثل الحروب، الانقلابات، الهجمات الإرهابية، انهيارات الأسواق، أو الكوارث الطبيعية – لدفع إجراء تغييرات جذرية على المستوى الهرمي للسلطة¹.

ان التغير السريع في المناخ وزيادة وقوع الكوارث الطبيعية يشكلان تحدياً فريداً للعالم. فبالإضافة إلى إحداث الفوضى بسبب ذوبان الأنهار الجليدية، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وارتفاع مستويات سطح البحر، فإن تغير المناخ يولد أيضاً اضطرابات سياسية واقتصادية لا يمكن التنبؤ بها. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، أصبحت الكوارث الطبيعية منتشرة بشكل متزايد بسبب تغير المناخ. ويشير كورونيس وآخرون إلى وجود ارتباط مقنع بين تغير المناخ وزيادة وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية في العديد من المناطق. وتحدد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تداعيات تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الأضرار التي تلحق بالمحاصيل، وزيادة خطر اندلاع حرائق الغابات، وانقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر، وزيادة خطر نقص الغذاء و/أو المياه، والضعف الذي قد يلحق بالنظام السياسي².

كما ان أحد الفرضيات الشائعة التي تدعم بعض هذه العوامل هي أن الكوارث تُعتبر محفزات لصنع السياسات وظواهر سياسية تتشكل جزئياً بناءً على كيفية تصويرها في الخطاب السياسي. بحيث تتفاعل العديد من هذه العوامل لبناء زخم للعمل السياسي. على سبيل المثال، الكوارث المناخية الشديدة، مثل إعصار بهولا العظيم عام 1970، والفيضانات على طول نهر إلبه ودوناو في عام 2002، وإعصار ساندي في عام 2012، وحالات الجفاف الطويلة في مناطق مختلفة من العالم، تجلب اهتماماً متزايداً. هذا الاهتمام يمكن أن يؤدي إلى منافسات في تأطير الحدث وفقدان الشرعية، وتغيير أجندات السياسة، مما قد يؤثر على السياسات الداخلية وإحداث تغييرات فيها³.

المطلب الثالث : التهديدات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية

ان التوجه الحاصل في المستوى الدولي بالاهتمام بالمشاكل البيئية التقليدية مثل التصحر و التغير المناخي و كذا التلوث ، صاحبه التطور في المفهوم وكذا في المخاطر ، فالانتقال من المستوى التقليدي أدى الى ظهور مخاطر جديدة كانت نتاج تطور السياسات الدولية و التي افرزت

¹Islam, M. M., Chatterjee, N., & Basar, M. A. (2023). The final straw? Bhola cyclone, 1970 election, disaster politics, and the making of Bangladesh. *Contemporary South Asia*, 31(2), 236–250p238 ، مرجع سابق .

² Khurana, Ritika, Douglas Mugabe, and Xiaoli L. Etienne. "Climate change, natural disasters, and institutional integrity." *World Development* 157 (2022): 105931.P02.

³ Nohrstedt, D., & Parker, C. F. (2024). Revisiting the role of disasters in climate policy-making. *Climate Policy*, 24(3), 428–439. مرجع سابق p431.

بذاتها العديد من الاخطار البيئية الحديثة التي تحولت بمركز السببية من الطبيعة الى الفرد كمؤسس رئيسي لهذه التهديدات

كما ان الارتباط الحاصل بين التهديدات البيئية و الطبيعة من جهة و التطور الحضاري من جهة أخرى افرز العديد من الدراسات التي تناولت القضايا البيئية من المنظور الدولي .

وقد شهد العالم انتقال نوعيا في المستوى التكنولوجي و العلمي مما أدى بالضرورة الى البحث عن وسائل جديدة لمصادر الطاقة و الانتقال الى المصادر البديلة للبترول و الأقل تكلفة ، فمن بين هذه المصادر الطاقة النووية و التي تتسم بمخلفاتها ذات الضرر الكبير على المحيط البيئي سواء كان ذلك بعد التخلص من نواتج الاستعمال السلمي لهذه الطاقة او الاستخدامات ذات البعد العسكري كالتجارب النووية للصواريخ و كذا الأسلحة .

الفرع الأول : انتشار الطاقة النووية في الساحة الدولية

يمكن الانطلاق بتعريف الطاقة النووية على انها الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار او اندماج الانوية الذرية ، و تستخدم هذه الطاقة في محطات توليد الكهرباء النووية لتسخين الماء لانتاج بخار الماء الذي يستخدم بعد ذلك لانتاج الكهرباء ، كما ينظر اليها كمصدر حقيقي لا ينضب للطاقة ¹

في عام 1896، قام الباحث الفرنسي بيكول بالكشف عن الظهور الأول للطاقة النووية عندما اكتشف أن عنصر اليورانيوم يُشع بأشعة شبيهة بالأشعة السينية ، و في بدايات القرن العشرين اكتشف العلماء أن الطاقة المتولدة من الراديوم تتألف من مجموعة متنوعة من الإشعاعات. هذا الاكتشاف دفع العلماء إلى البدء في التفكير في تصميم أجهزة قادرة على إطلاق طاقة هائلة نتيجة تحطم ذرات العناصر المختلفة ، و من بين الأجهزة البارزة التي ظهرت في هذا السياق، الأسكلوترون كإحدى التقنيات المهمة. اذ يعود ذلك إلى استخدامها في توليد وتسريع الجسيمات الفائقة السرعة، مما يفتح أفقاً جديداً في فهم طبيعة الذرات والتفاعلات النووية.وقد تطورت هذه الأبحاث والتقنيات على مر الوقت، كما ساهمت في تطوير مفاهيم أعمق حول النواة الذرية وتطبيقاتها المحتملة في مجالات متعددة من العلوم والتكنولوجيا ².

كما يرتبط تاريخ الطاقة النووية باجراء اول تجربة ناجحة للانشطار النووي عام 1938 في برلين حين قام العام الألماني اوتهان مع زميله فريتس ستراسمان باجراء هذه التجربة ما أدى الى تبني فكرة انشاء اول مفاعل نووي من طرف الولايات المتحدة و الذي صممه انريكو فيرمي عام 1943 وكان يهدف الى استخراج الوقود النووي لاستعماله في انتاج القنابل الذرية ، كما تم توليد الكهرباء لأول مرة من مفاعل نووي في 20 ديسمبر 1951 من المحطة التجريبية التي انتجت 100 كيلوات ³

¹وفاء محمد محسن ، الطاقة النووية (عمان ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2016) ص 09 .

² رفاء نور الهادي ، سنتا جمال الدين ، توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية ، جامعة السودان قسم الفيزياء ، 2016 ، ص 15 .

³محمود مصطفى عوض ، الطاقة النووية و استخداماتها السلمية (القاهرة ، مكتبة الجزيرة وورد ، الطبعة الأولى ، 2011) ص 05 .

وقد كان اول المشاريع المقترحة لتحويل الطاقة الهائلة بعد اكتشاف الانشطار النووي باستعماله في الجانب العسكري في انتاج الاسلحة النووية ، و ذلك بعد توازيه مع بداية الحرب العالمية الثانية عام 1939 حيث تبني مجموعة من الباحثين و من بينهم اينشتاين انتاج قنبلة نووية يكون وقودها اليورانيوم و طرح هذه الفكرة على الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت الذي وافق عليها على شكل مشروع عسكري ضخيم سمي مشروع مانهاتن و هو اسم مشفر لبرنامج تطوير الاسلحة النووية و فعلا تم تفعيل اول تجربة نووية في مدينة نيو ميكسيكو الامريكية في 16 جويلية 1954

1

و يرى الخبير في الشأن النووي محمد شاكر ان انتشار السلاح النووي بهذه الكثافة في العديد من مناطق العالم المختلفة يعتبر بمثابة الكابوس المرعب لعدة اسباب رئيسية منها تزايد الاهتمام بالطاقة النووية السلمية و احتمالات وقوع كوارث نووية تزيد من قابلية وقوع الضرر البيئي و كذا حتى على الشأن الانساني ، وكذلك تراكم الاسلحة النووية لدى الدول المسلحة نوويا و انتشار بعض الاسلحة خارج اطار هذه الدول يزيد من فرضية عدم القدرة على التحكم بها و مراقبتها²

في إطار التطورات في مجال الثورة في الشؤون العسكرية ونجاح العديد من الدول في استغلال التكنولوجيا النووية بفعالية في القطاع العسكري، أصبح مفهوم الانتشار النووي مشدداً على الارتباط بنمطين أساسيين يُستخدمان كأسس لحسابات الأمن والتهديد واحتمالات الصدام المتوقعة. يمكن تلخيص هذين النمطين للانتشار على النحو التالي :³

1 الانتشار النووي الأفقي : هو نمط يتعلق بانتشار التكنولوجيا النووية وامتلاك الأسلحة النووية من قبل دول أخرى خارج القوى النووية الخمس المعترف بها رسمياً (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، الصين، وفرنسا). يتمثل هذا النمط في امتلاك الدول غير القوى النووية للتكنولوجيا النووية وتطوير قدراتها النووية بما في ذلك صناعة الأسلحة النووية، على سبيل المثال، دول مثل إسرائيل وكوريا الشمالية تعتبر دولاً تقع تحت هذا النمط من الانتشار. واستناداً إلى ذلك، تسعى هذه الدول إلى تطوير وامتلاك الأسلحة النووية خارج الأطر الدولية المعترف بها للقوى النووية الكبرى. كما يعكس هذا النمط التحديات الأمنية والسياسية والإقليمية المعقدة التي تنشأ نتيجة توازن القوى وتهديدات الأمن في العالم .

2 الانتشار النووي الرأسي : يشير إلى زيادة وتطوير حجم ونوعية الأسلحة النووية لدى الدول التي تمتلك الأسلحة النووية بالفعل. يعتبر هذا النمط من الانتشار هو المكون الرئيسي لعملية الانتشار النووي، والتي تتعامل معها مناهضة انتشار الأسلحة النووية ومنظمات دولية مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووي .

¹ عبد الوالي العجلوني ، تاريخ الطاقة النووية ، مجلة الامن و الحياة ، العدد 372 ، افريل 2013 ، ص 67 .

² خالد عوض ، الكابوس النووي من الفكرة الى القنبلة (القاهرة ، مؤسسة الصحافة العربية ، ط 1 ، 2016) ص 13 .

³ صليحة محمدي ، انتشار الأسلحة النووية في العالم : منظور نماذج (سكوت ساجان scott sagan) للبحث عن القنبلة ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد العاشر ، جانفي 2017 ، ص 238 .

يعتبر فهم هذان النمطان من الانتشار النووي أمرًا هامًا لتحليل الأوضاع الدولية وفهم التأثيرات الجيوسياسية والأمنية لانتشار التكنولوجيا النووية خارج القوى النووية الكبرى .

الفرع الثالث : الضرر النووي على الأمن البيئي العالمي

لا يمكن الحديث عن الضرر النووي العالمي و تجلياته على البيئة العالمية دون التطرق الى الحوادث والكوارث سواء التي كانت نتاج الاستخدام المباشر او التي أتت بسبب أخطاء ذات مسؤولية إنسانية ، و تعتبر حادثة الهجوم النووي الأول و الوحيد خلال الحرب العالمية التي شهدتها مدينتي نكازاكي و هيروشيما خلال الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن مجمع الكوارث النووية مثل حادثة تشيرنوبيل الروسية من اهم الاخطار التي تعرضت لها البيئة .

ما حدث مؤخرًا في فوكوشيما يُعد مثالًا بارزًا على تداعيات الكوارث النووية، حيث تسببت الحادثة في خسائر بشرية فادحة، وأودت بحياة الآلاف نتيجة تداعيات انفجار المفاعلات النووية. أما الناجون، فقد تعرضوا لتشوهات جسدية خطيرة، من المحتمل أن تمتد آثارها إلى الأجيال القادمة على مدى زمني طويل. وبناءً على ذلك، تُعد التفجيرات النووية من أبرز مصادر التلوث الإشعاعي التي تلحق أضرارًا جسيمة بالبيئة وصحة الإنسان¹

ان البدا في فهم اضرار استخدامات الطاقة النووية سواء كانت السلمية منها او ذات الاستخدامات العسكرية ينطلق من فهم اساسيات دورة انتاج الوقود النووي و التي تتكون من خمسة عناصر اساسية هي التنقيب على اليورانيوم ، و تركيزه ثم انتاج اليورانيوم المخصب فتضيق عناصر الوقود النووي ، ثم المفاعلات النووية و اخيرا اعادة معالجة الوقود و انتاجه بالاضافة الى ان هذه العملية تهدف الى تحقيق اغراض السلاح الردعي الذي يبقى هدفا لكل دولة ، تتجلى الاخطار في الصعوبة التي تواجهها في التخلص من النفايات النووية التي تشكل كابوسا لكل الدول فمنها من تدفن في باطن الارض و الاخر في قاع البحار²

اما بالنسبة لاثار الاستخدامات العسكرية فينتج عن الانفجارات النووية العديد من التأثيرات تتركز في :

- تأثيرات ناتجة عن موجة الضغط التي تشكل حوالي 50 % من طاقة الانفجار .
- تأثيرات ناتجة عن الاشعاعات الحرارية تشكل 30-50 % من طاقة الانفجار
- تأثيرات ناتجة عن الاشعاعات اللحظية الخارقة و هي اشعة جاما و النيوترونات التي تشكل حوالي 5 % من طاقة الانفجار
- تأثيرات ناتجة عن التلوث الاشعاعي نتيجة تساقط الاتربة الملوثة بالمواد المشعة و تشكل حوالي 14 % من طاقة الانفجار
- تأثير موجة الضغط التي تتميز بقوة تدميرية هائلة لا تقارن مع القنابل التقليدية³.

¹ طيبي محمد بلهاسمي الأمين ، دور القانون الدولي في مكافحة التلوث الإشعاعي -دراسة حالة فوكوشيما - ، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2015 ، ص 14 .

² خالد عوض ، الكابوس النووي من الفكرة الى القنبلة ، مرجع سابق الذكر ، ص 14 .

³ محمد جمال مظلوم ، ممدوح حامد عصام ، الصراع النووي في قارة اسيا (القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2010) ص 24 .

فبعد انفجار قنبلة هيروشيما بمدة شهر كلفت جماعة من علماء الطبيعة و المهندسين و الأطباء ببحث اثر و نتائج القنبلة الذرية ، وانطلقت الأبحاث في 08 سبتمبر 1945 ، و جاء في تقرير الدكتور " فيليب مورسن " امام لجنة خاصة مكونة من أعضاء الكونجرس الأمريكي ، ان القنبلة الذرية اكثر من سلاح جديد ، بل هي شيء مرعب للغاية فمئتان و ستون طبيب من الأطباء البالغ عددهم 330 شخص في هيروشيما لم يمكنهم معاونة الجرحى ، و المتطوعون و الممرضات البالغ عددهم 2400 ، و الذين تخرجو حديثا و اتمو تدريبهم قتل منهم اكثر من 1800 شخص في لحظة واحدة و دمرت اثنيان و أربعين مستشفى من البالغ عددها خمسة و أربعين ، و دمرت جميع المنشآت ، و احدثت هلاكاً لлагلبية ، و الذين لم يلقو حتفهم بالضغط و الحريق لاقو حتفهم باثار الاشعاع¹.

كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج و التي لازالت تعاني ، و خاصة الكويت و السعودية من اثار حرب الخليج الثانية ، التي شنتها أمريكا و حلفاؤها لتحرير الكويت ، و من اثار تلك الحرب : التلوث البيئي الناجم عن حرق ابار النفط و التلوث الاشعاعي الذي سببه استخدام ذخائر اليورانيوم المنضب المصنعة من النفايات النووية و التي من نتائجها انتشار امراض السرطان و الولادات المشوهة و العقم و الاجهاضات المتكررة .

حيث اشار العديد من الباحثين الى انه لا يوجد حد ادنى للإضرار الصحية التي يمكن ان تتاثر به الحياة الطبيعية ، اذ تبين ان زيادة معدلات الاصابة بالسرطان بين عمال المنشآت النووية و كذا اصابة الاطفال في المناطق المجاورة لها بسرطان الدم (اللوكيميا) ، و كذا تاثير الاشعاعات النووية على الحمض النووي للعمال يؤدي الى تناقل ذلك لابنائهم و حتى الجينات الوراثية ، و تعتبر حادثة (ثري مايل ايلاند) قرب بنسلفينيا عام 1979 التي اتت نتيجة اخطاء ميكانيكية و بشرية بعد حدوث تسرب في المفاعل الذي هدد بحدوث كارثة بيئية زيادة على التسبب في وفاة الانسان ، و على الرغم من التمكن من السيطرة عليها الا انها اظهرت حجم الكوارث و التهديدات التي يمكن ان تحدثها الاخطار النووية².

ان المفاعلات النووية التي تستخدم لإنتاج الطاقة او لأغراض البحث العلمي تعتبر احد أوائل الإصدارات الاشعاعية ، حيث ان تفاعل انشطار ذرة اليورانيوم خلال عملية التخصيب يؤدي الى انتاج اكثر من منتي مادة مشعة و التي تختلف فترة فعاليتها الاشعاعية كل على حسب ، غير ان مجملها سرعان مايتحول الى مواد غير مشعة عبر عملية الانحلال الاشعاعي و تبقي داخل حافظات الوقود الى ان يتم التخلص منها عبر ردمها و تحويلها الى نفايات و لا يسمح لها بالخروج الى البيئة³.

اذ يعد التلوث الناتج عن مصادر الاشعاع من اخطر أنواع التلوث ، حيث يتميز بعدم القدرة على الشم و الإحساس به ، فهو يدخل الى الجسم دون سابق انذار ، و هو ما يزيد من خطورته

¹ هاشمي حسن ، أسلحة الدمار الشامل و حقوق الانسان .. حق الانسان في الحياة و سلامة الجسد ، مجلة البحوث للدراسات العلمية ، المجلد الثامن ، العدد 02 ، 2014 ، ص 6 .

² زهران عدنان احمد العطار ، الطاقة النووية كبدل عن مصادر الطاقة الأولية ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 15 ، 2011 جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، قسم الجغرافيا ، ص 343 .

³ عبد الوالي العجلوني ، الاشعاع و الطاقة النووية حقائق العلم في مواجهة الوهم (المملكة الأردنية الهاشمية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2010) ص 16 .

حيث ساهم تزايد الاعتماد على الطاقة النووية و كذلك الأبحاث المتعلقة بها الى خلق جو مليء بالإشعاع¹.

من ناحية أخرى فقد لعب التنافس الدولي للتسلح بعد الحرب الباردة ، لتعزيز الترسانة العسكرية بالتوجه نحو اسلحة الدمار الشامل ، حيث أفادت احصائيات الأمم المتحدة لسنة 1987 انه يوجد مايزيد عن خمسين الف سلاح نووي تقدر قوتها بما يزيد عن 15 الف طن ، حيث تعد مخلفات الصناعات النووية من اهم الملوثات البحرية ، اذ انه و في منطقة المتوسط يوجد اكثر من أربعة عشر مفاعلا نوويا ، و سبعة مشاريع لانتاج الطاقة النووية ، كما ان جل هذه المشاريع ترمي بمخلفاتها النووية في عرض البحر دون معالجة².

انتشار المنشآت النووية في مناطق جغرافية معينة يُشكّل تحديات بيئية معقدة تتضمن تداول الإشعاعات النووية وتلويث المرافق ومصادر المياه، إلى جانب المخاطر المرتبطة بالحوادث والكوارث النووية التي تمثل تهديدات عابرة للحدود. يمكن تلخيص هذه التحديات كما يلي³:

تسرب الإشعاعات النووية: المنشآت النووية تحتوي على مواد نووية خطيرة، والتسربات الإشعاعية يمكن أن تسبب تلوثاً بيئياً وصحياً خطيراً في المناطق المحيطة.

تلوث المرافق ومصادر المياه: تشمل عمليات تصنيع وتشغيل المنشآت النووية استخدام مواد كيميائية وإشعاعية، مما يزيد من خطر تلوث المياه والتربة والهواء في المنطقة المحيطة.

مخاطر الحوادث النووية: وقوع حوادث في المنشآت النووية يمكن أن يشكل خطراً كبيراً على البيئة والسكان المحليين، بما في ذلك التسرب الإشعاعي والحرائق والانفجارات .

الكوارث النووية: في حالة وقوع كوارث نووية مثل انفجار الأنفاق النووية أو تسرب مواد نووية خطيرة، يمكن أن تمتد آثارها عبر الحدود الوطنية وتتسبب في تلوث دول أخرى .

الأمن النووي: المنشآت النووية تمثل أهدافاً محتملة للهجمات الإرهابية أو الهجمات السيبرانية، وهذا يزيد من التهديدات الأمنية المحتملة .

للتصدي لهذه التحديات، يتعين على الدول تطبيق إجراءات صارمة للسلامة والأمان في المنشآت النووية، بالإضافة إلى تنظيم ومراقبة بيئية دقيقة. يجب أن تتخذ الدول إجراءات لحماية البيئة والسكان وضمان سلامة المنشآت النووية والتحكم في التأثيرات البيئية والصحية لهذه المنشآت .

¹ محمد منير حجاب ، تلوث وحماية البيئة من منظور اسلامي (القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ب ط ، 2002) ص 95 .

² وعلي جمال ، التلوث البحري العابر للحدود و الاليات القانونية الكفيلة لمحاربته (دراسة في القانون الجزائري و القانون

المقارن) ، المجلة الجزائرية للقانون البحري و النقل ، العدد الثاني ، 2014 ، ص 10 .

³ صليحة محمدي ، انتشار الأسلحة النووية في العالم : منظور نماذج (سكوت ساجان scott sagan) للبحث عن القنبلة ، ص

238 . مرجع سابق

الفصل الثاني : العلاقة بين التهديدات البيئية و التحويلات الجيواستراتيجية

الفصل الثاني : العلاقة بين التهديدات البيئية و التحولات الجيواستراتيجية

المبحث الأول : التأثيرات البيئية و الصراعات العنيفة

ان المعنى المرتبط بـ "الحفاظ على البيئة" هو بناء ثقافي تتغلغل فيه وتشكله الأنماط العالمية السائدة. هذا واضح في النزاع حول المناطق المحمية، حيث أدى النهج البيروقراطي أو العلمي المحدد بشكل ضيق إلى الصراعات مع الشعوب المهمشة وغالباً ما أسفر عن تعقيد حفظ الطبيعة نفسه، فالتغيرات التي شهدتها نماذج الحفاظ على البيئة في العقد الماضي، أكدت على الحاجة إلى مبادئ "الحوكمة الجيدة" مثل احترام الحقوق، والمشاركة، والمساءلة، والشفافية. في ظل التحولات التي يشهدها العالم الحديث.¹

اذ يعد العنف من احد أكثر الظواهر و الانساق التي يشهدها الحقل الدولي ، فقد تناولت الدراسات تكاثر مسمياته وتعدد مسبباته ، حتى ان تميزه بالمرونة صعب من إيجاد تعريف محدد له ، و الانتقال من مستوى إلى آخر كان هو الميزة التي طبعته و التي أظهرت النزاع المسلح كجزئية فاعلة داخل هذا الحقل .

المطلب الأول : تحقيق الامن البيئي في ظل الظواهر الصراعية

يُعرف الصراع على انه صدام وتضارب وشفاق بين المصالح والتوجهات، ويتم استخدامه في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعانٍ ومضامين عديدة. يمكن تلخيص أشكال الصراع في مفاهيم متعددة مثل تضارب المصالح، وصراع الحضارات، وصراع الثقافات. عادةً ما يحدث الصراع نتيجة لتعارض أو تصادم بين مسارات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين الأطراف، مما يدفع الأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع الحالي والسعي لتغييره.²

في جوهره، يتمثل الصراع في عملية تفاعل بين طرفين على الأقل، حيث يعتبر هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف الصراعات. على الجانب الآخر، يقدم إسماعيل صبري مقلد تعريفاً للصراع يركز على تصارع الإرادات الوطنية، أي التصادم الذي ينشأ نتيجة لاختلاف دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها ومواردها وإمكانياتها. وهذا يؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تتبالتأثيرات بشكل أكبر مما تتفق، نظراً للتناظر بين الأهداف والمصالح المختلفة.³

بعض الدراسات المتخصصة تقسم الصراعات الدولية إلى خمس فئات رئيسية:⁴

- **صراعات حول الأرض:** وتتعلق هذه الصراعات بالنزاعات المتعلقة بالسيادة على الأراضي، والحدود، والموارد الطبيعية مثل المياه والنفط والغاز.

¹ Kothari, Ashish. "Radical ecological democracy: a path forward for India and beyond." Development 57.1 (2014): 36-45. p41.

² علي زياد العلي ، علي حسين حميد ، تكتيكات الحروب الحديثة الامن السيبراني و الحروب المعززة و الهجينة ، دار العربي للنشر و التوزيع ، ص 19.18.

³ علي زياد العلي ، علي حسين حميد ، تكتيكات الحروب الحديثة الامن السيبراني و الحروب المعززة و الهجينة ، ص 19 . المرجع سابق الذكر .

⁴ احمد سعد فهمي ، هندسة الصراع (الرياض ، شركة افاق المعرفة للنشر و التوزيع ، ط1 ، السعودية ، 2020) ص 24 .

- **صراعات حول الاقتصاد:** وتشمل النزاعات الاقتصادية الخاصة بالتجارة، والاستثمار، والنقل، والنظم النقدية، والديون الخارجية.
 - **صراعات تشكيل الدولة:** وتتعلق هذه الصراعات بالنزاعات الداخلية المتعلقة بالهوية الوطنية، والانفصال، والتمرد على السلطة المركزية، والحكم الذاتي
 - **صراعات أيديولوجية:** وتتمثل في الصراعات الناشئة عن اختلاف الأيديولوجيات والمعتقدات السياسية، مثل الصراعات بين النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي
 - **صراعات التعاطف أو الارتباط الإنساني:** وتشمل هذه الصراعات الناشئة عن الانتماءات الثقافية والدينية والعرقية، مثل النزاعات الدينية، والصراعات العرقية، والنزاعات القومية
- استنادًا إلى النماذج التعريفية المذكورة سابقًا، يمكن التأكيد على ثلاثة أبعاد رئيسية كمحاور أساسية في تعريف مفهوم الصراع :¹

المحور الأول : يرتبط بالموقف الصراعى نفسه، حيث يُعبّر عن موقف يتمتع بسمات معينة أو شروط محددة، ويستند هذا المفهوم إلى افتراض تناقض المصالح أو القيم بين الأطراف المتصارعة. يشارك أيضًا في هذا المحور وعي الأطراف المتصارعة بالتناقض المذكور واستيعابها له، ومن ثم يتطلب وجود أو تحقيق رغبة من جانب إحدى الأطراف في تبني موقف يختلف عن رغبات الطرف الآخر، قد يؤدي هذا الموقف إلى تصادم مع باقي المواقف.

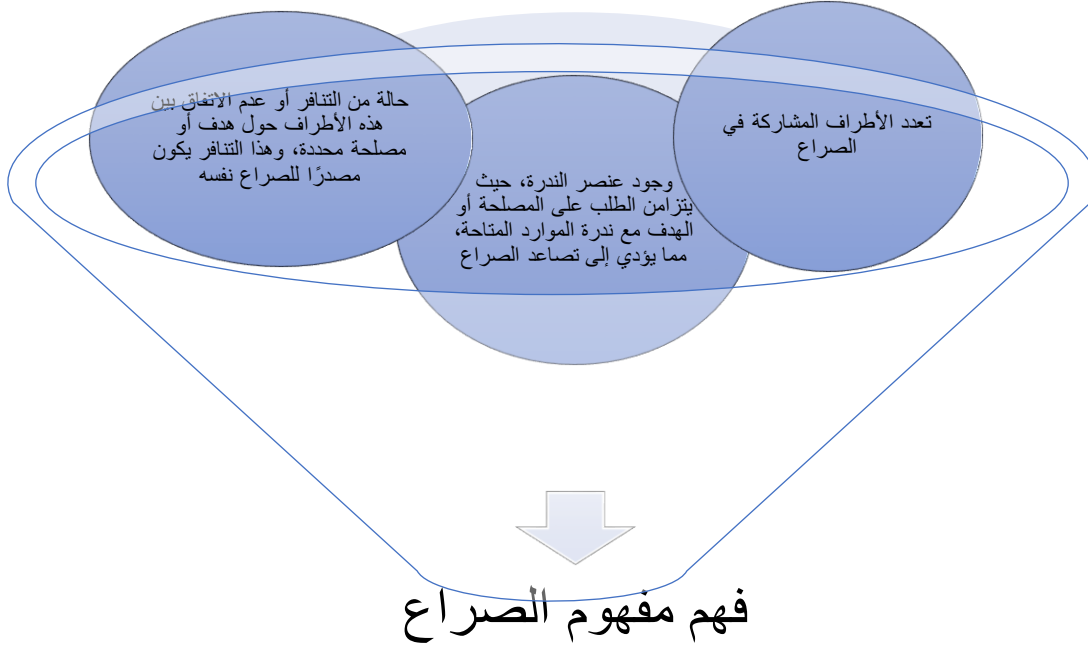
المحور الثاني: يتعلق بأطراف الموقف الصراعى بشكل عام، ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات لهذه الأطراف، وهي كالتالي :

- **المستوى الفردي** يشير إلى الأفراد أو الجهات الفردية المشاركة في الصراع، سواء كانوا أفرادًا أو مجموعات صغيرة أو كيانات غير حكومية، ويمكن أن يتضمن ذلك صراعات تتعلق بمصالح شخصية أو جماعية أو اختلافات في الآراء .
- **المستوى الوطني** يتعلق بالدول أو الكيانات السياسية التي تشترك في الصراع، حيث يمكن أن يكون الصراع داخل إطار الدولة الواحدة أو بين دول مختلفة، ويمكن أن تكون هذه الصراعات ناتجة عن اختلافات في السياسات الداخلية أو الخارجية أو المصالح الوطني
- **المستوى الدولي** يشير إلى الصراعات التي تنشأ بين الدول أو الكيانات الدولية، ويمكن أن تنسم هذه الصراعات بأبعاد عالمية وتأثيرات واسعة النطاق، حيث يتعلق الصراع في هذا المستوى بالتنافس على الموارد الطبيعية أو السيطرة على المناطق الاستراتيجية أو التأثير في السياسات العالمية .

المحور الثالث : يركز على الصراعات الدولية، ويلاحظ توسع دائرة هذا المستوى عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية .

¹ رضوان محمود عبد الفتاح ، إدارت النزاعات و الصراعات فى العمل (القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ، مصر ، ط 1 ، 2013) ص 13 .

الشكل 04 : يمثل حدود مفهوم الصراع



من اعداد الباحث بتصريف

بعكس ذلك يمكن اعتبار النزاع كظاهرة صراعية تبني على تصورين أساسيين: التصور الموضوعي والتصور الذاتي فالتصور الموضوعي، يُنظر إلى النزاع على أنه وضع تنافسي حيث تكون الأطراف واعية بتعارض المواقف، حيث يسعى كل طرف إلى احتلال موقع يتعارض مع المواقف التي يرغب الأطراف الأخرى في احتلالها. أما التصور الذاتي، فيشير إلى اعتبار الوضع الموضوعي بطريقة مشوهة وخاطئة، حيث ينطلق من الذاتية والخصوصية لكل فرد أو طرف في النزاع.¹

بصفة عامة، يُعتبر مفهوم النزاع في الأدبيات السياسية المتخصصة ظاهرة ديناميكية. فالمفهوم يقترح موقفًا تنافسيًا محددًا حيث يتعارض كل من المتفاعلين فيه فيما يتعلق بالمواقف المستقبلية المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يجد كل طرف نفسه مضطرًا لاتخاذ موقف يتفق مع المصالح المدركة للطرف الآخر. وبناءً على هذه النقاط، يتجه التركيز نحو البعد التنافسي في تعريف النزاع على أنه إحدى أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد والجماعات²

¹حسين قادري ، النزاعات الدولية دراسة وتحليل (الأردن ، دار الكتاب الثقافي للنشر ، ط1 ، 2009) ص 13 .
²احمد سليمان ابكر ، اثيوبيا مابين النزاع والصراع - تحليل وحلول و استشراف مستقبل (عمان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، 2023) ص 103 .

اما بالنسبة لتعريف النزاع البيئي، فيعرّفه الاستاذ ليونال لاسلان على أنه كل صراع ينشأ بين أطراف متضاربة، سواء كانت أفراداً أو كيانات طبيعية أو معنوية، ويتعلق هذا الصراع بأحد عناصر البيئة. يحدث هذا التداخل والتغيير في هذه العناصر بسبب تدخل الأفراد وأنشطتهم، مما يسفر عن تغيير شكلها ويؤدي إلى تأثيرها على المنطقة المحيطة بها أو المحيطة بها، مما يمكن أن يسبب الضرر له¹

الشكل 05 : يمثل مفهوم وعناصر و أدوات النزاع البيئي



من اعداد الباحث انطلاقاً من تعريف الأستاذ لاسلان

من وجهة نظر لبيسزوسكي، يُجادل بأن النزاعات حول الموارد البسيطة تعتبر شائعة، ولكن مصطلح "النزاع البيئي" يتطلب تقنيًا أكثر لاستخدامه. يعرف النزاع البيئي على أنه الاضطراب الذي يسببه الإنسان في معدل التجديد الطبيعي للمورد المتجدد. ومن هذا المنظور، يُعتبر النزاع على الأراضي الزراعية نوعاً من النزاعات البيئية، حيث أصبحت الأرض موضوع نزاع نتيجة لتدهور التربة وتغير المناخ وغيرها من الأسباب، مع ذلك، فإن هذا التصنيف قد لا يكون مناسباً في حالات النزاعات الإقليمية أو الاستعمار أو الحروب الأهلية التي تهدف إلى إعادة توزيع

¹ لغواطي عباس، محاضرات في مقياس المنازعة البيئية، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون قضائي، السداسي الثالث، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2022/2021، ص 9.

الأراضي. ومن جهة أخرى، لا يتم دمج الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط في أي نظام بيئي، حيث يؤدي استنزافها إلى مشاكل اقتصادية ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها تُعتبر مشاكل بيئية بذاتها. وبالتالي، فمن الخطأ اعتبار النزاعات حول هذه الموارد نزاعات بيئية بالضرورة¹

في حين تتعدد اشكال النزاعات البيئية حسب مشروع ENOPC الى سبعة اشكال :²

الشكل الأول : النزاع السوسيو-سياسي

ويحصل هذا النوع من النزاعات في الحالات التي تتزامن مع التمييز البيئي والعنقي وهي : تنحصر في حالتين: الحالة الأولى تبرز فيها النزاعات حينما تتشارك مجموعتين عرقيتين أو أكثر في منطقة بيئية تتميز بموارد بيئية متدهورة و غير منتجة، أما الحالة الثانية : فهي تكون عندما تقوم مجموعة اثنية تعاني من تهيش بيئي على غزو مناطق جيرانها، الذي تتميز مناطقهم بجودة مواردها البيئية .

الشكل الثاني :نزاعات المركز المحيط

هذا الشكل من النزاعات غالبا ما يحدث عند حدوث عدم الاستقرار في العلاقة بين أعضاء المركز والمحيط بسبب التغير البيئي، فالنخب الوطنية، والمستثمرين الدوليين يستحسون على الموارد والسلطة فحين نجد المناطق المؤهلة من قبل السكان الفقراء متدهورة بيئيا .

الشكل الثالث :نزاعات الهجرة الداخلية

تقوم النزاعات الهجرة الداخلية من خلال الهجرة القيسرية أو التطوعية للسكان من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد نتيجة الجفاف وانجراف التربة إلى مناطق أخرى أكثر ملائمة للعيش وأكثر خصوبة، وهذا يؤدي إلى وقوع توترات ونزاعات بين السكان الأصليين والسكان المهاجرين.

الشكل الرابع: نزاعات الهجرة عبر الحدود هذا النوع من النزاعات يحدث بسبب توطن المهاجرين أو اللاجئين عبر الحدود الوطنية في مناطق قريبة من حدود بلادهم الأصلية. يمكن ربط المفوض الأممي السامي لشؤون اللاجئين، سادكو أوغاتا، بين الهجرة والتمييز البيئي، حيث يعبر عن قلقه بشدة حيال الانحدار البيئي الذي يعاني منه اللاجئين البيئيون في مخيماتهم، وقد يؤدي تحركهم هذا إلى نشوب نزاعات، خصوصا إذا رُفض السكان المحليون استقبال هؤلاء اللاجئين

الشكل الخامس: نزاعات الهجرة الناتجة عن الزيادة الديمغرافية تحدث هذه النزاعات نتيجة الضغط السكاني العالي في المناطق الاقتصادية التي تتميز بالإنتاجية المنخفضة. حاول باشلر شرح هذا النوع من النزاعات من خلال الربط بين كثافة السكان وبين الموارد المتاحة من جهة، ومعدل النمو الديمغرافي وإعادة توزيع الموارد من جهة أخرى.

¹ وفاء محداب ، بلال لعبساني ، دور المشكلات البيئية في تفاقم النزاعات المسلحة في إفريقيا : دراسة في نزاع حوض بحيرة تشاد ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، المجلد 18 ، العدد 01 ، 2023 ، ص 329 .

² رفيف بوشيش ، دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى ، أطروحة دكتوراة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2016/2017 ، ص 90 .

الشكل السادس: النزاعات الدولية حول المياه تحدث هذه النزاعات بسبب التناقض الواضح بين الحدود السياسية والطبيعة الإيكولوجية. فالتهميش أو التمييز في استخدام واستفادة من مياه الأنهار الدولية بين مختلف الدول، قد يؤدي إلى توترات سياسية واقتصادية واستخدام القوة العسكرية.

الشكل السابع: النزاعات البيئية الدولية يؤدي العامل المناخي دوراً رئيسياً في انعدام التوازن البشري، حيث يسهم التغير المناخي في زيادة التنافس القوي والخطر بين الدول للحصول على حاجات الإنسان الأساسية. تُسهم هذه المغيرات البيئية أيضاً في المواجهات الداخلية بين مكونات المجتمع، كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول.

كما تعد القاعدة المتطورة للأمن الإنساني وسيلة للتدخل الإنساني ، مما أصبح يتيح فرصة لتطبيق إجراءات مجلس الأمن أو توسيع صلاحياته للتعامل مع التهديدات البيئية ، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طرح بوضوح وجهة نظر مفادها ان التدهور البيئي هو تهديد غير عسكري لرفاهية الفرد ، و بالتالي أصبح يشكل خطراً على الأمن و السلم الدوليين ، كما أصبح مجلس الأمن أكثر تفتحاً للعمل مع المنظمات غير الحكومية ، من خلال المنتدى العالمي للسياسات لدراسة السبل التي يمكن ان ترتقي بالأمن الإنساني ، و على العكس ذلك فان ذكر مصطلح التهديد البيئي لم يتجلى في قرارات مجلس الأمن كمفرد مطروح في مخرجاته ، وهناك آراء مختلفة حول ما اذا كانت صلاحيات المجلس قادرة على استيعاب التفسير الليبرالي للأمن¹.

ان الربط القائم بين البيئة و الصراع الدولي كان محل دراسة للعديد من الأبحاث في العلاقات الدولية ، حيث كان الاسهام الحقيقي و الفعلي في بلورة و إعادة تشكيل و تطوير مقولات و افتراضات هذه النظرية ، انما يعزى الى كتابات كل من " توماس هومر ديكسون " (thomas homer- dixon) ، و ماري موريس (Mary Morris) و " بيتر جليك " و غيرهم ، حيث كانت اسهاماتهم البحثية هي الأهم على الاطلاق في هذا المجال².

حيث ركزت جل الأبحاث في دراستها للعلاقة بين الموارد الطبيعية و الصراعات تقليدياً على الكفاح من اجل الموارد المستنزفة ، مثل نقص الغذاء و الطاقة و المياه العذبة ، و في الآونة الأخيرة أصبحت وفرة الموارد الطبيعية تعتبر عاملاً مساوياً أو أكثر أهمية ، لاسيما في العنف داخل الدول ، فالثروة الطبيعية المفرطة تؤدي الى بطئ النمو ، و توسع اشكال الفساد في مصادر صناعة القرار للدول ، وكل ذلك يمكن ان يولد نزاعات للوصول الى هذه المصادر سواء كانت داخلية او خارجية ، و على الرغم من تصادم الطرحين الا ان الفكرتين الرئيسيتين اللتان تجمعان الندرة البيئية للمصادر و الوفرة ، يشتركان في القلق إزاء الآثار المترتبة على العوامل البيئية في الأمن البشري و الاهتمام بتأثير قضايا التوزيع في الصراع³.

¹ اميرة بوزارقادري ، نظام الامن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة التحديات ، مرجع سابق ، ص 208-209 .
² طابع محمد سلمان ، الصراع الدولي على المياه : بينة حوض النيل (القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ط1 ، 2007) ص 39 .
³ معمر محمد رضا ، مختاري فيصل ، وفرة و ندرة الموارد الطبيعية ، ترسخ الأنظمة او النخبة الفاسدة ، تزايد حدة الصراع في المجتمع ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2019 ، ص 16 .

كم تشير المرجعية الفكرية عند مدرسة تورونتو التي تمثل النهج التقليدي للأدبيات حول النزاع البيئي. الى السؤال عن ما إذا كانت ندرة الموارد البيئية يمكن أن تسبب نزاعات عنيفة. ووفقاً للمؤلف الرئيسي، توماس هومر-ديكسون، فإن التأثيرات المتعددة للندرة البيئية (بما في ذلك حركة السكان وانخفاض الاقتصاد) لها تأثيرات اجتماعية سلبية وتراكمية، مثل ضعف الدول أو فقدان شرعيتها و أهم نتيجة بحثية لهومر-ديكسون هي أن ندرة البيئة قد تسهم في النزاع، ولكن من المرجح أن يكون هذا الأمر في شكل عنف متشتت داخلي أكثر من كونه حرب بين الدول¹.

وقد توصلت مدرسة تورونتو إلى استنتاج عامل الندرة من النظريات الاقتصادية المتعلقة بظاهرة السوق، حيث ترى أنه يتكون من ثلاثة أبعاد تؤدي إلى نتائج اجتماعية وهي:²

الندرة البيئية الناتجة عن العرض: تشير إلى أن العرض المفرط للمنتجات يساهم في زيادة استهلاك الموارد الطبيعية، خاصة تلك التي لا يمكن تجديدها، مما يزيد من احتمالية نشوب النزاعات عليها. يترتب على ذلك تدهور بيئي كبير من اتلاف الغابات، واستهلاك مفرط للمياه وتلوثها، وتدهور الأراضي الزراعية نتيجة للتلوث الصناعي .

الندرة البيئية الناتجة عن الطلب : نتيجة الزيادة السكانية غير المتحكم فيها يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى استهلاك غير عقلاني للثروات الطبيعية وزيادة السكان. هذا يساهم في ارتفاع احتمالية النزاعات بسبب الانتشار العمراني على حساب الأراضي الزراعية والتوسع في أقاليم أخرى

الندرة البيئية الهيكلية: يميز هذا النوع من الندرة غياب العدالة في توزيع الموارد وعوائدها نتيجة لزيادة استهلاك مورد معين يؤدي إلى عدم حصول جميع الأفراد والمجموعات داخل المجتمع على نفس النصيب من الفوائد .

فيما يتعلق بمفهوم الأمن البيئي، يقوم دالبي بالاستفادة من هذه المفاهيم بشكل مفيد لمناقشة الأمن البيئي وجعلها "عالمية"، وذلك عن طريق وضع أعمال علماء مثل هومر-ديكسون في سياق أوسع يربط بين الاقتصاد السياسي للصراعات في إفريقيا وأساليب الحياة والاختيارات في الدول الشمالية. حيث عادةً ما تصبح "السلع المتنازع عليها" مثل الألماس والكولتان والخشب الاستوائي هدفاً للصراعات العنيفة في مناطق مثل أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث يحل "الطمع" محل "الشكوى" كدافع للحروب، ويرتبط الطمع بنماذج محددة للتجارة العالمية، وله أيضاً تداعيات بيئية مدمرة. على سبيل المثال، يعد تدمير الغابات في إندونيسيا، الذي يجري باسم بناء الدولة، مثالاً ممتازاً على هذه الديناميكية³.

كما شهدت تحليلات "هومر ديكسون" في إطار نظرية الامن البيئي ، تطورا نوعيا ، و ذلك حينما قام في عام 1994 بإدخال محدودية الموارد البيئية (Environmental Scarcity) كمتغير

¹Hardt, J. N., & Scheffran, J. (2019). Environmental peacebuilding and climate change: peace and conflict studies at the edge of transformation. *Policy Brief*, 68, 1-20.p05.

² حاج داود عبد العالي ، التدهور البيئي و النزاعات الاثنية ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد 04 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 956-955 .

³Dalby, Simon. *Environmental security*. Vol. 20. U of Minnesota Press, 2002.P02.

رئيس في التحليل للظاهرة الصراعية ، حيث لم يستند فقط في تحيله و تفسيره للصراع الدولي على التغيرات و التحولات البيئية فقط بل ذهب الى ابعد من ذلك حينما ربطها بالندرة البيئية¹.

وفي هذا الاطار أتت نظرة هومرديكسون Homer- Dixon و مدرسة تورنتو ، و ذلك لتفسير العلاقة و الترابط بين الندرة البيئية و علاقتها بالنزاع ، معتمد في طرحه على ثلاث فرضيات :

- **الفرضية الأولى :** ندرة البيئة تسبب صراعات بسيطة بين الدول .
- **الفرضية الثانية :** الندرة البيئية تسبب في حركة سكانية كبيرة ، و هذا بدوره يسبب تضاربا في هوية المجموعات .
- **الفرضية الثالثة :** الندرة البيئية تؤدي في نفس الوقت الى زيادة الحرمان و تعطيل المؤسسات الاجتماعية الرئيسية ، مما يؤدي بدوره الى " الحرمان" الى الصراعات مثل الحروب الاهلية و التمرد².

و في الأخير يمكن القول انه من الصعب الحكم على ما اذا كان التدهور البيئي و الندرة يسببان النزاع ، حيث يتفق كلار Klar مع الموجة التي انتقدت فكرة التداخل بين الصراع و الندرة البيئية في ان عوامل متعددة هي المسؤولة عن هذا الأخير ، وان هاذين العاملين يعملان ببساطة على اثارة العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و النتيجة ليست مباشرة ، فمنذ الحرب العالمية الثانية ، اشارت الاحصائيات الى ان هناك اكثر من 150 حربا ، معظمها أي حوالي 80 بالمئة كانت حروب أهلية ، اختلفت فيها أسباب النزاع ، حيث كانت ندرة الموارد البيئية جزءا من مسبباتها الرئيسية³.

المطلب الثاني : دور البيئة في صناعة النزاعات المسلحة

الفرع الأول : علاقة البيئة بالنزاع المسلح

استنادًا إلى تعريف لويس كوسر للحرب كمنافسة على القيم والقوة والموارد، حيث يكون **الهدف** فيها تحييد أو تصفية أو إيذاء الخصوم، يمكننا استنتاج أن الحرب تنطوي على جملة من الأهداف التي تتنوع حسب قدرات وقوة كل طرف. تحديدًا، يمكن أن يكون الهدف تحييد الخصم، أي تقليل قدرته على العمل أو التأثير. كما يمكن أن يكون الهدف التوجه نحو تصفية الخصم، أي إزالته تمامًا ككيان قادر على التحدي. وقد يكون الهدف أيضًا العمل على إلحاق الضرر بالخصم أو إيذائه بغرض تقليل قوته أو تأثيره⁴.

ومن خلال هذا التعريف، يمكن أن نلاحظ أن المصادر الأساسية للنزاعات الدولية تتمحور حول المنافسة على القيم والقوة والموارد. إذ تعكس هذه المفاهيم الديناميكيات الأساسية التي تدفع

¹ طابع محمد سلمان ، الصراع الدولي على المياه ، مرجع سابق الذكر ، ص 40 .

² سليمان لخميسي ، بوبشيش رفيق ، الامن البيئي في الدراسات الامنية ، مرجع سابق ، ص 1083 .

³ معمر محمد رضا ، مختاري فيصل ، وفرة وندرة الموارد الطبيعية ، مرجع سابق ، ص 19 .

⁴ علي زياد العلي ، علي حسين حميد ، تكتيكات الحروب الحديثة الامن السيبراني و الحروب المعززة و الهجينة ، مرجع سابق ، ص 24 ..

الدول نحو التصادم والصراع، سواء كان ذلك بسبب الصراعات الإيديولوجية أو المصالح الاقتصادية أو السيطرة على الموارد الطبيعية أو النفوذ الجيوسياسي .

حيث اوجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنّ ما لا يقل عن 40٪ من الصراعات الداخلية خلال الستين سنة الماضية كانت مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية. وتشمل هذه الموارد المواد ذات القيمة العالية مثل الأخشاب والألماس والذهب والنفط، وكذلك الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه. كما أظهرت الدراسات أيضاً أن فرص اندلاع الصراعات تتضاعف إذا كانت تلك الصراعات مرتبطة بالموارد الطبيعية¹.

وغالباً ما تتجاوز النزاعات البيئية حدود البلد الواحد، مما يهدد بالانتشار إلى المناطق المجاورة والدول المحيطة، وعلى مستويات إقليمية أوسع. حيث تستغل الجماعات المتطرفة تقلص الموارد والفقر في بعض المناطق كأرض خصبة لنشوب النزاعات، مستغلة حاجة سكان هذه المناطق لتجنيد أبنائهم كمقاتلين أو مرتزقة لصالح فصيل أو آخر².

كما ان توسع مجالات الصراع او النزاع العسكري و انتقاله من حروب الجيل الرابع الى الجيل الخامس للوصول الى المجالات المادية (بما في ذلك المجالات البرية و الجوية و البحرية) و المعلوماتية و المعرفية و الاجتماعية ، توسع من مجالات الحرب وتجعل من الممكن لساحات القتال ان تتفصل على المستوى المادي من خلال عبور الحدود الجيوسياسية و السياسة و يصبح منتشر في كل مكان ، و هو ما أكدته ليانغ و شيانغسو (Liang & Xiangsu) لما سئلا عن موقع ميدان المعركة ، حيث قالوا انه في كل مكان³، لذلك يمكن القول ان التعدي على البيئة رغم المواثيق و الاليات القانونية الحامية لها اثناء النزاعات ، قد أصبحت تحتل مركزاً ثانياً في التفكير الجيوستراتيجي للحرب و هو ما قد يدفع بهاته الأخيرة الى التأثير سلباً على المتغير المناخي من خلال الهدم البيئي .

الفرع الثاني : النظريات المتعلقة بدور البيئة في تأسيس النزاعات

لقد لعبت البيئة دوراً رئيساً في ربط سلوكيات الدول النزاعية ، حيث أصبحت هذه العلاقة محل اهتمام و دراسة للعديد من الباحثين و المفكرين في الحقل الدولي ، فظهرت العديد من النظريات التي بينت هذه العلاقة مثل النظرية الحتمية ، نظرية الممكنية ، نظرية التوافقية ، النظرية المالتوسية.

1-1 نظرية الحتمية (Determinism)

يطلق على هذه النظرية أيضاً اسم "المدرسة البيئية"، وهي تؤمن بأن الإنسان موجّه من خلال الحتم البيئي وليس لديه حرية اختيار كاملة. هذه الدعوة قديمة قدم الفكر الجغرافي، وكان من أبرز

¹اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب و الصراعات العسكرية ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/20 على الساعة 11:46 سا

²نصير خلفه ، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم و الامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي انموذجاً ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 96 .

³زينب فريخ ، أجيال الحرب : دراسة في محددات تطور الأجيال الخمس للحرب ، دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 13 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 551 .

روادها القدماء هيبوقراط وأرسطو، اللذان ربطا بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم. وظهر هذا الاتجاه الحتمي أيضاً في مقدمة ابن خلدون في العصور الوسطى، حيث أوضح ابن خلدون أثر الهواء على أخلاق البشر والمناخ على طبائع الشعوب¹

بدأ الفكر الحتمي في البروز خلال القرن التاسع عشر، حيث تعتبر هذه المدرسة الإنسان كائناً سلبياً خاضعاً للظروف البيئية المحيطة به. إذ يُعد راتزل، الأب المؤسس للنظرية، و من أبرز المفكرين في هذا المجال، وقد عبر عن أفكاره في كتابه "الجغرافية السياسية" الذي نشره في عام 1897. حيث يرى راتزل أن مساحة الدولة هي مقياس قوتها السياسية، ولذلك، ارتكز مبدؤه على التوسع الإقليمي للدولة على حساب جيرانها. كما يعتقد راتزل أن انهيار الدولة يحدث بانهايار مجالها الحيوي، ويؤمن بثبات خطوط الحدود السياسية للدول، بل يعتبر الحدود السياسية منطقة استيعاب متنقلة يجب أن تتجاوب باستمرار مع احتياجات الدولة. استندت النازية فيما بعد إلى هذه النظرية في محاولتها التوسع على حساب جيرانها².

كما اكد فرانز بواز (1858-1942)، الذي يُعد من أبرز مؤسسي المدرسة الأمريكية للنظرية الانتشارية، على أهمية الحتمية البيئية والدور الذي يلعبه الوسط الطبيعي في تشكيل الثقافات. بواز، الذي كان جغرافياً في الأصل ومعجباً براتزل، غالباً ما استشهد بأعماله، وأولى اهتماماً كبيراً للحتمية البيئية. وأوضح أن المجتمع الواحد يتكيف مع بيئته الطبيعية الخاصة به، كما أشار العديد من الجغرافيين. تابع هذا التيار، المعروف بالأناسة البيئية، العديد من الباحثين مثل الأمريكي جوليان ستيفارد، والإنجليزي داريل فورد، والفرنسي مارسيل موس³.

هذه النظرية تعتمد على المناخ كعنصر رئيسي ووحيد في توجيه البناء الاجتماعي والاقتصادي. هذا الطرح تطور مع، ما يُعرف بأتباع الحتمية البيئية الحديثة، التي ظهرت كفكرة في ثمانينيات القرن الماضي، مع الجغرافي جاريد دايموند الذي طرح هذه الفكرة في كتابه "أسلحة، جراثيم وفولاذ" عام 1997. وتعتبر هذه النظرية الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع النظام البيئي، أجزاء متعددة في النسيج العام والشامل للمجتمع، حيث تتأثر بالتغير المناخي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بحيث يمكن ان تختلف طريقة التأثير أو الاستجابة لهذه التغيرات من جزء إلى آخر في النسيج العام، لكن من الممكن أن تكون التأثيرات الاسترجاعية كارثية، خصوصاً إذا استمرت هذه التغيرات لفترة طويلة⁴.

و تعد نظرية الحتمية البيئية كنظرية فلسفية جغرافية تنص على أن البيئة الطبيعية، وخاصة الجانب المادي منها كالمناخ والتضاريس، يفرض التزامات صارمة على الأنشطة البشرية و يضبط بشكل كبير سلوكيات الإنسان وتطوره الاجتماعي والاقتصادي و حتى السياسي، بحسب

¹حاتم عبد المنعم ، احمد عبد اللطيف ، التنمية المتواصلة -فلسفة حياة و منهج للفرد و الجماعة و المجتمع (القاهرة ، بورصة الكتب للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2015) ص 128 .

²احمد العجلان ،التوظيف السياسي لنظرية البيئة الطبيعية بين ابن خلدون و مونتسكيو (دمشق ، دار ومؤسسة رسلان ، سوريا ، ط1 ، 2024) ص 10 .

³محمد الخطيب ، النظرية الانثروبولوجية (دمشق ، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا ، ط1 ، 2021) ص 148 .

⁴خميس دحام مصلح السهباني ، المناخ و الحضارة بلاد الرافدين نموذجا (الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،قطر ، ط 1 ، 2022) ص 19 .

هذه النظرية، تلعب هذه العوامل دوراً أساسياً في تشكيل الحضارات والمجتمعات، حيث يعد الإنسان كائناً سلبياً يخضع لتأثيرات البيئة المحيطة به ولا يملك القدرة على تجاوزها بشكل كامل.

2-1 نظرية الممكنية (Possibilism)

ظهرت نظرية الممكنية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي في فرنسا كنوع من الرد على مدرسة الحتمية، وذلك بفضل تأثير فيدال دو لا بلاش. حيث أشار دو لا بلاش من خلال الممكنية إلى أن هناك أكثر من استجابة واحدة ممكنة تجاه ظروف بيئية محددة. أما في الولايات المتحدة، فقد ساهم كارل ساور مع مدرسة بيركلي للجغرافيا الثقافية التي أسسها ورأسها في تعزيز هذه النظرية. حيث دافع ساور عن أهمية المقاربة الكيفية في مسألة التفاعل البشري مع البيئة، مركزاً على المشهد الطبيعي الثقافي. بشكل أوسع، إذ أكدت التوجهات الثقافية والممكنية على تحليل الموقع بدلاً من دراسة المكان أو العلاقات المكانية، واهتمت بشكل خاص بمسألة الاختلافات في العلاقات الثقافية مع البيئة، وهي القضية التي أصبحت تُعرف بالإدراك البيئي حيث تضمنت الانشغالات الرئيسية الأخرى للجغرافيا الثقافية كالهجرة البشرية، وانتشار الأفكار والتقنيات، وسيرورات التكيف مع التغير الاجتماعي والبيئة¹.

كما تظهر النظرية الممكنية على أنها مفهوم جغرافي يؤكد على إمكانية الإنسان على التغيير في البيئة واستعمالها بأساليب متنوعة انطلاقاً من احتياجاته وإبداعات. إذ تبحث النظرية في فكرة أن البيئة الطبيعية تؤسس مجموعة من الإمكانيات أو الفرص، ولكنها لا تضبط بشكل صارم الأنشطة البشرية، بل باستطاعة البشر تكيف واختيار كيفية استعمال هذه الإمكانيات باليات مختلفة

كما تعدّ المدرسة الإمكانية رافضة لأي نوع من الحتمية البيئية، حيث تدعو إلى استطاعة الإنسان على اختيار ما يلائم حياته من البيئة. بالرغم من أن الإنسان يخضع للظروف البيئية، إلا أنه لا يستجيب لها استجابة طوعية. ومن أبرز رواد هذه المدرسة لوسيان فيفر Lucian Fever، الذي هاجم الحتميين في كتابه "الأرض والتطور البشري" la Terret Levolution. إذ قدم فيفر أدلة على سطحية آرائهم، معتبراً أن الإنسان لا يمكن أن يصبح عبداً للطبيعة ينصاع لإشارتها ويتوجه إلى المكان الذي تختاره هي. حسب فيفر، ليس هناك ضروريات بل إمكانيات، والإنسان هو سيد هذه الإمكانيات ويختار منها ما يشاء².

3-1 المدرسة الاحتمالية أو التوافقية :

هذه المدرسة تُعد مدرسة معتدلة، تحاول التوفيق بين النظرتين المتصارعتين: الحتمية والإمكانية. فهي لا تؤمن بالحتمية المطلقة أو الإمكانية المطلقة، بل تعتقد بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات، حيث يتعاضم الدور الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان وقدراته المحدودة في بعض الأحيان. في بيئات أخرى، يتعاضم دور الإنسان المتطور في مواجهة تحديات ومعوقات

¹ كريغ كاهون ، باسم سرحان ، معجم العلوم الاجتماعية ، ترجمة معين رومية (، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، 2021) ص 274 .

² أحمد العجلان ، التوظيف السياسي لنظرية البيئة الطبيعية بين ابن خلدون و مونتسكيو ، مرجع سابق الذكر ، ص 11 .

البيئة. هذا التوازن يعكس فهمًا أكثر تعقيدًا للعلاقة بين الإنسان والبيئة، حيث يُعتبر كلاهما عوامل متغيرة تؤثر وتستجيب لبعضها البعض¹

كما ارتأت هذه النظرية التخلي عن النظرة السببية في تفسير الظواهر الجغرافية، واستبدالها بنظرة نسقية، يتفاعل فيها الكل ويكون فيها التأثير متبادلاً بين الإنسان وبيئته. ظهرت هذه المدرسة تحت تأثير عاملين أساسيين:²

- **ظهور مفهوم المنظومة البيئية منذ عام 1935:** هذا المفهوم يعرف النسيج البيئي على أنه مجموعة من التفاعلات بين الكائنات الحية من جهة والعناصر غير الحية من جهة أخرى.

- **ظهور نظرية الأنظمة العامة منذ الخمسينات:** قدم هذه النظرية البيولوجي لودفيج فون برتالانفي، وتعتبر المنظومة وحدة متكاملة تتكون من مجموعة من العناصر أو الأشياء التي لها مجموعة من الخصائص. ترتبط هذه العناصر بسلسلة من العلاقات النسقية التي تحدث تفاعلات تظهر آثارها على شكل نواتج.

بهذا، تعزز هذه المدرسة الفهم الشامل والتفاعلي بين مختلف مكونات النظام البيئي، وتعتبر أن التأثيرات متبادلة ومتنوعة، مما يجعل تحليل الظواهر البيئية أكثر تعقيداً ودقة .

وقد اعتمد رواد هذه المدرسة، التي تبناها مفكرو الجغرافيا المعاصرة، على منطلق أن البيئات الطبيعية لا تنتج نفس النتائج أو المخرجات على الأفراد. يعتقد هؤلاء المفكرون أن الإنسان، بناءً على اختلاف خلفياته الثقافية ودرجات تحضره، لا يؤثر بنفس الطريقة في كل البيئات الطبيعية المتشابهة. كما أن هناك شعوباً تختلف في عاداتها وتقاليدها رغم تشابه الميزات الجغرافية، وقد يعود ذلك إلى الظروف التاريخية والحضارية أو لأسباب أخرى متنوعة .

يمكن القول أن جميع هذه المدارس، وبخاصة المدرسة الحتمية والإمكانية، كانت بداية الفكر الإيكولوجي، وهناك محاولات مستمرة لتفسير العلاقة الوثيقة بين الإنسان وبيئته. تعتبر هذه المدارس في مجملها أقرب إلى التطرف النسبي، إذ أن أنصار المدرسة الحتمية قد بالغوا في ربطهم للسياسات الإنسانية والدولية بالبيئة، وبالمثل فإن أنصار الإمكانية يمنحون الحرية لقدرات الفرد بشكل مطلق. أما المدرسة الثالثة، فهي الأقرب إلى الواقع لأنها تجمع بين الفكرتين، مقدمة تفسيراً متوازناً وأكثر شمولية للعلاقة بين الإنسان وبيئته .

4-1 النظرية المالتوسية

يعد توماس روبرت مالتوس أول من أثار الجدل حول نظريته السكانية المتعلقة بالتزايد السريع للسكان. اذ تتلخص نظريته في أن السكان يميلون إلى التزايد بمعدل أسرع من الموارد الغذائية المتاحة لهم، حيث ينمو عدد السكان وفقاً لمتوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32، ...)، بينما تزداد الموارد الغذائية وفقاً لمتوالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، ...). وفقاً لمالتوس، يتضاعف

¹حاتم عبد المنعم ، احمد عبد اللطيف ، التنمية المتواصلة -فلسفة حياة و منهج للفرد و الجماعة و المجتمع ، مرجع سابق ، ص 131 .

² علي عباس العزاوي ، الجغرافية المعاصرة و تقنيات المعلومات gis ، مرجع سابق ، ص 55 .

الغذاء تسع مرات خلال كل مئتي عام، في حين يتضاعف عدد السكان 256 مرة خلال نفس الفترة ، كما يرى مالتوس أن هذا التفاوت يؤدي إلى مشكلات متعددة، منها سوء التغذية، والنقص في السرعات الحرارية، وتلوث البيئة الناتج عن النمو السكاني الهائل. إذا لم تحد الكوارث والحروب من التكاثر البشري، فإن هذه المشكلات ستتفاقم. يعتبر مالتوس أن الكوارث والحروب تعمل كضوابط إيجابية للحد من النمو السكاني، مما يعكس نظريته المتشائمة تجاه قدرة إنتاج الغذاء على مواكبة الزيادة السكانية.¹

واعتقد مالتوس أن ببطء نمو السكان يرجع إلى موانع إيجابية وموانع وقائية (سلبية):

- **الموانع الإيجابية:** يشير مالتوس إلى الموانع التي تؤدي إلى القضاء على الزيادة السكانية عبر زيادة عدد الوفيات الناتجة عن الأوبئة، وأمراض سوء التغذية، والحروب، والمجاعات. تعتبر هذه العوامل بمثابة وسائل طبيعية للحد من عدد السكان عن طريق زيادة معدلات الوفيات .
- **الموانع الوقائية (السلبية):** هي الموانع التي تحول دون زيادة السكان من خلال تقليل أعداد المواليد. ومن أهم هذه الموانع استخدام وسائل الإجهاض، وتأخير الزواج، والامتناع عنه، والتعفف الأخلاقي. يرى مالتوس أن هذه الموانع الوقائية، خاصة التعفف الأخلاقي، هي الواقي الرئيسي ضد النمو السكاني المفرط.²

إن النظرة التشاؤمية للفكر المالتوسي لم تشمل ما هو موجود بل بنت افتراضاتها على ما سوف يكون خاصة في تطبيقاتها التي تغفل الواقع الدولي ، إذ إن إهمال الجانب التكنولوجي و التطور الحاصل على المستوى الاقتصادي يحسب على منطري الفكر المالتوسي و يكمن نقد ذلك أيضا من خلال رؤية الواقع الاقتصادي لدول كبرى مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت اكتفائها الغذائي .

بالإضافة إلى ذلك هناك من يعتقد أن عدم تدخل مجلس الأمن والدول الكبرى لوقف الحروب في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، أو لمنع اندلاعها، هو سياسة مقصودة تهدف إلى تقليص عدد السكان في هذه الدول. هذا التفسير يستند إلى تأخر الأمم المتحدة في اتخاذ قرارات لوقف الصراعات، مثل الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت من 1980 إلى 1988 ولم يتخذ قرار بوقفها إلا بعد مرور ست سنوات، والحرب الأهلية في الكونغو بين 1997 و 1999 التي لم تنتوقف إلا بعد أن أودت بحياة أكثر من خمسة ملايين شخص ، علاوة على ذلك، أدت الحروب التي شنتها الولايات المتحدة في العراق باسم تحرير الشعب العراقي إلى مقتل مئات الآلاف من الأشخاص. منذ السبعينيات، حيث كانت الولايات المتحدة تنظر إلى التزايد السكاني في الدول النامية كتهديد محتمل قد يحرمها من الاستفادة من الموارد الطبيعية في تلك الدول.³

¹.....
² أمل فتحي علي محمددين ، بعض الآراء النظرية المفسرة للسكان- قراءة سوسيولوجية ، المجلة العلمية لكلية الآداب ، العدد 83 ، أسبوط ، مصر ، أكتوبر 2020 ، ص 245 .

³ ناجي محمد الهناش ، السياسة الدولية و زيادة السكان : بين نبوءة مالتوس القديمة و حلول المالتوسيين الجدد (عمان ، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2019) ص 434 .

تتخذ السياسات التي يدافع عنها المالتوسيون، بمختلف مواقعهم في دوائر السلطة، صبغة "المؤامرة" عند بعضهم، حيث تُعتبر محاكاة في سرية تامة من قبل دائرة صغيرة من الفاعلين. ومع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في عام 2020، عاد صدى هذه المؤامرة بقوة محدراً من سياسات غامضة تهدف إلى تقليص عدد السكان في العالم. تفاقمت هذه التحذيرات مع تطور الوضع وظهور فرضية أن الفيروس قد صُنِع في مختبر صيني في مدينة ووهان Wuhan p4 Lab، و قد زاد من انتشار هذه النظرية التصريحات المؤيدة لها من باحثين مرموقين في هذا المجال، مثل الفرنسي لوك مونتانييه Luc Montagnier، مكتشف فيروس الإيدز في عام 1983. كما أثّرت الشكوك حول أن الأعداد الرسمية للإصابات والوفيات التي تعلنها الحكومات لا تعكس الحقيقة الكاملة للجائحة، مما غذى نظريات المؤامرة وأعطى مصداقية أكبر لتحذيرات المالتوسيين¹.

المطلب الثالث : علاقة الصراعات بتغير المناخ

ان الارتباط بين البيئة وتغير المناخ والنزاع قد كان موضوعاً للبحث منذ أوائل السبعينيات، وظل واحداً من أهم المواضيع المتداولة . خلال المرحلة النهائية من الحرب الباردة وفترتها اللاحقة، حيث أقرت العديد من المنشورات الارتباطات بين الأمن العسكري والأمن البيئي. وقد كان التركيز الأساسي في هذه المرحلة من البحث على الآثار الضارة المتزايدة لتدمير البيئة على المجتمعات وأمن الدولة. ومن بين المخاوف بشأن تدمير البيئة الذي تسببه القوة العسكرية والحروب، كما تمت زيادة الانتباه إلى الأخطار البيئية الناجمة عن التسليح النووي والصراعات واثارها على تغير المناخ .

الفرع الاول :تغير المناخ والنزاعات المسلحة

ان الاعتقاد القائم على احتساب قضايا تغير المناخ تدرج تحت غطاء العلوم البيئية قد اثبت فشله ، اذ اعتمدت الدول في تقسيماتها للتحديات التي تهدد امنها قضية المناخ كأحد اهم المخاطر التي تقابلها وذلك نتيجة للدراسات التاريخية و التي اثبتت ان تغير المناخ قد يكون احد أسباب نشوء النزاع او الصراع سواء كان على المستوى الداخلي او حتى الخارجي.

وقداهتمت العديد من الدراسات الحديثة بالتهديدات التي تواجهها البيئة الإقليمية للدولة و التأثيرات التي تساهم في الزيادة او الانقاص من مستويات الامن القومي لها ، حيث أتى الامن البيئي على راس أولويات هذه الأخيرة ، ومن اهم المشاكل او المخاطر المطروحة ظهرت التغيرات المناخية كأكثر المناقشات تداولاً على المستوى الدولي في الآونة الأخيرة لما لها من تبعات متزايدة ومتعددة لسير التحولات الجيوستراتيجية الدولية .

كما يلعب التدهور المتسارع في قضايا البيئة و التحول في الأنظمة المناخية دوراً هاماً في زيادة حدة النزاعات وتفعيل حركية الاستقرار الداخلي للدول من خلال زيادة الهجرة وتصفيد

¹ ناجي محمد الهناش ، السياسة الدولية و زيادة السكان : بين نبوءة مالتوس القديمة و حلول المالتوسيين الجدد ، ، مرجع نفسه ، ص 435 .

مستوى الخوف الغذائي للشعوب ، اذ تربط عادة المسائل المناخية في فهم بعض الازمات الجيوسياسية من خلال تحليل مخاطر هذا التقارب .

حيث يشير الخبراء على ان تغير المناخ معترف به كونه مضاعف للمخاطر ، و ينظر اليه بصورة متزايدة على انه احد العوامل الرئيسية في النزاعات و الصراعات القائمة ، كما كان قد أشار التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2021 الى ان التهديدات الايكولوجية التي تواجهها الدول تتطلب رؤية و نظرة استشرافية و استراتيجية بمنظور تعاوني عالمي طويل الأمد ، لان تغير المناخ و الاخطار الأخرى الحديثة مثل التهديدات الصحية ، و كذلك مشكلة الامداد الغذائي العالمي تسبب امراض جديدة تتعدى المستوى المحلي ، و تصب من المحافظة على الامن الدولي دون تحقيق الامن البيئي¹

كما تعتبر قضية التغير المناخي من أكبر التحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين. ويعود ذلك إلى ارتفاع مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما أدى إلى زيادة في درجات الحرارة، وتجهيف مصادر المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر، وحدوث الفيضانات، والموجات الحرارية المفرطة، والجفاف، وغيرها من تغيرات المناخ ، اذ تسبب تداعيات التغير المناخي ليس فقط في تأثيراتها على التنمية وسبل العيش، بل تطرح أيضًا تساؤلات بشأن مستقبل السياسة الدولية وسيادة الدول والسلامة الإقليمية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء والطاقة ، كما يؤثر التغير المناخي بشكل مباشر على الأمن الإنساني ويزيد من مخاطر الصراعات وعدم الاستقرار. وبالتالي، فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب استجابة استراتيجية منسقة على المستوى العالمي ، بحيث تلعب الدبلوماسية المناخية دورًا مهمًا في هذا السياق، حيث تشمل جميع الجهود الدبلوماسية المتعلقة بالتغير المناخي. وتستخدم الأدوات الدبلوماسية لدعم جهود النظام الدولي للتخفيف من الآثار السلبية للتغير المناخي، وتعزيز أهداف السياسة الخارجية المتعلقة ببناء السلام، ووضع استراتيجيات لتقييم المخاطر الاستراتيجية العالمية، والعمل المشترك مع الشركاء الدوليين لمعالجة تحديات التغير المناخي²

صحيح انه ليس من السهل الان الربط مباشرة بين تغير المناخ و النزاعات العنيفة ، اذ ان أسباب التصعيد لدرجة الوصول الى نزاع دموي متشعبة ، بل يمكن الانطلاق او النظر الى تغير المناخ كمحفز للمخاطر وهو ما يتجلى في طرح روب فان ريت من "مجلس المستقبل العالمي" الذي يهتم بالمناخ و النزاعات حيث يشير الى ان وجود التهديدات كائن و حاصر بالأساس مثل الموارد المحدودة و الفقر المدقع و الجوع و الإرهاب و الأيديولوجيات المتطرفة ، لكن التزايد في مخاطر هذه الأخيرة يتنامى مع تغير المناخ و يزيد من حدة منشآت النزاع ويتجلى مفهوم المحفز لتغير المناخ من خلال دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط فسوريا احسن نموذج يبين ذلك اذ انتقلت حشود من المزارعين بعد موجة الجفاف التي شهدتها في منتصف 2000 الى المدن

¹ زيدان زياني ، الزهرة حروري ، انعكاسات الامن البيئي على الامن القومي للدول ، مرجع سابق ، ص 323 .
² تسرين الشحات الصباحي ، التغير المناخي و اثره على الصراعات في شرق افريقيا ، مرجع سابق ، ص 209 .

وتخلت عن الزراعة ما أدى الى فوضى اجتماعية أسهمت في الزيادة في أصول النزاعات التي تشهدها¹.

وفي نفس السياق فبعد موجات الجفاف الشديد التي شهدتها سوريا تفاقم الوضع بين عامي 2006 و 2010 حيث اشتعلت الحرب الاهلية بعد الشلل في القطاع الزراعي و القضاء على سبل المعيشة لنحو 50 بالمئة من المزارعين ما اسهم في حالة عدم الاستقرار جنبا الى جنب مع ارتفاع أسعار الغذاء و معدلات الفقر و الصراع الاجتماعي و السياسي ما ادى الى الوصول الى حالة الحرب الداخلية².

كذلك هو الحال في افريقيا حيث اشارت دراسة جماعية اجراها باحثون الى العلاقة بين التغيرات المناخية والنزاعات الأهلية في إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 2002، حيث توصلت النتائج إلى أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد من احتمالية اندلاع الحروب الأهلية. وقد بينت الدراسة أن ارتفاع درجات الحرارة يزيد من احتمالية نشوب الصراع بنحو خمسين في المائة. استناداً إلى هذه النتائج، توقع الباحثون زيادة معدل النزاعات الأهلية في إفريقيا بنسبة 55 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بعام 1999، مع توقع أن يصل عدد ضحايا هذه النزاعات إلى حوالي نصف مليون قتيل. وتشير هذه الدراسة إلى أن المناخ يعد عاملاً رئيسياً يؤثر على الحياة البشرية، ولا سيما في إفريقيا³.

قد يظهر جليا الدور الأساسي و الغير المباشر التي يلعبه المناخ في تحقيق الاستقرار السياسي وذلك من خلال تحقيق المفاهيم الحديثة للأمننة وخاصة الغذائية منها والتي أصبحت مؤخرا أساسا للفكر الذاتي و النزعة العنيفة للشعوب ، كذلك الحال بالنسبة للأمن المائي فقد شهدت المجتمعات منذ القدم النزاع حول الماء من خلال البحث عن مراكز الرعي و الانتقال للبحث عن مصادر المياه بالنسبة للقبائل ومع تطور الأوضاع و النقص المتجلي و الظاهر على المستوى العالمي وزيادة الندرة المائية و التي كان مردها التغير المناخي ، و الذي اسفر عن زيادة في التكاليف في شتى الجوانب الزراعية منها وصولا حتى للصناعية و الخدماتية ، وهو ما زاد من حدة الدور الذي يلعبه تغير المناخ في تحقيق هذه المرتكزات بصفة متداخلة .

حيث يذهب الرابط بين تغير المناخ و الصراع العنيف في كلا الاتجاهين اذ يمكن للصراع العنيف ان يزيد من إمكانية التعرض لتغير المناخ ، اذتضر النزاعات العنيفة واسعة النطاق بالأصول التي تسهل التكيف ، بما في ذلك البنية التحتية و المؤسسات و الموارد الطبيعية و رأس المال الاجتماعي و فرص كسب العيش حيث يزيد من تضخيم التهديد للأمن القومي للدولة من خلال هذه الحلقة المفرغة تتأثر النزاعات و الصراعات العنيفة اليا بمخرجات العنف ، حيث

¹ عبد القادر الهواري ، مناخ الأرض 2150...دول وإقاليم الأفول و الكوارث و الجمال و الرفاه (القاهرة ، دار بيلومانيا للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2019) ص 119 .

² منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة . 2017. الشرق الأدنى و شمال إفريقيا - نظرة إقليمية عامة حول انعدام الامن الغذائي :

الإدارة المسددة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع و التكيف مع التغير المناخي ، القاهرة . 2016، ص 12 .

³سلاف نعيمة ، التهديدات البيئية و أثرها على واقع الامن الإنساني في إفريقيا - دراسة حالة التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي على ليبيا ، مجلة القانون العقاري ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2018 ، ص 94 .

تنطلق الحلقة ابتداء من تغير المناخ مما يؤدي إلى الصراع العنيف وهذا الأخير يزيد أو يؤثر مباشرة على العوامل الطبيعية المتحركة سيرورة الأنظمة البيئية¹.

من جهة أخرى يرى البعض أن التغير المناخي و علاقته بالنزاعات و الصراعات لا يتوقف فقط على السببية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ، بل ينتقل و يتعدى ذلك إلى أن العلاقة المتبادلة بينهما فالنزاع العنيف يمكن ان يكون سببا مباشر في التأثير على التغيرات المناخية من خلال هدم منطلقات الدورة البيئية من تعنيف للبيئة و حرق و هدم للوسائل الحضارية ونهب للغابات و استنزاف للموارد او حتى من خلال نواتج و توابع النزاع خاصة إذا اندرج ضمن الحروب الكيميائية أو النووية و التي لا يتوقف الضرر منها إلا بعد مدة طويلة .

و حتى لو لم تتسبب تغيرات المناخ في ذهاب الدول الى الحرب ، فمن الممكن ان يكون لذلك عواقب سلبية تدخل في نطاق التهديدات الأمنية ، اذ ان التحذير جاري لذوبان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي ، فقد اطلق شرارة التسابق للاستحواذ على مخزونات المنطقة من المواد الهيدروكربونية ، ما يمثل نذير قلق من اندلاع حروب المناخ ، حيث يمكن أيضا ان تزيد التغيرات المناخية من تفاقم ندرة الموارد الطبيعية ، ما يسفر عن التنافس على شح الموارد ، و يدفع البشر للهجرة ، وقد تكون المحصلة اندلاع نزاعات مسلحة².

كما يطرح العلم الجديد لتغير المناخ سؤالاً رئيسياً هو كيف يمكننا التصدي له على نحو يعزز الامن الإنساني و العدالة العالمية في عالم غير متساو و لكن يزداد تربطاً ؟ فهناك أسباب كثيرة لتأطير قضية المناخ كقضية امن انساني ، فاثارة السلبية لاسيما فيما يتعلق بالحرمان طويل الاجل من الاحتياجات الرئيسية كالماء و الغذاء و المأوى ، بالإضافة الى المشاعر السلبية و المثيرة للقلق كالخوف و العنف خصوصا بالنسبة للذين يتأثرون بدرجة كبيرة بتغير المناخ ، ما يحفز النزاعات و الصراعات بين الشعوب³.

بناءً على الأسس المذكورة، أولت الدراسات أهمية خاصة للكيفية التي يمكن بها للمناخ والهشاشة أن تشكل مخاطر مشتركة، وفي أي سياقات يمكن أن تؤدي مثل هذه الضغوطات البيئية إلى النزاع. في عام 2014، قام أعضاء مجموعة السبع G7 بتكليف اتحاد دولي من معاهد البحوث لإجراء دراسة مستقلة حول تغير المناخ والهشاشة. استكشف التقرير الذي حمل عنوان "مناخ جديد من أجل السلام: اتخاذ إجراءات بشأن مخاطر المناخ والهشاشة"، كيف يؤثر تغير المناخ على الدول والمجتمعات وينتج مجموعة واسعة من مخاطر هشاشة المناخ، وتشمل هذه المخاطر التنافس على الموارد المحلية، وانعدام الأمن المعيشي والهجرة، والظواهر الجوية الشديدة والكوارث، وتقلب أسعار الأغذية وتوفرها، وإدارة المياه العابرة للحدود، وارتفاع مستوى سطح

¹ مصعب قاسم عزوي ، قبل فوات الأوان النداء الأخير قبل دخول الكارثة البيئية الكونية مرحلة اللاعودة (مصر ، فريق دار الأكاديمية الطبعة الأولى ، 2021) ص 41 .

² جميلة علاق ، التنافس الدولي حول الطاقة بين الامدادات و تدعيات التغير المناخي ، مرجع سابق ، ص 343 .

³ سوسن سكي ، تغير المناخ عبر الوسائط الإعلامية الجديدة رؤية مقترحة لتفعيل دور المدونات الالكترونية في التوعية بمشكلة التغير المناخي ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد 08 ، عدد 02 ، ص 210 .

البحر وتدهور السواحل، والآثار غير المقصودة للمناخ. ويتزايد الآن اتفاق الخبراء حول وجهة النظر التي تفيد بأن تغير المناخ يساهم في تفاقم نقاط الضعف القائمة بالفعل¹.

بعكس ذلك ، يظهر السياق الذي يُعرض انتقاداً للتصميمات البحثية التي تربط بين تغير المناخ والنزاع بسبب اعتمادها المفرط على النهج المختلط والتحليل الواسع للبيانات دون وجود دليل كافٍ على وجود علاقة قوية بين متغير تغير المناخ والنزاع. ومن بين الانتقادات الأخرى الهامة التي تشير إلى وجود التحيز في طرح الفرضيات هو الاهتمام بسياسات محدودة و التركيز الجغرافي المحدود على مناطق معينة، بشكل أساسي أفريقيا على سبيل المثال، مقارنةً بآسيا أو أوقيانوسيا. ويُعرف هذا التحيز بـ "تأثير ضوء الشارع". ، حيث يشير هذا التحيز في عينة البحث حول علاقة المناخ والنزاع إلى عوامل مثل الاهتمام الجيوسياسي أو توافر البيانات، مما يؤدي بدوره إلى تمثيل مبالغ فيه لبعض المناطق التي يُعتبرها عنيفة بطبيعتها وغير قادرة على التعامل مع تغير المناخ بشكل سلمي²

الفرع الثاني: حماية المناخ أثناء النزاعات المسلحة

من أهم النواتج التي تتميز بها النزاعات المسلحة هي مخلفاتها وأضرارها على المستوى البيئي ، حيث عالجتها العديد من الاتفاقيات الدولية موضوع حماية البيئة في وقت النزاع المسلح ، اذ لن يكون هناك ذا شأن من الأمن البيئي ، فقد نصت المادة 22 العرفية التي تناولتها اتفاقية لاهاي 1907 " ان حق المتحاربين في تبني وسائل إيذاء العدو هي ليست محددة " و لتبيان أهمية البيئة أتت المادة 23 و التي أقرت بتحريم استخدام الأسلحة و القذائف أو المواد المحسوبة لتسبب معاناة غير ضرورية " ومن هنا تظهر أهمية و ضرورة حماية البيئة ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة من خلال الالتزام الدولي في النزاع المسلح بعدم التوجه نحو مستلزمات البيئية³.

اصبحت القضايا البيئية ذات البعد العالمي موضوعاً للجدل العلمي، القانوني، والسياسي نظراً لامتدادها الجغرافي الواسع. وتشمل هذه القضايا النمو السكاني، خطر التصحر، فقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ. وقد أطلق على هذه القضايا في الفقه السياسي مصطلح "التهديد الوارد في القضايا البيئية العالمية" أو "الإرهاب البيئي"، بسبب التأثير التراكمي للأضرار البيئية التي تنتج عنها. ويشير هذا المصطلح إلى التهديدات التي تتداخل بشكل واضح مع الأمن البيئي للدولة، سواء كانت ناتجة عن أفعال منفذة داخل الدولة أو ذات تأثير دولي⁴.

يتضح أن التداخل بين المستوى العالمي للأمن البيئي وتأثيراته، بدءاً من التدهور البيئي وصولاً إلى التغير المناخي، والنزاعات المسلحة العنيفة قد أفرز العديد من المفاهيم في الحقل الدولي. من

¹وفاء محداب ، بلال لعيساني ، دور المشكلات البيئية في تفاقم النزاعات المسلحة في افريقيا : دراسة في نزاع حوض بحيرة تشاد ، مرجع سابق ، ص 330 .

²Hardt, J. N., & Scheffran, J. (2019). **Environmental peacebuilding and climate change: peace and conflict studies at the edge of transformation**. Policy Brief, 68, 1-20.p02 . مرجع سابق

³ كريم المفتي ، حماية التراث الطبيعي اثناء النزاعات المسلحة تطبيقها على منطقة الشرق الاوسط . حالتا سورية و فلسطين المحتلة نموذجاً ، سلسلة دراسات المدرسة الصيفية في القانون و النزاعات المسلحة ، جامعة الحكمة ، المجلد الثالث ، 2013 ، ص 03 .

⁴ مبطوش الحاج ، عيسى على ، اثر النزاعات المسلحة على الامن البيئي ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد الثامن ، جانفي 2017 ، ص 169 .

بين هذه المفاهيم، تلك التي ارتبطت بالعنف مثل الإرهاب، والذي يتجلى بدوره في الإحساس بعدم الأمان سواء للفرد أو للدولة في القدرة على العيش في بيئة سليمة. ومن هنا نشأ المفهوم الجديد القديم المتمثل في الإرهاب البيئي، الذي يعكس التهديدات البيئية التي تؤثر سلبًا على أمن الأفراد والدول.

الفرع الثالث : الحوكمة البيئية كحل للحد من النزاعات

تشير الحوكمة إلى مجموعة القوانين والأنظمة والقدرات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال تبني الأساليب الفعالة والمناسبة لتنفيذ خطط وأهداف المؤسسة أو الشراكة. وبالمثل، تعكس الحوكمة البيئية هذا المفهوم من خلال تنظيم السلوك العام والخاص لتعزيز المساءلة والمسؤولية تجاه البيئة. فهي تعمل على مختلف المستويات، بدءًا من الأفراد وصولًا إلى النطاق العالمي. ومن هذا المنطلق، تستلزم الحوكمة البيئية قيادة تشاركية ومسؤولة¹

ان الأساس المنطقي للتعاون الدولي في مجال العمل البيئي يكمن في الضرورة الملحة لمعالجة المشكلات البيئية ذات التأثيرات العابرة للحدود أو العالمية حيث يتضح هذا المطلب من خلال كل من النظرية والتطبيق العملي. في حين أن بعض القضايا البيئية تكون محصورة ضمن نطاق جغرافي محدود ويمكن معالجتها على المستويات الوطنية أو المحلية، إلا أن هناك مجموعة واسعة من القضايا، مثل الملوثات العضوية الثابتة، ونضوب مصائد الأسماك، وتغير المناخ، التي تتطلب استجابات فعالة من العديد من الدول. ففي بعض الحالات، تكون الإجراءات المنسقة عالميًا ضرورية، خاصة في ظل اعتراف معظم الدول بمحدودية قدرتها على معالجة المشكلات البيئية العابرة للحدود بشكل منفرد².

فقد أظهرت الأدلة العلمية ان انبعاث الغازات الدفيئة من الأنشطة البشرية و التي ازدادت مع التطورات الصناعية إنها تشكل تهديدًا للمناخ العالمي ،حيث سعت الدول الكبرى إلى مساندة الرأي العام و المنادي بضرورة إقامة مؤتمرات دولية دورية وكذلك الشعور بوجوب تشكيل معاهدة لحل هذه القضية حيث عقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية و التي نتج عنها العديد من المعاهدة الدولية بين الحكومات كحل واقعي و آني للنظر فيها و محاولة التقليل او إصلاح هذه المشكلة.

تلعب الحوكمة * البيئية دورًا حاسمًا وإيجابيًا في تحقيق الاستدامة البيئية. فعلى المستوى الوطني، تعمل الأجهزة القضائية على ضمان حقوق الأفراد، بما في ذلك الحق في بيئة صحية، وتساهم في تطوير التشريعات البيئية وتطبيق الاتفاقيات البيئية داخليًا. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الحوكمة البيئية على المستوى الإقليمي والدولي في الحفاظ على التنوع الحيوي. كما أن الاتفاقيات

¹ بن قلاوش نوال ، الامن البيئي و دوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة في

العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، 2018 ، ص 317 .

²حمود صبرينة ، العدالة البيئية : دراسة في الابعاد النظرية و القانونية ، أطروحة دكتوراة علوم في الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ،الجزائر ، 2021-2022 ، ص 608 .

*بعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح corporate governance و هو مايعني أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة . راجع مقال صافو محمد ، رندة لطرش ، حوكمة الإدارة الالكترونية بين حماية التغيير و موقوفات التطبيق ، مجلة القانون ، المجتمع و السلطة ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2023 ، ص 251 .

البيئية الدولية تلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الموارد البيئية الطبيعية لصالح الأجيال القادمة، مثل اتفاقية المحافظة على التنوع الحيوي¹.

كما تعتمد الحوكمة البيئية على التركيز في البعد البيئي للتنمية و تعتبره كمشروع لضبط الأداء البيئي ، حيث عرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (IUCN) بأنها تفاعلات متعددة المستويات (محلية ، وطنية ، دولية / عالمية) بين ثلاث جهات فاعلة رئيسية الدولة و السوق و المجتمع المدني ، و التي تتفاعل مع بعضها البعض سواء بطرق رسمية او غير رسمية في صياغة و تنفيذ السياسات استجابة للمطالب و المدخلات المتعلقة بالبيئة مع المجتمع².

و يعود تاريخ ظهور مصطلح الحوكمة البيئية الى بداية الدراسات حول تحليل التعاون البيئي و التي رافقت اعلان مؤتمر استوكهولم سنة 1975 ، حيث تبادرت الى الساحة الدولية ، مجموعة من الدراسات الاكاديمية حول الاختصاص في التعاون البيئي ، من بينها دراسات كل من " جوهنسن JOHNSON عام 1972 ، سنة 1972 ، و "كنان KENNAN " سنة 1970 و كذلك " كالدوال COLD WELL " عام 1984³.

حيث تعد بداية فترة التسعينيات من القرن العشرين نقطة تحول مهمة في الدراسات البحثية التي ركزت على العلاقة بين التغير المناخي والصراعات. ومن بين البرامج البحثية البارزة التي اهتمت بدراسة تأثير التغير المناخي، ولا سيما ندرة الموارد و اثرها على الصراعات، نجد برنامج دراسات الصراع والسلام في جامعة تورنتو بكندا، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، American Academy of Arts è Sciences، بالإضافة إلى مشروع المؤسسة السويسرية للسلام Swiss Peace . تستند هذه الدراسات إلى أعمال المفكرين في المدرسة المالتوسية الجديدة والمدارس الحديثة، التي تستكشف كيف يمكن للضغوط البيئية مثل ندرة الموارد أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات والصراعات بين المجتمعات والدول⁴.

لقد اسهمت قضايا المناخ في تفعيل الحوكمة العالمية من خلال زيادة مستوى الترابط و التعاون الدولي في ظل ابرام الاتفاقيات الدولية المنشئة في هذا الاطار ، كما تبين ذلك في داخل الاتحاد الأوروبي و الذي اعتمد على استراتيجيتين تحت مسمى الامنة المناخية⁵:

- يجب علينا EU ان نخفض الغازات الدفينة
- يجب اتخاذ إجراءات تكييفية للتعامل مع التاثيرات المستحيلة التجنب

¹ نصير خلفه ، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم و الامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي نموذجا ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 100 .مرجع سابق

²مرزاقه قراس ، رضا دمدم ، السياسات البيئية كالية لتفعيل الحوكمة البيئية – الاتحاد الأوربي نموذجا ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 416 .

³Michelbetsill&others ,PalgraveAdvances International Policies (new york:palgrave macmillan,2006) p.238

⁴ نسرين الشحات الصبحي ، التغير المناخي و اثره على الصراعات في الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص 29 .
⁵ عادل زقاع، سميرة سليمان ، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في امنية قضيتي التغير المناخي و الهجرة غير الشرعية ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، العدد الأول ، جويلية 2011 ، ص91 .

فمنذ نشر هذه الاستراتيجيات كهدف للسياسة العليا الاوربية الأمنية المشتركة اكد خافير سولانا سنة 2008 ان " كل من التكيف و التخفيف يجب ان يتماشيا معا لمخاطبة التهديدات الأمنية الدولية لتغير المناخ ، كلاهما يجب ان يكون على راس السياسة الأمنية الوقائية "

كما كان اول نهج اتخذته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لظاهرة تغير المناخ حين كونت مجموعة من اللجان لجمع البحوث و الدراسات المتعلقة بتغير المناخ وتم عقد المؤتمر الدولي الأول في سنة 1979 حضرت فيه كل من منظمة الصحة العالمية و المنظمة العالمية للأرصاد الجوية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة و قد عرضت كل هذه المنظمات الدولية نتائج الأبحاث التي تشير الى ان هناك زيادة واضحة في كمية الغازات التي تسبب ارتفاع درجة الحرارة¹.

هذا وقد ناقش مجلس الامن مطلع عام 2007 التغيرات المناخية بوصفها قضية امنية للمرة الأولى ، في وقت اقرت فيه كثير من الدول الصلة بين ارتفاع درجة حرارة الأرض و الامن ، كما اكدت الجمعية العامة الأممية منتصف 2009 ، قلق الهيئات الدولية من التأثيرات الضارة للتغيرات المناخية ، و تداعياتها الأمنية المحتملة مما يؤثر على تهديد الامن و الاستقرار الداخلي للدول و انعكاسه على حياة الافراد و المصالح الأمنية و الممتلكات ، حيث يعود تغير المناخ كظاهرة مستجدة مرتبطة بالنشاط الإنساني².

وما يبين الأثر و الدور المتزايد للحوكمة البيئية في الشأن العالمي ، هو توجه السياسات البيئية لمجالات السياسة العامة في الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت سنة 1993 ، لتأتي بعدها معاهدة أمستردام عام 1999 ، و التي وضعت واجب دمج الاعتبارات البيئية ضمن باقي القطاعات ، و كاحد اهداف التنمية المستدامة حددت معاهدة لشبونة 2009 توجه السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي نحو تغير المناخ³.

لكن التوجه الحقيقي و الأول لقضايا البيئة و طرحها ضمن اجندة السياسات الداخلية للدول ظهر مع الاتحاد السوفياتي حين اعتبر الامن البيئي امر في غاية الأهمية خاصة بعد حادثة تشيرنوبيل في سنة 1986 ، فبعد نهاية الحرب الباردة ، و مغادرة الرئيس الأسبق للاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف للسلطة ، كرس جزءا كبيرا من اهتمامه لهذه المسائل و هذا كان بالتوازي مع مناقشة مشكل ثقب الأوزون ، و كذلك ارتفاع القلق بشأن تغير المناخ و إزالة الغابات في البرازيل على وجه الخصوص ، على عكس الولايات المتحدة الامريكية التي لم تعطي الاهتمام الكافي لقضايا البيئة حتى سنة 1988 ، و ذلك بعد موجة فصل الصيف الحار الذي أدى الى تخفيض الملاحة التجارية عندما قل تدفق نهر المسيسيبي⁴.

ومن بين لاقتراحات المطروحة من قبل المهتمين الاشارة إلى الحاجة المتزايدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة. إذ تسعى هذه الاقتراحات إلى إنشاء هيكل

¹ عبد القادر الهواري ، مناخ الأرض 2150...دول واقاليم الافول و الكوارث و الجمال و الرفاه ، مرجع سابق، ص 78 .

² جميلة علاق ، التنافس الدولي حول الطاقة بين امن الامدادات و تداعيات التغير المناخي ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 342 .

³ مرزاقه قراس ، رضا دمدم ، السياسات البيئية كالية لتفعيل الحوكمة البيئية – الاتحاد الأوروبي نموذجاً ، مرجع سابق ، ص 414

⁴ اميرة بوزارقواري ، نظام الامن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية ، مرجع سابق ، ص 202 .

ومؤسسات دولية قادرة على التعامل بفعالية مع قضايا البيئة على المستوى العالمي ، من خلال هذه المقترحات نجد ، تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى هياكل دولية متكاملة يمكن أن توفر منصة للتعاون الدولي الفعال في مجال حماية البيئة. كما أقرت بعض الدول إنشاء هيئة تشريعية بيئية عالمية لتقديم التشريعات البيئية الدولية وفرض العقوبات القانونية على الدول التي تخالف هذه التشريعات ، هذه الاقتراحات تعكس التزام الدول والمجتمع الدولي بتعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة، وتشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز الآليات والهياكل الدولية لتحقيق هذه الأهداف ¹.

¹ ورده مهني ، التعاون الدولي في مجال حماية الحق في البيئة ، نحو تصور حديث لمقاربة الانصاف الجيلي و الاستدامة البيئية ، مجلد 19 ، عدد 01 ، 2022 ، ص 190 .

المبحث الثاني : المقاربات البيئية في ظل تطور الوضع الجيواستراتيجي

فيما يتعلق بإشكالية أهمية البيئة أو التنمية وعلاقة التبادل التجاري والنمو الاقتصادي بحماية البيئة، ظهرت مقاربات متعددة تلخصت في اتجاهين رئيسيين: مناصرو التنمية الذين يتبنون قاعدة "التنمية أولاً"، ومناصرو البيئة الذين يرون أن النمو السريع يؤدي إلى تدمير الموارد. وتعددت المقاربات الاقتصادية في شأن العلاقة التي تربط الإنسان بالطبيعة بين التيارات الوقائية والمحافظة والاستغلالية كما برزت الخلافات بين من يدعو إلى السيطرة على الطبيعة، ومن يرى أن الإنسان خاضع للبيئة ومقيد بها. وقد اختلفت مواقف هذه التيارات بشأن موضوعات مثل النمو، الموارد الطبيعية، النظرة إلى المستقبل، وتفاوت الدخل¹.

و في إطار تبني هذه المقاربات و اسقاطها ضمن النهج العام للواقع الجيواستراتيجي ظهرت العديد من المقاربات البيئية مثل مقارنة البيئة في حلف الشمال الأطلسي ،و مقارنة العدالة البيئية و كذلك مقارنة السلام البيئي .

المطلب الأول : المقاربة البيئية للئاتو

لقد سعى حلف الشمال الأطلسي في إطار القيام السعي الى شغل ادور إضافية بالإضافة الى الدور الذي انشئ لاجله ، حيث سعى الى التماشي مع المفاهيم الجديدة للحقل الدولي من خلال انشاء مقارنة امنية جديدة تعتمد على الامن البيئي

الفرع الأول : التحول في المسار الأمني لحلف الشمال الأطلسي

لقد ارتبطت التحولات الجديدة في البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة بتغيير توجهات حلف شمال الأطلسي (الئاتو). و تمثلت هذه التحولات في إعادة تحديد مهام الحلف بعد الحرب الباردة، حيث اتسمت مرحلة الإصلاح التي نفذها الئاتو بتوسيع نطاق المهام التي يقوم بها. فلم تعد تلك المهام مقتصرة على عمليات الدفاع المشترك المنصوص عليها في المادة الخامسة، بل امتدت لتشمل عمليات أخرى خارج نطاق هذه المادة مثل إدارة الأزمات وحفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، شهد الحلف توسعاً جغرافياً في نطاق عملياته ليشمل مناطق مثل ليبيا وأفغانستان والعراق. بناءً على ذلك، تحول الئاتو من كونه تنظيمًا عسكريًا يهدف إلى الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية عالمية تسعى لتحقيق هيمنة على الصعيد العالمي².

وقد تأسس الحلف عام 1949 بعضوية 12 دولة من ضفتي المحيط الأطلسي، وكان خلال الحرب الباردة الركيزة الدفاعية الأساسية للغرب ، حيث ركز الحلف أساساً إلى حماية حرية وأمن أعضائه عبر الوسائل السياسية والعسكرية. فعلى المستوى السياسي، حاول تعزيز القيم الديمقراطية ودعم آليات التشاور بشأن قضايا الدفاع والأمن، بينما يلتزم عسكرياً بحل النزاعات بالطرق السلمية، مع امتلاكه قدرات عسكرية تتيح له تنفيذ عمليات إدارة الأزمات عند الضرورة³.

¹الحسين شكراني ، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة الى الأوضاع العربية، مرجع سابق ، ص 17.

² وهيبه تباري ، المقاربة الأمنية لحلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2022 ، ص 780 .

³ شرقي محمود ، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 08 ، جانفي 2014 ، ص 09.

التحول الاستراتيجي الأول

حيث شكلت قمة روما البداية الفعلية لمسار التحول الاستراتيجي والوظيفي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) من خلال تبني الأعضاء وثيقتين هامتين لمستقبل الحلف، وهما "إعلان حول السلم والأمن" و"المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف". هذا المفهوم الجديد يقدم رؤية شاملة للهندسة الأمنية الأوروبية في المرحلة الجديدة ضمن إطار مفهوم موسع للأمن. ويقر إعلان روما بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن تتم في إطار مفهوم موسع للأمن، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط العوامل العسكرية بل وأيضاً العوامل السياسية، الاقتصادية، البيئية، وغيرها من العوامل المؤثرة على الأمن.¹

كما يعود مفهوم الأمن التعاوني في مقاربة حلف شمال الأطلسي إلى التقرير الصادر عام 1966، والذي سمي بتقرير هارمل Harmel Report وقد كان لهذا المفهوم بُعد أيديولوجي واضح. وقد ابرز هذا التُّعد بشكل أكبر بعد نهاية الحرب الباردة، حين قام الناتو بتجميع الديمقراطيات التي تشترك في القيم المشتركة ضمن ما سمي "منطقة الديمقراطيات". و التي تعتبر الشراكة التعاونية الركيزة الأساسية لهذه المنطقة، كما وصلت عضوية الحلف إلى 28 دولة، بالإضافة إلى الشراكات التي أقامها مع دول ومنظمات أخرى عبر الحدود.²

التحول الاستراتيجي الثاني: ضمن التحول الاستراتيجي الثاني الموافقة على خمس مهمات رئيسية في المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي. وقد تم الاحتفاظ بالمهمات الثلاث الأولى من مفهوم عام 1991، بينما تم حذف المهمة الرابعة واستبدالها بمهمتين جديدتين. وفيما يلي المهمات الخمس التي تضمنها المفهوم الاستراتيجي الجديد :

- **خلق بيئة ومحيط أمني في المنطقة الأوروبية الأطلسية:** تهدف هذه المهمة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية من خلال اتخاذ إجراءات وقائية وإيجاد بيئة أمنة.
- **توفير إطار أطلسي للتشاور بين الدول الحليفة:** يتيح هذا الإطار للدول الأعضاء التشاور حول جميع القضايا المتعلقة بمصالحهم الحيوية، مما يعزز من التعاون والتنسيق بين الحلفاء.
- **ممارسة وظيفة الردع والدفاع الجماعي:** تتضمن هذه المهمة الاستعداد للردع والدفاع الجماعي ضد أي اعتداء أو أخطار أو تهديدات تستهدف أي دولة من الدول الأعضاء في الحلف.
- **الاستعداد للمشاركة في إدارة الأزمات ومنع النزاعات:** تتطلب هذه المهمة استعداد الحلف للمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات، بما في ذلك الرد على هذه الأزمات من خلال توافق تام بين الدول الأعضاء.

¹ وفاء بوراس ، منطقة جنوب البحر المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 09 ، العدد 16 ، جانفي 2020 ، ص 315 .

² فني كنزة ، الامن التعاوني لحلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط : مقاربة للواقع و رسم للافاق ، مرجع سابق، ص 509 .

- **ترقية علاقات الشراكة والتعاون والحوار مع دول أخرى:** تهدف هذه المهمة إلى تعزيز علاقات الشراكة والتعاون والحوار مع الدول الأخرى في المنطقة الأوروأطلسية، مما يعزز الأمن والاستقرار على نطاق أوسع¹.

هذه المهمات تعكس الرؤية الجديدة للأمن حيث تتجاوز الاعتبارات العسكرية التقليدية، بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، وهذا بهدف تعزيز قدرة الحلف على مواجهة التحديات الجديدة، و صياغة أدوار أخرى .

التحول الاستراتيجي الثالث

يعرف حلف شمال الأطلسي (الناتو) نفسه كمنظمة تسعى إلى تحقيق التعاون الأمني والعسكري، مما يجعله مكلّفًا بالعديد من المهام التي تهدف إلى تحقيق الأمن الدولي وليس فقط الإقليمي. لذا، قدم المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو لعام 2010 بُعدًا جديدًا للتعامل مع القضايا الأمنية المستجدة، وهو الأمن التعاوني. من خلال هذا المفهوم، يتمكن الناتو من إحداث تغييرات سياسية وأمنية تتجاوز حدوده، معتمدًا على الشراكات الاستراتيجية العابرة للحدود²

الفرع الثاني : التغيرات المناخية كمدخل استراتيجي لحلف الناتو

عرفت قمة حلف شمال الأطلسي التي عُقدت في جوان 2021 نقاشاً موسعاً حول العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن العالمي. في هذا السياق، أصدرت مجموعة الخبراء التابعة للمجلس العسكري الدولي الخاص بالمناخ والأمن (IMCCS) تقريرها السنوي الثاني حول المناخ والأمن في العالم، محذرة من "العواقب الوخيمة لتغير المناخ على الأمن". وأكد التقرير على ضرورة تكيف الأمن العالمي فوراً مع التحديات المناخية على جميع المستويات، مع التركيز بشكل أكبر على دور الجيوش في الاستجابة لمخاطر الأمن المناخي الناشئة.³

كما تم التطرق خلال قمة الناتو في فيلنيوس، الى التغيرات المناخية والأمن كأبرز المواضيع المطروحة. وفي حفل توقيع العملية، أكد نائب الأمين العام ميرتشا جيوانا على أهمية هذه القضايا بقوله: "التغير المناخي يشكل تهديدًا وجوديًا لمستقبل كوكبنا، وبالتالي فإنه يؤثر على أمننا. الناتو لا يجب أن يكون، ولا ينبغي له أن يكون، غائبًا عن أي جوانب جديدة لهذا المفهوم المتجدد للأمن. لا يمكن للناتو أن يبقى تحالفًا يعتمد على الوقود الأحفوري في عصر الطاقة المتجددة و في عام 1969، بادر الناتو بالاعتراف بالتحديات البيئية من خلال إنشاء لجنة تحديات المجتمع الحديث. قامت هذه اللجنة بإدارة دراسات وزمالات حول قضايا مثل تلوث الهواء والضوضاء، الرعاية الصحية، والنفائيات الخطرة. ومنذ ذلك الحين، واصل الناتو التعامل بجدية مع قضايا الأمن البيئي والتغير المناخي⁴

¹ وفاء بوراس ، الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، العدد 13 ، جويلية 2018 ، ص 238 .

² فني كنزة ، الامن التعاوني لحلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط : مقارنة للواقع ورسم للآفاق ، مرجع سابق ، ص 508 .

³ محمد فوزي ، التوجه نحو الجيوش الخضراء – المؤشرات و الدوافع -، مقال بتاريخ 2022/11/28 ، اطلع عليه يوم

2023/03/04 على الساعة 09:00 سا صباحا ، <https://acpss.ahram.org.eg/News/17697.aspx>

اطلع عليه بتاريخ 17, July 2023، 4NATO Delivers Environmental Security and Climate Change Solutions

. 2023/10/28 <https://www.act.nato.int/article/environmental-security-climate-change-solutions/>

في تقريره التقييمي السادس (AR6) ، أشارت اللجنة الحكومية بشأن تغير المناخ (IPCC) إلى أنه "لا يمكن إنكار أن التأثير البشري قد أدى إلى تسخين الغلاف الجوي والمحيطات واليابسة" وأن "تغيرات واسعة الانتشار وسريعة في الغلاف الجوي والمحيطات والجبال الجليدية قد حدثت". وقد كانت الأربعين عاما الماضية أدفاً من أي عقد منذ بدء تسجيل درجات الحرارة العالمية الدقيقة بعد الخمسينات من القرن التاسع عشر¹.

يعيد المفهوم الاستراتيجي لسنة 2022 التأكيد على أن الهدف الأساسي والمسؤولية الكبرى للتحالف و التي تكمن في الدفاع الجماعي ضد جميع التهديدات ومن كافة الاتجاهات. في الوقت نفسه، يصنف المفهوم الاستراتيجي التغير المناخي على أنه "تحدي محدد لهذا القرن ، اذ يؤثر التغير المناخي بشكل كبير على البيئة الاستراتيجية للتحالف، سواء داخل منطقة أوروبا-الأطلسي أو خارجها. كما تشمل المخاطر المباشرة المرتبطة بالتغير المناخي الجفاف، الحرارة الشديدة، تآكل التربة، التصحر، الفيضانات، ارتفاع مستويات سطح البحر، والتغيرات في أنماط الهطول والعواصف. قد تسفر هذه المخاطر عن عواقب ثانوية وثالثية، مثل فقدان الأراضي وسبل العيش، وانعدام الأمن الغذائي والمائي والطاقة. هذه التحديات يمكن أن تزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المناطق التي تعاني من هشاشة بالفعل².

هذا ما دفع بالضرورة الى الوصول الى اتفاق قادة الدول الأعضاء على حتمية التطرق للتأثير الأمني للتغير المناخي. إذ سيقوم الحلف بإجراء تقييمات دورية لأثر التغيرات المناخية على العمليات العسكرية للناو، ومنشآته، وبعثاته، مع دمج التغير المناخي في مناورات الحلف، ومشترياته، وعمله الدفاعي بصفة عامة ، كما اتفق قادة الحلف على تحقيق الهدف المرسوم لعام 2050 بشأن مواجهة التغير المناخي، والذي يتمثل في تفسير نسبة الانبعاثات الغازية المسببة لاحتباس الحراري الناتجة عن أنشطة الحلف³.

يشدد الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على دمج القضايا المتعلقة بالتغير المناخي في جميع أنشطة الأمم المتحدة. حيث يشارك عدد من دول المنظمة في مجموعة أصدقاء المناخ والأمن التابعة للأمم المتحدة، ويدعمون تطوير فكرية آلية المناخ والأمن .

الفرع الثالث : التهديد البيئي في المقاربة البيئية للحلف

تعتمد مقاربة الناو في تعريف الأمن على أنه يشير إلى غياب النزاعات العنيفة وتهديدات بقاء الدولة، إضافة إلى التعايش السلمي بين الأفراد ضمن النظام الدولي. من خلال هذا التعريف، يتضح أن مقاربة الناو للأمن تشمل مستويين: مستوى الدولة (الأمن القومي) ومستوى الفرد (الأمن العالمي). كما تشير المقاربة إلى أنه منذ أزمة النفط في السبعينيات، زاد الوعي بضرورة دمج القطاع الاقتصادي في مفهوم الأمن. وبالمثل، بدأت القضايا البيئية العالمية تكتسب أهمية

¹ Jens Stoltenberg ، **NATO Climate Change and Security Impact Assessment** ، The Secretary General's Repor ، Second Edition 2023 ، P7

² NATO Climate Change and Security Impact Assessment ، The Secretary General's Report ، pdf ، p6

نفس المرجع Jens Stoltenberg

³ قمة الناو - اتفاق على مشروع دفاعي جديد وعلى مواجهة تحديات الصين وروسيا ، مقال منشور في 2021/06/14 ، اطلع عليه 2023/03/06 على الساعة 21:42 سا ، <https://www.aljazeera.net/news/2021/6/14>

متزايدة في جدول أعمال السياسة الدولية، حيث أصبحت العلاقة بين البيئة والأمن موضوعاً رئيسياً على الساحة الدولية. في هذا السياق، يشمل مصطلح البيئة بالنسبة للناو المشاكل البيئية مثل تلوث الهواء والماء والكوارث الطبيعية¹

جدول 03 : يبين مدى تحول المدى البيئي على المستوى العالمي

التغيرات البيئية	نسبة التغيرات
درجات الحرارة العالمية	كانت في المتوسط ما بين 1.09 إلى 0.95 °C بالفترة من 1850 إلى 1900 على 1.20 °C في الفترة من 2011 إلى 2020.
ترتيب عام 2022 في درجات الحرارة العالمية	سادس أدفاً عام في السجلات مستمراً في الاتجاه نحو أعلى 10 سنوات أكثر حرارة تسجيلاً، والتي حدثت اعتباراً من عام 2010.
زيادة متوسطة في هطول الأمطار العالمية	منذ عام 1950
زيادة في متوسط منسوب سطح البحر العالمي	بمقدار 0.20 [0.15 إلى 0.25] متر بين عامي 1901 و 2018
انحسار عالمي للأنهار الجليدية	منذ التسعينيات، مع انخفاض في مساحة جليد البحر القطبي الشمال
تسخين الطبقة العليا للمحيط العالمي	(0-700 متر) منذ السبعينيات
التغيرات في البيوسفير البرية	منذ عام 1970، مع تحول لمناخات أقطابية في كل من النصفين الأرضيين

من اعداد الباحث بتصرف بناء على تقرير الأمين العامينس ستولتنبيرغ، تقييم تأثير تغير المناخ والأمن لحلف الناتو، الطبعة الثانية 2023، PDF، الصفحة 6.

وقد قام فرع الاستشراف الاستراتيجي بدمج تأثيرات تغير المناخ في أبحاثه المستقبلية الشاملة، مستفيداً من رؤية شبكة من المخططين والمستقبلين ومراكز الأبحاث والخبراء الصناعيين. وذلك باعداد تقارير تحليل الاستشراف الاستراتيجي مثلاً على هذا النهج المتكامل، حيث تحدد الاتجاهات الرئيسية للتغيير العالمي في مجالات السياسة، الأمن البشري، التكنولوجيا، الاقتصاد والموارد، والبيئة. اذ سلطت تقارير الأعوام 2013، 2015، و2017 الضوء باستمرار على التحديات التي يشكلها تغير المناخ على التحالف، حيث أشار تقرير 2017 إلى أن "الوصول إلى

¹ رفيف بوبشيش ، دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية - دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى ، أطروحة دكتوراة ، مرجع سابق ، ص 92 .

الموارد والسيطرة عليها من المرجح أن يزيد التنافس في المناطق المتنازع عليها ويؤدي إلى احتمالية نشوب صراعات¹.

تعد المقاربة البيئية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) جزءًا مهمًا من استراتيجيته الأمنية الشاملة. في هذه المقاربة، يربط الناتو بين القضايا البيئية والأمن، معترفًا بأن التحديات البيئية يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والصراعات. تركز هذه المقاربة على عدة جوانب رئيسية:²

- الاعتراف بالعلاقة بين البيئة والأمن: يُدرك الناتو أن التدهور البيئي وتغير المناخ يمكن أن يكونا مصدرًا للنزاعات والتوترات. على سبيل المثال، ندرة الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول والمجتمعات
- الاستجابة للكوارث الطبيعية: يتضمن دور الناتو مساعدة الدول الأعضاء والشركاء في الاستجابة للكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات، التي قد تؤثر على الأمن والاستقرار الإقليمي
- دمج القضايا البيئية في التخطيط العسكري: يسعى الناتو إلى دمج الاعتبارات البيئية في تخطيطاته العسكرية وعملياته. يشمل ذلك تقليل البصمة البيئية للعمليات العسكرية وتحسين كفاءة استخدام الموارد
- التعاون مع الشركاء والمنظمات الدولية: يعمل الناتو مع مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية، لتعزيز الأمن البيئي. يشمل هذا التعاون تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في التعامل مع التحديات البيئية
- التكيف مع تغير المناخ: يعترف الناتو بأن تغير المناخ يشكل تهديدًا طويل الأمد للأمن العالمي. لذا، يركز الحلف على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ من خلال تحسين البنية التحتية العسكرية وزيادة مرونة الدول الأعضاء في مواجهة الكوارث المناخية

من خلال هذه المقاربة البيئية، يسعى الناتو إلى تعزيز الاستقرار العالمي عبر معالجة التحديات البيئية التي يمكن أن تؤدي إلى النزاعات وعدم الاستقرار.

كما تعمل المؤسسات العامة، والمجتمع المدني، والمعاهد البحثية في دول الناتو ضمن شبكات تعاونية لتبادل المعرفة، والبحث عن حلول مبتكرة، وتحديد أفضل الممارسات، ووضع أهداف جماعية تتعلق بالمناخ والأمن. مثال على ذلك شبكة الخبراء الشماليين والبلطيق حول المناخ والأمن، التي تضم اثني عشر معهدًا بحثيًا لتعزيز التعاون البحثي ودعم الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية الأخرى.

¹Allied Command Transformation Enhances NATO's Understanding of Climate Change ,06/07/2021
https://www.act.nato.int/article/act-enhances-natos-understanding-of-climate-change/ على الساعة 12:35 21/03/2023 اطلع عليه بتاريخ

²NATO Climate Change and Security Action Plan، of the best practice compendium ،p 4
2023/05/29 ، https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2023/7/pdf/230710-climate-change-best-practices.pdf

وهو ما تجلى في تقرير تحليل الاستشراف الاستراتيجي لعام 2023 و الذي يهدف إلى فهم التحالف لتغير المناخ والاتجاهات الرئيسية الأخرى في البيئة الاستراتيجية المستقبلية وتأثيراتها على الناتو حتى عام 2035. و في نفس إطار دعم هذه الجهود، نظم فرع الاستشراف الاستراتيجي مؤخرًا سلسلة من الورش مع الخبراء، حيث حددوا تغير المناخ والتكنولوجيا وتأثيرهما على المجتمعات والدول والقوات المسلحة باعتبارها المحركات الأكثر أهمية للاتجاهات المستقبلية. بدأت هذه الورش في نوفمبر 2022، وكانت أول ورشة في برلين، ألمانيا، و تناولت تغير المناخ وإمكانية إحداثه لتغيرات مدمرة مثل الإرهاب المناخي والهندسة الجيولوجية.¹

الى جانب المهمة العسكرية، أقرت هذه القمة مهامًا سياسية تهدف إلى دعم وترسيخ التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية والوسطى، وكذلك في دول الاتحاد السوفيتي السابق. تشترط هذه المهام على هذه الدول تبني القيم الديمقراطية في مؤسساتها السياسية والعسكرية. كما تسعى إلى إنعاش اقتصادات الدول الديمقراطية الحديثة ومساعدتها على التحول إلى اقتصاد السوق، سواء من خلال منح المعونات الاقتصادية والمالية أو من خلال تزويدها بالخبرات الفنية والعلمية. يهدف ذلك إلى تحقيق المبادئ الجديدة لنظام الأمن الجماعي في منطقة الأورو-متوسط.²

المطلب الثاني : مقارنة العدالة البيئية

تعود جذور العدالة البيئية إلى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم استيراد الأفارقة كعبيد من القارة الإفريقية، مما أدى إلى تكوين مجتمع طبقي اشتهر بالتمييز العرقي. حيث لم يُسمح للعبيد بالعيش في نفس المناطق التي يعيش فيها مخدوموهم البيض، وبسبب قلة دخلهم، لم يتمكنوا من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الضرورية. هذا النقص في الخدمات الأساسية أدى إلى تدهور إدارة الموارد البيئية في المناطق التي يسكنها العبيد ، بين عامي 1876 و 1964، طبقت الولايات الجنوبية قوانين الفصل العنصري التي منعت الأفارقة الأمريكيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية وأجبرتهم على العيش في مناطق محددة بعيداً عن المناطق التي يسكنها البيض. نتيجة لهذه القوانين، افتقرت مناطق الأفارقة الأمريكيين إلى الإدارة البيئية السليمة، مما أدى إلى تحولها لاحقاً إلى بؤر تلوث.³

هذا ما مكن الطبقات الاجتماعية المتميزة في المجتمع من الابتعاد عن العواقب البيئية الضارة بفضل امتيازاتها الاجتماعية. و هو جوهر الظاهرة المعروفة بـ "العنصرية البيئية"، حيث تُبنى المنشآت السامة في المناطق السكنية للفئات الأقل قوة، غالباً على أساس العرق. تُظهر الدراسات التجريبية أنه يمكن للمجموعات المتميزة اجتماعياً أن تتجنب أشكال التدهور البيئي التي يمكن إدراكها وتحديدها؛ فإذا تلوّثت ضاحيتهم أو منطققتهم، يمكنهم الانتقال إلى مكان أكثر صحة. عندما

¹ **Allied Command Transformation Enhances NATO's Understanding of Climate Change**, 06/07/2021

² <https://www.act.nato.int/article/act-enhances-natos-understanding-of-climate-change/> على الساعة 12:35 21/03/2023 اطلع عليه بتاريخ

³ **مرجع سابق**

² قصدي فلة ، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي و إدارة الازمات في الشرق الأوسط ، مجلة أبحاث قانونية و سياسية ، المجلد 6 ، العدد 01 ، جوان 2021 ، ص 205 .

³ مهنى ورده ، **تحقيق العدالة البيئية في اطار تفعيل متطلبا التنمية المستدامة - دراسة بعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية** ، مجلة تنمية الموارد البشرية ، مجلد 16 ، العدد 02 ، جوان 2021 ، ص 348 .

تستنفد الموارد المحلية، يكونون في وضع يمكنهم من الاستفادة من مصادر الإمداد والأسواق الأوسع التي تستنزف المجتمعات البعيدة بطرق تتجاوز المعرفة والمسؤولية، مثل شراء الأسماك باهظة الثمن من مصايد غير محلية¹.

و في عام 1978، تم تفريغ مواد كيميائية خطيرة بشكل غير قانوني في ولاية نورث كارولينا، مما أدى إلى تلوث التربة. وقد تم تحديد موقعين لمكبات النفايات، أحدهما في مقاطعة تشاثام والآخر في مقاطعة وارن. على الرغم من عدم مناسبة موقع مقاطعة وارن للمكب بسبب طبقة المياه الضحلة، إلا أن الدولة قررت وضع المكب هناك. وكانت نسبة السكان السود في مقاطعة وارن أعلى بكثير من تلك في مقاطعة تشاثام، وبالتالي تم رفض هذا القرار وشهد احتجاجات تجمعت حولها الدعم من مجموعات حقوق الإنسان، وهكذا بدأت حركة العدالة البيئية²

ان هذه الأحداث كان لها دور كبير في تطوير مفهوم العدالة البيئية وفهمه. بداية من ربط مجلس التقارير البيئية الربع سنوية بين التمييز العنصري وجودة البيئة في عام 1971، وصولاً إلى تقديم قانون العدالة البيئية إلى التشريع الأمريكي في عام 1999، وتأسيس وكالة حماية البيئة لقاعدة بيانات مكتبية للعدالة البيئية في عام 2003، كل هذه الأحداث تعكس التطور المستمر في الفهم والتعامل مع قضايا العدالة البيئية. تلك الجهود ساهمت في توسيع الوعي بالتأثيرات غير المتساوية للتلوث وتأثيرات التغير المناخي على مجتمعات معينة، وتعزيز الضغط لاتخاذ إجراءات تصحيحية تهدف إلى تحقيق المساواة البيئي³.

نتيجة للعوامل المعقدة والمتداخلة مثل العرق والطبقة الاجتماعية والقمع الجنساني، يمكن تفسير مظاهر الظلم البيئي كنتاج للعلاقات الغير متنسقة مع البيئة و التي تتجاوز حدود الجغرافيا . حيث تسعى حركة العدالة البيئية إلى دراسة تأثير التمييز والتفاوتات الاجتماعية في توزيع الأعباء البيئية والنفايات الضارة، وذلك من خلال التركيز على كيفية تأثير هذه الممارسات على الصحة البشرية والبيئية للأقليات والفئات المهمشة. وتسلب الضوء على أن معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات الناجمة عن التلوث والمخاطر البيئية تكون عادةً أكثر انتشاراً في المجتمعات ذات الدخل المنخفض والأقليات العرقية. ويُفهم هذا التعرض غير المتناسب للمخاطر البيئية على أنه نوع من الظلم البيئي، حيث يكون هذا التمييز البيئي نتيجة لنظام اقتصادي واجتماعي يفرض على بعض المجتمعات تحمل عبء التلوث والمخاطر الصحية بشكل مفرط⁴.

ويعرّف "أفي بريسمان" العدالة البيئية بأنها السعي لتحقيق المساواة والحماية المتساوية بموجب القوانين واللوائح من خلال المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الأفراد، بغض النظر عن

¹Ramirez-Andreotta, Mónica. **"Environmental Justice." Ecology, Revised and Expanded** (2019): n. pag03.

²Banzhaf, Spencer, Lala Ma and Christopher Timmins. **"Environmental Justice: the Economics of Race, Place, and Pollution."** *The journal of economic perspectives : a journal of the American Economic Association* 33 1 (2019): 185-208 .p185 .

³ مهني وردة ، تحقيق العدالة البيئية في اطار تفعيل متطلبا التنمية المستدامة - دراسة بعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية ، مجلة تنمية الموارد البشرية ، مرجع سابق ، ص 349.

⁴حمود صبرينة ، العدالة البيئية : دراسة في الابعاد النظرية و القانونية ، أطروحة دكتوراة علوم في الحقوق ، مرجع سابق ، ص

العرق أو اللون أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الدخل. يتجلى ذلك في تطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين واللوائح والسياسات البيئية المعتمدة¹

حيث تعد العدالة البيئية مفهوماً حيويًا يهدف إلى ضمان تحقيق المساواة في الحماية القانونية واللوائح البيئية، بغض النظر عن الخلفيات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد. حيث إن التعريف الذي قدمه "أفي بريسمان" يسلط الضوء على أهمية المشاركة العادلة والفعالة لجميع أفراد المجتمع في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية. هذا التعريف يعكس الحاجة إلى تجاوز التمييز والاهتمام بالمساواة البيئية كجزء أساسي من العدالة الاجتماعية، إذ لا يجب أن يتأثر الأفراد سلبًا بالعوامل البيئية بناءً على هويتهم أو وضعهم الاقتصادي. هذه الرؤية الشاملة تعزز من أهمية إشراك الجميع في اتخاذ القرارات البيئية لضمان بيئة أكثر عدلاً واستدامة للجميع .

وهو ما يذهب إليه تعريف وكالة حماية البيئة الأمريكية "العدالة البيئية" بأنها تتطلب ألا يتحمل أي مجموعة من الناس حصة غير متناسبة من النتائج البيئية السلبية الناجمة عن العمليات أو السياسات الصناعية أو الحكومية أو التجارية، وتدعو إلى "معاملة عادلة ومشاركة ذات مغزى لجميع الناس بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل الوطني أو الدخل فيما يتعلق بوضع القوانين البيئية وتنفيذها وتطبيقها". بشكل أكثر عمومًا، يتناغم المفهوم البيئي للعدالة مع القلق المتزايد بشأن عدم المساواة في الدخل².

وقد تطور مفهوم العدالة البيئية ليشمل مجموعة واسعة من المشاكل والصراعات والطموحات ، ففي عام 1991، أصدرت القمة الوطنية الأولى لقادة البيئة للأشخاص من ذوي البشرة الملونة في واشنطن العاصمة وثيقة تسمى "مبادئ العدالة البيئية"، التي تضمنت 17 مبدأ يوضح نطاق العدالة البيئية الشاملة. تشمل هذه المبادئ تأكيدًا على قدسية الأم الأرض والحق في الحماية من الدمار البيئي، وتأكيدًا على حقوق الشعوب في تقرير مصيرهم، بالإضافة إلى مطالب بحقوق المشاركة وتنفيذ مبادئ الموافقة المستنيرة، ورفض الاحتلال العسكري والقمع واستغلال الأراضي والشعوب والثقافات. تشير المبادئ بوضوح إلى الحاجة إلى بناء حركة أساسية للعدالة البيئية على الصعيدين الوطني والدولي، مع مراعاة الظلم البيئي الذي تواجهه الأجيال الحالية والمستقبلية وكذلك غير البشر³

و لتحقيق العدالة البيئية، يجب مراعاة العديد من الجوانب أهمها :

- الاعتراف بجميع المتأثرين بالمخاطر البيئية :يشمل ذلك الشعوب الحالية والأجيال القادمة والمخلوقات غير البشرية.

¹ جلال محمد نجيب ، السياسات السكانية و دورها في تحقيق العدالة البيئية : دراسة ميدانية بمحافظة السويس ، المجلة العلمية لكلية الاداب جامعة أسبوط ، العدد 83 ، جويلية 2022 ، ص 689 .

² Banzhaf, Spencer, Lala Ma and Christopher Timmins. **"Environmental Justice: the Economics of Race, Place, and Pollution."** *The journal of economic perspectives : a journal of the American Economic Association* 33 1 (2019): 185-208.p186. مرجع سابق.

³ Menton, Mary, Carlos Larrea, Sara Latorre, Joan Martínez-Alier, Mika R. Peck, Leah Temper and Mariana Walter. **"Environmental justice and the SDGs: from synergies to gaps and contradictions."** *Sustainability Science* (2020): 1621-1636.p1623..

- المشاركة الفعلية للشعوب المعرضة للخطر: ينبغي إشراك هذه الشعوب في عملية صنع القرارات البيئية، بما في ذلك صنع القرار، الرقابة، التطبيق، والتحكم.
- اتباع نهج احترازي percautionary approach لضمان تقليل المخاطر على المجتمع ككل .
- التوزيع العادل للمخاطر: يجب أن يشمل هذا النهج وجهة نظر جميع الأطراف المتأثرة والجماعات التي تنادي بالمصلحة العامة.
- انصاف الجماعات المتضررة: يجب التعويض عن الأضرار التي تعاني منها الجماعات نتيجة للمشكلات البيئية¹.

تثار مشكلة حقيقية وملحة حول كيفية معالجة قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالفقر والعولمة والحق في التنمية دون تدمير البيئة. إحدى المقاربات المطروحة هي الاتفاقيات الدولية المرتبطة بقضايا محددة. على سبيل المثال، في عام 1997، تعهدت الدول الصناعية بالتزامات خاصة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في كيوتو. ومع ذلك، شهدت هذه الاتفاقية مساومات كبيرة حول إعفاء الدول النامية وانتقادات متعددة بشأن فعالية الاتفاق النهائي ومدى إنصافه².

ومع ذلك، واجهت هذه الاتفاقية العديد من الانتقادات، لا سيما فيما يتعلق بالمساومات التي أدت إلى إعفاء الدول النامية من الالتزامات والتساؤلات حول فعالية الاتفاق النهائي ومدى إنصافه. يعكس هذا النقاش الحاجة إلى حلول أكثر توازناً وعدلاً، بحيث تأخذ في الاعتبار التفاوتات الاقتصادية والتنموية بين الدول، مع الحفاظ على الالتزام القوي بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

و من عديد الأمثلة عن غياب العدالة البيئية يتضح هذا الأمر في تقاطع مشكلة العدالة الاقتصادية مع العدالة البيئية. إذ تشير الآثار الاقتصادية المحتملة في بنغلاديش وغرب ووسط إفريقيا والعديد من البلدان الأخرى في العالم الثالث إلى توقعات بعواقب شديدة الخطورة، وذلك نظراً لمستويات المعيشة المنخفضة والهشة بالفعل في هذه المناطق. بهذا السياق، يميل التركيز على الناتج الإجمالي العالمي واستهلاك الفرد إلى حجب قضية ضخمة تتعلق بالعدالة والإنصاف بين أجزاء العالم المختلفة. تمتد هذه القضية إلى المشكلة البيئية، نظراً لوجود مشكلة رئيسية تتعلق بالاختيار الاجتماعي المدفونة في الإحصاءات الإجمالية إذ تتعرض العديد من البلدان النامية لمخاطر الانبعاثات إلى حد كبير، ومن المتوقع أن تتزايد آثارها عليها. لذلك، يجب أن تتناول أي مبادرة عالمية المسائل المتعلقة بعدالة التوزيع، ليس فقط لأهميتها للرفاهية، بل لأن الاتفاقيات العالمية ستطلب توجيه الاهتمام إلى هذه القضايا لتحقيق التوافق والإنصاف³.

¹ سوزي محمد رشاد ، لاجئو المناخ في إفريقيا : عدم العدالة البيئية وتعقيدات الاعتراف الدولي ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، جانفي 2022 ، ص 5 .

² باتريسيا براندر و اخرون ، اتجاهات دليل تدريبي في التربية على حقوق الانسان مع الشباب ، ترجمة نيكول نعمة (لبنان) ، منشورات المجلس الأوربي ، 2001 (ص 351 .

³ امارتيا سن ، العقلانية و الحرية ، ترجمة شهرت العالم (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، اوت 2017) ص 39 .

يمكن القول إن التحديات المعقدة التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالعدالة الاقتصادية والبيئية. مردها أن السياسات الاقتصادية العالمية غالباً ما تهمل الاعتبارات العدالةية بين الدول، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوات بين الدول الغنية والفقيرة. فيجب أن تشمل المبادرات العالمية نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل، لضمان تحقيق تنمية مستدامة وعدالة شاملة .

ينتقد بعض الباحثين، وخاصة علماء البيئة، إدراج الحق البيئي ضمن حقوق الإنسان، ويخشون أنه إذا أصبحت حماية حياة الإنسان وصحته من أهداف الحماية البيئية، فسيرتبط ذلك فقط بتأمين رفاهية الإنسان وحاجته للحماية. بدلاً من ذلك، يدعون إلى مقاربة أكثر مثالية، حيث يرون أن البشر جزء من المحيط الحيوي (شبكة حياة الأرض)، وأن واجبهم تجاه الإنسانية لا ينفصل عن واجبهم في حماية البيئة. كما يجب أن تأخذ مطالبات حقوق الإنسان في الاعتبار القيم الأساسية واحتياجات الأجيال المستقبلية ومصالح الدول والشعوب المتنافسة. ويشير البعض إلى ضرورة تمتع الأنواع الأخرى بحقوق مماثلة لحقوق الإنسان. فبينما لا تتمتع الحيوانات بنفس الحقوق القانونية، فإنها غالباً ما تحظى بحماية القانون. في معظم الدول الأوروبية، توجد قوانين لحماية رفاهية الحيوانات الأليفة وظروف عيشها¹.

و من منظور آخر يرى أرسطو ان العدالة البيئية تتجلى في تنظيم عدد السكان بطريقة تضمن عدم تحولهم إلى عبء على الموارد الطبيعية المتاحة. اذ يعتقد أرسطو أن الحفاظ على التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية هو أمر ضروري لضمان استدامة المجتمع ورفاهيته. فإذا تجاوز عدد السكان القدرة الاستيعابية للموارد، فإن ذلك يؤدي إلى استنزافها، مما يتسبب في مشكلات بيئية واقتصادية مثل الفقر والجوع. لذلك، يشدد أرسطو على أهمية التخطيط والتوازن في إدارة الموارد والسكان لضمان تحقيق العدالة البيئية والحفاظ على جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع².

تتعدد وجهات النظر حول العلاقة بين حقوق الإنسان والعدالة البيئية. من جهة، اذ يرى بعض الباحثين أن إدراج الحق البيئي ضمن حقوق الإنسان قد يقصر الاهتمام على رفاهية الإنسان فقط، مما قد يؤدي إلى تجاهل الأبعاد الأوسع للأزمة البيئية. ومن جهة أخرى، هناك دعوة إلى تبني رؤية أكثر شمولية، ترى في الإنسان جزءاً من شبكة الحياة على الأرض، وبالتالي تربط بين واجب حماية الإنسان وواجب حماية البيئة .

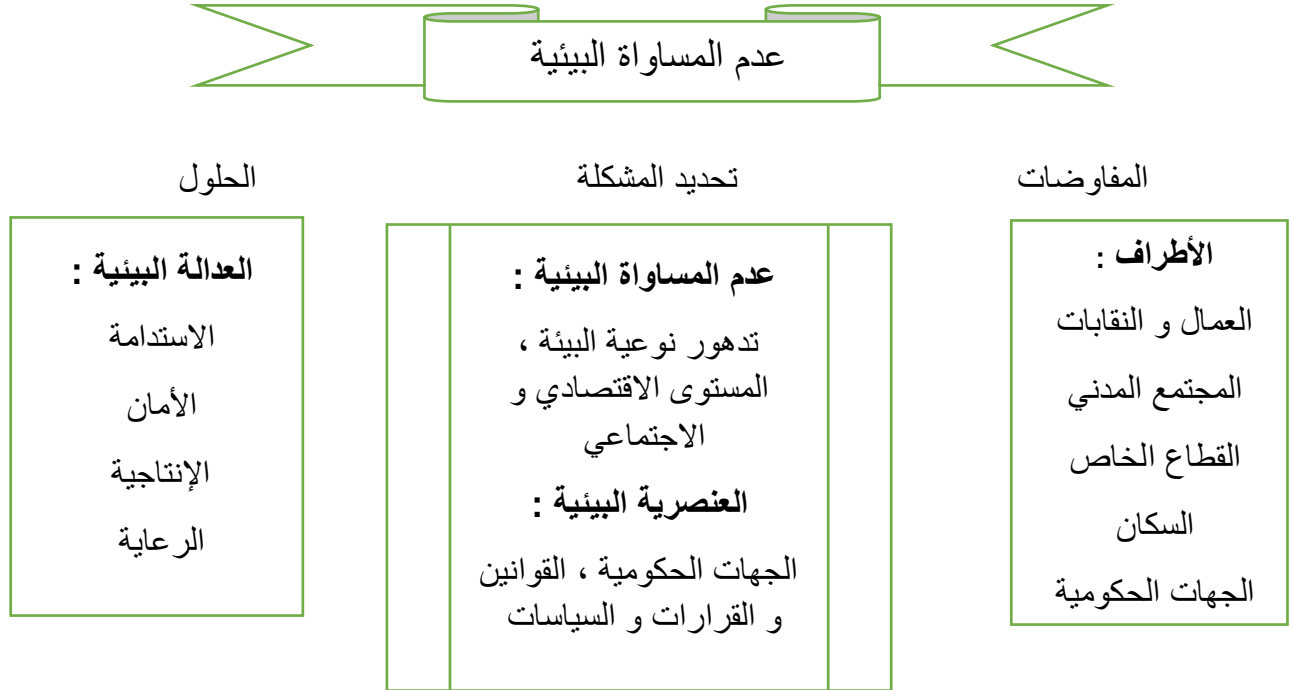
وفي هذا الصدد، يتضح أن النقاش حول العدالة البيئية وحقوق الإنسان يتطلب موازنة دقيقة بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية وحماية حقوق الأجيال القادمة، إضافة إلى الحفاظ على التوازن البيئي. و ان إدراك الترابط بين حقوق الإنسان والبيئة يعزز من فهمنا لأهمية تبني سياسات مستدامة وشاملة تراعي جميع جوانب الحيوانية للفرد و الدول على حد سواء .

¹ باتريسيا براندر و آخرون ،اتجاهات دليل تدريبي في التربية على حقوق الانسان مع الشباب، ترجمة نيكول نعمة ،مرجع سابق ، ص 351 .

² جلال محمد نجيب ، السياسات السكانية و دورها في تحقيق العدالة البيئية : دراسة ميدانية بمحافظة السويس ، مرجع سابق ، ص 694 .

وهذا ما يظهر في إعادة تفسير أطروحة "مجتمع المخاطر" التي قدمها بيك كأطروحة معيارية تقترح أن العمل السياسي الفعال للحد من الأضرار البيئية يكون أكثر احتمالاً إذا كانت المخاطر البيئية موزعة بشكل متساوٍ ولا يمكن لأي مجموعة أن تضمن الهروب منها. لذلك، في المجتمعات التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة وتلعب فيها الطبقات الاجتماعية المتميزة الدور الرئيسي في صنع القرار، من المحتمل أن تعكس القرارات مستوى بُعدهم العالي عن الأضرار البيئية من حيث العواقب والمعرفة والتواصل¹.

الشكل رقم 06 : يمثل اطار بياني لنظرية العدالة البيئية



المصدر : عيد الراجحي ، العدالة البيئية ، السعيد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2020 ، شبرا مصر ، ص 37 .

على مدار الثلاثة عقود الماضية، توسعت وانتشرت مفاهيم العدالة البيئية، وتطورت معانيها السياسية وطموحاتها وأبعادها في سياقات مختلفة إلى جانب مناقشة تعريفاتها المتعددة، وقد زاد اهتمام الباحثين بنظرية العدالة متعددة الأبعاد في مجال العدالة البيئية ، فيما يلي نستعرض الأعمدة الرئيسية لها:²

¹Ramirez-Andreotta, Mónica. **"Environmental Justice."** *Ecology, Revised and Expanded* (2019): n. pag 04. مرجع سابق

²Menton, Mary, Carlos Larrea, Sara Latorre, Joan Martínez-Alier, Mika R. Peck, Leah Temper and Mariana Walter. **"Environmental justice and the SDGs: from synergies to gaps and contradictions."** *Sustainability Science* (2020): 1621-1636p1624. مرجع سابق

العدالة البيئية السائدة: على الرغم من أن البعض وصفها بـ"العدالة البيئية الراديكالية"، و تُفهم على أنها العدالة في الممارسة السياسية و أنها توازن بين عناصر التوزيع والاعتراف والمشاركة والقدرة المتداخلة .

العدالة التوزيعية (التوزيع العادل للفوائد والأعباء عبر المجتمع): تركز على التوزيع العادل للتكاليف والفوائد البيئية والموارد والدخل والثروة. على الرغم من أهمية هذا المنظور، إلا أنه قد يتجاهل تأثير البنية الاجتماعية والسياق المؤسسي في توزيع هذه الموارد. وفقًا لإيريس يونغ (1990)، تلعب السلطة وإجراءات اتخاذ القرارات وتقسيم العمل والثقافة دورًا في تحديد أنماط التوزيع البيئي .

العدالة الاعترافية (الاعتراف بالظلم التاريخي الذي شكل الظروف الحالية): تتمحور حول الاعتراف بالاختلاف واحترامه، وهي تُعد بُعدًا أساسيًا من أبعاد العدالة. حيث يرتبط مفهوم "إعادة التوزيع" بالسعي لتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد المادية بشكل عادل. أما "الاعتراف"، فيتعلق بضرورة الاعتراف بكرامة الأفراد كشرط أساسي لتحقيق العدالة في المجتمع. يشمل ذلك ليس فقط حق الفرد في الاعتراف الذاتي، ولكن أيضًا الاعتراف بالهويات الجماعية واحتياجاتها ومخاوفها الخاصة وعلاقتها بالطبيعة والبيئة.

العدالة الإجرائية (عمليات اتخاذ القرار العادلة والمشاركة): تهتم بضمان العمليات المؤسسية العادلة والمتساوية داخل النظام القانوني للدولة. وفي هذا السياق، تعتبر العدالة أمرًا أكثر من فهم الأنماط غير العادلة للتوزيع ونقص الاعتراف، إذ تركز بشكل أساسي على كيفية ربط هاتين الجانبين في العمليات السياسية والاجتماعية. عندما يتم "تأسيس أنماط من عدم الاحترام والاستهانة" داخل المؤسسات، فإنه يظهر عدم المساواة في المشاركة أو الاستبعاد في عمليات صنع القرار .

الشكل 07 : يوضح كيفية الترابط بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي و البيئي



من اعداد الباحث

من خلال الشكل، يمكننا أن نرى أن هذه المبادئ الثلاثة مترابطة ومتكاملة بشكل وثيق، بحيث يصعب التفريق بينها .

كثير من الباحثين عبروا عن انتقاداتهم للأبحاث الأولية في مجال العدالة البيئية بسبب التركيز الحصري على العدالة التوزيعية التي تفترض أنه إذا كان الحق للجميع في وصول متساوٍ إلى الموارد البيئية وتعرض متوازن للمخاطر البيئية، فإنه لا يوجد ظلم بيئي على سبيل المثال، إذا كانت مكبة للنفايات السامة تقع على بُعد متساوٍ من المجتمعات الأصلية والبيضاء، فإنه لا يُعتبر هذا ظلماً بيئياً وفقاً للتعريف الذي يركز على العدالة التوزيعية ومع ذلك، يتجاهل هذا التعريف السياقات الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي يحدث فيها الظلم البيئي، والأفعال التمييزية التي تمت عبر التاريخ وفي العصر الحديث ضد السكان المهمشين (بما في ذلك الشعوب الأصلية وغير البيضاء في المجتمعات الاستعمارية، والأفراد ذوي الدخل المنخفض والطبقات الأدنى في الهند، والشعوب التي تم استعمارها سابقاً في جنوب العالم). تلك العوامل جميعها تلعب أدواراً كبيرة في خلق الظلم البيئي¹.

كما واجهت مقاربة حركة العدالة البيئية عدة انتقادات، منها :²

غياب التعريفات الرسمية للضحية البيئية: لم تقدم التعريفات الرسمية للعدالة البيئية حتى الآن توضيحاً لضحايا التلوث البيئي. على سبيل المثال، لا يزال من غير الواضح كيفية منح مركز الضحية في القانون للأشخاص الذين لا يستطيعون تمثيل أنفسهم، مثل الأطفال الذين لم يولدوا بعد وتعرضوا للضرر بسبب الإشعاع .

¹Parsons, Meg, Karen T. Fisher and Roa Petra Crease. **"Environmental Justice and Indigenous Environmental Justice."** *Decolonising Blue Spaces in the Anthropocene* (2021): 39 - 73.p42.

²حمود صبرينة ، العدالة البيئية -دراسة في الابعاد النظرية و القانونية - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في الحقوق 2022 . مرجع سابق، ص 153 .

التركيز الجغرافي المحدود: تميل الدراسات إلى التركيز على حالات اللامساواة البيئية في المناطق المحلية دون تناول الظلم على نطاق عالمي، مثل آثار حادثة تشيرنوبيل. وهناك أمثلة عديدة على اللامساواة البيئية حيث يحصل البعض على فوائد اقتصادية من عمليات التنمية أو التصنيع بينما تعاني الأغلبية من العواقب الاجتماعية والبيئية.

البعد العالمي والمتعدد الأجيال: العدالة البيئية هي قضية عالمية تتجاوز الحدود الحالية وتؤثر على الأجيال القادمة. على سبيل المثال، من المحتمل أن يتأثر الناس في البلدان الإفريقية والأجيال القادمة بشكل كبير بالتغيرات المناخية الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري الذي يحدث غالبًا في بلدان أخرى.

الإهمال البيئي: تركز العدالة البيئية على البشر وتتجاهل النظم الطبيعية التي تشهد معدلات عالية من انقراض النباتات والحيوانات. لذا، يجب تحمل مسؤولية ضمان استدامة الكوكب والحفاظ على التنوع البيولوجي. وكما أشار دوبسون (Dobson)، يجب أن تتسع نظرية العدالة لتشمل ما هو أبعد من عالم الإنسان الحالي.

إعادة توزيع تكاليف الحفاظ على البيئة: ركزت العدالة البيئية حتى الآن على إعادة توزيع التكاليف الناتجة عن الحفاظ على البيئة. وقد أوصت بتحديد مواقع لمرافق التمويل في المجتمعات غير العرقية، لكن لم يتم التأكيد على الفوائد البيئية نفسها التي تعد جزءًا مهمًا من السياسات البيئية.

تشير هذه الانتقادات إلى الحاجة الملحة لتطوير مقاربة شاملة للعدالة البيئية تأخذ في الاعتبار الأبعاد القانونية والجغرافية والزمنية والبيئية. بحيث يجب أن يتعاون الأكاديميون وصناع القرار والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول مبتكرة وعادلة للتحديات البيئية المعاصرة والمستقبلية.

وفي الخير يمكن القول ان العدالة البيئية بأنها اتخاذ الإجراءات القانونية لمنع نشوء بؤر التلوث البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة. يطرح الاستغلال اللامسؤول للبيئة على الصعيد العالمي معضلة اللاعدالة البيئية، والتي تنتج عن انعدام الرقابة على الوكلاء الاجتماعيين الذين يقومون بتصدير الآثار السلبية لقراراتهم ومشاريعهم المضرة بالبيئة إلى أطراف بريئة في دول العالم الثالث¹.

تعد العدالة البيئية قضية ذات أبعاد عالمية ومتعددة الأجيال، بالإضافة إلى كونها قضية وطنية في العديد من البلدان، إن لم يكن في جميعها. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن يتأثر سكان البلدان الإفريقية والأجيال القادمة تأثيرًا شديدًا بالتغيرات المناخية الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، الذي يتسبب فيه غالبًا البلدان المتقدمة بدلاً من البلدان الفقيرة. ومن ثم، فإن العدالة البيئية تتجاوز مجرد كونها مسألة تتعلق بالعرق أو عدم المساواة، ولا تقتصر مشكلاتها على الولايات المتحدة أو البلدان الغنية

¹باهي سمير ، زنودة منى ، أزمة كورونا و متطلبات حماية البيئة في ظل العولمة ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، جويلية 2022 ، ص 167 .

فحسب. بل إنها قضية عالمية تتطلب معالجة شاملة وتعاوناً دولياً لضمان تحقيق العدالة البيئية لجميع الشعوب عبر الأجيال¹.

المطلب الثالث : مقارنة السلام البيئي

بعد نهاية الحرب الباردة و التطورات الغير مسبوقه في المجال الدولي خاصة و مايتعلق بالمفاهيم المحدثه في الشق الامني ، قامت العديد من الوحدات السياسية بتبني فكرة التعاون الدولي كمرتكز أساسي للحد من النزاعات ، و كذا خلق بيئة امنية نظيفة ، هذا ما اظهر مصطلحات جديدة على الحقل البحثي كفكرة صناعة السلام .

تعتبر عملية صناعة قرار بناء السلام عملية معقدة وديناميكية تتجاوز مجرد اتخاذ القرار ، اذ تتداخل فيها مجموعة من العوامل التي تستلزم التركيز على الإطار النظري لفهم القرار بمفهومه وطبيعته وقيمه ودلالاته. كما تتطلب هذه العملية تحليلاً دقيقاً لقياس تأثير القرار ودرجة عقلانيته والهدف الحقيقي من اتخاذه في سياق النزاعات البيئية ، حيث تُقاس هذه العملية استناداً إلى عاملين أساسيين:

الأول هو تأثير القرار على إدراك الموقف من قبل صانع السلام البيئي

الثاني يتعلق بدرجة تعقيد الموقف²

بناء على هذا فقد سعى العديد من الباحثين في الحقل الدولي الى طرح فكرة السلام البيئي مركزين على فكرة الحد من أسباب النزاع ، من خلال اتخاذ الضرر البيئي كمنطلق فكري لزيادة الرفع من مستوى التعاون الدولي و انتهاء الصراع .

يعتبر بناء السلام البيئي جزءاً مهماً من الأبحاث الأوسع حول الأمن البيئي. اذ يكمل هذا المجال الدراسات الحالية حول صراعات الموارد والصراعات المناخية من خلال التركيز على الحوكمة البيئية التعاونية والتكيف السلمي مع تغير المناخ، مما يتحدى الروايات الأحادية التي تربط البيئة بالصراع. كما يضيف بناء السلام البيئي بعداً إضافياً لأبحاث بناء السلام، من خلال تسليط الضوء على مواضيع هامة مثل تغير المناخ، أمن المياه، والموارد الطبيعية عالية القيمة، كما ان لهذا المجال القدرة الكبيرة على التأثير في النقاشات السياسية المتعلقة بمنع الصراعات البيئية، والحوكمة البيئية الحساسة للنزاعات، والتكيف مع تغير المناخ، وبناء السلام المستدام³

كما توضح الأدبيات أن هناك آليات متكررة لبناء السلام البيئي، ومن بين هذه الآليات الرئيسية:

4

¹عيد الراجحي ، العدالة البيئية (شبرا ، السعيد للنشر و التوزيع ، ط1 ، مصر ، 2020) ص 37 .

²حازم حمد موسى ، التحليل الاستراتيجي للنزاع و بناء السلم المستدام دراسة في الركائز الثلاث -النزاع ، المصالحة ، السلام)

عمان ، دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2020) ص 45 .

³Ide, T. (2023). **Sampling bias in environmental peacebuilding research**. Environment and Security, 1(1-2), 10-23. P11.

⁴ändig, J., Dalmer, N., Ide, T., & Vogler, A. (2024). **From climate conflicts to environmental peacebuilding: Exploring local dimensions**. Environment and Security, 2(1), 3-20.P05.

- تعزيز التعاون لحل النزاعات المتعلقة بالموارد أو التخفيف من حدتها، سواء بين الدول أو على المستوى المحلي، بما أن المشاكل البيئية غالباً ما تكون طويلة الأمد وعابرة للحدود، لكنها نادراً ما تعتبر قضايا أمنية عليا، فهي مناسبة لتعزيز التعاون وبناء الثقة.
- يمكن أن يتم بناء السلام البيئي أيضاً من خلال نشر القيم، خاصة عندما يتدخل الفاعلون الدوليون في الأوضاع ما بعد الحرب. على سبيل المثال، يمكن أن يعيد نشر معايير حقوق الإنسان، والوصول العادل، والمساواة بين الجنسين إلى تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع خاصة و مايتعلق بإدارة المياه، والغابات، والمعادن، وغيرها من الموارد البيئية.
- مسار آخر لبناء السلام البيئي هو تحسين تقديم الدولة للخدمات. نظراً لأن الصراعات المسلحة قد تتسبب في تدمير مؤسسات إدارة الموارد، فإن هناك فرصاً لإعادة تصميم هذه المؤسسات لزيادة الوصول إلى خدمات الدولة، وتحسين الصحة العامة، وتمكين سبل العيش.

ورغم ظهور بناء السلام البيئي في الألفية الثانية، إلا أنه تم تسبقه من قبل تصورات بديلة أخرى، خاصة مفهوم السلام المستدام الذي يعود إلى التسعينات. حيث يتناول السلام المستدام الارتباطات المتعددة في التفاعل بين الاستدامة والتنمية والسلام، ويهدف إلى حماية الأرض من التهديدات البيئية وتنسيق الأهداف المتعارضة للسياسات البيئية والأمنية، بالإضافة إلى تنفيذ الحوكمة المحلية والعالمية وتطوير استراتيجية وقائية لتقليل المخاطر العالمية. ومن خلال إرضاء الاحتياجات الأساسية للإنسان دون تدمير الظروف الطبيعية للحياة، ويسعى السلام المستدام إلى تقليل التفاعلات السلبية بين النزاع المسلح وتدمير البيئة وانخفاض مستويات التنمية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى "دورة تكرارية" من عدم السلام وعدم الاستدامة في العالم¹

تعود الأصول النظرية والتجريبية لبناء السلام البيئي إلى الدراسة الأساسية التي أجراها كين كونكا وجيفري دابيلكو بعنوان "صنع السلام البيئي"، والتي بحثت في "ما إذا كان التعاون البيئي يمكن أن يؤدي إلى أشكال أوسع من السلام". تعتمد حجة كونكا ودابيلكو على تصور أن التعاون البيئي يمكن أن يكون متغيراً مستقلاً يؤثر على عدة متغيرات تابعة مرتبطة بالسلام. السلام الناتج عن التعاون البيئي لا يُعتبر فقط غياباً للعنف، بل يشمل أيضاً تعزيز الثقة واليقين وبناء "هوية جماعية"، وقد حدد كونكا ودابيلكو مسارين لبناء السلام البيئي. الأول هو "تغيير المناخ الاستراتيجي"، الذي يهدف إلى تقليل فجوة الثقة بين الحكومات؛ والثاني هو "تعزيز الحوكمة ما بعد ويستفالية"، الذي يعتمد على فكرة أن الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل شبكات المناصرة،

¹Hardt, J. N., & Scheffran, J. (2019). **Environmental peacebuilding and climate change: peace and conflict studies at the edge of transformation**. Policy Brief, 68, 1-20.p07. مرجع سابق.

يمكن أن تتجاوز حدود التعاون بين الدول من خلال خلق التبعية المتبادلة، وتعزيز معايير جديدة، وبناء مجتمعات مدنية عابرة للحدود الوطنية¹

وقد ساهمت الأدبيات الناشئة حول بناء السلام البيئي في إثراء الخطابات الأوسع حول حل النزاعات والحفاظ على البيئة. إذ يجادل مؤيدو بناء السلام البيئي بأن التعاون في القضايا البيئية المشتركة يمكن أن يزيد من الثقة والتبعية المتبادلة، ويشجع على حل النزاعات بطرق سلمية بين الدول. وفقاً لهذا المنظور، فإن التعاون عبر الحدود في مجالات مثل حقائق السلام، وإدارة أحواض الأنهار الدولية، وبرامج مراقبة البيئة يمكن أن يكون "حافزاً فعالاً لتقليل التوترات، وتوسيع نطاق التعاون، وتعزيز نزاع السلاح، وتعزيز السلام"²

يمكن الاعتماد على مفهوم موحد لبناء السلام البيئي، والذي يشمل جميع المقاربات والمناهج المختلفة التي تتداخل مع إدارة القضايا البيئية وذلك بهدف دعم منع النزاعات، والتخفيف من حدتها، وحلها، والتعافي منها. ويُعتبر هذا التعريف الأكثر تنبهاً، حيث يغطي الساحتين الدولية الداخلية، وكذلك مختلف درجات النزاعات، سواء كانت كامنة أو نشطة. كما أن بناء السلام البيئي يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية: ³

- **الأمن:** يُسهم في بناء السلام البيئي، من خلال الإدارة الشاملة والمستدامة للموارد الطبيعية، وتجنب النزاعات المتعلقة بهذه الموارد، مما يعزز عنصر الأمن والحماية. فلاستغلال البيئي دون الاهتمام بالمجتمعات المحيطة يقوض الأمن البشري بشكل عام، وقد يؤدي إلى احتجاجات ومقاومة عنيفة.
- **سبل العيش والاقتصاد:** يعد انعدام الأمن المعيشي وضعف الأداء الاقتصادي من المؤشرات الرئيسية للصراع العنيف وفشل جهود بناء السلام. وبالتالي، تعتبر الإدارة الفعالة والمستدامة للقضايا البيئية أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي، مما يقلص الفرص لنشأة الصراعات. حيث يُعتبر التركيز على الحوكمة ضرورياً لاستعادة بناء السلام في حال تم تدمير البنية التحتية البيئية أثناء الصراعات. كما أن الحد من مخاطر الكوارث يعد أمراً حاسماً لتحقيق الأمن المجتمعي.
- **السياسة والعلاقات الاجتماعية:** توفر التحديات البيئية المشتركة بين الدول مداخل مهمة للتعاون الدولي، حتى في ظل العلاقات العدائية أو التي تتسم بعدم الثقة. حيث تتجاوز التحديات البيئية الحدود السياسية كما تكون أقل حساسية من الموضوعات السياسية الأخرى. إذ يمكن أن يحفز التعاون البيئي على إنشاء مؤسسات تؤدي إلى مزيد من التكامل وحل النزاعات. وتُعتبر هذه المؤسسات المتكيفة والمرنة ضرورية لبناء القدرة على

¹Mirza Sadaqat Huda, An ecological response to ethno-nationalistic populism: grassroots environmental peacebuilding in south Asia, *International Affairs*, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 119–130. p122

²Mirza Sadaqat Huda, **An ecological response to ethno-nationalistic populism: grassroots environmental peacebuilding in south Asia**, *International Affairs*, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 119–138. p122. مرجع سابق.

³سارة عبد العزيز، **السلام البيئي رؤية متطورة لمواجهة صراعات الموارد**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مقال نشر 2021/03/15، و اطلع عليه 2022/12/23، على الساعة 23:42، الموقع <https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/6151>

الصمود والاستجابة للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. كما أن التعاون الإيجابي بشأن التحديات البيئية يعزز بناء الثقة والتفاهم بين الفئات الاجتماعية والقادة السياسيين. وغالبًا ما يُشار إلى هذه الديناميكية بمفهوم صنع السلام البيئي .

جدول 05: تطور مراحل البحث في الأدبيات حول النزاعات البيئية والسلام البيئي.

السنة	محتوى أبحاث النزاعات البيئية	محتوى أبحاث السلام البيئي
1989	الموجة الأولى: الموارد البيئية وأمن الدولة	الدراسات المبكرة: مفهوم السلام المستدام
1994 الى الآن	الموجة الثانية: البيئة والأبعاد الاجتماعية والسياسية للنزاع	الموجة الأولى: القضايا البيئية كعوامل للتعاون والسلام
2002	الموجة الثالثة: تغير المناخ كمحفز للمخاطر والنزاعات	الموجة الثانية: التعاون من خلال وضد تغير المناخ
2007 الى الآن	-	الموجة الثالثة: بناء السلام البيئي
2015 الى الآن		
2018	الظهور المتزامن للموجة الرابعة من البحث في كلا مجالي البحث	

المصدر Hardt, J. N., & Scheffran, J. (2019). Environmental peacebuilding and climate change: peace and conflict studies at the edge of transformation. Policy Brief, 68, 1-20

يتبين من خلال الجدول أن الأبحاث في مجالي النزاعات البيئية والسلام البيئي قد تطورت بشكل متزامن ومتداخل، مع التركيز على فهم أعمق لكيفية تأثير البيئة على النزاعات وكيفية استخدام القضايا البيئية كوسيلة لتعزيز السلام. كما أن التطورات الحديثة تشير إلى مزيد من التكامل بين هذين المجالين، مما يعزز الفهم الشامل للتحديات والفرص المتعلقة بالبيئة والنزاعات والسلام و ذلك مرور عبر المرحلية في الدراسات وقد قسمت الى أربعة موجات :

فبالنسبة لفحوى النزاعات البيئية فقد قسم على النحو التالي

الموجة الأولى و التي انطلقت سنة 1989 : ركزت على العلاقة بين الموارد البيئية وأمن الدولة. تمحورت الأبحاث حول كيفية تأثير الموارد الطبيعية على استقرار الدول وأمنها، مع التركيز على احتمالية أن تؤدي ندرة الموارد إلى صراعات بين الدول أو داخله

الموجة الثانية سنة 1994 : توسعت الأبحاث لتشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للنزاع البيئي. هذا يعني أن الدراسات بدأت تأخذ في الاعتبار كيف تؤثر العوامل الاجتماعية والسياسية على النزاعات المتعلقة بالبيئة، وليس فقط الموارد بحد ذاته

الموجة الثالثة من 2007 الى 2015 : بدأت الأبحاث تركز على تغير المناخ كمحفز رئيسي للمخاطر والنزاعات. هذه الموجة تسلط الضوء على كيفية تأثير التغيرات المناخية على استقرار الدول والمجتمعات .

اما بالنسبة لفحوى السلام البيئي فقد كان مغايرا في مساره نوعا ما
الدراسات المبكرة سنة 1994: بدأت في تطوير مفهوم السلام المستدام، مع التأكيد على أهمية إدارة الموارد بشكل يساهم في تعزيز السلام والاستقرار .

الموجة الأولى سنة 2002: بدأت الأبحاث في النظر إلى القضايا البيئية كعوامل محتملة للتعاون والسلام بين الدول. هذه الموجة ركزت على كيفية استخدام القضايا البيئية كفرص لتعزيز التعاون بدلاً من النزاع .

الموجة الثانية سنة 2007 : تناولت هذه الموجة التعاون من خلال وضد تغير المناخ. بمعنى كيف يمكن للتعاون البيئي أن يكون وسيلة للتصدي لتغير المناخ، وكيف يمكن أن يساهم في بناء علاقات دولية أقوى وأكثر سلمية .

الموجة الثالثة سنة 2015 : ركزت الأبحاث على بناء السلام البيئي بشكل أكبر، مع التركيز على كيفية استخدام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق السلام في المناطق المتأثرة بالنزاعات البيئية .

اما الظهور المتزامن للموجة الرابعة في كلا مجالي البحث كان سنة 2018 : ويشير إلى أن هناك تطوراً جديداً ومهماً في كلا المجالين، حيث بدأت أبحاث النزاعات البيئية وأبحاث السلام البيئي في التطور بشكل متزامن، مما يعكس الاعتراف المتزايد بالتداخل بين هذين المجالين وأهمية التكامل بينهما لتحقيق فهم أعمق وأشمل للقضايا البيئية وتأثيراتها على النزاعات والسلام .

من جذوره الأولية، تطور الأدب حول بناء السلام البيئي ليصبح مجموعة متفرقة ومجزأة من المعرفة. حيث يشمل الأدب حول منع الصراعات على المستوى الدولي دراسات حالة عن التعاون البيئي الثنائي بين الأعداء السابقين مثل إسرائيل والفلسطينيين، أو أرمينيا وأذربيجان. أما الدراسات داخل الدول حول بناء السلام البيئي فقد تناولت دور الموارد الطبيعية في إعادة إحياء المجتمعات والاقتصادات التي دمرتها الحروب الأهلية، مثل أفغانستان والسودان. وعلى الرغم من أنه لا يزال في مسارتصاعدي، إلا أن الأدبيات الحالية قد أثرت على تطور السياسات

والعمليات المتعلقة ببناء السلام البيئي. على سبيل المثال، يستند توبياس إيدي إلى مجموعة واسعة من الأدبيات ودراسات الحالة ليقتراح أربعة مسارات لبناء السلام البيئي:¹

- تحسين الوضع البيئي (المسار الأول)،
- وبناء الفهم والثقة (المسار الثاني)،
- وزراعة التبعية المتبادلة (المسار الثالث)،
- وبناء المؤسسات (المسار الرابع)

ما يشير إلى التطورات الحديثة في أن الجيل الناشئ من أبحاث بناء السلام البيئي يستعد لتعزيز دور هذا المجال كمنصة تكاملية. ذلك لعدة أسباب:²

أولاً، لا يزال بناء السلام البيئي مجالاً ينمو بسرعة. كمثال على هذا الاهتمام المتزايد، حيث حضر المؤتمر الدولي الأول لجمعية بناء السلام البيئي الجديدة (EnPax) في إيرفين، كاليفورنيا، في أكتوبر 2019، 250 عالماً وممارساً من أكثر من 40 دولة. تظل الحدود البحثية مفتوحة لمجموعة واسعة من الأعمال الجديدة .

ثانياً، يلتزم العلماء بشكل متزايد بالتعامل مع القضايا العملية بالإضافة إلى الحوارات البيئية المتعلقة بالموضوع. على سبيل المثال، العمل على إدارة الموارد الطبيعية في البيئات ما بعد الصراع مستوحى من استنتاجات وطلبات الممارسين، ويستفيد من معارف العلوم السياسية، والجغرافيا، والاقتصاد، والقانون، و مجالات أخرى .

وقد اطلق معهد القانون البيئي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعتي طوكيو ومكغيل برنامجاً بحثياً عالمياً بهدف جمع الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في إدارة الموارد الطبيعية أثناء عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. استمر هذا المشروع البحثي لمدة أربع سنوات وأسفر عن أكثر من 150 دراسة حالة، تمت مراجعتها من قبل أكثر من 230 من العلماء والممارسين وصناع القرار من 55 بلداً. يمثل هذا المشروع المجموعة الأكثر شمولاً حتى الآن فيما يتعلق بالتجارب والتحليلات والدروس المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية لدعم بناء السلام بعد انتهاء الصراع³

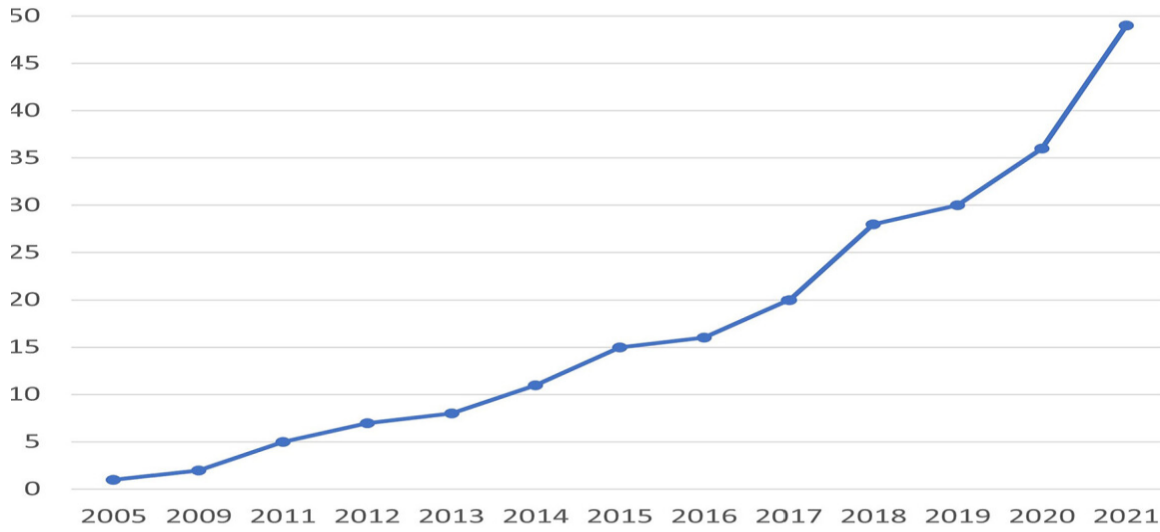
¹Mirza Sadaqat Huda, **An ecological response to ethno-nationalistic populism: grassroots environmental peacebuilding in south Asia**, *International Affairs*, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 119–138.p122.، مرجع سابق.

² Tobias Ide, Carl Bruch, Alexander Carius, Ken Conca, Geoffrey D Dabelko, Richard Matthew, Erika Weinthal, **The past and future(s) of environmental peacebuilding**, *International Affairs*, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 1–16.p 5.

³اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب و الصراعات العسكرية ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/20 على الساعة 11:46 سا
مرجع سابق

<https://www.un.org/ar/observances/environment-in-war-protection-day>

شكل رقم 07: يمثل العدد التراكمي للدراسات حول بناء السلام البيئي في المجالات المحكمة



المصدر : Ide, T. (2023). Sampling bias in environmental peacebuilding research. *Environment and Security*, 1(1-2), 10-23 ص 12 . مرجع سابق

ومع تطور مجال بناء السلام البيئي، تمت دراسة تحقيق الأمن وتعزيز الحوكمة الجيدة بشكل كبير، مما دفع العلماء إلى الدعوة لزيادة التركيز على كيفية مساهمة الإصلاحات في تحسين سبل العيش المحلية بفعالية. إذ تُعرّف سبل العيش بأنها "القدرات والأصول (بما في ذلك الموارد المادية والاجتماعية) والأنشطة اللازمة لتحقيق وسيلة للعيش". وقد تم تحديدها كعنصر حاسم لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبناء أشكال إيجابية ومستدامة من السلام. كما تشمل العوامل الهيكلية للنزاع التي يتم معالجتها من خلال بناء السلام الموجه نحو سبل العيش كالحكماء الفقراء، البطالة، عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتهميش المجتمعات الريفية (خاصة الشباب)، الفساد، واستيلاء النخب على فوائد الموارد الطبيعي¹.

كما يمكن الإشارة إلى أن المجال البحثي في إطار السلام البيئي شهد ركوداً جراء المتغيرات المستجدة من خلال ما يعرف بفترة مابعد الوباء نسبة لوباء كوفيد 19 و الذي شهد تعاوناً دولياً مكثفاً في المجال البيئي و خاصة بتميز الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023 بحالة من الاستقرار و السلام الدوليين و تراجع مستوى الصراعات و حدثها .

بالإضافة إلى أن فكرة صناعة السلام البيئي قد لاقت انتقاداً كبيراً من حيث الأداء ، فبالحديث عن التعاون الدولي في المجال البيئي للحد من النزاعات لا نلاحظ جهوداً رائدة من حيث الدعم ، و مثال ذلك نجد أن إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) قد خططت لإنفاق حوالي 5.2 مليار جنيه إسترليني على مشاريع المساعدات في عام 2016/2017. و أن إثيوبيا ستكون واحدة من بين أكبر خمسة مستفيدين، حيث ستلقى 395 مليون جنيه إسترليني، بزيادة عن 295

¹Formalization as a tool for environmental peacebuilding? Artisanal and small-scale mining in Liberia and Sierra Leone. Christina Ankenbrand, Zabrina Welter, Nina Engwicht . *International Affairs*, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 35–55, p37.

مليون جنيه إسترليني في العام السابق. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2016 أن أكثر من 500 شخص قُتلوا على أيدي قوات الأمن الإثيوبية خلال مظاهرات سلمية داخل البلاد. وفي ظل حالة الطوارئ، تم تقييد المجتمع المدني ووسائل الإعلام بشكل كبير من قبل الحكومة، التي تسيطر على جميع مقاعد البرلمان. وأشارت إدارة التنمية الدولية إلى أنه على الرغم من وجود "مخاوف مستمرة بشأن القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية الأخرى"، فإن جهود تقليص الفقر والتقدم الاقتصادي في إثيوبيا تسير على الطريق الصحيح.¹

ما نلاحظه ان فكرة السلام البيئي يمكن اعتبارها طرح جازز في المجال الأمني ، لكن الترابط و التداخل بين محتويات الانشاء للمركب اللامني داخل المؤسسات السياسية يجب ان يتفق مع مجموعة من الشروط أولها تعزيز الديمقراطية ، و هو ماينعكس على الوضع القائم فبعد أحداث 11 سبتمبر، ركزت الحرب على الإرهاب على جهود العديد من الدول المانحة للهبات كصيغة تعاونية لتحقيق الاستقرار الدولي . وتضمنت استراتيجية المساعدات الأمريكية الآن "الثلاثة د" وهي التنمية والدبلوماسية والدفاع - ولكن ليس الديمقراطية. اذ تتلقى إثيوبيا 3 مليارات دولار من المساعدات الأمريكية سنوياً . وهو ما يظهر الرؤى الدولية و الهدف من المساعدات الدولية.²

في الجانب المقابل، أشار جون بارنيت إلى أهمية بناء المؤسسات لتعزيز مرونة الدول لمواجهة المخاطر المتعلقة بالنزاعات المرتبطة بالمناخ. وبشكل خاص، يمكن لوجود المؤسسات الاجتماعية القوية أن يقلل من ضعف البيئة ويعزز المرونة البيئية، وبالتالي يساعد في إنشاء والحفاظ على المجتمعات السلمية التي تتمتع بالقدرة على مواجهة التحديات الخارجية³

ان المقاربات الأولية التي تظهر في مجال بناء السلام البيئي، بدأت بالفعل في النظر بوضوح إلى تداخل التحولات الجيوستراتيجية مع تحقيق الامن البيئي في بناء السلام، ولكن هناك حاجة ماسة إلى المزيد. من الاهتمام بهذا الشأن بأكثر تفصيل ، من خلال حوكمة الشأن العالمي ، حيث اثارَت البحوث و خاصة المتعلقة بالتعاون كمسار تفاعلي لرسم بيئة مستقرة الى القصور في اخذ التغير المناخي كفاعل رئيسي في بناء السلام ، بالإضافة الى اختصاص هذه المقاربة بالشأن الافريقي عموما كطرح متلازم مع النزاعات القائمة داخل القارة .

¹ Robin Stott (2017) Addressing global environmental challenges from a peace ecology perspective, Medicine, Conflict and Survival, 33:1, 82-83 ، p83.

² Robin Stott (2017) Addressing global environmental challenges from a peace ecology perspective, Medicine, Conflict and Survival, 33:1, 82-83 ، مرجع سابق ، p83.

³ Florian Krampe, Dylan O'Driscoll, McKenzie Johnson, Dahlia Simangan, Farah Hegazi, Cedric de Coning, Climate change and peacebuilding: sub-themes of an emerging research agenda, International Affairs, Volume 100, Issue 3, May 2024, Pages 1111–1130 ، p1118.

المبحث الثالث : التكيف الجيواستراتيجي مع المتغيرات البيئية

اصبح العالم يعيش حالة من اللأمن نتيجة التغيرات البيئية ، هذه التحديات تدعو إلى الحاجة الملحة لتغيير المفاهيم المتعلقة بالعالم والمستقبل، وإدارة الفضاءات العامة العابرة للحدود، وتجاوز النظريات التقليدية التي تفسر ديناميكيات العلاقات الدولية من منظور القوة وتوازن القوى .

المطلب الأول : التبعات الجيواستراتيجية للتهديدات البيئية

شهدت الجيواستراتيجية البيئية تطوراً ملحوظاً وأصبحت الطريقة الجديدة التي بدأ عدد متزايد من الحكومات والجهات غير الحكومية في التكيف معها نتيجة لتعقيدها المتزايدة. هذا النهج الجديد يوجه التفكير الاستراتيجي نحو فهم كيفية ومتى يمكن أن تنشأ توترات جديدة وصراعات مسلحة نتيجة لتلاقي التوترات البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. على سبيل المثال، نشهد اهتماماً متزايداً بالتداعيات الاستراتيجية لذوبان الجليد الصيفي في القطب الشمالي، والذي قد يفتح الممر الشمالي الغربي الشهير في السنوات القادمة ويبدأ سباقاً جديداً على الموارد في المنطقة. كما تعتمد هذه الاستراتيجية على فهم متكامل لكيفية تأثير ندرة الموارد على الأبعاد المختلفة للأمن والاستقرار الدولي. و تهدف ايضا إلى تحديد النقاط الحرجة التي يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التوترات، ووضع استراتيجيات للتخفيف من تلك المخاطر¹.

كما تحدث التأثيرات الأمنية الناتجة عن التغيرات البيئية على مستويات متعددة، من المحلي إلى العالمي، وقد تكون فجائية أو تدريجية، وتؤثر على الأفراد أو المجتمعات بأسرها. ما يجعل طابعها الشامل من الصعب التنبؤ به أو التعامل معه بفعالية. وكما أشار باري بوزان فإن القطاع الأمني التقليدي لا يوفر الوسائل المناسبة للتعامل مع التهديدات البيئية، مما يثير المخاوف بشأن التهويل غير المناسب الذي قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات قصوى غير ملائمة وتجريف السياسة بدون تقديم حلول فعالة².

الفرع الأول : نقص الموارد و تبعاته الجيواستراتيجية

في عام 1968، نشر عالم البيئة الأمريكي جاريت هاردين مقولة تحذيرية تعود إلى الاقتصادي البريطاني ويليام فورستر لويد في القرن التاسع عشر، حول الجودة المحدودة للموارد المشتركة، المعروفة بـ "مأساة العموم". اذ وصف لويد كيف أصبحت القرية الإنجليزية التقليدية الخضراء، التي كانت تفتح تقليدياً لجميع القرويين، مهددة بسبب إساءة استخدام القرويين لامتيازاتهم في الرعي الجائر لماشيتهم. على مدى عدة قرون، افترض أن هذه الممارسة يمكن أن تستمر بشكل

¹Behnassi, Mohamed. "Geostrategic Implications of Climate Change in theMediterranean." Strategic Sectors| Economy and Territory (2013).p278.

²Räsänen, Helmi, et al. "Comprehensive security: The opportunities and challenges of incorporating environmental threats in security policy." Politics and Governance 9.4 (2021): 91-101 .P93..

دائم، ولكن تبين أن زيادة عدد الماشية فوق المستوى الأمثل أدت إلى تآكل الأرض وتدمير المورد المشترك للجميع¹.

في نفس سياق لويد ، يمكننا من تصور أن تأثيرات نقص الموارد، تحت ظروف دولية وداخلية معينة، قد تؤدي إلى سلوك توسعي للدول، وربما حتى إلى صراع بين الدول. إذا تسبب تغير المناخ في أضرار كبيرة للأراضي القيمة، مثل الأراضي الزراعية أو الأراضي المناسبة للصناعات الكبيرة، والتي لا يمكن تعويضها من خلال الاقتصاد العالمي، مثل الاستيراد أو تفويض العمليات، فإن امتلاك الأراضي واكتسابها قد يصبح مورداً ثميناً مرة أخرى، ربما يستحق الدخول في معركة من أجله. نظرياً، سيؤدي هذا إلى تأثيرات تتجاوز قدرة المجتمع على التعامل معها، مما يؤدي إلى تضيق الخيارات التفسيرية ضمن إطار محدد، وقد ينجم عن ذلك تنازع جيوسياسي².

كما أن هناك عنصراً آخر إلى جانب العنصر الأول، وهو الاستغلال المنصف للموارد الطبيعية، مما يعني ضمناً استخدام هذه الموارد من قبل الدولة مع أخذ احتياجات الدول الأخرى في عين الاعتبار. وبالرغم من صعوبة تجسيد هذا المبدأ، حيث يجب على الدولة أن تراعي احتياجات دولة أخرى عند استغلالها للموارد، إلا أنه على الأقل في المستوى النظري يجب طرح هذه الأفكار لتعزيز مبدأ حسن الجوار والتصرف بحسن نية ، اما فيما يخص مبدأ الإنصاف بين الأجيال وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية، فإن الدول تعمل على تحقيق هذا الهدف المشترك³.

إضافة إلى ذلك، هناك أشكال أخرى للتكيف مع تأثيرات نقص الموارد ترتبط بالمفاهيم التقليدية للجيوسياسية الألمانية، والتي تنص على أن الدول تتواجد في حالة من المنافسة الصفرية، أو كما وصفها توماس هوبز (1997) "الموقف المتصارع" تجاه بعضها البعض. في ظل ظروف معينة، قد يرى صانعو السياسة أن تدمير أراضيهم الوطنية ومواردهم على أنه مشكلة تتطلب تعويضاً، على غرار وجهة نظر كارل هاوسهوفر، أحد أبرز الفلاسفة الجيوسياسيين قبل الحرب العالمية الثانية. فمن وجهة نظره، تُعد تأثيرات تغير المناخ تقليصاً لـ "المجال الحيوي" ، مما يتطلب تعويضاً عن طريق الاستيلاء على المجال الحيوي للآخر⁴.

¹Hough, P. (2019). **Back to the future: environmental security in nineteenth century global politics**. Global Security: Health, Science and Policy, 4(1), 1–13p06. مرجع سابق.

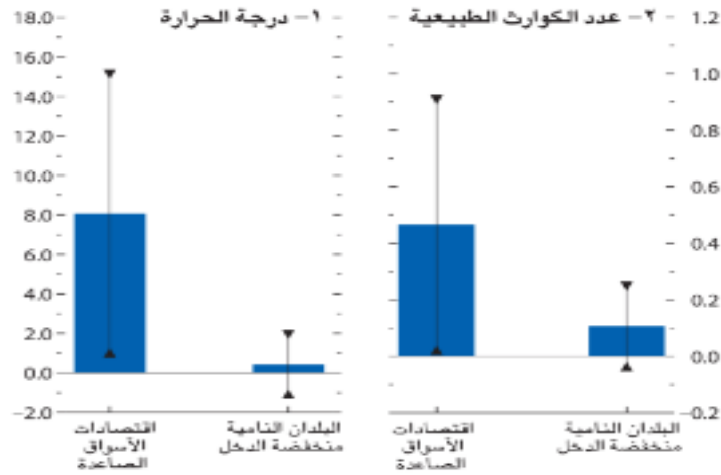
²Haldén, P. (2018). **Geopolitics in the changing geography of the Baltic Sea Region: the challenges of climate change**. Global Affairs, 4(4–5), 537–549.P544.

³مراد لطالي ، عمار رزيق ، **البيئة و دورها في تعزيز السلم العالمي** ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 10، العدد 13 ، جانفي 2021 ، ص 206 .

⁴ Haldén, P. (2018). **Geopolitics in the changing geography of the Baltic Sea Region: the challenges of climate change**. Global Affairs, 4(4–5), 537–549.p543. مرجع سابق.

الفرع الثاني : الهجرة الدولية

شكل رقم 08 : يبين اثر درجات الحرارة و الكوارث الطبيعية على الهجرة الدولية



المصدر :دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية ،افاق الاقتصاد العالمي ، نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار تعاف في الاجل القريب و تحديات في الاجل البعيد ، تقرير صندوق النقد الدولي أكتوبر 2018 ص 132

المطلب الثاني : السياسات الدولية للتكيف مع الامن البيئي

ان قضايا البيئة قد تلزم القطاع الأمني باعتماد ممارسات جديدة وتعاون أوسع مع مجموعة متنوعة من الفاعلين. حيث تم اقتراح اليات و اطر تصنف الأمن البيئي إلى ثلاث مستويات من التأثيرات:¹

- **التأثيرات المحلية:** تنتج عن عوامل بيئية مثل الطقس المتطرف، وتؤثر على رفاهية الإنسان مباشرة ومن خلال وظائف المجتمع الحيوية.
- **التأثيرات الجيوسياسية:** تحدث عندما تترافق العوامل السياسية والدولية مع التغيرات البيئية. تكون هذه التأثيرات غير المباشرة نتيجة سلاسل من الأحداث أو التأثيرات المتتالية.
- **التأثيرات الهيكلية:** تنتج عن التدابير المتخذة للتكيف مع التغيرات البيئية والتخفيف من آثارها. تتطلب تحقيق مجتمعات مستدامة وأمنة تغييرات هيكلية واسعة في الأنظمة الاقتصادية والسياسية، مثل إعادة هيكلة نظام الطاقة لاستخدام شامل للمصادر المستدامة

¹Räisänen, Helmi, et al. "Comprehensive security: The opportunities and challenges of incorporating environmental threats in security policy." Politics and Governance 9.4 (2021): 91-101.P93. مرجع سابق.

الفرع الأول : التعاون الدولي

ناقش علماء الفكر السياسي، مثل أرسطو وتوماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وعلماء اقتصاد التنمية، مثل أمارتيا سن، قضايا العدالة والعقد الاجتماعي والاستدامة. أما القانون الدولي بمصادره المختلفة، فلم يتخلف عن مناقشة قضايا الأجيال المقبلة، خصوصاً من منظور الجيل الثالث لحقوق الإنسان (الديمقراطية الجيلية) ومفاهيم التنمية المستدامة والإنصاف والعدالة وقواعد الإخبار المسبق وأهمية التعاون في استعمال الموارد الطبيعية¹

ان التحول من المواجهة خلال فترة الحرب الباردة إلى التعاون الدولي الواسع في التسعينيات كان التغيير الجوهرى الأول في الجيوسياسية القطبية والعلاقات الدولية. يُبرز هذا التطور أهمية التعاون عبر الحدود الوطنية لتعزيز الأمن السياسي، الشامل، والمشارك، وتعزيز التنمية البشرية والديمقراطية، كما أدى هذا التغيير إلى ظهور مشهد مؤسسي جديد قائم على التعاون الدولي الواسع، خاصةً متعدد الأطراف، مع منظمات ومنظمات حكومية وغير حكومية²

في المقابل، يمكن أن تكون المشكلة البيئية وسيلة لصنع السلام وخلق تعاون دولي يسعى لإيجاد حلول لهذه التحديات. يُستخدم مصطلح "إحلال السلام البيئي (environmental peace making)" في القانون الدولي للإشارة إلى تحقيق السلام من خلال التعاون في المجال البيئي. هذا التعاون عبر الحدود يُنشئ نوعاً من الثقة بين الجيران ويشكل مثلاً للحكم العادل، مما ينتقل إلى مجالات أخرى ويؤدي بدوره إلى سلام شامل ومستدام، وقد أحدثت هذه الفكرة تغييراً في المفهوم التقليدي للأمن. وأكبر دليل على ذلك هو أنه حتى في خضم الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين، استطاعت البيئة أن تجمع الفرقاء على طاولة واحدة. بدأ ذلك بمؤتمر ستوكهولم عام 1972، والذي توج بإعلان مبادئ ستوكهولم. تلت هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات الدولية والمعاهدات البيئية في مختلف المجالات، رغم الصعوبات التي واجهت هذا المسار وآليات تنفيذه³ حيث حددت مظاهر التعاون الدولي في استجابتان رئيسيتان مرغوبتان سياسياً⁴:

الأولى هي التخفيف، والذي يشمل تقليل تغير المناخ من خلال خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. حيث تختلف دول منطقة بحر البلطيق بشكل كبير في مدى استعدادها لمواجهة تغير المناخ، في حين أن الاتحاد الأوروبي، الذي تنتمي إليه جميع الدول الساحلية باستثناء روسيا (والنرويج)، يقود جهود مكافحة تغير المناخ، من جهة أخرى اظهرت روسيا ترددها في التوقيع على اتفاقية باريس بشأن المناخ، كما تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بدأ في 01 جوان 2017 عملية سحب الولايات المتحدة من هذه الاتفاقية.

الثانية هي التكيف، حيث يمكن لصانعي القرار تنفيذ مجموعة متنوعة من المهام لمساعدة المجتمعات على التكيف مع التغيرات في الأنظمة الطبيعية. وتشمل هذه المهام إدارة الأزمات

¹ الحسين شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية، ص 17، مرجع سابق

²Heininen, Lassi. "Geopolitics of a changing North." Position Paper for the 5th NRF Open Assembly (2008): 1-2. p02.

³ مراد لطالي، عمار رزيق، البيئة و دورها في تعزيز السلم العالمي، ص 205. مرجع سابق.

⁴Haldén, P. (2018). Geopolitics in the changing geography of the Baltic Sea Region: the challenges of climate change. Global Affairs, 4(4-5), 537-549.P543. مرجع سابق

والكوارث بالإضافة إلى التغييرات الكبيرة في أساليب الزراعة، وذلك لزيادة المرونة والقدرة على التكيف مع التحديات البيئية المتغيرة.

وقد سارت الولايات المتحدة الأمريكية فهذا النهج و المناادي ب مقولة أن تكثيف الجهود لمواجهة التحديات البيئية الكبرى والاستثمار في الطاقة النظيفة يمكن أن يسهم في تحقيق نظام بيئي أكثر استدامة، ويمهد الطريق لـ "أمريكا أكثر استدامة"، و هو ما أدى الى صياغة رؤية تبناها الحزب الديمقراطي الحاكم آنذاك حول قضايا البيئة كما يلي¹:

- يلتزم الحزب الديمقراطي بالعمل على الحد من آثار تغير المناخ وحماية الموارد الطبيعية، وضمان جودة المياه والهواء والأرض للأجيال القادمة.
- يعتبر الحزب الديمقراطي أن النهج الأمريكي الحالي في إنتاج واستهلاك الطاقة "غير مستدام"، لذا يتعهد الديمقراطيون بالعمل على إيجاد "حلول مستدامة" للقضايا البيئية والتنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة. ويتطلب هذا تضافر جهود العمال ورجال الأعمال والعلماء والمواطنين والقطاعين العام والخاص لمواجهة تحديات تغير المناخ وبناء مستقبل يعتمد على الطاقة النظيفة.

المطلب الثالث : التنافس الجواستراتيجي و اثره في إدارة الأزمات البيئية

تعاني المنظمات الدولية من تطور في أزماتها التي تجابهها و منها أزمة جائحة كورونا ، و ذلك ما اثر على شرعية الدور و المصادقية و غياب مستوى الثقة من جانب الدول الأعضاء فيها ، وما يعزز هذا الطرح إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في نهاية مارس 2020 عن إنهاء العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و منظمة الصحة العالمية ، و اخفاقها في التعامل مع الازمة لاسيما في بداية حدوثها ، وهذا الاخفاق لم يكن وليد الازمة الحالية فقط ، و لكن نقشي الفيروس بصورة سريعة و غير متوقعة في جل الدول جاء ليحمل تأثيرات كبيرة على مستقبل المنظمات ، اذ سيدفع تراجع دورها و فعاليتها في مواجهة انتشار الجائحة ، الى البحث عن طرق لتطوير هياكلها في المستقبل 2

ومن هذا المنطلق فانه من المرجح ان تتأثر اتفاقيات دولية قائمة مثل اتفاقية المناخ بباريس المختصة بخفض انبعاثات الكربون ، حيث تزداد احتمالية عدم امتثال البلدان لخفض الانبعاثات عالية ، اذ ان التحول في اسناد المسؤولية في تنفيذ اتفاق باريس الى دول رئيسية مثل الصين ، و ذلك لانسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاقية . و على الرغم من عدم اعلان انسحاب الصين من الاتفاقية الا ان الشكوك تخيم على ما اذا كانت الصين ستحافظ على اهتمامها باتفاقية باريس و الامن المناخي على المدى الطويل ، جدير بالذكر ان الصين هي اكبر باعث لثاني أكسيد الكربون حاليا 3

¹ إنجي محمد مهدى ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا البيئة، دراسة لفترتي إدارة الرئيس باراك أوباما 2009-2017 ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 19 ، العدد 4 ، 2018 ، ص 135 .

² عزيز عدنان البياتي ، مثنى فائق العبيدي ، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 14 .

³ هشام بشير ، التغيرات المناخية في اسيا بعد ازمة فيروس كورونا المستجد ، مجلة افاق اسبوية ، العدد 6 ، 2020 ، ص 54 .

صحيح أن العديد من الدول الأوروبية قد احترمت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي بوجه عام، مثل اتفاقية باريس للمناخ. ومع ذلك، كانت هناك تحديات تتعلق بالتزام الصين والولايات المتحدة بهذه الاتفاقيات ، ففي الولايات المتحدة، بعد تولي دونالد ترامب منصب الرئيس (2017-2021)، قام بإلغاء خطة الطاقة النظيفة Cean Power التي وضعها سلفه باراك أوباما (2009-2017). حيث ترمي خطة الطاقة النظيفة إلى انقاص انبعاثات الكربون من محطات الطاقة، وبالتالي تقليل تأثير الولايات المتحدة على التغير المناخي. إلا أن ترامب قرر إلغاء هذه الخطة، معتبراً أنها تضر بالاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى ذلك، دخلت الولايات المتحدة في عهد ترامب في حرب تجارية مع الصين. هذه الحرب التجارية تضمنت فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة بين البلدين، مما أدى إلى توترات اقتصادية وأثر سلبيًا على الاقتصادين الأمريكي والصيني، وكذلك على الاقتصاد العالمي بشكل عام و حتى على مستوى الخارطة الجيوسياسية العالمية¹

كما سعت دول الجنوب العالمي بنشاط إلى استغلال التنافس بين القوى الكبرى، مما أدى إلى السيطرة المؤقتة على النقاط الحيوية والدخول في تحالفات جديدة. حيث تمكنت البرازيل من زيادة حصتها في السوق الصينية للمواد الغذائية، واستغلت تركيا موقعها الجغرافي لتهديد الاتحاد الأوروبي بتدفقات الهجرة، وعملت صربيا على تعزيز تعاونها الصحي مع الصين خلال جائحة كوفيد-19. كما استخدمت الهند إنتاجها الضخم من عقار هيدروكسي كلوروكوين للحصول على تفضيلات في التجارة الدولية خلال الجائحة²، كل هذه التحولات الجيوستراتيجية ضيقة من مفهوم التعامل الموحد مع القضايا البيئية .

ومع نمو التجارة الغذائية العالمية بوتيرة أسرع من الإنتاج الغذائي العالمي، تضاعفت الروابط الافتراضية للمياه بين الدول أكثر من الضعف بين عامي 1986 و 2007. حيث شهدت هذه الفترة تحولات مهمة نحو آسيا، إذ زادت الصين من استيراد كميات كبيرة من الصويا من البرازيل . و في هذا السياق، أطلقت شبكة البصرة المائية في عام 2008 بواسطة أرجين هوكسترا، وقدمت حججاً تدعو إلى تدفقات تجارية بيئية مثلى تستند إلى الموارد المائية والاعتبارات الافتراضية للمياه

3

¹مروان قبلان ، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية - الواقع والتحديات - (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1 ، قطر ، 2022) ص 242.

²Woertz, E. (2022). Virtual water, international relations and the new geopolitics of food. Water International, 47(7), 1108–1117.p1112.

³ Woertz, E. (2022). Virtual water, international relations and the new geopolitics of food. Water International, 47(7), 1108–1117.p1114. مرجع سابق

الفصل الثالث : التحولات الجيواستراتيجية ذات البعد البيئي

الفصل الثالث: التحولات الجيواستراتيجية ذات البعد البيئي

المبحث الأول : سد النهضة

شكلت أزمة المياه التي يشهدها العالم احد ابرز معالم الحروب و النزاعات المتوقع حدوثها ، فبعد تحول المتغيرات و الانتقال من البحث عن مصادر الطاقة كمرتکز اساسي لكسب القوة ، ظهر مفهوم الامن المائي كمؤسس جديد لتحقيق اكبر قدر من الامنة على جميع المستويات و ذلك لارتباط هذا الاخير بالأمن الغذائي و الصحي و البيئي ، كما يلعب الاجهاد المائي دور المحدد الاساسي في تحول المتغيرات الاستراتيجية للدول ، اذ ان القدرة على السيطرة على المصادر و الانهار تزيد من تفعيل الطاقات المتجددة من خلال بناء السدود لتوليد الطاقة الكهربائية و حتى زيادة الاستفادة من منسوب المياه و الذي بدوره يزيد من الطاقة الانتاجية الزراعية و الاقتصادية بشكل عام .

وقد كان سد النهضة الفاعل الاستراتيجي المؤسس للعلاقة بين الدولة المنبع اثيوبيا ودول الجوار مصر و السودان و ذلك لما لها من تجليات على الشأن الاقليمي ، ففكرة ان من يتحكم في الماء يتحكم في المنطقة اصبحت المنطلق الفكري الرئيس لدول المنطقة و لما للمخاطر البيئية الكبيرة التي يشكلها هذا السد .

المطلب الأول : الأهمية الجيواستراتيجية لسد النهضة

ان نجاح أي استراتيجية وضعتها الدولة لتحقيق أمنها القومي على المدى القريب والبعيد يُعزى بشكل أساسي إلى مفهوم الشمولية. تُركز هذه الشمولية على توفير الأمان والاستقرار للفرد على صعيدين: البعد المادي، من خلال تأمين الجسد، والبعد المعنوي، من خلال تعزيز الرفاهية النفسية، وأيضاً البعد الخارجي، عبر تأمين العلاقات مع المجتمع الدولي ، فعند النظر إلى مستوى الجماعة أو الدولة، يتم التركيز في المقام الأول على الاستراتيجية القومية الشاملة. هذه الاستراتيجية تعكس القدرة والكفاءة في استغلال موارد الدولة وقدراتها المادية والمعنوية بشكل شامل، وذلك من خلال توظيف جميع القدرات والموارد المتاحة لديها بطريقة فعالة ومستدامة¹، انطلاقاً من فكرة ضرورة التحكم في كل الفواعل المحددة للامن القومي خاصة البعد المائي منه لما يلعبه من دور في رفع مستوى الامن القومي ، اكتسب سد النهضة أهمية استراتيجية هامة و ذلك بالتوازي مع أهمية نهر النيل في تحقيق الاكتفاء المائي للمنطقة .

الفرع الأول : جغرافية نهر النيل

يعتبر نهر النيل أطول انهار العالم ، حيث يبلغ طوله حوالي 6700 كيلومتر ، ويقع ضمن نطاق جغرافي يضم ما لا يقل عن 11 دولة متمثلة في : السودان ، جنوب السودان ، مصر ، كينيا ، اثيوبيا ، اوغندا ، اريتريا ، الكونغو الديمقراطية ، تنزانيا ، بورندي ، روندا و يمكن

¹ محمد رمضان أبو شعيش ، إيران .. تركيا.. إسرائيل وصراع القوى في الشرق الأوسط (القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2023) ص 68 .

اعتبار نهر النيل المصب المائي الوحيد في العالم الذي يجري عكس المصببات المائية الأخرى أي من الجنوب الشرقي (بحيرة فيكتوريا) نحو الشمال (البحر المتوسط)¹

كما يشكل النيل استثناءً جغرافياً بارزاً في قارة أفريقيا، حيث يتباين اتجاهه ومجراه بشكل كبير عن باقي الأنهار القارية. بينما تتجه معظم الأنهار في أفريقيا من الشمال إلى الجنوب، يتجه نهر النيل باتجاه طولي من الجنوب إلى الشمال. هذه الخاصية الجغرافية تعكس توجهات مجاري المياه الأخرى في القارة ، علاوةً على ذلك، يعبر النيل أربعة مناخات متباينة بشكل كبير، مما يجعله يمتاز بالتنوع المناخي. ينبع النيل من ثلاثة مصادر رئيسية، وهي حوض الهضبة الإثيوبية، حوض الهضبة الاستوائية، و بحر الغزل، مما يسهم في تغذية تدفقه المستمر على مدار العام²

أما التدفقات التي تشكل النيل الأبيض فيبدأ مجراها في مجموعة معقدة من البحيرات والمستنقعات والأنهار في منطقة البحيرات الاستوائية في بلدان مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا، وتتبع من بحيرة فيكتوريا كنهر فيكتوريا في أوغندا. وبعد أن يمر عبر المستنقعات السود في جنوب السودان بأسماء مثل بحر الجبل، يلتقي ببحيرة بحر الغزال وتفرعات نهر بارو-أكوبو-سوبات ليدخل السودان كنهر النيل الأبيض. وعقب انضمام فروع النيل الرئيسية في الخرطوم، ينضم نهر الأتبارا المتقطع، الناشئ في إثيوبيا والسودان باسم نهر تكيزي (يسمى نهر سيتيت في السودان)، ليشكل آخر إسهام رئيسي قبل أن يستمر في مروره عبر المنطقة النوبية لصحراء ويستمر في التدفق حتى يصل إلى مصر³

تجدر الإشارة الى ان نهر النيل يمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في مصر و تعتمد عليه بنسبة 96،4 بالمئة و هي اعلى نسبة اعتماد بدول حوض النيل مقارنة مع اثيوبيا و التي تستغل 2 بالمئة فقط منه ، كما ان الحصة المائية التي يمكن اضافتها الى حصة مصر التاريخية من مياه نهر النيل تبلغ 55.5 مليار متر مكعب سنويا ، و بالرغم من الاعتماد على مصادر أخرى مثل المياه الجوفية و التي تقدر بـ 4 مليار متر مكعب ، و 6 من مياه الصرف المعالج ومصادر أخرى ، الا انه في ظل زيادة التعداد السكاني و طموحات خطط التنمية ، يستفيد الجانب المصري و يعتمد على مياه النيل لتحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي المائي⁴

يعد لنيل، بفضل خصائصه الجغرافية الفريدة، والتي تحمل تأثيرات هامة على الحياة والثقافة في المناطق التي يمر بها. اذ يعتبر كمصدر حيوي للمياه والري فقط ، بل وأيضاً رمزاً ثقافياً وتاريخياً للشعوب التي تعيش على ضفافه .

¹ ابتسام او عشرين ، دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة بعث التنمية و الامن في منطقة حوض النيل – المحفزات و المعوقات " سد النهضة نموذجا "، المجلد 8 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 444 .

² هيفاء احمد محمد ، استقلال جنوب السودان و اثره على حصص مصر و السودان من مياه نهر النيل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 25 ، 2014 ، ص126 .

³ WHEELER, Kevin G., BASHEER, Mohammed, MEKONNEN, Zelalem T., et al. **Cooperative filling approaches for the grand Ethiopian renaissance dam**. *Water International*, 2016, vol. 41, no 4, p. 611-634. P613 .

⁴ نجلاء مرعي ، سد النهضة الإثيوبي .. و الصراع المائي بين مصر و دول حوض النيل(القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2020) ص 12 .

فيما يتعلق بالحياة، يعتمد الكثيرون في مناطق الحوض النيلي على مياه النهر للري والزراعة، مما يجعل النيل مصدرًا رئيسيًا للغذاء والاقتصاد. كما أن وجود النهر يسهم في تحفيز الحياة النباتية والحيوانية في المنطقة، مما يؤثر بشكل كبير على التنوع البيولوجي .

أما من الناحية الثقافية، فيعتبر النيل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية. إذ يرتبط النيل بالعديد من التقاليد والعادات والتصورات الروحية التي تظهر في الأدب والفن والتاريخ المحلي و التي تساهم في ترسيخ بعض الطباع و التقاليد كما أنه يشكل محطة هامة في التاريخ الإنساني، حيث شهد على تطور الحضارات القديمة مثل حضارة الفراعنة في مصر.

كما تعددت مجموع السدود على طول دول حوض النيل لتتوزع كالآتي :

دول حوض النيل	مجموع السدود	اهم السدود
اثيوبيا	(11)سدا	جليجل 1 ، جليجل 2،جليجل 3،جليجل 4،جيبا 1 ، جيبا 2 ، سد فينشا ، سد النهضة
السودان	(8)سدود	أعالي عطبرة ، مروي
الكونغو الديمقراطية	(5)سدود	انجا 1، انجا 2 ، انجا 3 ، انجا 4 ، انجا 5 .
اوغندا	(2) سدين	كليرا ، اولي
تنزانيا	(1) سد واحد	دودما

المصدر : <https://aa.com.tr/ar>

الفرع الثاني : بناء سد النهضة

تتضح من البيانات المتاحة معلومات قيمة حول السد، حيث يبلغ ارتفاعه الحالي حوالي 84.5 مترًا، وسعة التخزين تصل إلى 1.1 مليار متر مكعب عند مستوى 575 متر للبحيرة. هناك خطط لرفع ارتفاع السد إلى 90 مترًا، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في سعة التخزين. وتظهر التطورات المستقبلية إمكانية تحقيق سعة تخزين تصل إلى 16.5 مليار متر مكعب، مع إمكانية بلوغ أقصى ارتفاع للسد عند مستوى 600 متر، وسعة تخزين تصل إلى 24.3 مليار متر مكعب. تكشف هذه المعلومات عن التقدم المستمر والابتكار في مجال إدارة الموارد المائية وتصميم السدود ¹

يتألف مشروع سد النهضة الإثيوبي من سد رئيسي بني بأسلوب خرساني مضغوط (RCC)، مع سد فرعي لمناطق منخفضة لمنع غمرها بالمياه، ويشمل أيضًا محطتي توليد للطاقة الكهربائية ومنطقة تحويل بطاقة 500 كيلو فولت، إضافةً إلى المفيض (قناة تصريف فائض المياه). يمتلك

¹احمد جاجان عباب حمد، تأثير سد النهضة الإثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر و السودان (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، المجلد 13، العدد 2 ، 2018 ، ص 229 .

المشروع سعة تخزين تبلغ 74 مليار متر مكعب، ويغطي مساحة تقدر بـ 1680 كيلو متر مربع، ويُخطط لاستخدامها أساساً في توليد الطاقة الكهربائية. بمجرد الانتهاء من إنشاء المشروع، سيصبح سد النهضة أكبر سد كهرومائي في إفريقيا والعاشر عالمياً من حيث إنتاج الكهرباء. تتجاوز تكلفته أربعة مليارات دولار، وهو واحد من ثلاثة سدود يتم بناؤها في إثيوبيا لتوليد الطاقة الكهربائية. بلغ ارتفاع السد 145 مترًا، ويعتبر الأطول في مجرى النيل الأزرق بطول يبلغ نحو 1800 متر، ويمكنه توليد 6 آلاف ميغاواط، وهو ثلاث مرات أكثر من القدرة الكهربائية التي يولدها سد العالي في مصر. يتوقع أن يكون هذا المشروع أكبر منشأة لتوليد الطاقة الكهرومائية في إفريقيا¹.

حيث أعلنت إثيوبيا في فبراير 2011 عن المبادرة بإنشاء سد تحت مسمى سد بوردر ، و الذي عرف ايضا باسم سد هيداسي بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليار م³ ، و اسناده الى شركة سالييني الايطالية بالامر المباشر ، و اطلق عليه مشروع اكس ، وسرعان ما تغير المسمى الى سد الالفية الكبير ، و اعلن عن بداية التأسيس في الثاني من افريل 2011 ، لكن الاسم تغير مرة اخرى في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الاثيوبي الكبير ، و هذا السد هو احد السدود الاربعة التي اقترحتها الدراسة الامريكية لعام 1964²

وقد تم الانتهاء من إقامة أول وحدتين في أوت 2015 على أن يكون الانتهاء الإجمالي للمشروع في جويلية 2017 و الذي تأخر إنجازه الى غاية عام 2021 نظرا لصعوبات فنية و مالية ، حيث هدفت إثيوبيا من خلال تسريع بناء السد الى انتاج طاقة كهربائية رخيصة ، موجهة بشكل أساسي نحو التصدير للدول المجاورة بعد ان يبلغ السد طاقته الإنتاجية القصوى عند تشغيل جميع الوحدات ، أي عندما يبلغ اجمالي انتاج الطاقة سنويا 6500 ميغاوات³

يعكس هذا السد إنجازًا هندسيًا ملفتًا يتسم بالتقنيات المتقدمة والقدرات الهندسية الرفيعة. حيث يظهر هذا الارتفاع الكبير والسعة الضخمة للتخزين عمق التفكير الهندسي والاهتمام بتلبية احتياجات الحفاظ على المياه وتوفيرها بشكل فعال. كما يشير هذا الإنجاز إلى الجهود البحثية والأكاديمية المستمرة في مجال تطوير وإدارة الموارد المائية، ويبرز دور الهندسة في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمعات المتزايدة للموارد المائية .

الفرع الثالث : الابعاد الاستراتيجية للسد

ان تمسك اثيوبيا و ايمانها بالدور المحوري لسد النهضة كمركز رئيسي و منطلق في صياغة برامجها التنموية اثر و بشكل عام على السياسات الخارجية للبلاد في بلورة فكرة انه لا نمو بدون إقامة السد ، فالمقدرات الانمائية لسد النهضة حسب الدراسات القائمة يمكن ان تجعل من اثيوبيا

¹ احمد علي سليمان ، سد النهضة الاثيوبي ومستقبل الامن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الازمة ، ص 13 .
² عباس محمد شراقي ، سد النهضة (الالفية) الاثيوبي الكبير و تأثيره على مصر ، اعمال مؤتمر ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل 20-21 مايو 2011 ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، قسم الموارد الطبيعية ، ص 5 .
³ ايتسام اوشرين ، دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة بعث التنمية و الامن في منطقة حوض النيل - المحفزات و المعوقات "سد النهضة انموذجاً" ، مرجع سابق ، ص 455 .

رائدة في المجال الطاقوي بالإضافة الى الدور الريادي كفاعل دولي في الساحة الافريقية و كذا العالمية .

تقدر مساحة الأراضي الزراعية القابلة للري في إثيوبيا بحوالي 4 ملايين هكتار، ولكن النسبة الفعلية المروية منها تقل عن 10%. تواجه إثيوبيا احتياجات ضخمة في مجال الري لاستغلال إمكانات الإنتاج الزراعي في المستقبل القريب. بالإضافة إلى ذلك، هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج الحالي للطاقة الكهرومائية في البلاد والإمكانات الكامنة. حاليًا، تشكل السعة الحالية للطاقة الكهرومائية 3% فقط من الإمكانات الكلية للطاقة الكهرومائية في إثيوبيا. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالأمناطاقوي، يفتقر 83% من الإثيوبيين إلى الكهرباء، حيث يعتمد غالبيتهم بشكل أساسي على وقود البيوماس لتلبية احتياجاتهم الأساسية وفي ضوء هذه الظروف، فإن قرار بناء سد النهضة الإثيوبي العظيم ذو أهمية حاسمة ل خطة النمو والتحول في إثيوبيا. يهدف السد إلى توفير إمداد مستدام وبأسعار معقولة للطاقة. تحتاج إثيوبيا إلى تلبية نمو سنوي بنسبة 32% في الطلب على الطاقة للحفاظ على نموها خلال الفترة من 2011 إلى 2015. على الرغم من مواجهة معارضة شديدة من مصر، قامت الحكومة الإثيوبية بمواصلة بناء سد النهضة الإثيوبي على أمل تلبية الاحتياجات الكبيرة وتحقيق الأهداف التنموية¹

وفي سياق إدارتها لملف سد النهضة، استخدمت إثيوبيا مجموعة من التقنيات و التكتيكات بكفاءة لضمان تقدم ملموس في المفاوضات والتأثير على القضايا ذات الصلة.

أولاً: اتخذت إثيوبيا قرارًا حكيماً بتحديد توقيت إعلان المشروع، حيث تزامن هذا القرار مع مرحلة حاسمة من التغيير السياسي في مصر، مما أعطى للإعلان أبعادًا إستراتيجية أكبر.

ثانياً : نجحت الحكومة الإثيوبية في الترويج للمشروع كمحرك للتنمية المستدامة في البلاد، مظهرًا نوعية الرؤى الاستراتيجية في استغلال موارد الأنهار، وكأداة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين دول حوض النيل والقرن الأفريقي والشرق الأوسط.

ثالثاً: استهدفت إثيوبيا الترويج لمشروعات ربط كهربائي مع جيبوتي وكينيا والسودان، مُعربة عن قدرتها على توفير الطاقة بأسعار منخفضة، مما أدى إلى زيادة جاذبية المشروع.

رابعاً : عملت إثيوبيا على جذب دعم السودان من خلال التأكيد على الفوائد المحتملة للسودان من المشروع، وبالتالي تقليل دعم مصر للمعارضة ضده.

وأخيراً: نجحت إثيوبيا في تحقيق تمويل ذاتي للمشروع من خلال الاعتماد على الجهود الوطنية وتشجيع تفاعل الشعب، وهو ما يقلل من قدرة مصر على استخدام تمويلها كوسيلة أساسية لفرض ضغط في المحادثات الدولية²

¹CHEN, Huiyi et SWAIN, Ashok. The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Evaluating its sustainability standard and geopolitical significance. *Energy Development Frontier*, 2014, vol. 3, no 1, p. 11-19.p13.

² محمد عاشور ، سد النهضة :تحولات و تحديات ، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، الثلاثاء 2024/01/23

تعد الجهود الجادة لضمان حقوق الدول الموجودة في حوض نهر النيل السفلي بداية من القرن التاسع عشر، حيث بدأت المملكة المتحدة جهودًا توجيهية نحو تأمين حقوق مصر والسودان. في عام 1894، نجحت المملكة المتحدة في الحصول على تأكيدات من الحكومة الإيطالية - بشأن الأراضي الحبشية وإريتريا - التي تضمنت حقوق الدولتين العربيتين. وفي 1902، التزمت الحبشة بعدم إنشاء مشاريع على بحيرة "تانا" دون موافقة بريطانيا، عام 1906، جاء اتفاق بين المملكة المتحدة والكونغو البلجيكية (زائير) لمنع إقامة أي منشآت على نهر السمليكى أو ما يحيط به، مما يؤدي إلى تقليل كمية المياه التي تصل إلى بحيرة البرت، دون التنسيق مسبق مع حكومة السودان. وفي 1907، هددت السودان باستخدام مياه نهر النيل الأزرق في فترة معينة خلال العام لنفاذ تأثير أي أضرار على الأراضي الزراعية¹.

ان الأهمية الجيوستراتيجية لسد النهضة تتراوح على أساس اعتماد دول المصب و دول المنبع على نهر النيل و كذلك كيفية تقسيم المردود المائي و تسييره في المجالات الزراعية و الصناعية بل حتى السياحية في مصر خاصة ، باعتباره متوارثا تاريخيا .

لقد ارتبط استغلال مياه النيل بالاحقية المصرية في استغلاله نتيجة بسط الهيمنة السياسية على المحيط الجيوبوليتيكي و توسع المجال الحيوي لمصر ، بعكس الدول المجاورة التي اكتفت باستغلال جزء بسيط من التدفق المائي للنهر ، و ذلك على حسب محدودية الامكانية .

استنادا على هذا اصبح امن مصر القومي مصدر قلق مستديم ، حيث أصبحت المنطقة في حالة اضطراب نتيجة بداية انشاء سد النهضة ، كما ان استغلال اثيوبيا و حسن تسييرها للملف المائي من خلال تطبيق سياسة التفاوض المشروط و عدم توقعها عن برنامجها المسطر ، زاد من حالة التوتر و عدم الاستقرار ، ما اسفر عن توجه دولي ضمن تكتلات إقليمية بين مصر و السودان من جهة و اثيوبيا و دول المنبع من جهة ثانية ، و مع ذلك اختلفت وجهات النظر حول امن المنطقة المائي و البيئي بصفة عامة بسبب اختلاف التصورات و المصالح .

اما بالنسبة للسودان فتختلف التقديرات بشأن المساحة المستغلة زراعيًا من 1.1 الى 1.3 مليون هكتار ، حيث تتراوح نسب الاستغلال ما بين 12 الى 17 مليون هكتار ، و تدعو الخطة الوطنية الى استصلاح ما يقارب 2.4 مليون هكتار من الأراضي الجديدة و هي تتطلب 15 مليار متر مكعب إضافية من المياه ، و لكن وسط جنوب السودان لا يحتاج الى كثير من مياه نهر النيل ، فمعدل مياه الامطار يصل الى 1500 ملم على الاغلب في العام ، و الجدير بالذكر ان السودان حاليا يستغل فقط 13.5 مليار متر مكعب من حصت في مياه النيل البالغة 18.5 مليار متر مكعب

2

<https://hadaracenter.com/%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA>

¹ عبد المنعم هادي علي ، مصر و سد النهضة الاثيوبي ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد 24 ، العدد الثاني ، جوان 2017 ، ص 882 .

² عمر فضل الله ، حرب المياه على ضفاف النيل حلم إسرائيلي يتحقق (الجزيرة ، دار نهضة مصر للنشر ، ط 1 ، 203 ، مصر) ص 17 .

و بهذا الامر اصبح سد النهضة اكبر مشروع تنموي ضخم له اثاره الإيجابية على اثيوبيا في هذا العصر لتصدير الكهرباء ، و لتبرز اثيوبيا كقوة صاعدة في افريقيا مع قدرتها على تغيير الأدوار الإقليمية للعديد من الدول الافريقية ، و كانت بداية هذا التحول انشاء سد النهضة حيث استفادت من اعلان المبادئ التي وقعت في 2015 بين مصر و السودان بحق اثيوبيا في التنمية

1

ان الانطلاق في بناء سد النهضة بعد العديد من المتغيرات على الساحة الإقليمية خاصة التوافق بين السودان و مصر حول ضرورة انشاء معاهدات اطارية ضمن السياق الإقليمي تضمن حقوق حصرية في استغلال مياه النيل منها معاهدة سنة 1959 جاء على أساس تحويل استغلال مياه النيل لانتاج اكبر سد مولد للطاقة الكهرومائية مما يزيد من فرص تصدير الطاقة للدول المجاورة لاثيوبيا و الزيادة من المجال الاستراتيجي لها ومحيط التأثير السياسي الخاص بها .

المطلب الثاني : محددات النزاع الاقليمي حول سد النهضة

لقد تميزت فترة ماقبل و اثناء انشاء سد النهضة بالعديد من مظاهر التازم بين دول المنطقة حيث تميزت بالتعاون بين دول ضد دول أخرى تارة و بالصراع تارة أخرى

الفرع الأول :الصراع و التعاون بعد الانشاء

يشدد عدد كبير من المهتمين بالشان الافريقي على أن بناء سد النهضة سيتسبب في تداول سلسلة من التأثيرات السلبية الفورية والمستقبلية على الدول المحيطة بنهر النيل ، سواء كانت ذلك في المناطق التي تشكل مصادر المياه أو تلك التي تعتمد على استقبالها. ومن بين هذه التأثيرات يظهر وجود عجز مائي ذا أبعاد هامة. يرى الخبراء أن تشغيل السد بكامل طاقته الاستيعابية سيقلل بشكل كبير من تدفق المياه المتجهة إلى السد العالي في مصر، بالإضافة إلى تأثيره على العديد من السود في السودان

بالنسبة لاثيوبيا

تعود جذور الخلاف الاثيوبي المصري الى عدم اشراك اثيوبيا في اتفاقية مياه النيل و التي وقعتها مصر مع السودان رغم انها تعتبر ان لها حقوقا في مياه النيل ، فمعظم موارده المائية تأتي من اثيوبيا ، و من هذا المنطلق تقدمت اثيوبيا رسميا بمطالبها الى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية المنعقد سنة 1981 ، بإعلانها لرغبتها في استصلاح 227 الف فدان في حوض النيل الأزرق ، و اكدت انه نظر لعدم وجود اتفاقيات بينها و بين الدول النيلية الأخرى ، فإنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشاريعها المستقلة ²

يتميز الوضع الحالي لمياه نهر النيل بتعقيد شديد، حيث تعد إثيوبيا الدولة الوحيدة التي لم توقع على اتفاقيات مياه النيل السابقة، وتبدي دائماً شكوكاً وتحفظاتٍ تجاه مصر والسودان، وتعتبرهما بحذر شديد. وتتقدم بشكل مستمر بالمذكرات والمطالبات التي تؤكد حقها في الحصول على حصتها

¹ عبد الله راشد سلامة العرقان ، سد النهضة و مخاطره على الامن المصري 2010-2021 ، مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد 14 ، عدد 01 ، جانفي 2022 ، ص 562

² عمر فضل الله ، حرب المياه على ضفاف النيل حلم إسرائيلي يتحقق ، مرجع سابق ، ص 22 .

المناسبة من مياه النيل، حيث تعتبر أن نهر النيل يشكل موردًا طبيعيًا يجب أن يخضع لسيادة الدولة على الجزء الذي يمر بأراضيها، وفقًا لمبدأ سيادة الدولة على مواردها الطبيعية¹

فقد ترسخت لدى بعض صانعي القرار في إثيوبيا فكرة أنهم قادرون على تحويل مياه نهر النيل بعيدًا عن مصر، كرد فعل على مساعي مصر للسيطرة والهيمنة. إذ تتعارض وجهات النظر في كلٍ من إثيوبيا ومصر والسودان، مما أدى في السابق إلى توتر العلاقات بينهم. ففي عام 1979، أعلن الرئيس الراحل أنور السادات في مقابلة مع مجلة أكتوبر عن نيته تحويل بعض مياه النيل إلى القدس، مما أثار غضب إثيوبيا ودفعها لتقديم مذكرة للاتحاد الأفريقي في مايو 1980، مهددة بتغيير مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضت الضرورة²

كما سعت إثيوبيا منذ القدم إلى فرض سياساتها الاستثنائية على المنطقة من خلال محاولة التحكم في نهر النيل و تحويل مجراه ، ففكرة انشاء السد ارتبطت بفترة حكم الملك هيلاسلاسي ، وذلك في اواخر الخمسينات من القرن الماضي عندما كلف مكتب الاستصلاح الامريكي بإعداد دراسة عن السدود الاثيوبية و الذي خرج بتقرير عام 1964 و اقترح موقع السد الحالي في اقليم بني شونقول على بعد نحو 40 كلم من الحدود السودانية ، و اطلق عليه اسم سد الحدود ، و قد احببت الفكرة مع ميلس زيناوي ابتداء من 1993 الذي اراد ان تصبح مياه النيل مياه اثيوبية على ان تقايض بالمال³

في ماي 2010 تم توقيع اتفاقية عنتيبي بين اربع دول من حوض نهر النيل ، في مدينة عنتيبي الاوغندية ، على اتفاقية اطارية مثيرة للجدل ، وذلك بعد تغييب كل من مصر و السودان و اللتان تعتبران دولتي مصب ، اذ وقع ممثلو اثيوبيا ، اوغندا ، روندا و تنزانيا بالأحرف الأولى على الاتفاق بعد المفاوضات والتي بدأت منذ حوالي 10 سنوات بين الدول التسع التي يمر عبرها النهر ، وذلك من اجل إعادة تقسيم الحصص بشكل امثل لمياهه، حيث تعتمد اتفاقية عنتيبي على المحاصصة أي توزيع مياه النيل بالتساوي ، تلك الاتفاقية التي كانت بمثابة العامل الأساسي في بناء سد النهضة الاثيوبي ، و كرد فعل جمدت مصر عضويتها في مبادرة حوض النيل في أكتوبر 2010 بعد تحفظها على الباب 14 الخاص بالأمن المائي و الباب 8 الخاص بالأخطار المبكر للمشاريع (أي اعلام مصر و السودان و ضرورة موافقتهما قبل تنفيذ أي مشروع) من الاتفاقية⁴

وما اثار الانتباه ان الطرح المقدم لانشاء سد النهضة و الانطلاق في تشييده في افريل 2011 ، هو انتهاز الطرف الاثيوبي للظروف التي كانت مصر تمر بها اثناء قيام ثورة 25 يناير - حيث كانت الاوضاع فيها مضطربة و ميزها عدم الاستقرار السياسي ، حيث اسقطت اثيوبيا من حساباتها الاتفاقية التي وقع عليها الرئيس السابق لمصر و مليس زيناوي ممثلًا عن اثيوبيا عام

¹ نجلاء مرعي، سد النهضة الاثيوبي: الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص 36 .

² عمر فضل الله، حرب المياه على ضفاف النيل حلم إسرائيلي يتحقق ، مرجع سابق ، ص 26 .

³ حمدي عبد الرحمن ، أزمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية و المازق السوداني المصري ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع المؤسسة الاردنية للبحوث و المعلومات ، العدد 93 ، 2020 ، عمان ، الاردن ص 45 .

⁴ امين البار ، ايمان دني ، النزاعات المائية في حوض النيل و تداعياتها على الامن المائي شمال افريقيا النزاع المصري الاثيوبي (نموذج) ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، جانفي 2022 ، ص 274 .

1993 و التي تقر فيها اثيوبيا ب الامتناع عن أي نشاط قد يؤدي الى احداث ضرر بمصالح الطرف الاخر يختص بمياه النيل¹

ففي عام 2011 أعلنت اثيوبيا ، بصفتها دولة المنبع ، نيتها في بداية انشاء السد ، و ذلك وسط الاضطرابات السياسية للربيع العربي في مصر ، وبعد مايقرب من عقد من الزمن ، لم تسفر المفاوضات حتى الان عن اتفاق من شأنه تسوية القضايا العالقة المحيطة بالسد²

بالنسبة لمصر

تاريخيًا، كان نهر النيل يشكل العمود الفقري للحضارة المصرية، حيث كان يعتبر الشريان الحيوي الذي يغذي الحياة في هذه البلاد القديمة. تعكس العلاقة بين مصر ونهر النيل خصائصه الاستثنائية التي تميزه عن غيره من الأنهار الدولية. يعتبر الباحثون في الجغرافية والطبوغرافيا أن نهر النيل يمتلك تأثيرًا شاملاً على الاقتصاد والموارد المائية في مصر، ويعتبرونه العامل الرئيسي الذي يحكم اقتصاد البلاد بين دول حوض النيل. وتظل مصر هي الدولة الأولى التي تستفيد من هذا النهر بشكل رئيسي، إذ لا تمتلك مصادر مائية داخل حدودها الإقليمية، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة بناء علاقات طيبة مع الدول الأخرى المتواجدة على مسارات النهر لمسافات طويلة قبل دخولها الحدود المصرية³

و الجدير بالذكر ان بناء السد جاء دون اخطار الجانب المصري بذلك ، مما دفع بمصر لرفض فكرة السد في البداية استنادا الى اتفاقية 1929 التي تعطي الحق لمصر في الاعتراض على انشاء دول الحوض النيل مشروعات جديدة على النهر ، حيث نصت هذه الاتفاقية على عدم إقامة أي اعمال كهربائية او أي إجراءات على النيل او بحيراته دون اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية و التي من شأنها الاضرار بحصة مصر في المياه و التي تلحق اضرار بالمصالح المصرية⁴

انطلاقاً من التصعيد الذي أظهرته إثيوبيا في قضية سد النهضة، قررت مصر اتخاذ إجراءات تصعيدية للتصدي للتعنت الإثيوبي. وقد بدأت مصر باتخاذ خطوات ملموسة من خلال التواصل مع الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية المانحة بهدف تسليط الضوء على مماثلة إثيوبيا في هذا السياق. يتجلى التفاعل الدبلوماسي هنا كوسيلة استراتيجية للتعبير عن موقف مصر وتحقيق تأثير قوي يعزز موقفها في المشكلة المعقدة المتعلقة بسد النهضة .

حيث أشارد. السيد فليفل، إلى ضرورة أن تتبنى مصر استراتيجية طويلة المدى للتعامل مع دول حوض النيل، خاصة مع التغيرات السياسية الحاصلة في هذه المنطقة. كما أكد على أن التحدي الذي يواجه المصالح المصرية ناتج عن هذه التفاعلات لا يعد مجرد تهديد فوري، بل يمثل خطرًا مستقبليًا يعتمد على قدرة مصر على إدارة والتعامل مع هذه التفاعلات بشكل فعال.

¹ زكي البحيري ، مصر و مشكلة مياه النيل ازمة سد النهضة (رمسيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2016) ص 483 .

² امين البار ، ايمان دني ، النزاعات المائية في حوض النيل و تداعياتها على الامن المائي شمال افريقيا النزاع المصري الاثيوبي (نموذجاً) ، مرجع سابق ، ص 275 .

³ عبد المنعم هادي علي ، مصر و سد النهضة الاثيوبي ، مرجع سابق، ص 884 .

⁴ عبد الله راشد سلامة العرقان ، سد النهضة و مخاطره على الامن المصري 2010-2021 ، مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد 14 ، عدد 01 ، جانفي 2022 ، ص 562 .

وفي هذا السياق، يتعين على مصر أن تتخذ إجراءات تعزز المصالح المشتركة مع دول حوض النيل، كما أكد على أهمية تبني نهج التعاون على أساس الفهم المتبادل وتعزيز المصالح المشتركة، بدلاً من الاعتماد على الصراع والتوتر. حيث ركز على ضرورة تحسين التواصل والتفاهم مع الدول النيلية، وتعزيز التعاون في مجالات حيوية مثل الري وإدارة المياه، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع مشتركة تسهم في تحقيق الاستدامة، وختم بالتأكيد على أن التوجه نحو التعاون يمثل استراتيجية حكيمة، حيث يُمكن مصر من تحقيق مصالحها وتعزيز استقرار المنطقة، ويمنحها القدرة على تجنب الصراعات والتوترات التي قد تكون لها تداعيات مدمرة على الصعيدين الإقليمي والدولي¹

تعد هذه الخطوات جزءاً من الاستجابة المصرية للتحديات التي تطرأ في سياق السياسة الإقليمية والمفاوضات الدولية بشأن سد النهضة. إذ توجب الأخذ في الاعتبار أن هناك جوانب عدة ينبغي مراعاتها في هذا السياق، منها تأثير المروغة الإثيوبية على العمليات التفاوضية وضرورة التصعيد الدبلوماسي كآلية لتحقيق التوازن والحفاظ على حقوق ومصالح مصر في استخدام مياه النيل :

أولها : تهدف إثيوبيا في إقامة سد النهضة يتجاوز مجرد توليد الكهرباء، حيث يتمثل الهدف الرئيسي في احتجاز أكبر كمية من مخزون المياه في خزان السد لفترة تصل إلى ست سنوات. يتسبب هذا الاحتجاز في تهديد مستدام لمخزون مياه السد العالي، وذلك على الرغم من وفرة كميات الأمطار الهائلة التي تتساقط على الهضبة الإثيوبية

ثانياً : إن كمية الأمطار التي تسقط على دول حوض النيل، وتحديدًا في إثيوبيا، تتجاوز حوالي 1000 كم مكعب سنوياً. على الجانب الآخر، يبلغ نصيب مصر من هذه الكمية حوالي 55.5 كم مكعب فقط. يظهر هذا التفاوت الكبير في توزيع الأمطار بين الدول المعنية، وبخاصة بين إثيوبيا ومصر

ثالثها : يعكس الحق التاريخي لمصر في مياه النيل إرثاً هاماً يجب أخذه في الاعتبار، فهي دولة نهريّة استفادت تاريخياً من مياه النيل لدعم حضارتها واقتصادها. يتمثل هذا الحق التاريخي في الحصة المائية التي تُخصص لمصر، والتي تبلغ حالياً حوالي 55.5 كم مكعب، كما أن لمصر أيضاً حقها الطبيعي في الحصول على مزيد من الإيرادات من نهر النيل، خاصة في إطار المشروعات التي تُنفذ بالتعاون مع إثيوبيا والسودان. يعزز هذا الحق الطبيعي ضرورة تحقيق توازن عادل ومستدام في استخدام مياه النيل بين الدول الثلاث²

تظهر هذه الاستراتيجية الإثيوبية لاستغلال الموارد المائية كجزء من سياستها لضمان الاستقلال الذاتي في مجال المياه. حيث يتسم هذا النهج بالتركيز على الاحتجاز الطويل الأمد للمياه، مما يعكس الرغبة في تحقيق تأمين موارد المياه على المدى البعيد. يبرز هذا النمط من الاستخدام

¹ هيفاء احمد محمد ، استقلال جنوب السودان و اثره على حصص مصر و السودان من مياه نهر النيل ، ص 127 ، مرجع سابق .

² عصام شروف ، مشكلة سد النهضة الإثيوبي و اثره المحتملة على مصر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 36 ، العدد الثاني ، 2020 ، ص 57 .

الأحادي الجوانب لموارد المياه النيلية، ويثير قضايا تنافس وتوتر حول الاستفادة المشتركة من هذه الموارد في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ومع ذلك، يشير التحليل إلى أن جزءًا كبيرًا من هذه الكمية من المياه، التي تسقط في إثيوبيا، تظل غير مستغلة وتضيع في الهضبة الإثيوبية ومستنقعات أعالي النيل. يشكل هذا الوضع تحدياً بيئياً واقتصادياً، حيث يتسبب في ضياع موارد مائية هامة تستفيد منها مصر بشكل محدود. يسلط هذا النقاش الضوء على ضرورة التفاوض وتحقيق التوازن في استخدام وتوزيع مياه نهر النيل لتحقيق الاستدامة وتلبية احتياجات الدول المختلفة في المنطقة .

كما يجسد سد النهضة تحدياً حقيقياً لمصر، حيث يمكن أن يؤثر على حقها في الحصول على الحصة المائية المحددة، والتي يتعين على جميع الأطراف المعنية النظر فيها بعناية لضمان تحقيق توازن إقليمي يلبي احتياجات جميع الدول المعنية بشكل عادل ومستدام .

الفرع الثاني :دورالأطراف الخارجية في زيادة التوتر

ان التحول الجيوسياسي في المنطقة نتيجة بناء سد النهضة كان مرده التداخل في المصالح ، فالرؤية المستقبلية لأهمية تحقيق الامنة المائية خاصة في ظل حالة الجفاف التي تشهدها الدول المتاخمة لنهر النيل ، و من بين ابرز الدول الفاعلة في حالة الانسداد السياسي بين دول المنبع و المصب إسرائيل ، و التي اثرت ان تلعب دورا محوريا من خلال الضغط على الدول العربية و نقل الصراع من احقية الانتفاع من مياه النيل الى تحوير الدور و الصراع بالوكالة بينها و بين مصر خاصة ، بالإضافة الى ضمان بنك مائي في حالة الجفاف في الشرق الأوسط وتزويد المستوطنات بالمياه مع العلم ان المناخ في الدولة الاستيطانية يتميز بارتفاع الحرارة و عدم وجود مصادر كافية من المياه .

• الدور الإسرائيلي :

تعتمد استراتيجية الكيان الإسرائيلي في تحقيق أهدافها التوسعية على تسخير الموارد المائية على الصعيدين الداخلي والخارجي. بالنسبة للسياق الداخلي، يسعى الكيان الإسرائيلي إلى تحقيق الهيمنة على مصادر المياه في المناطق التي استولى عليها بالقوة. بينما في السياق الخارجي، يتجه الكيان الإسرائيلي نحو تحقيق السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الموارد المائية المجاورة بهدف تلبية احتياجاته المائية المتنامية، لذاتجلى سياسة الكيان الإسرائيلي تجاه مصر على محاولة تحقيق التفوق من خلال التوغل السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في منطقة حوض النيل. بهدف التحرك لتشنت مصر سياسياً واستراتيجياً، وكذلك إلى استبعادها عن مراكز القيادة الإفريقية. وتعكس هذه السياسة أيضاً سعي الكيان الإسرائيلي لضمان حصوله على حصة مائية ثابتة سنوياً من مياه النيل من خلال اظهار نيته مباشرة في احقيقته لاستغلال مياه النيل ، من الجدير بالذكر أن الكيان الإسرائيلي قدم في إطار مفاوضات السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1978 مقترحاً يفيد بالحصول على نسبة 1% من مياه النيل من خلال تنفيذ مشروع ترعة السلام. ورغم جهود الرئيس

المصري أنور السادات لتنفيذ هذا المشروع، فإنه لم يتحقق بسبب التحديات السياسية والتنظيمية التي واجهته.¹

حيث اعترف الرئيس المصري، الذي أعلن ذلك في رسالة وجهها إلى الملك حسن الثاني ملك المغرب، بوضوح فيها انه صاحب الفكرة وراء مقترح يفترض منح جزء من حصة مصر في مياه النيل إلى إسرائيل. إذ جاء مضمون هذه الرسالة، على تأكيد الرئيس المصري لتقديم مقترحاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن تخصيص جزء من حصة مصر في مياه النيل لاستخدامه في تسهيل عملية إعادة توطين المستوطنين الاسرائيليين في النقب بعد انسحابهم من قطاع غزة والضفة الغربية ، الى انه قد تم رفض هذا الأخير و السعي في مراحل لاحقة الى طرح عدة مشاريع تصل الى 23 مشروعاً مائياً في العام 1992 ، كان من ضمنها بعض المشاريع التي تسعى إسرائيل الى نقل مياه نهر النيل الى سيناء و إسرائيل²

كما ان مساهمة إسرائيل الغير علنية في تمويل سد النهضة لم يكن هدفها الاستفادة فقط من نهر النيل او تحويل مجرى المياه نحو سيناء عبر الضغط على مصر لتحقيق المقترح السابق للرئيس المصري أنور السادات الذي لم يتحقق ضمن فكرة الأرض مقابل الماء ، بل للضغط على مصر للسير في عملية السلام و تحقيق مكاسب أخرى .

تظهر الأحداث في القرن الإفريقي بعد سقوط الرئيس الإثيوبي (منغستو) تطوراً يشير إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل يروجان لتعزيز دور إثيوبيا كمركز إقليمي أكثر أهمية. إذ يتمحور هذا الدور حول الدول المتكاملة في مجمع البحر (الدول المحيطة بمضيق باب المندب) ومجمع الأنهار (الدول المحيطة بحوض النيل). حيث يُفهم هذا السياق ضمن إطار ترتيبات جيوسياسية، كما يبدو أن هناك اهتماماً من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل في تعزيز تواجد إثيوبيا في الإقليم، وذلك ربما لتحقيق أهداف جيواستراتيجية في مضيق باب المندب وحوض النيل والمناطق حيوية المحيطة به ، وبالتالي يمكن تفسير الاهتمام بإثيوبيا انه اتى كجزء من ترتيبات جيوسياسية ابرز ملامحها³ :

1 تأسيس الكيانات الصغيرة والضعيفة حول إثيوبيا : انشاء كيانات صغيرة وهشة في المناطق المحيطة بإثيوبيا، منها كاريتريا التي أصبحت دولة مستقلة منذ عام 1993، إضافة إلى الصومال وأوغندا وجنوب السودان .

2 استخدام قاعدة إثيوبيا للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي : يرى بعض المحللين أن إثيوبيا تستخدم كقاعدة للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي، وذلك لتسهيل السيطرة على هذه المنظومة الإقليمية. إذ يُعتقد أن هذا التحالف يلعب دوراً في فرض السيطرة على المنطقة وتعزيز التأثير في الوسط العربي، وذلك عبر محور يمتد من إثيوبيا إلى إسرائيل وتركيا.

¹ إسماعيل ذياب خليل ، سد النهضة الإثيوبي دراسة في الصراعات و التحديات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد 3 ، العدد 29 ، 2022 ، ص 213 .

² منى حسن عبيد ، السياسة الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مصر و السودان) انموذجاً ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد 17 ، 2013 ، ص 55 .

³ منى حسن عبيد ، السياسة الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مصر و السودان) انموذجاً ، المرجع سابق الذكر ، ص 58 .

3 توثيق العلاقات بين المنظومة الإفريقية وإسرائيل : توثيق العلاقات بين هذه المنظومة

الإفريقية وإسرائيل، وهو ما أكدته الرئيس الإثيوبي (ميليس زيناوي). حيث يشير إلى وجود علاقات دبلوماسية واقتصادية تنمو بين الدولة الإثيوبية وإسرائيل، مما يسهم في تعزيز التعاون وتطوير العلاقات الثنائية بين الطرفين .

من الجدير بالذكر أن هذه التحليلات قد تعتمد على التطورات الحالية وتقديرات مستندة إلى الظروف السائدة، ويمكن أن تتغير مع تطور الأحداث الجارية .

• دور دول الشرق الأوسط

تركز تركيا حاليًا على تمويل مشروع سد النهضة الإثيوبي من خلال تقديم منح ومساعدات ذات أبعاد مليونية، ويرتبط هذا التمويل بتحسين وتطوير شبكة السكك الحديدية في المنطقة. وعلى الرغم من هذا التمويل، إلا أن تركيا تفضل الابتعاد عن الحديث العلني حول دعمها لبناء سد النهضة الإثيوبي، ويتردد بأن إثيوبيا تتجنب مشاركتها في الأزمة المرتبطة بالسد .

من جهة أخرى، قامت دولة قطر بتقديم دعم كبير لبناء السد من خلال مشروع استثماري وزراعي ذو نطاق واسع، يمولها الدوحة بهدف زراعة مليون ومئتي ألف فدان في منطقة السد. وقد دفعت قطر الجزء الأول من قيمة التعاقد، كما أعلنت الحكومة الإثيوبية، علاوةً على ذلك، يلعب المستثمرون السعوديون دورًا مهمًا في تعزيز مشروعات التنمية الاقتصادية في إثيوبيا، من خلال الاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية. يعكس هذا التزام المستثمرين السعوديين دعمًا قويًا لتطوير المشروعات الاقتصادية وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، ويبرز التداخل البنوي والاقتصادي القائم بين هذه الدول ¹

• دور الدول المجاورة لنهر النيل

لقد حدث تحول في مستوى التعامل بين دول حوض النيل، ففي فترة ما بعد الاستقلال الوطني ، تميز النظام الإقليمي للتعاون بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما أسفر عن ظهور مشكلات متعددة تتعلق بقضية قواعد الاستخلاف الدولي القانونية. وقد أثرت هذه القضية في عملية التعاون الإقليمي بسبب رغبة كل طرف في حماية مصالحه القومية والشكوك المتزايدة حول إمكانية تحقيق التعاون المشترك .

اذ ان عدم اعتراض الكونغو كمثال على عدم التدخل في قضايا استغلال مياه نهر النيل يعود جزئيًا إلى وجود شلالات إنجا، والتي تُعد أكبر شلالات في العالم. يسعى الكونغو إلى استغلال هذه الشلالات لتوليد كمية ضخمة من الطاقة الكهربائية، قد تصل إلى 50 ألف ميغاواط. هذا التوجه يُشير إلى الرغبة في تحقيق فائض في الإنتاج الطاقوي يمكن تصديره إلى الدول المجاورة

من جانب آخر، تسعى مصر دائمًا لكسب ود الكونغو، ويُعتبر ذلك جزءًا من العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين. في فترة ما بين عام 1960 وعام 1971، شاركت مصر في قوات حفظ السلام في الكونغو خلال فترة الحرب الأهلية. كما شاركت مصر، خلال عضويتها في المجلس

¹ عصام شروف ، مشكلة سد النهضة الإثيوبي و آثاره المحتملة على مصر ، مرجع سابق الذكر، ص 68 .

الوزاري الإفريقي في أديس أبابا، في التصدي للحركات الانفصالية في الكونغو الديمقراطية في الفترة من 5 إلى 10 سبتمبر عام 1964¹

من جهة أخرى أظهرت تنزانيا نيتها ، منذ استقلالها في عام 1964، عن عدم الالتزام بالاتفاقيات و المعاهدات السابقة المتعلقة بنهر النيل التي تمت خلال فترة الاستعمار الأجنبي. اذيبين هذه الموقف ان تنزانيا تنوي المضي قدماً في تنفيذ مشاريعها المستحدثة في بحيرة فيكتوريا دون الرجوع إلى الدول المشاركة في حوض النيل، متجاوزة بذلك ما جاء في الاتفاقيات السابقة المتعلقة بتقسيم مياه نهر النيل²، و هذا ماسوف يؤثر سلباً على عدم القدرة على التحكم في منسوب المياه و مستويات الملئ بالسد مايزيد من مخاطر التعرض لتهديدات بيئية جديدة و يزيد أيضاً من حالات الانسداد السياسي بين كل من تنزانيا و اثيوبيا خاصة و دول المصب عامة .

في عام 1992، وقّع وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل، وهي السودان ومصر وإثيوبيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا، وثيقة إنشاء مشروع التيكونيل. وفي إطار هذه الوثيقة، تأسست لجنة فنية تضم ممثلين عن تلك الدول، وتكلفت هذه اللجنة بتوجيه جهودها نحو تطوير مشاريع تعزيز التنمية في حوض النيل. وخلال اجتماعها الأول في القاهرة عام 1994، تم وضع خطة شاملة تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية، في السنة التالية، عُقد اجتماع آخر في مدينة أروشا بتنزانيا، حيث تم تمديد مدة المشروع لثلاث سنوات إضافية. تجسدت هذه المبادرة في تعزيز التعاون بين الدول النيلية، واستعراض الخطط والتقدم المحقق في مجالات التنمية المائية والبنية التحتية. تعكس هذه الجهود التفاعلية والتنسيق بين الدول النيلية في تحقيق أهداف تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة ، ومم اهم الخطط التي تقدمت بها الهيئة الفنية للمشروع خطة اشتملت على 22 مشروعاً تحت خمس محاور رئيسية هي :

- التخطيط و الإدارة المشتركة لموارد النيل
- بناء القدرات البشرية للمهام المختلفة
- التدريب
- التعاون الإقليمي
- حماية البيئة³

وقد حدث تحول في مستوى التعامل بين دول حوض النيل، ففي فترة ما بعد الاستقلال الوطني ، تميز النظام الإقليمي للتعاون بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما أسفر عن ظهور مشكلات متعددة تتعلق بقضية قواعد الاستخلاف الدولي القانونية. وقد أثرت هذه القضية في عملية التعاون الإقليمي بسبب رغبة كل طرف في حماية مصالحه القومية والشكوك المتزايدة حول إمكانية تحقيق التعاون المشترك

¹ نصير محمود شكر الجبوري ، نهر النيل في العلاقات المصرية الكونغولية 1952-1980 ، مجلة دراسات في التاريخ و الآثار ، العدد 74، مارس 2020، ص 101 .

² حيدر نعمة بخيت ، المياه العربية الواقع و التحديات ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 2 ، العدد 10 ، بغداد ، ديسمبر 2008 ، ص 101 .

³ مصعب عطية ذنون الزبيدي ، احمد حاشوش عليوي الحجامي ، الجذور التاريخية لازمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام 1999 ، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ، جزء 2 ، العدد الثلاثون ، 2018 ، ص 125 .

في هذا السياق، أصبحت الأطراف المعنية أسيرة مصالحها الذاتية، مما أدى إلى تعقيد العلاقات وتحول ديناميات التعاون الإقليمي إلى تحديات متعددة. تواجه هذه الأوضاع الأطراف الراغبة في التعاون بضرورة التغلب على التحفظات الوطنية وبناء آليات فعالة لضمان استقرار المنطقة وتحقيق الأهداف المشتركة. يشير ذلك إلى أهمية إيجاد حلول مستدامة للقضايا القانونية والسياسية المرتبطة بقضية الاستخلاف الدولي وتعزيز ثقة الأطراف في إمكانية تحقيق التعاون الإقليمي .

• دور الدول الأوروبية و البنك الدولي

يقوم البنك الدولي بأداء دور حيوي في تمويل مشروعات البنية التحتية، وعلى وجه الخصوص، في بناء وتشبيد السدود المائية إذ تستند سياسة التمويل للبنك الدولي إلى مبدأ أساسي يتعلق بضرورة الإخطار المسبق من قبل الدولة المستفيدة من المشروع، ويأتي ذلك استنادًا إلى المبدأ الرئيس الذي يتعلق بأي مشروع يُقام على حوض نهر دولي و من بين المبادئ الرئيسية في تمويل مشروعات بناء السدود المائية هو عدم التأثير الضار على دول الحوض الأخر كما تشمل هذه المبادئ التمويلية على ضرورة الحصول على موافقة من الدول المتشاطئة للنهر، وذلك لضمان عدم تأثير المشروع على حقوق الدول الأخرى.¹

يُرفض عادة تمويل السدود الكبيرة التي يمكن أن تتسبب في آثار سلبية كبيرة على الدول المتأثرة. يعكس هذا النهج التزام البنك الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وضمان عدم التأثير السلبي على البيئة والدول المجاورة، مع التركيز على تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل ومستدام

فيما يتعلق بإيطاليا، ظهر دورها كمساهم فاعل في المشروع من خلال شركة Salini Costruttori المتخصصة في بناء السدود والتي تعمل على تنفيذ المشروع منذ عام 2011. حيث يُعتبر هذا التوريد الإيطالي للخبرات والتكنولوجيا في مجال بناء السدود إسهامًا رئيسيًا في انطلاق المشروع. كما يعكس هذا التعاون الدولي رغبة الأطراف المعنية في تحقيق تكامل استراتيجي وتقديم الخبرات اللازمة لضمان نجاح المشروع بشكل شامل.²

إضافة إلى ذلك، تأتي الشركة الفرنسية Alstom كشريك آخر يلعب دورًا بارزًا في المشروع من خلال توريد توربينات الطاقة. حيث تبلغ قيمة هذه الصفقة حوالي 1.8 مليار دولار، مما يبرز الاستثمار الكبير والتزام الشركة في توفير تكنولوجيا فعالة لتوليد الطاقة في إطار مشروع السد. يعزز هذا التوريد الفرنسي من اظهار مكانة المشروع بالنسبة للدولة الفرنسية ويسهم في تحقيق أهداف ذات بعد تعاوني بين الدولتين الفرنسية و الاثيوبية من حيث توفير الكميات الكبيرة من الطاقة الكهربائية³

¹ إبراهيم السيد احمد رمضان ، المسؤولية القانونية للأطراف الثالثة في مشروع سد النهضة ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مجلد 15 ، العدد 4 ، ص 22 .

² محمد سلمان طابع ، مشروع سد النهضة الاثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مجلد 15 ، العدد 3 ، ص 31 .

³ محمد رياض ، مصر وسد النهضة الاثيوبي ، السياسة الدولية ، مجلد 15 ، العدد 203 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2016 ، ص 70 .

المطلب الثالث : التداعيات البيئية لسد النهضة

تعد دراسة تأثير بناء السد على النيل الأزرق أمراً حيوياً للفهم الكامل للعواقب المحتملة لهذا الإجراء. إذ يتوقع أن يقلل السد بشكل كبير من حدة الفيضانات، مما يعزز الحماية للمجتمعات المحلية من الأضرار الناتجة عنها. ومع ذلك، يجب التنبؤ والتحقق من التأثير المتوقع على نظام صيد الأسماك بسبب هذا السد، والذي قد يحمل تغيرات جذرية في الديناميكية البيئية واقتصاديات المنطقة، علاوة على ذلك، من المتوقع نقل وإعادة توطين حوالي 20,000 شخص بسبب بناء السد. هذه الخطوة المتوقعة تثير مخاوف اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية، حيث يتعين تقديم تعويضات عادلة لهؤلاء السكان المتأثرين وضمان استدامة مصادر رزقهم. ما يتطلب تقييمات شاملة للتأثيرات المتوقعة على مستوى الحياة والاقتصاد والثقافة في تلك المناطق، بما في ذلك تحليل التداعيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة¹

بشكل عام، ينبغي إجراء دراسات شاملة لتقييم تأثيرات بناء السد على النيل الأزرق، وضرورة تطوير إطار استراتيجي يتضمن إدارة فعالة للمخاطر والتحكم في التغيرات الاجتماعية والبيئية المحتملة لتحقيق توازن مستدام في المنطقة المتأثرة و انطلاقاً من هذا الطرح اثرت الدول المجاورة للسد على تبيان التهديدات الناجمة عن بناءه و اثره عليها

يعد المناخ في اثيوبيا من اهم دفعوات الجانب المصري في تبيان مخاطر انشاء سد النهضة مرده في ذلك برودة و رطوبة الطقس ، فقد لعبت الاشكال التضاريسية دور هاما في تأسيس المناخ الاثيوبي اذ تتميز الدولة بالارتفاعات الشاهقة التي تهيم على أجزاء واسعة منها ، كما تعمل الجبال العالية على سحب كتل الغيوم المحملة ببخار الماء ، مما تجعل الموسم المطري فيها يمتد بين 100 الى 110 يوم يبدأ من شهر حزيران و ينتهي في منتصف أيلول ، و معظمها امطار رعدية بكميات كبيرة تغذي خلال هذه الفترة الأنهار الكبرى ، الا انها تشكل عائقا للنشاط السكاني بسبب عدم وجود بنية تحتية خاصة بصرف المياه ، و يضاف الى ذلك طبيعة التضاريس الجبلية التي تساهم في حدوث انجرافات هائلة للتربة و تحرك كتل كبيرة من الصخور مما يضر بالأراضي الزراعية²

كما ترجع مخاوف الأطراف المجاورة او الموازية لسد النهضة في بداياتها الى التحولات التي تشهدها البيئة المناخية العالمية عامة و الإقليمية خاصة و مع ما هو حاصل من تغير مناخي و ما تجلى عنه من عدم إمكانية إيجاد إحصاءات او تقديرات مضبوطة يمكن بناء دراسات استشرافية تمكّنها من تفسير نسب المياه في السد و حتى الذهاب الى ابعد من ذلك وصولا الى قيام العديد من مراكز البحث بالكشف على انه غير قادر على استيعاب الكم الهائل من المياه و انه مهدد بالانهيار.

اما بالنسبة لمصر ترى ان اثيوبيا قد قصدت ببنائها لسد النهضة و بحيرته ان يحل محل السد العالي و بحيرته ، وبالتالي يصبح السد العالي في هذه الحالة عديم الجدوى ، لأنه مع بداية احتجاز المياه في النيل الأزرق للتخزين امام سد النهضة ، فسوف ينقص ايراد النيل الأزرق لمصر مما

¹ عبد المنعم هادي علي ، مصر و سد النهضة الاثيوبي ، مرجع سابق ، ص 886 .

² سوسن صبيح حمدان ، تأثير سد النهضة الاثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر و السودان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، مجلد 12 ، العدد 51 ، جانفي 2015 ، ص 287 .

سيضطر مصر لسحب كميات من مياه بحيرة ناصر امام السد العالي ، حيث تعادل تلك الكميات التي تحتجزها اثيوبيا سنويا امام سد النهضة ، و ذلك للوفاء باحتياجات الزراعة و التنمية في مصر ، فالهدف من انشاء سد النهضة هو افشال مشروع السد العالي الذي رفضته اثيوبيا و الغرب في ستينيات القرن العشرين¹

كما تتوقع أن تسفر الآثار السلبية المحتملة عن تداعيات بيئية تتجاوز حدود مصر، إذ ستشهد الخزانات الجوفية في مناطق الدلتا وشمال الصحراء الغربية زيادة في نسبة الملوحة، مما سيؤدي إلى انتقال مياه البحر المتوسط المالحة إلى تلك المناطق بسبب تناقص إمداداتها بمياه النيل العذبة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتسبب نقص تدفق مياه النيل بسبب إنشاء سد النهضة في اقحام مياه البحر المتوسط المالحة من خلال فروع النهر الرئيسية (دمياط ورشيد) إلى مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في الدلتا. وستعرض هذه المساحات الزراعية الكبيرة لتصحّر وتلوث ملحي، مما سيسهم في زيادة تراكم حوالي 2.5 طن من الأملاح الزائدة سنويًا لكل فدان زراعي في منطقة الدلتا²

الفرع الاول : تاثير تغير المناخ على التعاون الدولي في حوض النيل

ان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبرز كأحدى المناطق الأكثر توترًا في العالم، و وفقًا لتقرير البنك الدولي. يتعلق هذا التوتر بشكل كبير بالاستخدام غير دائم للمياه، حيث يُظهر أن 82% من مياه المنطقة لا تستغل بشكل فعال. ويتفاقم الأمر بزيادة الطلب على المياه ونقص العرض المائي ، حيث من المتوقع أن تتكدس المنطقة خسائر اقتصادية هائلة ناتجة عن ندرة المياه المرتبطة بالتغيرات المناخية. كما تشير التقديرات إلى أن هذه الخسائر قد تصل إلى نسبة تتراوح بين 6-14% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2050. يُلاحظ أن هذه النسبة تفوق نصف المتوسط العالمي لإنتاجية المياه. علاوة على ذلك، تُشكل ندرة المياه تهديدًا كبيرًا للمنطقة، حيث يُهدد النقص المتزايد في موارد المياه بوقوع أزمات بيئية مثل الفيضانات و ارتفاع مستويات الجفاف بشكل ملحوظ، خاصة في مناطق شمال أفريقيا³

يوجد الكثير من عدم اليقين المرتبط بتأثير التغير المناخي على الهطول المطري وتدفقات المياه السطحية في حوض النيل. فنتبين توقعات النماذج في هذا الصدد، حيث تشير بعض النماذج إلى زيادة في الهطول المطري وتدفقات المياه، في حين تشير النماذج الأخرى إلى انخفاضها. ومن المعروف لصانعي القرار في منطقة النيل أن درجة عدم اليقين قد زادت، ولا يمكنهم الاعتماد على استمرار توافر المياه كما كان في الماضي. وهذا يعني أن الخيارات المتاحة للتكيف مع التغيرات المستقبلية غير المتوقعة تكتسب أهمية متزايدة. بالإضافة إلى ذلك، يوسع التعاون بين الدول المعنية مجموعة الخيارات المتاحة، حيث يعمل كآلية تأمين تسمح بتوزيع المخاطر بين الدول المشاركة على ضفاف النهر. وفي حالة تحقيق تعاون دول النيل، ستزداد إمكانيات البنية

¹إبراهيم علي غانم ، امن مصر المائي -جغرافيا و هيدرولوجيا وقانونيا و سياسيا (القاهرة ، مكتبة جزيرة الورد ، ط1 ، 2016) ص 374 .

²إبراهيم علي غانم ، امن مصر المائي : جغرافيا و هيدرولوجيا وقانونيا و سياسيا ، المرجع نفسه ، ص 375 .

³

التحتية للتخزين التي تسمح بالاستجابة المتناسقة لمتطلبات المياه في المنطقة، مما يوسع نطاق الخيارات المتاحة للتكيف مع التغيرات في نظام المياه في النهر¹

تواجه دلتا النيل خطر ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة للتغير المناخي، وتعتبر بالفعل واحدة من أكثر الدلتا في العالم عُرضة للخطر. يعيش نحو نصف سكان مصر في دلتا النيل، التي تضم مدناً رئيسية مثل الإسكندرية وطنطا والمنصورة والمحلة الكبرى وبنه والزقازيق ودمياط. على الرغم من احتمالية منخفضة، إلا أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 5 أمتار سيؤدي إلى فقدان مدمر للأراضي الزراعية في دلتا النيل وستتطلب إعادة توطين سكانية جماعية أو استثمار ضخم في البنية التحتية الواقية²

الفرع الثاني : الاضرار البيئية والاجتماعية لسد النهضة

تهدف اثيوبيا من خلال بناءها لسد النهضة الى تحقيق عدة مخرجات أهمها تحقيق الامن المائي و زيادة مقدراتها الاستراتيجية كتصدير الكهرباء لدول المنطقة و رسم مكانة جيوسياسية ، وذلك دون مراعاة لخلفيات بناء هذا الأخير ، و أيضا غير مبالية بالتقارير التي دابت ان توقفها عن بلوغ هدفها

انطلاقا من تقارير اللجان الدولية و راي الخبراء في الشأن الافريقي خلصت الدراسات الى مجموعة من الاخطار التي يمكن ان يسببها امتلاء السد بشكل جزئي او كامل و من أهمها: ³

* تظهر المنطقة التي يقع فيها سد النهضة خطورة حقيقية نتيجة لاحتمال حدوث انهيار في السد، ويُعزى هذا الاحتمال إلى موقع المنطقة في إطار الاخدود الأفريقي الكبير، الذي يُعتبر منطقة نشطة زلزالياً وبركانياً. يشير السجل الزلزالي لتلك المنطقة خلال القرن العشرين إلى وقوع 16 حالة نشاط زلزالي، بعضها وصل إلى قوة 6.05 درجة على مقياس ريختر. عند امتلاء السد، يتزايد احتمال زيادة الضغط على التضاريس التي تستضيف السد، مما يمكن أن يؤدي إلى حدوث نشاط زلزالي أو بركاني ذو تأثير كبير وخطيرة

* على الرغم من التأثيرات الإيجابية المتوقعة لترسيب الطمي الناتج عن سد النهضة على أداء السدود، إلا أنه ينجم عن ذلك تأثير سلبي يتمثل في تقليل خصوبة التربة والأراضي الزراعية المحيطة بالسد. يعود هذا التأثير إلى فقدان هذه الأراضي للفوائد الغنية بالمواد الغذائية الموجودة في الطمي، والتي تُعتبر مصدراً حيوياً لتغذية التربة بعناصرها المهمة

* تتجلى التحديات التي تواجه المناطق التعدينية المحيطة بسد النهضة في احتمالية غمرها، والتي تحتوي على معادن هامة مثل الإنحاس والحديد والذهب والبلاطين، نتيجة لعمليات التخزين

¹WHITTINGTON, Dale, WATERBURY, John, et JEULAND, Marc. The Grand Renaissance Dam and prospects for cooperation on the Eastern Nile. *Water Policy*, 2014, vol. 16, no 4, p. 595-608.P605.

²WHITTINGTON, Dale, WATERBURY, John, et JEULAND, Marc. The Grand Renaissance Dam and prospects for cooperation on the Eastern Nile. *Water Policy*, 2014, vol. 16, no 4, p. 595-608.P. 605 مرجع سابق

³إسماعيل ذياب خليل ، سد النهضة الاثيوبي دراسة في الصراعات والتحديات ، مرجع سابق ، ص 206 .

المائي. يتسبب هذا الغمر في خطورة فقدان فرص التعدين واستغلال الموارد المعدنية الاقتصادية، مما يشكل تحدياً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والاستدامة في هذه المناطق

* تظهر التقديرات الحالية لمدة عمر سد النهضة نتيجة لتراكم الطمي قصراً متوقعاً يتراوح بين 25 و50 عاماً، وفقاً لتقييمات الخبراء. يتوقع أن يدفع هذا التحليل إثيوبيا لاقتراح إنشاء سدود إضافية في مأخذ المياه خلف السد لامتصاص الطمي ومنع تسربه إلى السد الرئيسي، وهو ما سيثير تحديات جديدة للدول الموجودة في منطقة النيل. يعتبر هذا الإجراء الهندسي والتخزيني من المتوقع أن يسهم في تعقيد الديناميكيات المائية ويفاقم التوترات بين الدول المعنية في المصب .

كما يبرز للواجهة عدة عوامل جيولوجية تُعدُّ عقباتٍ محتملة لمستقبل مشروعات المياه في دول منبع نهر النيل عمومًا، وتُظهر تحديات خاصة لإثيوبيا وهي :¹

1 يشكل انتشار الصخور البركانية والبازلتية من بين تلك العوامل، إذ تتسم هذه الصخور بسهولة التفتت والتعرية نتيجة للأمطار الغزيرة، مما يؤدي إلى تراكم الطمي الذي ينقله الأنهار إلى بحيرات السدود، مما يُقلِّل من سعة حوض التخزين.

2 علاوةً على ذلك، تُشكِّل صعوبة التضاريس، مثل الجبال المرتفعة والوديان الضيقة والعميقة و الانحدارات الشديدة، عاملاً إضافياً يحول دون إمكانية نقل مياه نهر النيل إلى المناطق التي تعاني من نقص المياه، وذلك بخاصة خلال فترات الجفاف، مما يجعلها غير ملائمة للزراعة المروية .

3 من جهة أخرى، يُسهم التوزيع غير المتجانس للأمطار زمنياً ومكانياً في زيادة معدلات الجفاف والفيضانات، مما يُعزِّز التحديات المائية في المنطقة .

4 كما تتزايد مستويات التبخر، حيث يصل متوسطها إلى 80 في المئة من مياه الأمطار، حيث يعد عاملاً إضافياً يساهم في فقدان هائل للمياه، وهو ما يُلاحظ بشكل عام في معظم أنحاء القارة الإفريقية .

يبرز هذا التحليل الجيولوجي العميق أهمية وضع استراتيجيات مستدامة وعلمية لإدارة الموارد المائية في هذه المناطق في ظل بناء السد ، و ايض الاخذ بالاعتبار وجوب التركيز على التكامل والابتكار في ميدان إدارة المياه للتغلب على التحديات الجيولوجية المتوقعة.

توسيعاً في الآثار السلبية، يظهر أن قيام السد سيؤدي إلى تأثيرات كبيرة على مياه بحيرة ناصر، حيث من المتوقع حدوث عجز كبير في إمدادات المياه. هذا العجز سيتسبب في انخفاض إنتاج الطاقة بنسبة تصل إلى 2% في محطات السد العالي وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي في مصر. فيما يخص السودان، سيؤدي بناء السد إلى حرمانه من المياه الفيضية، مما يتسبب تدريجياً في فقدان خصوبة الأرض، كما يتطلب استعمال الأسمدة الكيميائية التي قد تكون ضارة للصحة عمومًا وتتسبب في فقدان جودة المنتجات الزراعية. كما سيؤدي السد أيضاً إلى

¹مصطفى عبد الكريم مجيد ، مشروع سد النهضة وتأثيره على العلاقات المصرية الإثيوبية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 62 ، 2021 ، ص 452 .

فقدان مساحات واسعة من محاصيل الري الفيضي التي تبلغ حوالي 10 مليون فدان. وفي حال وجود ممرات للأسماك، كما في خزان جبل أولياء، سيتم اضعاف النشاط السمكي في السودان. هذه التأثيرات تبرز التحديات البيئية والاقتصادية التي قد تنشأ نتيجة لبناء السد في المنطقة ¹

كما ان سد النهضة الإثيوبي يُنبئ بتأثيرات بالغة الأهمية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بمصر والسودان ابرزها :²

1تبادر الفلق حيال قدرة مصر على التكيف مع هذا التحول، وذلك رغم الفوائد المتوقعة من توفير المياه والطاقة الكهربائية لإثيوبيا. حيث تنشأ الضغوط المائية على مصر نتيجة لتخزين المياه خلف السد، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا بالنسبة لها.

2 بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر تحكم إثيوبيا في كميات كبيرة من مياه النيل لاحقًا على القرارات الاستراتيجية للدول المتاخمة، كما يمكن أن يؤدي التأثير الإقليمي للدولة الإثيوبية إلى فرض شروطها، مما يخلق عدم توازن أمني يُضر بمصلحة مصر المائية.

3 يبرز أيضًا أن بنية السد الإثيوبي تتميز بارتفاعها وتدفق المياه باتجاهها من أعلى إلى أسفل بانحدار شديد، مما يزيد من خطورته في حالة انهياره ويتفوق في ذلك على السدود الأخرى التي شيدت داخل الدول المصب كالسد العالي في مصر وسد مروي في السودان .

اما بالنسبة للجانب الاجتماعي فيلعب التطور الهائل في النسب السكانية لمنطقة حوض النيل دورا هاما في اتساع رقعة الصراع مرده في ذلك ارتفاع مستويات الحاجة و الندرة المائية كما يوضح الجدول الاتي تطور النمو السكاني في المنطقة : ³

البلد	1950	1998	2025	2050
مصر	21.8	66.7	95.8	115.5
اثيوبيا	18.4	62.1	136.3	212.7
كينيا	6.3	29	50.2	66.1
السودان	9.2	28.5	46.9	110
اوغندا	4.8	21.3	45	66.3

¹محمد عيد كلس، إبراهيم محمد ادم ، السياسة المائية الاثيوبية و اثرها على دولتي السودان و مصر دراسة حالة سد النهضة ، مجلة دراسات افريقية بالجزائر ، مجلد3 ، عدد 7 ، ماي 2019 ، ص 213 .

²احمد جاجان عباب حمد، تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر و السودان (دراسة في الجغرافية السياسية) ،مرجع سابق ، ص 237 .

³مايكل كلير ، الحروب على الموارد ، ترجمة :عدنان حسن (لبنان : دار الكتاب العربي، ط1 ، 2002) . ص 159 .

من خلال الجدول يمكننا ملاحظة زيادة كبيرة في معدلات النمو السكاني لهذه البلدان خلال الفترة من عام 1950 إلى عام 2050. فيما يلي تحليل للبيانات :

* مصر

- في عام 1950، كان معدل النمو السكاني 21.8، وزاد بشكل كبير إلى 66.7 في عام 1998، ومن ثم استمر بالارتفاع بالوصول إلى ما يتوقع 115.5 في عام 2050
- يشير ذلك إلى أن مصر شهدت زيادة هائلة في عدد سكانها على مر العقود، وهو ما يمكن أن يكون له تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة خاصة على زيادات الطلب على الموارد .

* اثيوبيا

- تظهر أرقام اثيوبيا نموًا سكانيًا متسارعًا، حيث ارتفع من 18.4 في عام 1950 إلى ما يرتقب 212.7 في عام 2050.
- يشير هذا النمو الكبير إلى أن اثيوبيا تواجه تحديات كبيرة في مجالات مثل التنمية الاقتصادية وتوفير البنية التحتية لتلبية احتياجات السكان المتزايد .

* كينيا

- شهدت كينيا نموًا سكانيًا معتدلاً، حيث ارتفع من 6.3 في عام 1950 إلى ما ينتظر 66.1 في عام 2050
- يمكن أن يكون هذا النمو المستقر إشارة إلى استدامة في التخطيط السكاني والتنمية في البلاد مع ابراز النظرة الاستشرافية للتخطيط الاستراتيجي في ظل توافق المتغيرات الداخلية و الوفرة في الموارد الاقتصادية

* السودان

- ارتفع معدل النمو السكاني في السودان من 9.2 في عام 1950 إلى 110 في عام 2050، مما يشير إلى زيادة كبيرة في عدد السكان
- يمكن أن يكون هذا التسارع في النمو مصدر قلق، ويتطلب التفكير في سبل لمواجهة التحديات المرتبطة بالنمو السكان خاصة المورد المائي الذي يعتبر شريان الاقتصاد السوداني و الذي يعتمد بالأساس على الزراعة .

* اوغندا

- عرفت اوغندا نموًا سكانيًا منخفضًا نسبيًا، حيث ارتفع من 4.8 في عام 1950 إلى 66.3 في عام 2050
- يمكن أن يكون هذا النمو المعتدل إشارة إلى إدارة فعالة للنمو السكاني واستدامة في التنمية وهو ما يظهر عدم الدخول في نزاعات حول نهر النيل و تبني مبدأ الحياد .

في الختام، يظهر هذا التحليل أهمية فهم معدلات النمو السكاني للدول والتحقق من السياسات والإجراءات الفعالة لمواجهة التحديات المتعلقة بترديد السكان في خضم نقص المورد المائي لبعض الدول النيلية من جهة و عدم الحاجة لدول أخرى من جهة .

ان مواجهة هذه التحديات تستدعي نهجاً إقليمياً. اذ تسعى المنصات الحكومية إلى تعزيز التصور الإقليمي في التصدي لهذه التحديات. ومع ذلك، تتعرض الحكومات لضغوط متزايدة بسبب زيادة السكان والضرورات التنموية، وتباطؤ جهود التعاون، مما يدفعها للمضي قدماً في المشاريع، حتى إن كانت بشكل أساسي وطنية. يعتبر سد النهضة مثلاً على ذلك، حيث إنه ليس المشروع الأول من نوعه في حوض النيل، ولكنه يعتبر الأكثر أهمية بالنظر إلى حجمه وموقعه وتأثيره على العلاقات العابرة للحدود بين الدول الثلاثة الرئيسة في الحوض. تشير التقييمات إلى وجود مشاريع بنية تحتية كبيرة في مصر والسودان وأوغندا خلال العقد الماضي، وتحديدًا في حوضي النيل الأزرق والأبيض. ومع ذلك، يجب على هذه الحكومات التوفيق بين المصالح المتنافسة، مثل الطاقة الكهرومائية واحتياجات الري للدول الأخرى المتواجدة في الأسفل، مع تحقيق تطوير الري وتحسين الأمن الغذائي في البلدان المتأثرة بمشكلة انتشار الجوع .

يعتقد من قبل العديد أن المفاوضات بسبب ماطلة إثيوبيا وتعنتها وعدم مراعاة مبدأ حسن الجوار قد وصلت إلى طريق مسدود. ويُصِف بعضهم المفاوضات بأنها تتبع معادلة "أنا أخسر وأنت تفوز" أو "أنت تخسر وأنا أفوز"، ويرون أن نتيجتها تعتبر لعبة معادلة صفرية. وقد أكد الأستاذ الدكتور محمد سلطان طايح أن المسألة قد توصلت هنا إلى معادلة صفرية من نوع خاص، حيث يخسر الجميع في مفاوضات المياه النيلية¹

¹ هالة السيد الهاللي ، الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذج"، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد العشرون ، العدد الثاني ، افريل 2019 ، ص 111 .

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الإيراني

يبدأ مشروع إيران من خلال الاعتماد على فرضية تشير إلى أن التوازن في منطقة الخليج العربي، إلى جانب التوسع الإيراني المكثف الذي يمتد من غرب أفغانستان إلى سوريا ولبنان، سيمكن إيران من ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إقناعها بالاعتراف بإيران كشريك إقليمي في منطقة الشرق الأوسط. وعلى ضوء هذا الاعتراف المحتمل، سيتم التفاوض بشكل متزايد على تقاسم المصالح والنفوذ في المنطقة العربية، بما في ذلك جوانبها الجغرافية ومواردها النفطية

وفي سياق هذه الاتفاقية المحتملة، ستتعهد إيران بالتعاون مع الولايات المتحدة في بعض القضايا الإقليمية الحساسة، مع إلزامها بعدم امتلاك أسلحة نووية. وستتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من الامتيازات لصالح إيران، بما في ذلك الضمانات المتعلقة بعدم تغيير النظام السياسي في إيران، وتوفير برنامج بديل للطاقة النووية يتضمن تخصيب اليورانيوم بكميات تكفي لإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية خارج حدود إيران. تكملة لهذا الاتفاق، ستوفر الولايات المتحدة دعمًا ماليًا لإيران لتعزيز استدامة برنامجها النووي¹

المطلب الأول : مسار البرنامج النووي

الفرع الأول : الخلفية التاريخية البرنامج النووي الإيراني

تعود جذور طموحات إيران في امتلاك السلاح النووي إلى فترة حكم الشاه، حيث اعتبر السلاح النووي وسيلة لتحقيق القوة والريادة الكبرى. واجتهد الشاه في تعزيز الوعي الوطني لدى الإيرانيين لدعم هذا المشروع. ولا تزال هذه الجهود قائمة حتى في عهد الزعيم الديني، حيث تدعم تصريحات القيادة الإيرانية هذا الهدف، مما يعكس استمرارية فكرة الإمبراطورية الفارسية بالإضافة إلى الموقف العدائي تجاه الغرب واتهامه بمحاولة الحفاظ على إيران ضمن مجموعة الدول النامية²

خلال تلك الفترة، قاد الشاه محمد رضا بهلوي جهودًا حثيثة في تنفيذ برنامج نووي في إيران، حيث توجه نحو شركات أوروبية ذات خبرة في مجال الطاقة النووية وعقد العديد من الاتفاقيات معها. من بين هذه الاتفاقيات، كان هناك اتفاق مع شركة أوروديف الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية في إيران. كلف هذا المشروع إيران مبلغًا يقدر بحوالي مليار دولار كتمويل للشركة المشار إليه ، علاوة على ذلك، اشترت إيران حصصًا في شركة أوروديف المختصة في إنتاج الوقود النووي المخصب، وذلك في عام 1974. في السياق ذاته، تم توقيع اتفاقية بين إيران وشركة كرافت ويرك الألمانية لبناء مفاعلين نوويين بقدرة 1300 ميغاواط و1200 ميغاواط على التوالي، واللذين يستخدمان الماء الخفيف كوسيلة تبريد. يُشير إلى أن موقع بناء هذين المفاعلين يقع على بعد نحو 17 كيلومترًا جنوب مدينة بوشهر، وفي عام 1975، أعلنت الولايات المتحدة

¹هادي حسن علوان ، الاتفاق النووي الإيراني و صراع الهيمنة في الشرق الأوسط ، مجلة كلية العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 12، العدد 46، 2023 ، ص 568 .

²زيان عمار ، البرنامج النووي الإيراني بين الرفض الخليجي و التصدي الغربي ،مجلة المفكر ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ديسمبر 2022 ، ص 300 .

عن رغبتها في دعم إيران في بناء ما يتراوح بين 5 إلى 7 مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. بالإضافة إلى ذلك، وقعت إيران اتفاقية مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الأمريكي لتدريب ما يزيد عن 800 مهندس لتشغيل مفاعل بوشهر. وقد تمت أيضًا عقد اتفاق مع شركة فراماتوم الفرنسية لإنشاء محطة نووية في منطقة دار خويين على ضفة نهر الكارون في الأهواز. ومع ذلك، لم تتم هذه الاتفاقيات بالكامل بسبب الأحداث السياسية التي أعقبت الثورة الإيرانية في عام 1979 والتي أدت إلى تغيير جذري في الأوضاع السياسية والأولويات في إيران¹

من الناحية الاقتصادية، نجح الشاه الإيراني في الترويج لرؤيته لبناء دولة صناعية قوية، وهذا رغم التحفظ الإقليمي إزاء رغبته في امتلاك القنبلة النووية. وقد ساهمت الظروف الخارجية في تحقيق ذلك:2

- تمتلك إيران دورًا استراتيجيًا هامًا في منطقة الخليج، وقد كانت هناك مخاوف من تدخل الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية نتيجة للأحداث الدقيقة والخطيرة التي كانت تشهدها المنطقة.
- كما قامت الولايات المتحدة بتوجيه إيران نحو الاتجاه الذي يخدم مصالحها، من خلال تعزيز دورها في مجال الطاقة النووية. وعندما شعرت الولايات المتحدة بخطر اتفاق إيران مع الهند وفرنسا وألمانيا، قامت بإرسال ممثل عن وزارة الخارجية، سدي سوبر، في أكتوبر 1977 للتفاوض مع الشاه بشأن البرنامج النووي. وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بإلغاء جميع المعاهدات السابقة بين إيران والدول الأخرى، مقابل تقديم الولايات المتحدة ثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء في يوليو 1978. وضمن الاتفاق أيضًا توفير كل متطلبات المفاعلات، بما في ذلك الوقود النووي وتطويره، إلى جانب الموارد الأساسية

من الناحية الدينية، يظهر أن الفكرة الإمبراطورية تشكل جزءًا أساسيًا من الوعي الوطني في إيران، إلى جانب الأبعاد الدينية المهمة. إذ يتجلى ذلك في تصريحات المسؤولين الإيرانيين التي تنتقد بشدة الدول الغربية الكبرى، ويعكس ذلك جهودهم المستمرة لإبراز قوة ومكانة إيران على الساحة الإقليمية والدولية ورفض التي تواجهه. و يترتب على هذه الجهود اتهام تلك الدول بالتدخل في التقدم الإيراني، ويرادوهم القلق من تعطيلها عن تحقيق مكانة دولية وتكنولوجيا متقدمة ، في ذات السياق تذهب السياسة الخارجية الإيرانية في توسيع دوائر الاهتمام و نطاق النفوذ خارج الحدود الإيرانية الاستراتيجية تحت غطاء الوازع الديني و نشر الفكر الإسلامي . فقد شملت هذه السياسة قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتمتد لتشمل التأثير الشيوعي في العالم والنفوذ في منطقة آسيا الوسطى، بالإضافة إلى التدخلات في الشؤون العربية. ويكمن الدافع الديني في رغبة إيران في إحياء المد الإسلامي تحت قيادتها، وإقامة كتلة إسلامية تجمع بين إيران وجمهوريات آسيا الوسطى. حيث يظهر ذلك بوضوح في تصريحات السياسيين الإيرانيين التي

¹ عبد المنعم هادي علي. تقويم جغرافي سياسي للاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست. مجلة البحوث الجغرافية، العدد 26 ، 2017، ص 494 .

² عدنان كاظم جبار الشيباني ، فيان احمد محمد لاوند ، الاتفاق النووي الإيراني و انعكاساته الإقليمية و الدولية / دراسة في الجغرافيا السياسية ، حولية المنتدى ، العدد 37 ، 2019 ، ص 15 .

تدعم نظام الحكم الشيعي تحت الزعامة الإيرانية، خاصة في سياق الحديث عن الحماية النووية¹.

يبين هذا السياق كيف أثرت التطورات السياسية والاجتماعية على تنفيذ المشاريع النووية في إيران، وكيف تم تجاهل هذه المشاريع بسبب تغير النظام السياسي

تجميد برنامج إيران النووي بعد عام 1979 لم يكن هدفه الإلغاء الكامل للبرنامج، بل كان الهدف الرئيسي من وراء هذا الإجراء تأجيل تنفيذه إلى وقت لاحق. ولهذا، كانت هناك عدة أسباب تسهم في تفسير هذا التوقف، منه:²

1 - اندلاع الحرب مع العراق: اندلعت حرب طويلة ومكلفة بين إيران والعراق بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. هذه الحرب استنزفت موارد إيران وجعلت الحكومة تركز جهودها وأموالها على استمرار المعركة وتوفير التمويل اللازم لها. وبالتالي، تم تأجيل برامج الطاقة النووية بسبب التحديات الاقتصادية والعسكرية.

2 - الحاجة المالية الكبيرة: إعادة بناء وتطوير المفاعلات النووية تتطلب استثمارات مالية ضخمة. في هذا السياق، كان من الصعب تخصيص موارد مالية كبيرة للبرامج النووية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجهها إيران.

3 - هروب الخبراء النوويين: على إثر التغييرات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الثورة، قام عدد من خبراء الطاقة النووية الإيرانيين بالهروب إلى خارج البلاد، مما أثر على القدرة الفنية والعلمية للبلاد في مجال النووي.

4 - رفض التعاون الدولي: رفضت بعض الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى، التعاون مع إيران في مجال النووي بسبب المخاوف من أنها قد تستخدم التكنولوجيا النووية لأغراض عسكرية. وفي هذا السياق، فرضت عقوبات وحظرًا شاملاً على التعامل مع إيران في مجالات التسليح والتكنولوجيا النووية.

على الرغم من هذه العوامل التي أثرت سلباً على استمرارية برنامج الطاقة النووية في إيران، إلا أن البلاد لم تتخلى تمامًا عن هذا البرنامج، بل أظهرت استعداداً لاستئنافه في وقت لاحق برغم التحديات والعقبات التي واجهتها.

الفرع الثاني : العوامل المؤدية للنهج النووي

وقد أدت مجموعة من الضرورات إيران الى البحث بجدية نحو السعي لامتلاك الأسلحة النووية. أبرز هذه الضرورات تشمل عوامل متعددة :³

¹صدام مريز حمد الجميلي، هادي حسن علوان، الاتفاق النووي الإيراني و صراع الهيمنة في الشرق الأوسط، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 13، العدد 43، 2023، ص 565.

²محمد جاسم محمد، العامل الدولي و الاستقرار السياسي في إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، مجلة دراسات دولية، العددان السادس و الثمانون و السابع و الثمانون، 2021، ص 335.

³عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، الطموح النووي المشترك محددات العلاقات الإيرانية-الكورية الشمالية ومخاطرها، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الأول، ديسمبر 2016، ص 76.

أولاً، إيران تعتبر الحضور العسكري الأمريكي المحيط بها تهديداً مباشراً لمصالحها الإستراتيجية. يتعلق هذا التهديد بمنطقتها الاستراتيجية التي تشمل العراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان، وكذلك بالدول المجاورة في منطقة آسيا الوسطى، خصوصاً تلك التي تطل على بحر قزوين .

ثانياً، ترى إيران أن دورها التاريخي في غرب آسيا والشرق الأوسط يتطلب تصحيح التوازن في ميزان القوى الإقليمية. وهذا التوازن يتجلى بوضوح في امتلاك ثلاث دول إقليمية هي الهند وباكستان وإسرائيل للسلاح النووي .

ثالثاً، تستفيد إيران من تجربة الحرب الأمريكية على العراق. حيث أن العراق كان مصنفاً بين دول محور الشر، وتظهر الفرضيات أنه إذا كان للعراق قدرة على امتلاك السلاح النووي، لما قامت الولايات المتحدة بغزوه على عكس ما حدث في الواقع. وهذا يتناقض مع تجربة كوريا الشمالية التي امتلكت القوة الردعية .

رابعاً، إيران تعتقد أن امتلاكها للسلاح النووي سيشكل معادلة إقليمية جديدة، قادرة على تغيير قواعد اللعبة في ما يتعلق بأمن الخليج وجنوب غرب آسيا .

من الناحية الاقتصادية، تسعى إيران جاهدة إلى توفير 60٪ من احتياجاتها الكهربائية من مصادر الطاقة النووية، وذلك نظراً للزيادة الكبيرة في عدد السكان، فضلاً عن تنوع برامجها الاقتصادية المتقدمة التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق 5٪ سنوياً. تهدف الحكومة أيضاً إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة بهدف التقليل من اعتمادها على مشتقات النفط والغاز الطبيعي، سواء لتحسين كفاءة استهلاكها أو تجنب نفاد الموارد المبكر، نظراً للتحديات التقنية التي تواجهها الصناعة في إيران، وخاصة المشاكل المتعلقة بجودة البنزين ، في هذا السياق، تعتمد إيران بشكل كبير على الاستيراد الضخم للبنزين من الخارج لتعويض النقص، مما يؤدي إلى زيادة العبء على الميزانية الإيرانية التي تعاني بالفعل من اختلالات ناتجة عن تراجع أسعار النفط وتزايد الأعباء السكانية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب النهوض العلمي والتعليم دوراً حيوياً في استراتيجية الحكومة الإيرانية، حيث تسعى لتعزيز رغبتها ودورها في امتلاك الطاقة النووية كمصدر حديث وفعال لتلبية احتياجاتها الطاقوية¹

وقد تسبب سقوط نظام الشاه واندلاع الثورة الإسلامية في عام 1979، إلى جانب وصول الخميني إلى سدة الحكم، في تعطيل سير البرنامج وتأجيل تنفيذه. إضافة إلى ذلك، تسببت الظروف الدولية، مثل الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لمدة 8 سنوات، وأزمة الرهائن، في فرض عزلة دولية على طهران وعرقلة تقدم البرنامج بشكل ملحوظ²

لم يكن هناك توجه عالمي معروف بشكل رسمي حول وجود برنامج نووي سري إيراني حتى أواخر أغسطس 2002. في تلك الفترة، كشف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، وهو جماعة

¹خالد سلمان خالد ، قاسم محمد عيد ، الاتفاق النووي الإيراني دراسة في الموقف الأمريكي و افاقه المستقبلية ، مجلة الكوفة ، العدد 47 ، ص 81 .

² بن زيدان شريفة ، التفاهم النووي الإيراني و القوى الكبرى و انعكاساته على امن الخليج ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، الجزائر ، 2021 ، ص 28 .

معارضة إيرانية مقرها الولايات المتحدة، عن وجود هذا البرنامج النووي. وقدمت هذه الجماعة أدلة موثوقة تثبت أن إيران كانت تعمل على تطوير البرنامج النووي لسنوات عدة¹

نظرًا لحساسية القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسليط الضوء عليه بين عامي 2002 و2015 من خلال إدراجه في جدول الأعمال الدولي. كما تدخلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لمعالجة هذه القضية واتخاذ التدابير اللازمة.

الفرع الثالث : مضمون البرنامج النووي الإيراني

البرنامج النووي الإيراني يمثل استراتيجية قومية تسعى إليها إيران بهدف امتلاك عناصر القوة الشاملة، ويتضمن هذا البرنامج مجموعة من الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى تطوير قدرات نووية. تلك القدرات يمكن أن تستخدم في المستقبل لأغراض متنوعة بما في ذلك الأغراض العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر هذا البرنامج وسيلة لبناء القدرات الوطنية وتحقيق أهداف الهيمنة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. وهو يهدف أيضاً إلى رفع إيران إلى مستوى قوة إقليمية يتم التعرف عليه واحترامه من قبل جميع دول المنطقة²

تمتلك إيران مجموعة من المنشآت النووية الرئيسية التي تمثل جزءاً أساسياً من برنامجها النووي. أحد هذه المواقع هو مركز إصفهان التكنولوجي النووي الذي تأسس في عام 1984 بالتعاون مع الصين. يُعْتَبَرُ هذا المركز عادة العصب الرئيسي لبرنامج الطاقة النووية الإيراني، وذلك على الرغم من التأكيدات الرسمية الإيرانية بأنه مركز بحثي صغير يختص بالأنشطة البحثية النووية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مركز طهران للبحوث النووية الواقع في ضاحية أمير آباد بالعاصمة، ويتبع هذا المركز منظمة الطاقة الذرية الإيرانية. يُخَصَّصُ هذا المركز بشكل رئيسي للبحوث في مجال الفيزياء النظرية والنووية بما في ذلك البحوث ذات الصلة بالطاقة العالية والإشعاع ، من أجل تطوير برنامجها النووي، تعتمد إيران أيضاً على مناجم لليورانيوم مثل منجم ساغد في محافظة يزد. وهناك مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية الذي يقع جنوب مدينة تبريز وتم إنشاؤه بالتعاون مع روسيا، ويتخصص هذا المركز بشكل أساسي في البحوث ذات الصلة بالطب والزراعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مركز استي جلال الذي يقع بالقرب من بوشهر، والذي لم يكن معروفاً على نطاق واسع حتى تم ذكره لأول مرة من قبل رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، رضا أمرالله، في منتصف سبتمبر 1994. وهناك أيضاً مركز بن الهيثم ومركز جامعة الشریف. وقد تم اكتشاف مواقع إضافية بواسطة تصوير الأقمار الصناعية، مثل موقعي نطنز وأراك. يُذكر أن إجبار إيران على قبول التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذين الموقعين في يونيو 2003 أدى إلى الكشف عن كمية من اليورانيوم لم يتم الإبلاغ عنها مسبقاً.

¹ عائشة ال سعد ، محددات السياسة الخارجية الإيرانية و ابعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1 ، قطر ، 2018) ص 37 .

²سارة غراير ، الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى ، مجلة قضايا معرفية ، المجلد 1 ، العدد 4 ، ص 75 .

ومن بين الاكتشافات الهامة التي تم العثور عليها كان وجود معمل للطاردات المركزية تحت الأرض في موقع نطنز، حيث يحتوي هذا المعمل على 1000 جهاز طرد مركزي¹

كما ساعدت إيران العديد من العوامل التقنية في اعداد برنامجها النووي:²

- قامت إيران بعقد اتفاق سري بينها وبين جمهورية جنوب افريقيا في سنة 1978 للحصول على مادة أوكسيد اليورانيوم المعروف بالكعكة الصفراء مقابل 700 مليون دولار امريكي .
- الاتفاق على الامداد بنحو الف طن متري من هذه المادة سنويا للسير في اعداد مكونات تخصيب اليورانيوم .

وما زاد من عمليات تسهيل برنامج ايران النووي تجلي الصورة للسوق النووية و وضوحها بشكل بارز منذ عام 2003 م ، حين تم الإعلان بشكل غير متوقع عن اكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران. ازداد الاهتمام بشكل ملحوظ بشأن هذا الموضوع و مع اكتشاف وجود شبكة دولية مختصة في نقل وتداول التكنولوجيا النووية، هذه الاخيرة كان يقودها العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان. ساهمت في تقديم المساعدة لعدد من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية في تلك الفترة، بما في ذلك كوريا الشمالية وإيران وليبيا. وقد تم تفكيك هذه الشبكة في عام 2004.³

هذه الأحداث أظهرت انتشار التكنولوجيا النووية وزادت المخاوف المتنامية بشأن انتشارها إلى دول قد تستخدمها في أغراض عسكرية. وقد تسببت هذه الظروف في زيادة الجهود الدولية للرصد والمكافحة لمنع انتشار التكنولوجيا النووية غير المشروعة، والتي تمثل تهديدًا للأمن الدولي والاستقرار العالمي .

الفرع الرابع : أهمية الطاقة النووية في الاستراتيجية الإيرانية

إيران، كقوة ذات أهمية استراتيجية في قلب منطقة حيوية، تتمتع بمقومات أساسية تؤهلها لتكون لاعباً رئيسياً على الساحة الإقليمية. تتمثل هذه المقومات في وجود كتلة سكانية ضخمة تبلغ حوالي 79 مليون نسمة، وموقع جغرافي استراتيجي متميز، إضافةً إلى تاريخ وحضارة عميقين يمتد تأثيرهما بشكل مستمر على دول الجوار الجغرافي. يقوم المشروع النووي الإيراني على الطموح في تحويل إيران إلى قوة نووية في منطقة الشرق الأوسط، مما يضيف على دورها الإقليمي بُعداً استراتيجياً يتسم بالتعقيد والتأثير⁴

¹ طيبي محمد ، التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015 ، أطروحة دكتورة جامعة وهران 2 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018 ، ص 182 .

² عدنان كاظم جبار الشيباني ، فيان احمد محمد لاوند ، الاتفاق النووي الإيراني و انعكاساته الإقليمية و الدولية / دراسة في الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص 16 ..

³ صليحة محمدي ، انتشار الأسلحة النووية في العالم : منظور نماذج (سكوت ساجان scott sagan) للبحث عن القنبلة ، مرجع سابق ، ص 241 .

⁴ ألزهر وناسي ، دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي الإيراني ، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، المجلد 06 العدد 02 الجزائر ، 2017 ، ص 139

تسعى إيران من خلال برنامجها النووي إلى تحقيق استراتيجية تتناغم مع دورها على الساحة الإقليمية والدولية، إذ تقوم هذه الاستراتيجية على تصوّر متكامل للسياسة الخارجية بهدف بناء مكانة متميزة لإيران على الساحة الإقليمية وتحمل أدوارًا متعددة :¹

- المشاركة في ترتيبات أمن الخليج والعراق، وأدوار فاعلة في منطقة الشرق. كما تلعب إيران دورًا مهمًا في مساعدة الدول الجارة مثل أفغانستان وقزوين والجمهوريات الإسلامية الوسطى
- تعتمد هذه الاستراتيجية أيضًا على الاستفادة القصوى من التحولات الهيكلية في النظام الدولي وتطوير استراتيجية استقطابية لملء الفراغ الإيديولوجي الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة في المنطقة المحيطة بإيران
- من خلال دخول إيران إلى النادي النووي واكتساب القدرة على التعامل مع الدورة الكاملة للوقود النووي والاستفادة من تكنولوجيا الطاقة النووية، تعزز إيران مكانتها الإقليمية والدولية وتعتبر هذه القدرة أداة حيوية لتحقيق أهدافها.

كما تحيط بإيران مجموعة من الدول يربطها بها تاريخ مضطرب ، الامر الذي خلق لديها هاجس امني جعلها تسعى لإظهار نفسها كقوة متفوقة ، اذ ان علاقتها متأزمة مع العرب و مضطربة مع تركيا و باكستان ، و عدائية مع اسرائيل و من النادر ان ترتبط ايران بتحالفات استراتيجية مع جيرانها ، او علاقة حسن الجوار ، اذ انها و منذ قيام الجمهورية الاسلامية تعيش عزلة نسبية مع المجتمع الدولي ، جاءت الحرب الايرانية العراقية لتفقد علاقتها مع الدول العربي².

حيث تظهر العديد من العوامل والظروف التي تعزز رغبة إيران في امتلاك الأسلحة النووية:³
أولاً، تعتبر إيران دورها التاريخي في غربي آسيا والشرق الأوسط وجودًا استراتيجيًا يفرض عليها مهمة تصحيح الاختلال في توزيع القوة، خاصة في ظل امتلاك قوى إقليمية أخرى للسلاح النووي كالهند وباكستان وإسرائيل

ثانيًا، تستفيد إيران من التجارب التي خاضتها خلال حربها مع العراق في ثمانينات القرن الماضي، مما يعزز حاجتها لتعزيز قدراتها على الرد على هجمات الأسلحة الكيميائية والصواريخ

ثالثًا، امتلاك إيران للسلاح النووي يعتبر عاملاً مؤثرًا جديدًا قد يغير الديناميات في قضايا أمن الخليج، مما يعزز تأثيرها في المنطقة

رابعًا، تتسارع حاجة إيران لتعزيز قدراتها الدفاعية بسبب الانتشار الواسع للقوات الأمريكية في المنطقة والمخاوف المرتبطة بتدخلها في الشؤون الإيرانية، وكذلك بسبب وجود القواعد العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي والمياه الخليجية

¹عدنان كاظم جبار الشيباني ، فيان احمد محمد لاوند ، الاتفاق النووي الإيراني و انعكاساته الإقليمية و الدولية / دراسة في الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق . 29 .

²هادي حسن علوان ، الاتفاق النووي الإيراني و صراع الهيمنة في الشرق الأوسط ، مرجع سابق الذكر ، ص 565 .

³لزهرو ناسي ، دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي الإيراني ، المرجع سابق الذكر ، ص 140 ..

خامساً، تزيد حاجة إيران الملحوظة إلى تعزيز قدراتها الدفاعية بسبب مستوى التسلح المتقدم الذي وصلت إليه دول مجلس التعاون الخليجي وتحقيقها لكميات كبيرة من الأسلحة الحديثة .

وفي دراسته حول برنامج إيران للأسلحة الكيميائية والنووية، يشير مايكل إيزنشتات، مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن، إلى أن برنامج إيران النووي يُعدُّ مشروعاً للنفوذ مزدوج الاستخدام. حيث يرى إيزنشتات أن هذا البرنامج ليس مجرد محاولة للحصول على قدرات تكنولوجية للاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولكنه يهدف بشكل أساسي إلى توفير إمكانية امتلاك السلاح النووي لإيران ، كما تشير تحليلات إيزنشتات إلى أن البرنامج يلعب دوراً حيوياً في تعريف هوية النظام الإيراني وفهمه الذاتي، ويسهم في تصور إيران لذاتها ولمكانتها في العالم، مع التركيز على طموحاتها في تحقيق قوة إقليمية. ويشدد إيزنشتات على أن البرنامج ليس فقط متعلقاً بالبعد العسكري، بل يُخدِّم أهدافاً سياسية نفسية ويُعزِّز النفوذ السياسي والقدرة الناعمة لإيران¹.

بالمجمل، يظهر من خلال ماسبق تداخل الأبعاد السياسية والعسكرية والنفوذية في برنامج إيران النووي، مما يبرز التأثير الشامل الذي يمتلكه هذا البرنامج على رؤية إيران لذاتها ودورها في المشهد الدولي .

المطلب الثاني : الاتفاق النووي الايراني

الفرع الأول : حل الازمة و توقيع الاتفاق النووي

بدأت المفاوضات الإيرانية مع الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) بعد اكتشاف موقعين نوويين لم تصرح بهما إيران و تقديم الوكالة الدولية لتقريرها الأول عن البرنامج النووي الإيراني في 6 جوان 2003 و الذي اشارت فيه الى ان ايران فشلت بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وركزت المفاوضات بشكل رئيسي على تقديم اقتراحات لإيران كبديل مقابل تعليق أنشطتها النووية. و قد جرت هذه المفاوضات أثناء حكم الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي، و رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني في تلك الفترة حسن روحاني ، ومع فوز الرئيس السابق محمود أحمدني نجاد في الانتخابات الرئاسية عام 2005، توقفت المفاوضات واختارت إيران مسار المواجهة واستمرت في أنشطت تخصيب اليورانيوم. من هنا بدأت الولايات المتحدة والدول الأوروبية التلويح بفرض عقوبات اقتصادية على إيران في حال استمرت في تنفيذ قرارها بشأن تخصيب اليورانيوم².

هذه الفترة شهدت تصاعداً في التوترات بين إيران والدول الغربية، وتأثرت العلاقات الدولية بشكل كبير بمستجدات الأزمة النووية الإيرانية والجهود الدولية لإيجاد حلاً دبلوماسياً لهذه القضية .

¹الياس ميسوم ، كيف يؤثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية -السعودية ، مجلة البدر ، جامعة بشار ، الجزائر ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2019 ، ص192 .

²قشيدة سارة، الدول الكبرى و إدارة قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل : الملف النووي الإيراني نموذجاً ، مجلة أبحاث ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2020 ، ص50 .

وفي 24 نوفمبر 2013، توصلت مجموعة 1+5 وإيران إلى اتفاق تاريخي مؤقت لمدة ستة أشهر في جنيف بشأن البرنامج النووي الإيراني. تضمن الاتفاق العديد من النقاط الرئيسية¹:

1 تقييدات على برنامج الطاقة النووية الإيراني

- إيقاف تخصيب اليورانيوم لنسبة أعلى من 5 بالمئة
- التخلص من كميات اليورانيوم المخصصة بنسبة 20 بالمئة
- إيقاف أي تطوير لقدرات تخصيب اليورانيوم
- عدم زيادة أي مخزون من اليورانيوم المخصص إلى نسبة 3.5 بالمئة
- إيقاف نشاط مفاعل آراك وعدم تقدم في تخصيب البلوتونيوم

2 شفافية وتفتيش دولي

- السماح بالتفتيش المفاجئ واليومي للمنشآت النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- السماح بتفتيش أجهزة الطرد المركزي

3 تخفيف محدود ومؤقت للعقوبات

- تخفيف محدود وقابل للتغيير لنظام العقوبات على إيران
- الابتعاد عن فرض عقوبات جديدة في حال التزمت إيران بالاتفاق

4 تعليق بعض العقوبات

- تعليق العمل بعقوبات محددة، مثل العقوبات على التعامل مع الذهب والمعادن، وقطع السيارات الإيرانية
- السماح باصلاح واعادة تأهيل بعض خطوط الطيران الإيرانية

5 المحافظة على مستوى مبيعات النفط الإيراني

- المحافظة على مستوى مبيعات النفط الإيراني عند مستواها المنخفض الحالية

6 تحويل أصول مجمدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب

- السماح بتحويل 400 مليون دولار من أصول إيران المجمدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب الإيرانيين في الخارج

هذه النقاط تعكس التفاهات المؤقتة التي تم التوصل إليها في ذلك الوقت، وقد قامت القوى الكبرى بتقديم بعض التسهيلات الاقتصادية مقابل الالتزامات النووية من جانب إيران .

ان توقيع اتفاق إيران النووي مع المجموعة الدولية يُعد حدثاً بارزاً ومفصلياً في تطور برنامج إيران النووي. وقع هذا الاتفاق كتجسيد للجهود الدولية التي استهدفت السيطرة على الأنشطة

¹محمد مطاوع ، السياسات الأمريكية – الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني : الادراكات و التفسيرات ، مجلة دراسات ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر 2020 ، ص 154 .

النووية الإيرانية. وبفعل رفع العقوبات الاقتصادية والعسكرية، فتحت هذه الخطوة المجال لإيران للعودة إلى الساحة الدولي .

من خلال إزالة العقوبات، نجحت إيران في استعادة إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وتحسين قدراتها الاقتصادية والعسكرية. هذا الإجراء ساهم في تطوير اقتصادها وإعادة هيكلة قواتها العسكرية، التي تأثرت بشكل سلبي جراء العقوبات الشاملة والمتعددة الأطراف .

الفرع الثاني : صدی البرنامج النووي الإيراني على الدول المجاورة

1 تركيا :

تميز الموقف التركي بالاجابية اتجاه الاتفاق النووي الإيراني ، حيث اكد صانعو القرار في انقرة الى التقارب في وجهات النظر و ذلك لعدة أسباب نذكر منها

- انقضاء التهديد النووي الإيراني والتجنب من الخيار العسكري كان دائماً مصدر قلق لتركيا على مر السنوات الماضية. ومع ذلك، حاولت الحكومة التركية التعامل بحكمة وبدون تصاعد أو تصاعد عاطفي، على الرغم من أنها تدرك بوضوح أن امتلاك النظام الإيراني للأسلحة النووية قد يؤثر بشكل سلبي على أمن تركيا وعلى التوازن الإقليمي الذي استمر منذ عقود في منطقة الشرق الأوسط

- تأكيد حق تخصيص اليورانيوم محلياً يعتبر عاملاً مهماً لعدم اعتراض تركيا على حق إيران في تخصيص اليورانيوم بوسائل ذاتية. ويعكس هذا التصميم الذي تسعى إليه تركيا، إذ تعتقد الجانب التركي بوضوح أنه من الممكن أن تجد نفسها في نفس الموقف في المستقبل. ويأتي ذلك في سياق خطط تركيا الطموحة للطاقة النووية، حيث تم بدء الأعمال الإنشائية والبنائية للمفاعل النووي الأول في البلاد ضمن مشروع ضخ يهدف إلى إنشاء أربعة مفاعلات في منطقة أكوير، وبالأخص في مدينة مرسين، بتكلفة تصل إلى حوالي 20 مليار دولار وبسعة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط لكل مفاعل

- تترتب على رفع العقوبات عن إيران فوائد اقتصادية متعددة، وكما أشارت ويندي شيرمان، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية وأحد كبار المفاوضين في ملف إيران، يمكن أن يكون لهذا التحرك تأثير كبير على الاقتصاد الإيراني. من المتوقع أن يمنح رفع العقوبات دفعة غير مسبقة من الزخم للاقتصاد الإيراني، ومن بين الدول التي ستستفيد بشكل كبير من هذا التطور تركيا، نظراً لموقعها الجغرافي القريب من إيران وللعلاقات الاقتصادية والتجارية المتشابكة بينهم.¹

2 دول الخليج :

بالنسبة لدول الخليج، يمكن أن يقلل الاتفاق من خطر الخصم المحتمل، جنباً إلى جنب مع تأكيدات الحماية العسكرية الأمريكية. حيث يظهر الاتفاق وعداً كبيراً في منع سباق التسلح النووي المحتمل بين إيران والمملكة العربية السعودية، التي تعتبر منافساً إقليمياً وفكرياً وطائفيًا. على

¹طبيبي محمد ، التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015 ، مرجع سابق الذكر، ص 342 .

مدى عقود، تنافست هاتان الدولتين من أجل الهيمنة الإقليمية. إزالة تهديد إيران النووي ستقلل بشكل كبير من احتمالية تصاعد هذا التنافس نحو التسليح النووي¹

فعند البحث عن موقف دول الخليج من الملف الإيراني، يظهر وجود توافق إقليمي على ضرورة تحقيق أهداف محددة. إذ يمكن القول إن هناك اتفاقاً عاماً في الخليج العربي بشأن القضية النووية الإيرانية. يتمثل هذا الاتفاق في تعزيز مصلحة دول الخليج في دعم الجهود الغربية لضمان عدم امتلاك إيران لقدرات نووية عسكرية ووفرة الضمانات اللازمة لمنع أي تحرك إيراني نحو تطوير أسلحة نووية.

ومع ذلك، يبدو أن هذا الاتفاق على المبدأ لم يمنع وجود اتجاهين مختلفين تجاه كيفية التعامل مع أزمة الملف النووي:²

- الاتجاه الأول، الذي يمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، يتسم بالقلق الواضح من القدرات النووية الإيرانية. تعتبر الإمارات وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمراً صاراً ويشكل تهديداً لأمن واستقرار منطقة الخليج. هذا الاتجاه يسعى إلى تعزيز الجهود الدولية للحد من القدرات النووية الإيرانية وتحقيق الاستقرار في المنطقة
- الاتجاه الثاني، الذي تمثله المملكة العربية السعودية، يركز على ضرورة تحقيق التزام إيران بعدم امتلاك أسلحة دمار شامل في المنطقة وليس زيادتها. حيث تسعى المملكة إلى القيام بدور دبلوماسي متوازن في هذا الصدد. إذ تؤمن بأن الحل يجب أن يتضمن إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة بشكل عام دون زيادة في التسليح، وإن استخدام القوة العسكرية في مواجهة إيران ومسألة احتمال امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية تثير تساؤلات معقدة وتتطلب مقاربة دقيقة وعلمية. كما أعلن ولي العهد السعودي، سلطان بن عبد العزيز، عن موقف يؤكد على أهمية تجنب التصاعد والتوتر في المنطقة ودعوة إلى التحلي بالتعقل

على الجانب الآخر، يرى المشككون في الاتفاق النووي أنه يُعزز من دور إيران في الإقليم. إذ تعتبر الدول الخليجية العربية هذا الاتفاق عاملاً مُستقراً في المنطقة. كما يُسلط الاتفاق النووي الضوء على اختلاف وجهات النظر الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين العرب. تشعر دول مجلس التعاون الخليجي بالقلق من أن التقارب بين إيران والغرب، وخاصة الولايات المتحدة، سيسمح لإيران بتوسيع تأثيرها في المنطقة على حساب أمانهم وسيادتهم. ويقولون إن الاتفاق النووي سيُشجع إيران ويُثريها بإيرادات النفط، وسيُتيح لها تقديم مشروع للهيمنة على المنطقة، وسيقلل من أمان مجلس التعاون الخليجي وسيادته من خلال وكلائها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وسيُتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي³.

¹Gibson, B. (2015). The long road to Tehran: The Iran nuclear deal in perspective. P02.

²جدادي خليل، المواقف الإقليمية من الملف النووي الإيراني، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص 972.

³Bahi, R. (2018). Iran, **the GCC and the Implications of the Nuclear Deal: Rivalry versus Engagement**. In *Foreign Relations of the GCC Countries* (pp. 89-101). Routledge. P90.

بهذا السياق، يتعين على الدول اتخاذ إجراءات دبلوماسية دقيقة وتعزيز الحوار والتفاهم لمنع التصاعد والتوتر. كما ان التعاون الإقليمي والدولي يلعبان دوراً مهماً في التعامل مع هذه القضايا الحساسة والمعقدة للمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعلى هذا النحو، يتباين النهج السياسي لدول الخليج في مواجهة أزمة الملف النووي الإيراني. وفي الوقت نفسه، تعمل هذه الدول معاً على تحقيق هدف مشترك وهو منع إيران من امتلاك قدرات نووية تشكل تهديداً لأمن المنطقة.

3 العراق :

بناءً على النقاط المطروحة، يمكننا القول إن مصلحة العراق ترتبط بشكل مباشر بالتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران. حيث إن التقارب بين إيران والدول الغربية يمكن أن يحد من تصاعد التوترات الإقليمية والصراعات السياسية، بما في ذلك الاحتمال الذي يشمل شن ضربة جوية إسرائيلية ضد إيران عبر الأجواء العراقية، في حالة وقوع مثل هذه الضربات، ستكون لها تداعيات خطيرة تشمل رد إيراني متوقع، واحتمال نشوب حرب إيرانية إسرائيلية. هذا السيناريو يعني أن العراق وشعبه سيكونون عرضة لمخاطر كبيرة وقد يدفعون الثمن بشكل غير متناسب في حالة وقوع هذه النزاعات، مع تزايد الاضطرابات الأمنية والمخاطر التي تهدد استقرار العراق ، بالإضافة إلى ذلك، في حالة استمرار التصاعد في ملف البرنامج النووي الإيراني وتصاعد التوترات مع الدول الغربية، فإن العراق قد يواجه ضغوطاً دولية تشمل دعوة الحكومة العراقية للالتزام بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران. وهذا سيعرض العراق لتأثير ضغوط دولية تؤثر على سياسته الداخلية والخارجية بشكل كبير¹

بشكل عام، يمكن القول إن التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران يمكن أن يسهم في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتجنب الآثار السلبية على العراق وبيئته الأمنية

4 إسرائيل :

اما بالنسبة للكيان الإسرائيلي، فعلى الرغم من الخطاب المبالغ فيه من حكومته الحالية، يبدو أنه ستستفيد أكثر من الصفقة. إذ ستوفر التدابير والضوابط المفروضة على برنامج إيران النووي مساحة لإسرائيل لأكثر من عقد، مع اليقين بأن الولايات المتحدة ستقدم زيادة في المساعدة العسكرية لمواجهة أي تهديد عسكري قد تشكله إيران²

وقد اسفر انتخاب محمود أحمددي نجاد في يونيو 2005 عن تغيير كبير في سياسة إيران الخارجية. مع تورط الولايات المتحدة في العراق، اذ تحسن موقف إيران الجيوستراتيجي في المنطقة بشكل كبير. نتيجة لذلك، اعتمد أحمددي نجاد موقفاً عدائياً وبدلاً من تقليص برنامج إيران النووي، أصبح يدعمه كـ "حق لا يمكن التنازل عنه"، وهي لغة مستمدة من معاهدة عدم الانتشار النووي. في الوقت نفسه، دخل في صراع مباشر أيضاً مع إسرائيل، حيث جعل عناوين الأخبار

¹جواد كاظم البدري ، اثر الاتفاق النووي على العراق ، مجلة حمورابي ، العدد 15 ، العراق ، 2015 ، ص 36 .

²Gibson, B. (2015). The long road to Tehran: The Iran nuclear deal in perspective. P02

مرجع نفسه .

بنفيه للمحرقة ومزعوماً دعوته لـ "محو إسرائيل من الخريطة". من ناحية، لعبت الخطابات العدوانية لأحمدي نجاد في أيدي إسرائيل مباشرةً، مما منح وجاهة لقلقها المستمر من أن برنامج إيران النووي كان "تهديدًا وجوديًا" لوجودها¹

كانت الاستجابة الرسمية لإسرائيل للاتفاق النووي النهائي عدائية. ومع ذلك، انتقد العديد من قادة ومحليي إسرائيل تعامل رئيس الوزراء مع المفاوضات وخاصة الاحتكاك الذي خلقته موقفه مع إدارة باراك أوباما حيث أعربت أصوات بارزة في مجتمع الأمن الإسرائيلي عن آراء أقل تحذيرًا، وذلك على الرغم من أن التوافق السائد كان يتجه نحو استمرار العدائية والقلق بشأن المواقف الإيرانية غير النووية تجاه إسرائيل. إذ يتوقع معظم قادة ومحليي إسرائيل أن تلتزم إيران بالاتفاق على الأقل في السنوات الأولى، لأنهم يعتقدون أن الاتفاق يخدم مصلحة إيران. إن ما يثير قلقهم هو ما ستفعله إيران في المجالات غير النووية مع تقدم الاتفاق، بشكل خاص إذا أتاح لإيران أن تصبح أكثر عدوانية في سوريا ولبنان والمنطقة بشكل أوسع. إلى جانب ذلك، تشغل إسرائيل قلقاً بشأن الحفاظ على الاهتمام الدولي بالاتفاق بعد مرور حوالي خمس سنوات وقدرات إيران التي قد تكتسبها بعد انقضاء عناصر رئيسية في الاتفاق في الفترة من عشر إلى خمس عشرة سنة²

للتصدي لطموحات إيران النووية، قامت إسرائيل باغتيال ما لا يقل عن خمسة إيرانيين مرتبطين بالبرنامج المثير للجدل بين عامي 2007 و 2012. بالإضافة إلى ذلك، تم قتل رئيس برنامج الصواريخ باليستية في البلاد وقائد مقر الحرب السيبرانية الإيراني. إذ لا يُعرف حجم تورط الولايات المتحدة في هذه الاغتيالات المستهدفة، في حين أن تورط إسرائيل هو سر علني. كما قال مسؤول أمريكي كبير في عام 2011: الولايات المتحدة دائماً تنكر كل شيء؛ بينما الإسرائيليون "ينكرون أيضاً كل شيء، ولكن بابتسامة"³

الفرع الثالث : الاتفاق النووي بين الثبات و التراجع

على الرغم من وجود اختلافات وجهات النظر داخل الأروقة السياسية الأمريكية بشأن السياسات تجاه إيران، إلا أن هناك تقارباً عاماً يمكن تلخيصه بشكل عام بين الديمقراطيين والجمهوريين. تتمثل مقاربة الديمقراطيين في البحث عن سبل للتفاوض مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال فرض شروط صارمة لإتمام الاتفاق النووي، بالإضافة إلى تعزيز التواصل مع منظمات المجتمع المدني في إيران، بما في ذلك الجماعات الحقيقية والمزيفة، وتقديم المساعدات المالية وغيرها من الدعم. وهدف هذا التواصل هو التفاهم الأقرب مع الجناح الإصلاحي داخل المؤسسة الدينية الإيرانية، بالإضافة إلى التواصل مع فئات معارضة أخرى، بما في ذلك "مجاهدي خلق" داخل وخارج إيران، بهدف تشجيعهم على التمرد على النظام، من ناحية أخرى، يتشارك الجمهوريون مع الديمقراطيين نفس الهدف النهائي الذي يتعلق بالتأثير على السياسة الإيرانية، ولكن هناك اختلاف في التكتيك. الجمهوريون يميلون إلى تبني أساليب أكثر

¹Gibson, B. (2015). The long road to Tehran: The Iran nuclear deal in perspective P06.

²Kaye, D. D. (2016). Israel's Iran Policies After the Nuclear Deal. Santa Monica, CA: Rand Corporation. P14.

³Gibson, B. (2015). The long road to Tehran: The Iran nuclear deal in perspective. P07. ، مرجع سابق

عدوانية وضغطاً على إيران، ويستندون إلى الحلول العسكرية والعقوبات الاقتصادية بشكل أكبر. هذا يمكن أن يشمل تصعيداً في العقوبات أو التهديد بالتدخل العسكري¹

بالمجمل، يظهر أن هناك توجهًا نحو التفاوض والتأثير على إيران في أوساط السياسة الأمريكية، ولكن هناك اختلافات في الوسائل والتكتيكات التي يتبعها الديمقراطيون والجمهوريون لتحقيق هذا الهدف

سيناريو التراجع عن الاتفاق

من الناحية الإيرانية، يتجلى الدعم للبرنامج النووي في سياق تفسير مشهد فسخ الاتفاق اذ يرى في العلاقة بين النظام الإيراني ونشاطه النووي علاقة أساسية وحيوية. حيث يعتبر النظام الإيراني خبرة الحرب الأمريكية ضد العراق واحتلاله خلال التسعينيات مثلاً يبرز أهمية امتلاك القدرات النووية كوسيلة لتحقيق الردع. كما يفترض أنه في حال كان للعراق تلك القدرات، و التي كانت ستعمل كوسيلة لإجبار الولايات المتحدة على قبول الوضع الراهن، وتشير التوقعات إلى أن أمريكا لن تخاطر بتنفيذ عمل عسكري ضد إيران، وربما تكتفي بفرض عقوبات وحرب الكلمات، تاركة الأمور على حالها كما حدث في حالة كوريا الشمالي وبالتالي، تعتبر إيران أن السلاح النووي يُمثل حصانة تعزز من وجودها وتحقق أهدافها ، حيث ترى إيران أنه في ظل المنافسة الدولية، يلزمها امتلاك قوة ردع تكون فعالة في الحفاظ على استقرارها وتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يُعتبر السلاح النووي بمثابة وسيلة للتفوق في المنطقة، وهو ما يدفع إيران للسعي إلى تطوير برنامج نووي يُمكنها من الوقوف كعضو فعال في المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي. هذا التفهم يشير إلى استراتيجية إيران في استخدام السلاح النووي لتحقيق أهدافها السياسية وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.²

اما ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتراجع فيتمثل في عدم جدية إيران في التزامها بالاتفاقيات وعدم تحقيق مبدأ حسن النية، إذ لم تظهر إيران أي بادرة استحسان تجاه الاتفاقيات الدولية. وتُغامر إيران بموقفها من خلال القيام بأنشطة سرية تتعارض مع التزاماتها والمعاهدات الدولية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك خاصة في مجال النشاط النووي .

كانت واحدة من أهم أسباب نجاح حملة ترامب الانتخابية هي وعده المتعلقة بالتراجع عن الاتفاقية النووية الإيرانية. حيث اتهم إيران برعاية الإرهاب في الشرق الأوسط وتطوير برنامج صواريخ طويلة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية وكيميائية. وصف الاتفاق النووي مع إيران بأنه "سيء للغاية"، معتبراً أنه أضر بالمصالح الأمريكية أكثر مما استفادت ، الأسباب الرئيسية التي دعت ترامب للاستنكار والانسحاب من الاتفاق النووي تشمل:³

¹جواد كاظم البديري ، اثر الاتفاق النووي على العراق ، مرجع سابق الذكر ، ص 35 .
²مالك الجيزاوي ، الاتفاق النووي الإيراني بعد انتخاب رئيسي ، المركز الفلسطيني لبحاث السياسات و الدراسات الاستراتيجية - مسارات ، 2021/01/26 ، تاريخ الزيارة ، 2023/04/01 ، ينظر للموقع ، <https://www.masarat.ps/article/5874>
³شيماء فاروق سلامه ، إيمان نور الدين الشامي ، الاتفاق النووي الإيراني : الواقع و المأمول ، المركز العربي الديمقراطي ، 2021/05/25 ، اطلع عليه يوم 2022/09/12 ، <https://democraticac.de/?p=74958> .

توفير أموال طائلة لإيران: كان من رأي ترامب أن الاتفاق النووي قدم لإيران أموالاً هائلة تجاوزت المئة مليار دولار، مما قد يسهم في تمويل نشاطاتها الإرهابية

استخدام الأموال لتمويل الإرهاب: أدعى ترامب أن إيران استخدمت الأموال المجمدة لديها في البنوك الأمريكية والأوروبية لتمويل الإرهاب على مدى عقود

القلق بشأن المستقبل: أعرب ترامب عن قلقه من أن إيران، بعد 2025، ستكون قادرة على متابعة برنامجها النووي بدون قيود، وستكون قادرة على إنتاج أسلحة نووية

عدم وجود نقاط تكبح الطموح الإيراني: رأى ترامب أن الاتفاق النووي لا يحتوي على أي نقاط تكبح الطموح الإيراني للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، واعتبر أن هناك حاجة لربط الاتفاق بالقضايا الإقليمية مثل دعم إيران للجماعات في العراق ولبنان واليمن، وعلاقتها بحماس

بالإضافة إلى ذلك، فإن سلوك إيران الإقليمي يعتبر غير مرغوب فيه من قبل جيرانها الدوليين، حيث تسعى إيران إلى زعزعة استقرار وأمن المنطقة وبسط نفوذها من خلال تحفيز الاضطرابات داخل دول المنطقة باستخدام الأذرع المرتبطة بها. وتظهر إيران عدم استعدادها للخضوع لبرنامج الصواريخ الباليستية، وهو ما يعكس عدم استعدادها للتخلي عن نفوذها والتضحية بالأذرع المرتبطة بها في المنطقة¹

تلك الأنشطة والسلوكيات تعتبرها الولايات المتحدة مصدرًا للقلق، مما يدفعها لاتخاذ خطوات تراجعية في السياسات التي تتعامل بها مع إيران .

بالرغم من الاقتتان الجزئي بين المواقف الأوروبية والأمريكية في النقد لنشاطات إيران، تتباين أجندة الاتحاد الأوروبي بشكل جذري عن تلك التي تتبناها الإدارة الأمريكية في تعاملها مع القضايا المتعلقة بإيران. على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يفتح الاتحاد الأوروبي الأفق أمام تكامل إيران في الساحة الدولية كوسيلة مهمة لتحفيز تقليل إمكانياتها في مجال تطوير الأسلحة النووية في المستقبل. من الناحية الاقتصادية، تتفاوت المصالح الأوروبية بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بإيران، حيث تُحدث العقوبات الأمريكية على طهران تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر على الاستثمارات والتعاون الاقتصادي الأوروبي مع إيران. وفي هذا السياق، يتعين على الشركات الأوروبية اتخاذ قرار صعب بين الاستمرار في التبادل الاقتصادي مع إيران أم الالتفات إلى السوق الأمريكية البالغة 19 تريليون دولار، مقابل سوق إيران التي يبلغ حجمها 400 مليار دولار².

سيناريو العودة الى الاتفاق النووي

¹حسين مفيدي احمدي ، سيناريوهات متوقعة بشأن مستقبل الاتفاق النووي مع اوربا ، صحيفة الاستقلال ، 2022/07/01 ، تاريخ الزيارة 2023/04/03 ، انظر للموقع : <https://www.alestiklal.net/ar/view/6840/dep-news-1607673193>
²محمد مطاوع ، السياسات الامريكية – الاوربية تجاه الاتفاق النووي الإيراني : الادراكات و التفسيرات ، مرجع سابق ، ص 158 ..

يمكن تفسير هذا السيناريو بأنه يرجح أن إيران قد تجد صعوبة في الاستمرار في الانتظار لفترة طويلة، خاصةً في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية وغياب الدعم الدولي من الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي. من ناحية أخرى، تُظهر العقوبات الأمريكية الحالية توجيهًا للضغط على إيران بهدف تحقيق مكاسب سياسية لصالح الرئيس الأمريكي ترامب وحزبه الجمهوري في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ويمكن أن تسهم هذه الضغوط .

أيضًا في السعي للتوصل إلى اتفاق جديد يرضي اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، والذي يمكن أن يؤثر على مسار الانتخابات الأمريكية ، علاوة على ذلك، قد تكون العقوبات الأمريكية جزءًا من جهود لاستعادة صادرات الأسلحة الأمريكية وتحفيز دول المنطقة على الاستفادة من تلك الصادرات بسبب المخاوف المتنامية من التهديد الإيراني. هذا ويمكن أن يشجع الدول على تعزيز إمكانياتها العسكرية من خلال شراء المزيد من الأسلحة الأمريكية خاصة الدول التي تربط أمنها بأمن إيران مثل السعودية و الامارات ¹.

في نفس السياق تأتي الرغبة الأمريكية في إعادة الالتزام بالاتفاق النووي و الذي يتوقف على امتثال إيران الصارم لبنود الاتفاق والعدول عن انتهاكاتها الأخيرة. هذه الانتهاكات تتعلق بشكل خاص ببرنامح تخصيص اليورانيوم و ملفات أخرى جديدة تدخل ضمن نطاق الاتفاق، مثل برنامج الصواريخ الباليستية. من جهة أخرى، يرفض الجانب الإيراني أي تعديل على الاتفاق النووي الحالي ، حيث أكد مسؤولون إيرانيون بمن فيهم علي أكبر ولايتي، وهو أحد كبار مستشاري المرشد الأعلى آية الله خامنئي، بأن أي تغييرات على الاتفاق لن تحظى بالموافقة ، كذلك صرح وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف بأن إيران لن تكون ملزمة بغير بنود الاتفاق ، و اكدت الصحيفة الإيرانية "كيهان" أيضا التابعة للمرشد الأعلى ان شروط بايدن لا تختلف عن المطالب التي سبق ان حددتها إدارة ترامب ²

هذا يشير إلى ان التحدي الرئيسي في التفاوض بين الأطراف المعنية في الاتفاق النووي، يتمثل في صعوبة التوصل إلى تفاهم يرضي كلا الجانبين ويحقق التوازن بين المصالح والمخاوف. كما يتوقف نجاح التفاوض على القدرة على التوصل إلى حل مقبول للجميع يعزز من أمن المنطقة ويضمن الامتثال الصارم الى مخرجات الاتفاق النووي .

ان تفاصيل العودة لاتفاق النووي تظهر تعقيد الأمور بين الولايات المتحدة وإيران. إيران تصر على رفع العقوبات بالكامل فور عودتها للالتزام بالاتفاق، بينما تعتمد إدارة الرئيس بايدن على سياسة الامتثال مقابل الامتثال، وهي سياسة تقترح تخفيف العقوبات تدريجيًا بناءً على امتثال إيران المستدام للاتفاق ،اضافة إلى ذلك، هناك مسائل أخرى مثل طلب إيران رفع اسم الحرس الثوري الإيراني من قوائم الإرهاب الأمريكية والتي تواجه اعتراضات من قبل بعض حلفاء الولايات المتحدة ما اثار جدل داخلي في الولايات المتحدة ، فبحسب تقرير المجلس الأطلسي الأمريكي الذي حذر من ان العودة للاتفاق النووي سوف تسهم في زيادة عدم الاستقرار في الشرق

¹قشيدة سارة، الدول الكبرى و إدارة قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل : الملف النووي الإيراني نموذجا ، مرجع سابق ، ص 55 .
²سهير الشربيني ، إدارة بايدن و مستقبل الاتفاق النووي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 224 ، أفريل 2021 ، المجلد 56 ، ص 165 .

الأوسط ، كما يعيد الاتفاق الإفراج للنظام الإيراني عن أكثر من مئة مليار دولار ، لذلك لابد من إجراء تعديلات على الاتفاق لضمان الالتزام الإيراني ، وهذا ما لا تريده إيران¹

في حين ، قامت إيران في ديسمبر 2020 بتوسيع نشاطاتها النووية بشكل كبير وخفضت مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما زاد من اقترابها لامتلاك قدرة على تصنيع الأسلحة النووية. و رغم تراجع إمكانية الاطلاع على البرنامج من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، إلا أن الجهود التي بذلتها إدارة بايدن في خريف 2022 لإحياء اتفاق "خطة العمل الشاملة المشتركة" أدت إلى تسارع الجهود الدبلوماسية بين واشنطن والوكالة الدولية للطاقة الذرية. إذ تهدف هذه المبادرات إلى تجنب أزمة دولية وتعزيز جهود وقف التقدم النووي الإيراني²

ان تحقيق التوافق بين الجانبين سيكون تحدياً كبيراً، وقد يتطلب التعديل على الاتفاق مراعاة للمصالح والمخاوف من الجانبين للوصول إلى الصيغة النهائية في ظل تجاذب الطرفين و اختلاف وجهات النظر .

المطلب الثالث : الاخطار البيئية للبرنامج النووي الإيراني

الفرع الأول : المفاعلات النووية

الجدول رقم 1 : المفاعلات النووية الإيرانية .

الموقع	المنشأة	الوضع
اراك	مفاعل أبحاث IR-40	مفاعل ماء ثقيل قدرته 10 ميغاواط (حراري) نشط
بوشهر	مصنع بوشهر النووي	مفاعل كهربائي ماء خفيف ذات تصميم روسي قدرته 100 ميغاواط (كهربائي) نشط
مركز أصفهان للتقانة النووية	مفاعلات أبحاث/مجموعة حرجة/مختبر و مصنع تصنيع الوقود/منشآت تحويل اليورانيوم	موردة من الصين مطابقة لاتفاقية الرقابة ، في حالة نشاط ، مصنع لتحويل خام اليورانيوم الى يورانيوم سداسي cuf لاستعماله في برنامج التخصيف المحلي في طور البناء مع وحدات المعالجة
كرج	منشأة لتخزين المخلفات المشعة	في طور البناء ، تعمل جزئياً
الاشقار ابعاد	مصنع تخصيف بالليزر	موقع لاختبارات تركيز اليورانيوم بواسطة معدن اليورانيوم غير المصرح به ، فككت الأجهزة و اخضعت لرقابة

¹هادي حسن علوان ، الاتفاق النووي الإيراني وصراع الهيمنة في الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص 572 .

² مايكل سبينغ ، الدبلوماسية الإيرانية النووية : الخداع و التقدم ، مقال نشر في 14 سبتمبر 2023 ، اطلع عليه يوم 20 أكتوبر 2023 ، في -aldblwmasyt-alnwwyt-alayranyt-alkhda-waltqdm
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aldblwmasyt-alnwwyt-alayranyt-alkhda-waltqdm>

مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ماي 2003		
منشأة تركيز اليورانيوم للأبحاث مع 100 طاردة ركبت أوائل 2004	مصنع نابذة الغاز	ناتانز
منشأة تركيز اليورانيوم للأغراض التجارية ، مصممة لتستقبل 50000 طاردة غاز ، تم التشغيل سنة 2005	مصنع تكثيف اليورانيوم	
مفاعل أبحاث قدرته 5 ميغواط (في حالة نشاط) ، و مطابق للضمانات الدولية ، موقع جرت فيه اختبارات غير مصرح عنها بواسطة مواد نووية ، بما فيه انتاج معدن اليورانيوم	مفاعل أبحاث مختبرات جابر بن حيان	مركز طهران للأبحاث النووية
فككت في أواسط 2003 ، كانت تتضمن ورشة لانتاج قطع النابذات و اختبارها	شركة كهرباء كلاي	طهران
بدا العمل في عام 2006 ، باستخدام 120 طنا من اليورانيوم الخام لانتاج من 50 الى 60 طن يورانيوم سنويا	منجم و مصنع ساغند	ساغند
يتم فيه تنقية اليورانيوم الخام كي يصبح يورانيوم خاما مركزا و الذي يعرف باسم " الكعكة الصفراء " ينتج المصنع من 60 الى 70 طن يورانيوم سنويا	مصنع تقنية اليورانيوم	اردكان
يتم تطويره لانتاج نحو 24 طنا من " الكعكة الصفراء "	مصنع	جيهان

المصدر : عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية ،
مراجعة ، عطا الله سليمان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة 1 ، لبنان ، 2015 .

بناءا على الجدول رقم 1 يمكن استخلاص مايلي :

1 التنوع الهائل

- وهو مايعني ان ايران تمتلك مجموعة واسعة من المنشآت النووية، بدءًا من المفاعلات
البحثية إلى مصانع تحويل اليورانيوم ومصانع الطاقة .

2 الأنشطة النووية المتنوعة

- وجود مصانع لتحويل اليورانيوم ومصانع لتكثيف اليورانيوم يشير إلى أن لديها تقنيات
متقدمة لإنتاج وتكثيف الوقود النووي .

3 التزام متغير

- تبين وجود منشآت في طور البناء، وأخرى تعمل جزئياً، ومنشآت أخرى نشطة بالكامل، وهو ما يشير إلى تفاوت في التزام إيران بالبرامج النووية .

4 الرقابة الدولية

- بعض المنشآت تم فكها وتفكيكها بسبب رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يظهر التأثير الإيجابي للرقابة الدولية على بعض الأنشطة النووية .

5 تأثير الاتفاق النووي

- يظهر التوقيع على الاتفاق النووي تأثيراً إيجابياً حيث أدى إلى رفع العقوبات وعودة إيران إلى الساحة الدولية، مما سيسمح لها بتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية .

6 التواجد الإقليمي

- منشآت النووية توزعت عبر العديد من المدن، مما يظهر تواجداً إقليمياً واسعاً للبرنامج النووي الإيراني .

7 الحاجة إلى مزيد من المعلومات

- يتطلب فهم أفضل للبرنامج النووي الإيراني معلومات إضافية حول الطاقة الإنتاجية، والأنشطة البحثية، وتفاصيل التزام إيران بالاتفاقيات الدولية .

هذا التحليل يظهر مجموعة متنوعة من المفاعلات والمنشآت النووية في إيران، بدءاً من المفاعلات البحثية وصولاً إلى المصانع لتحويل اليورانيوم. كما يظهر التنوع في الأغراض وحالات النشاط والبناء. إذ يتطلب تحليل أعمق للإمكانية للوصول إلى معلومات إضافية حول الطاقة الإنتاجية، والأنشطة البحثية، ومدى التزام إيران بالإجراءات الدولية والرقابة.

اتخذ قرار مجلس الأمن القاعدة رقم 1737 في عام 2006 تحديد عدد من المؤسسات الإيرانية المشتركة المتورطة في الأنشطة النووية أو القذائف الباليستية، والتي تتبع الحرس الثوري ووزارة الدفاع، ومن بين هذه المؤسسات نجد:¹

1 مجموعة صناعات الذخائر والميتالورجيا، المعروفة أيضاً باسم مجموعة صناعات الذخائر، والتي تسيطر على المجمع الصناعي "هفت تير"، وتدير برنامج إيران للطرد المركزي، وتتبع مؤسسة الصناعات الدفاعية

2 مركز أصفهان لبحوث وإنتاج الوقود النووي وأجهزة الطرد المركزي، ومركز أصفهان للتكنولوجيا النووية

3 مؤسسة بارشين للصناعات الكيميائية، وهي فرع من مؤسسة الصناعات الدفاعية وتقع جنوب شرق طهران

4 مركز كرج للبحوث النووية، وهو منشأة لأبحاث تسريع الدوران وجزء من شعبة البحوث بالمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية

- 5 مجموعة صناعة القذائف الانسيابية، المعروفة أيضا بمجموعة صناعة القذائف الدفاعية البحرية، والمسؤولة عن القذائف البحرية بما في ذلك القذائف الانسيابية
- 6 مجموعة شهيد همت الصناعية ومجموعة شهيد باقري الصناعية
- 7 مجموعة سنام الصناعية التابعة لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية
- 8 مجموعة يا مهدي للصناعات، والتي تتبع مؤسسة الصناعات الفضائية الجوية
- 9 مؤسسة القدس لصناعات الملاحة الجوية، التي تنتج طائرات تلا طيار، ومظلات وطائرات شراعية بمحرك
- 10 شركة بارس لخدمات الطيران، والتابعة للحرس الثوري .
- 11 شركة شعاع للطيران ، و يستخدم الحرس الثوري منتجاتها جزءا من نظريته الحربية اللتماثلية
- 12 مركز الدراسات الكهرومغناطيسية النووية الذي أسس عام 2005 .
- 13 جامعة مالک الاشر المتخصصة في تكنولوجيا الدفاع و التي اجرى فيها قسم الكيمياء اختبارات حول عنصر البريليوم الذي يدخل في الصناعات النووية .

الفرع الثاني : التهديدات البيئية في الداخل الإيراني

ترتبط المرافق النووية في إيران بمجموعة من التحديات التي تشكل تهديداً لسلامة البيئة وصحة البشر. مع تقدم البرنامج النووي في إيران وانتهاء أعمال بناء المرافق وبدء تشغيلها، يتزايد التوتر حول خطر وقوع حوادث، بالإضافة إلى التفكير الجدي في احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران بهدف القضاء على برنامجها النووي. ينبغي التنويه إلى أن العقوبات قد تؤثر على إمكانية إيران في الحصول على أحدث التكنولوجيا والتجهيزات الآمنة، مما يزيد من التحديات في إدارة برنامجها النووي. يجدر الإشارة أيضاً إلى أن إيران تقع في منطقة زلزالية، مما يزيد من المخاطر المحتملة لبرنامجها النووي نتيجة للهزات الأرضية. وبالتالي، يظهر أن هناك تحديات خطيرة تواجه بعض المرافق النووية الرئيسية، وتتفاوت هذه التحديات وفقاً لموقع وأهمية كل مرفق¹

ولذلك تم التركيز على تحديد أبرز تلك التحديات وتسليط الضوء على مدى تأثيرها و اهم الخطار تمثلت فيما يلي حيب كل مركز :

1 مركز طهران للأبحاث النووية

مركز طهران للأبحاث النووية يقع في منطقة تبلغ حوالي 5 كيلومترات شمال وسط طهران. يضم المركز مفاعل طهران للأبحاث النووية، الذي يعد منشأة لإنتاج النظائر المشعة، بالإضافة إلى منشأة لمعالجة النفايات المشعة. يترتب على هذا الموقع خطر بالغ ينبع من وجود مفاعل

¹ استار جبار علاي ، العرب و الطاقة النووية البرامج النووية العربية و الإسلامية ، مرجع سابق الذكر ، ص 60 .

الأبحاث، خاصةً أن المركز يشكل المرفق الرئيسي للأبحاث النووية في إيران، ويعد هدفًا رئيسيًا يمكن استهدافه في حالة حدوث أي ضربة عسكرية محتملة.¹

التهديد الرئيسي ينبعث من مركز الأبحاث النووية ومفاعل الاستخدام الآخر المتقدم في الموقع، مع وجود مخزن أيضًا يحتوي على مواد حساسة. حيث يعتبر المركز المحوري للأبحاث النووية في إيران ومن بين أبرز مراكز الخبرة النووية لديها، مما يجعله هدفًا لضربة عسكرية بدوافع سياسية. تلك المخاوف تم توثيقها رسميًا من قبل إيران حين أخطرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، رغم أن المفاعل يتمتع بقدرة متدنية نسبيًا، مما يقلل من احتمالية وقوع حادث يؤدي إلى انفجار قوي قادر على إطلاق جزيئات انشطارية في الجو، إلا أنه قد ينبعث بعض النظائر المشعة نتيجة للعمليات النووية. في مثل هذه الحالات، يصبح إيجاد ملاذ آمن ضروريًا، حتى قد يتطلب إخلاء المنطقة لعدة كيلومترات من حول المصنع.²

2 محطة بوشهر

في عام 1986، بدأت إيران نشاطاتها النووية بعد أن وافقت روسيا على استكمال بناء مفاعلات "بوشهر" التي بدأتها ألمانيا أثناء فترة حكم الشاه وتخلت عنها بعد الثورة. وكانت هذه الخطوة جزءًا من سياسة إيران لتحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع جوانب استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. كما بدأت هذه النشاطات في استخراج وتنقية اليورانيوم من المناجم الإيرانية، وتمتد إلى عمليات التخصيب والمعالجة، وصولاً إلى إنتاج الوقود النووي المستخدم في مراكز الإنتاج النووية.³

وقد أثار المفاعل مخاوف بسبب تكامل تصميماته، حيث يجمع بين تصميمات ألمانية وروسية، مما قد يؤدي إلى تحديات في التشغيل والصيانة، ويشعر البعض بقلق إضافي بسبب قربها من صدع كبير في صخور القشرة الأرضية وتواتر حدوث الزلازل في المنطقة. في إبريل/نيسان 2013، شهدت المنطقة زلزالًا بقوة 6.3 درجة على مقياس ريختر، مما يسלט الضوء على خطورة إمكانية حدوث زلازل قد تؤثر سلباً على سلامة المفاعل والبيئة المحيطة به⁴

اذ يعتبر إنجاز مشروع بوشهر من قبل روسيا مهمة معقدة للغاية، إذ لم تقدم شركة KWU أي وثائق تقنية سواء لإيران أو روسيا. ونظرًا لخطة روسيا لإكمال المفاعل، يجب على مهندسيها تعديل ما تركته الشركة ورائها ليتناسب مع المفاعلات الروسية ونظام دعمها، والذي يختلف في العديد من الجوانب الهامة عن المفاعل الألماني. على سبيل المثال، يختلف هيكل مولد البخار في المفاعل الروسي بشكل جذري عن المفاعلات الألمانية الأصلية، ومن المفترض أن يبدأ عمل المفاعل في أوائل عام 2004. وفي الحقيقة، أظهرت الفترة بين عامي 1992 و2002 تقدمًا إيرانيًا نحو امتلاك دورة الوقود النووي الأصلية، حيث جرت تجارب التخصيب بسرية على

¹ فضل طلال العامري ، الطريق إلى الحرب (القاهرة ، دار هلا للنشر و التوزيع ، ط1 ، مصر، 2011) ص 129 .

²ستار جبار علاي ، العرب و الطاقة النووية البرامج النووية العربية و الإسلامية ، مرجع سابق، ص 60 .

³مهنّا عدنان ، مواجهة الهيمنة إيران و أمريكا في الشرق الأوسط (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، ط1 ، 2014) ص 78 .

⁴المواقع النووية الرئيسية في إيران ، 15 جولية 2015 ، اطلع عليه 28 أكتوبر 2023 ، https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150714_iran_key_nuclear_sites

أجهزة الطرد المركزي للتجارب في منشأة للبحوث والتطوير تم تركيبها في شركة كالاوي للكهرباء. ويتعارض ذلك مع التزامات إيران بموجب ضمانات معاهدة عدم الانتشار النووي وهو ما يزيد من المخاوف من انتشار الإشعاع النووي¹.

3 مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية :

مفاعل أصفهان يقوم بعملية تنقية اليورانيوم من الشوائب، حيث يتم تحويله كيميائياً إلى غاز "مكسا فلوريدا اليورانيوم". يتبع هذا الغاز عملية التبريد والتنظيف حتى يتحول إلى شكل صلب. يُعد مفاعل أصفهان جزءاً أساسياً من الخطة الإيرانية الكبرى لامتلاك التكنولوجيا النووية. المسؤولون في المنظمة الإيرانية للطاقة النووية يسعون لتزويده بمفاعل قوته 40 ميجاوات، ويشارك في تنفيذ المشروع علماء من الصين وروسيا.²

كما يعتبر مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية المركز الرئيسي للأبحاث النووية في إيران، ويقع على بعد 416 كيلومتراً من جنوب طهران. المركز يحتضن أربعة مفاعلات أبحاث ومصنعا لإنتاج الوقود، ويشكل موقعاً حيويًا لإنتاج فلوريد اليورانيوم السداسي المستخدم في عمليات التخصيب في ناتانز. إذ كانت التقارير في عام 2008 تشير إلى أن هناك 250 طنًا من غاز فلوريد اليورانيوم السداسي يُخزن في أنفاق تحت مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية. هذا يجعل ركاز اليورانيوم وغاز فلوريد اليورانيوم السداسي المستخدم والمنتج في المنشأة يشكلون خطرًا أكبر. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر مركز أصفهان حيويًا لبرنامج الطاقة النووية الإيراني، مما يزيد من احتمالية تعرضه لضربة عسكرية، في حين م إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسميًا من قبل إيران بتخوفها من خطر تعرض برنامجها النووي لهجوم عسكري، وهو ما يعكس القلق المتزايد حيال سلامة وأمان المنشآت النووية في البلاد.³

الفرع الثالث : المخاطر البيئية للنووي في الخليج

بناء على تحليل العوامل الثلاثة التي تثير مخاوف دول المنطقة بشأن البرنامج النووي الإيراني يمكن تبسيط الضوء على التحديات الأمنية والبيئية التي قد تنشأ نتيجة للنشاط النووي الإيراني في المتغيرات الثلاث التالية:⁴

القدرات التكنولوجية والتحول السريع: تظهر المخاوف من إمكانية تحول البرنامج النووي الإيراني من طابع سلمي إلى أسلحة دمار شامل. إذا كانت إيران تمتلك قدرات تكنولوجية تمكنها من تطوير أسلحة نووية، فإن ذلك قد يقلب التوازن الإقليمي ويؤدي إلى تصاعد التوترات بينها وبين دول المنطقة.

¹ علي فائز و كريم سجاديور ، رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف و المخاطر (دبي ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 142 ، الطبعة الأولى ، 2014) ص 21 .

² سارة شريف ، المشروع الأسود بين إيران و إسرائيل (القاهرة ، دار كنوز للنشر ، ط1 ، 2016) ص 175 .

³ ستار جبار علاي ، العرب و الطاقة النووية البرامج النووية العربية و الإسلامية ، مرجع سابق الذكر ، ص 66 .

⁴ الياس ميسوم ، كيف يؤثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية -السعودية ، مرجع سابق الذكر ، ص 192 .

تأثير تطوير الأسلحة على توازن القوى: تشير المخاوف إلى أن نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية قد يؤدي إلى تحول في توازن القوى في المنطقة، خاصةً مع دول مجلس التعاون الخليجي. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات الإقليمية والتنافس الاستراتيجي بين الأطراف.

التأثير البيئي والكوارث النووية: تركز المخاوف البيئية على الانعكاسات المحتملة للمفاعلات النووية الإيرانية، خاصةً في ظل وجود دول مجلس التعاون الخليجي في مناطق زلزالية وغير مؤمنة. في حالة وقوع حوادث نووية، قد تكون هذه الدول أكثر عرضة للتأثيرات البيئية الضارة، مما يزيد من قلقها تجاه الأنشطة النووية الإيرانية.

بشكل عام، تبرز هذه العوامل الثلاثة الخطورة الكبيرة التي تتسبب فيها النشاطات النووية الإيرانية وتعكس المخاوف الجدية التي تواجهها دول المنطقة .

قد ينجم عن ضرب البرنامج النووي الإيراني تأثيرات إشعاعية خطيرة قد تمتد إلى المنطقة بأسرها. جزء من برنامج إيران النووي موجود تحت الأرض ويعتبر محصناً، مما يجعله صعب الوصول إليه وتدميره بشكل تقليدي، ولكن في حالة اللجوء إلى قذائف نووية تكتيكية، فإن هذه الضربة قد تترك آثاراً إشعاعية صعبة السيطرة. إذا تم ضرب أي مفاعل، قد يؤدي ذلك إلى تسرب إشعاعي على نطاق واسع على مسافات مئات الكيلومترات. وفي هذا السياق، قد تتأثر مياه الخليج بشكل كامل، مع انتقال الغبار الملوث إشعاعياً إلى مناطق واسعة في دول الخليج وتركيا، وربما تمتد آثاره حتى إلى روسيا. يمكن أن تسفر هذه الآثار عن تشوهات في ولادات الأطفال وظهور أمراض مستعصية وطفرة وراثية¹.

و في نفس السياق الذي تم تقديمه، يُلاحظ أن دول الخليج تتصدر قائمة الدول التي قد تتأثر بشكل مباشر نتيجة تطور قدرات إيران النووية. يكمن ذلك في موقع مفاعل بوشهر النووي، والذي يُعتبر واحدًا من المنشآت النووية الرئيسية في إيران، على الساحل الغربي للخليج العربي. إذ يعتمد هذا المفاعل بشكل أساسي على تقنيات مستوردة من كوريا الشمالية، والتي لا تضمن الأمان النووي بالطريقة المطلوبة. ونتيجة للقيود التي تفرضها الدول الغربية على تصدير المعدات والأجهزة المستخدمة في صناعة الطاقة النووية، قد تكون إيران مضطرة لاستخدام معدات نووية ذات ضمانات أقل².

وهنا تتجلى مخاطر تسرب النووي، حيث تكون دول الخليج عرضة للخطر في حالة وقوع أي تسرب أو حادث في هذا النسق.

أما من ناحية أخرى فيمكن القول ان لاستمرار طهران في المضي نحو تحقيق الأهداف النووية يعتبر سلاح ذو حدين حيث يزيد من إمكانية حدوث التسرب الإشعاعي من جهة و من جهة أخرى يبعد بؤادر الضربة العسكرية و التي تبدو بعيدة حيث تظهر إيران استعداداً قوياً للدفاع عن مصالحها ومواقفها، على الرغم من الضغوط الكبيرة التي تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذ يبرز افتتاح محطة بوشهر النووية كنقطة تحول استراتيجية تفتح آفاقاً جديدة لإيران،

¹ فضل طلال العامري ، الطريق إلى الحرب ، مرجع سابق الذكر ، ص 131 .

² عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، الطموح النووي المشترك محددات العلاقات الإيرانية -الكورية الشمالية ومخاطرها ، مرجع سابق الذكر ، ص 87 .

خاصة في ميدان الطاقة النووية الذي يشهد منافسة شديدة بين القوى العالمية. و من المتوقع أن يفتح تشغيل هذه المحطة أبواب سوق الطاقة في إيران، بخاصة من خلال التعاون مع روسيا، وبالتالي يمنح إيران موقعاً مهماً في بناء محطات الطاقة النووية. كما تسعى الحكومة الإيرانية إلى بناء 20 محطة طاقة نووية بتكلفة تقدر بحوالي 65 مليار دولار ، وهذا يقلل من احتمال التصعيد العسكري الأمريكي والإسرائيلي، حيث يصبح أي تهديد غير مبرر ، ويعزز خطر انتشار الإشعاع النووي احتمالية حدوث هجمات عسكرية.¹

يعكس ذلك مدى أهمية الوصول الى اتفاق دولي ثابت يزيد من مستوى تلاشي خطر الضربة العسكرية التي تلوح بها القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عدم تحقيق السلاح الرادع لإيران و هو مايزيد من فرضية خطر الاشعاع النووي بالمنطقة و الاخطار البيئية الناشئة جراء ذلك .

ومرد التخوف الخليجي من المفاعلات النووية في الشأن البيئي يعود الى الحرب العراقية الإيرانية حين قام العراق بتنفيذ غارة جوية على موقع بوشهر في مارس 1984، وتمكن من تحقيق إصابات في قبة أحد المفاعلات الذي كان في طور الإنشاء،بعد الهجوم على بوشهر، استهدفت طائرات العراق معهد التكنولوجيا النووية في طهران، الذي يحتوي على مفاعل نووي للأبحاث. وعلى الرغم من تقديم إيران تقريراً إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الأضرار الناجمة عن الغارات، فإنها لم تحقق تقدماً كبيراً في ذلك الوقت. يشير مسؤولون إلى أن الضربات الجوية العراقية أسفرت عن تأخير في التقدم النووي الإيراني.²

لذلك فإن التهديد الناشئ من البرنامج النووي الإيراني لا يقتصر على مجرد احتمالية تحوله من برنامج سلمي إلى برنامج عسكري فقط . بل تتضاعف المخاوف بشكل كبير حينما يتعلق الأمر بالأمن الوطني في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث يشكل هذا التهديد خطراً وشيكاً ناتجاً عن تطوير إيران لقدراتها النووية في المناطق الجغرافية التي اختارتها في إقليمها. وهذا التطور بحد ذاته يثير أزمة مع جميع جيران إيران في منطقة الخليجية.³

خاتمة المبحث

ختاماً، يظهر أن الأزمة النووية الإيرانية استحوذت بشكل بارز على الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة، حيث جذبت انتباه الأطراف الإقليمية والدولية. كما تعد هذه الأزمة محورية، خاصةً مع إشارات استحواذ إيران على اهتمام دولي كبير. حيث يتضح أن هناك آراء متباينة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، والجانب الإيراني من جهة أخرى. فالجانب الأوروبي يرى أن البرنامج النووي الإيراني يستهدف امتلاك السلاح النووي، في حين تدعي طهران أن برنامجها يخدم الأغراض السلمية للطاقة الذرية.

بالتأكيد، يظل مستقبل الأزمة النووية الإيرانية غامضاً ويعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك التطورات السياسية والدبلوماسية العالمية والإقليمية. حيث يمكن أن يؤدي التزام إيران

¹ستار جبار علاي ، العرب و الطاقة النووية البرامج النووية العربية و الإسلامية ، مرجع سابق الذكر ، ص 218 .

²ستار جبار علاي ، العرب و الطاقة النووية البرامج النووية العربية و الإسلامية ، المرجع سابق الذكر ، ص 214 .

³جمال مظلوم ، ممدوح حامد عطية ، أزمة البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج (القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ط1، 2011) ص 351 .

بالبنود المتفق عليها والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استمرار الاتفاق وتجنب الأزمات. ومع ذلك، يبقى الخيار العسكري وارداً في حالة عدم التوصل إلى تسوية دبلوماسية، وهو ما قد يؤدي إلى تأثيرات جيوسياسية واقتصادية كبيرة في المنطقة وعلى الساحة الدولية. لذا، يتعين على المجتمع الدولي البقاء على اطلاع دائم و استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التصعيد والعمل نحو تحقيق الاستقرار .

كما يظل الأمن عائقاً تهديدياً إضافياً في البرنامج النووي الإيراني. حيث تم تصنيف إيران في المرتبة 30 من بين 32 في استطلاع حول أمن مواردها ومخزونها النووي، مما يشير إلى نقص في الكفاءة في حماية المنشآت والعلماء النوويين. إذ تعرض العديد من العلماء النوويين الإيرانيين للاستهداف بطرق غامضة، بالإضافة إلى هجمات على بعض المواقع النووية باستخدام فيروسات مثل فيروس "ستكسنت"، الذي أثر بشكل كبير على محطة ناتانز ، هذه الأحداث تزيد من مستو القلق بشأن قدرة الحكومة الإيرانية على منع الأطراف غير الدولية والجماعات الإرهابية من الوصول إلى مواد نووية حساسة. ويتزايد القلق أيضاً بعد رفض إيران الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تحدد معايير الأمن والأمان في مجال التكنولوجيا النووية، حيث يشكل عدم انضمامها إلى اتفاقية الأمن النووي والاتفاقية المشتركة حول أمن إدارة الوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة خطراً على الساحة الدولية . وهو ما يخلط في مواقف إيران الحالية في نزاعاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و يزيد من التوتر المحيط بالقضايا النووية .¹

¹ علي فانز و كريم سجاديور ، رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف و المخاطر ، مرجع سابق الذكر ، ص 45 ..

المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية

المطلب الاول: الخلفية التاريخية للأزمة الأوكرانية

تعود علاقة روسيا مع أوكرانيا الى بداية ظهور الدولة الروسية الأولى في كييف والتي كانت تسمى بـ "روسيا الكييفية" والتي كانت عبارة عن دولة اتحادية ضمت السلاف الشرقيين والفنلنديين وكانت عاصمتها كييف . حيث اعتقد الكثير من أعضاء النخب الروسية المختلفة بان روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا يمثلون "شعبا واحدا"¹.

ان الحرب الحالية في أوكرانيا هي امتداد للصراع الذي بدا في عام 2014 نتيجة لما تسميه موسكو انقلاب الميدان الأوروبي، حيث تمكن النشطاء الموالين للغرب من الإطاحة بالرئيس فيكتور يونوكوفيتش صاحب السياسات القريية من روسيا. حيث تعد أوكرانيا ولأسباب عدة ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة بالنسبة لروسيا. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور دولة أوكرانيا المستقلة عن روسيا، حاولت هذه الأخيرة المحافظة على شكل من اشكال الاندماج مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، الامر الذي دفعها الى تأسيس رابطة الدول المستقلة مع كل من أوكرانيا وبيلاروسيا في ديسمبر 1991. ولكن لم يحقق الأهداف المرجوة بسبب فترة الضعف الاقتصادي والساسي الذي دخلت فيها روسيا في العقد الأخير من القرن العشرين ورغبة أوكرانيا في تقوية استقلاليتها عن موسكو، اذ ادى هذا الأمر الى اضعاف الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين.

مع بداية تعافي الاقتصاد الروسي ووصول بوتين الى سدة الحكم في سنة 1999، عادت روسيا لتقوية جهودها من اجل دمج الجمهوريات السوفياتية السابقة بما فيها أوكرانيا، في اطر سياسية جديدة تضمن تقوية الوجود الروسي فيما تعتقد موسكو بانه مجال نفوذها الحيوي. وتعكس هذه السياسة نظرة فلاديمير بوتين لانهيار الاتحاد السوفياتي، والذي اعتبر كارثة جيوسياسية لروسيا والمنطقة والعالم ككل، حيث شهد هذا الأخير امتداد للسيطرة الامريكية – الغربية في ظل الأحادية القطبية.

تجسدت رغبة موسكو في إعادة ادماج هذه المنطقة تحت نفوذها في العديد من المشاريع التكاملية الأوراسية. كما أطلقت روسيا الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في أكتوبر 2000 والذي رفضت أوكرانيا الانضمام اليه واكتفت بشغل كرسي دولة – مراقبة في سنة 2002. لكن الكرملين لم يتوقف هنا، بل واصل العمل من اجل اقناع أوكرانيا بالانضمام الى هذه الاتحاد – الذي تم

¹Russia's War in Ukraine: Identity, History, and Conflict

Author(s): Jeffrey Mankoff

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2022)

Stable URL: <https://www.jstor.org/stable/resrep40567>

تأسيسه كمشروع منافس للاتحاد الأوروبي- حيث قام بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للرئيس الأوكراني آنذاك ليونيد كوشما ورئيس وزرائه وخليفته على كرسي الرئاسة فيكتور يانوكوفيتش بهدف دفعهم نحو الانضمام الى هذا الاتحاد الأوراسي، وقد تضمن هذا الدعم أسعار غاز مغرية لأوكرانيا، ونظير هذا فقد وافقت أوكرانيا على الانضمام الى مبادرة المنطقة الاقتصادية الموحدة والتي ضمت كل من أوكرانيا، بيلاروسيا، روسيا و كازخستان. وقد سارعت روسيا في تنفيذ هذه السياسات كرد على سياسة الجوار التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي والتي كانت موجهة لدول الجوار الغير عضوة في الاتحاد الأوروبي. ولكن كنتيجة لانتصار الثورة البرتغالية في أوكرانيا سنوات 2004 و 2005 والتي أوصلت الى الحكم قيادة جديدة ذات ميول أوروبية، هذه القيادة الجديدة التي قامت بتوقيف العمل بمبادرة المنطقة الاقتصادية الموحدة، مفضلة عنها الانضمام الى السياسة التكاملية الأوروبية، مما أدى الى فشل المبادرات التكاملية الروسية ، ولكن هذا الامر لم يوقف روسيا عن محاولة بناء هياكل تكاملية في المنطقة الأوراسية باعتبارها مجال حيوي طبيعي لها. ففي سنة 2009 قامت روسيا بالاعلان عن نيتها في إطلاق الاتحاد الجمركي بمشاركة كل من بيلاروسيا وكازخستان، وقد دخل هذا الاتحاد حيز النفاذ في 01 يناير 2010، ليتم بعد هذه الخطوة تأسيس المنطقة الاقتصادية المشتركة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.¹

وبالنظر الى الثقل السياسي والاقتصادي والديمقراطي اوكرانيا، والعلاقات التاريخية والثقافية التي تربطها مع روسيا، فان الهدف الأساسي لموسكو تمثل في اقناع أوكرانيا بالانضمام لهذه المشاريع التكاملية، التي تتمتع بأهمية جيوسياسية وحضارية لروسيا. وقد قام المفكرون الروس بتطوير العديد من المفاهيم والنظريات لإعطاء إطار فكري لهذه السياسة الروسية، ومن أبرزها نذكر مفهوم "العالم الروسي" (روسكي مير) و "روسيا التاريخية الكبرى" والتي من المفترض ان تلعب دورا كبيرا في تقريب الشعوب السلافية الشرقية (الروس الاوكران والبيلاروس) من المشاريع التكاملية الروسية في إطار الحضارة الروسية التي تطورت عبر التاريخ والتي جمعت هذه الشعوب الثلاثة تحت راية دولة واحد بمسميات واشكال مختلفة، ككييفسكايا روس، الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفياتي. وفي نفس الوقت فان روسيا اتخذت موقفا رافضا لانضمام أوكرانيا الى الاتحاد الأوروبي عبر اتفاقية الشراكة لما يمثله هذا من تهديد لأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية²

بعد تأسيس الاتحاد الجمركي توجهت روسيا لممارسة ضغط أكبر على أوكرانيا من اجل

الانضمام اليه، خاصة بعد وصول فيكتور يانوكوفيتش الى كرسي الرئاسة في أوكرانيا كرايع

¹Report Title: Russia's Long War on Ukraine Report Author(s): Marek Menkiszak German Marshall Fund of the United States (2016) Stable URL: <http://www.jstor.com/stable/resrep19013.4>

²Report Title: Russia's Long War on Ukraine Report Author(s): Marek Menkiszak German Marshall Fund of the United States (2016) Stable URL: <http://www.jstor.com/stable/resrep19013.4> نفس المرجع

رئيس لاوكرانيا في فبراير من سنة 2010. اذ عرضت روسيا اغراءات اقتصادية كبيرة في حال الانضمام وفي نفس الوقت هددت بوقف تقديم المعاملات التفضيلية لأوكرانيا في حال رفضت هذه الأخيرة الانضمام الى الاتحاد الجمركي. في هذا الوقت سعى الرئيس الاوكراني، رغم قربيه الشديد من موسكو، الى محاولة انهاء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقية الشراكة التي كان من المفترض ان يشمل اتفاق موسع للتجارة الحرة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل الحفاظ على حظوظه في البقاء في سدة الحكم لفترة ثانية، وطالب كذلك موسكو بإعادة النظر في عقود الغاز الموقعة مع روسيا في سنة 2009، والتي كانت غير مربحة للجانب الاوكراني، وفي مقابل هذا فقد وعد يانوكوفيتش بالتخلي الكامل عن فكرة انضمام أوكرانيا الى حلف الشمال الأطلسي، الامر الذي يعتبر خطأ أحمرًا لموسكو، والاتفاق تمديد بقاء اسطول البحر الأسود الروسي في قواعده في شبه جزيرة القرم. ومع تزايد إصرار روسيا على دفع أوكرانيا للانضمام الى الاتحاد الجمركي قامت أوكرانيا باقتراح ما عرف في ذلك الوقت بعادلة 1+3 والتي تتمثل في توقيع أوكرانيا لاتفاقيات وعقود تسمح لها بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الجمركي دون الانضمام الفعلي لهذا الاتحاد مع المحافظة على إمكانية توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام له في المستقبل، الامر الذي رصفته روسيا رفضًا قاطعًا ورأت فيه تهرب من الالتزامات التي يفرضها الانضمام لمثل هذه التكتلات الاقتصادية.

في سنة 2013 ومع تساعد نفوذ القوى السياسية المعادية لروسيا داخل أوكرانيا، لجأت روسيا الى رفع وتيرة الضغط الاقتصادي على أوكرانيا، حيث قامت في صيف 2013 بإقرار سياسات حمائية ضد أوكرانيا بالإضافة الى توقيف المعاملات التجارية مع أوكرانيا بشكل كامل لمدة أسبوع واحد كإشارة الى استعدادها للتصعيد في ضغطها الاقتصادي من اجل دفع أوكرانيا للانضمام الى الاتحاد الجمركي. ومع نهاية سنة 2013 تكللت السياسات الروسية بنوع من

النجاح، حيث أعلن الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش تخلي بلاده عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2013.

لكن شكل إعلان رئيس الوزراء الأوكراني في ذلك الوقت ميكولا آزاروف في 21 نوفمبر 2013 خروج أوكرانيا من مفاوضات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي السبب المباشر لبداية حركة احتجاجية ومظاهرات مثلت بداية ما سيعرف لاحقا بثورة الميدان الأوروبي في أوكرانيا. مع تزايد رقعة الاحتجاجات التي وصفها موسكو بأنها احتجاجات مغرضة ومدعومة من القوى الغربية وموجهة بشكل أساسي ضد النفوذ الروسي في المنطقة، وعدت روسيا بزيادة الدعم السياسي والاقتصادي لنظام الرئيس يانوكوفيتش. ومع تزايد حدة الاحتجاجات وتحولها لثورة ضد النظام السياسي في أوكرانيا زاد حدة الانقسام بين موسكو وكييف، حيث ظهرت بعض الأصوات الروسية التي طالبت بتطبيق نظام فيدرالي في أوكرانيا يعطي استقلالية أكبر للأقاليم الأوكرانية في شرق البلاد وشبه جزيرة القرم والتي تضم في غالب سكان يتكلمون باللغة الروسية وقريبين بشكل كبير من روسيا.

في 17 ديسمبر 2013 دخلت الازمة السياسية في أوكرانيا مرحلة جديدة بعد تمكن الرئيس فيكتور يانوكوفيتش من الوصول الى اتفاق مع روسيا، قامت من خلاله هذه الأخيرة بشراء ما قيمته 15 مليار من السندات الأوكرانية وخفت سعر الغاز المصدر الى أوكرانيا، حيث عارضت القوى المالية للغرب هذه الصفقة ورات فيها التفاف عن مطالبها بالابتعاد عن روسيا وتوجه غربا نحو أوروبا. ومع مطلع العام 2014 زادت حدة الاحتجاجات وتركزت بشكل أساسي في ساحة الاستقلال وسط العاصمة كييف، حيث نظم المحتجين اعتصاما مفتوحا ضد الحكومة

القائمة، وقد اطلق على هذا الاعتصام تسمية "الميدان الأوروبي"، والذي شكل استمرار للصراع الأيديولوجي والجيوسياسي بين روسيا والغرب¹.

بالإضافة الى مطالب المحتجين المتمثلة في الابتعاد عن روسيا وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فقد كان موضوع الفساد في دوائر الحم الأوكرانية من اهم الأسباب التي غدت عدم الرضى لدى المواطنين الاوكرانيين. فقد عرفت أوكرانيا سيطرن الاولغارشييين على الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد بفضل سياسات وممارسات غير قانونية. حيث طال المحتجون المجتمع الدولي والدول الغربية بشكل أساسي بتجميد حساباتهم البنكية واصولهم المالية الموجودة خارج أوكرانيا، ومنعهم من السفر الى أوروبا والولايات المتحدة وتطبيق هذه الإجراءات على الافراد والمؤسسات المرتبطين بهؤلاء المسؤولين.

في ظل تزايد الضغط الشعبي على الحكومة توجهت المعارضة السياسية في أوكرانيا الى تأسيس تحالف ثلاثي ضم كل من ارسيني ياتسينيوك عن حزب الوطن – والذي ناب في ذلك الوقت عن زعيمته المعتقلة يوليا تيموشينكو-، بطل الماكمة العالمي فيتالي كليتشكو عن حزب التحالف الديمقراطي الاوكراني للإصلاح، واوليغ تياغنيبيوك ممثل حزب سفوبودا (الحرية). وفي نفس فقد ظهرت شخصية معارضة على ساحة مثل رجل الاعمال بيتر بوروشينكو مالك القناة التلفزيونية "القناة الخامسة" والذي سيصبح رئيسا لاوكرانيا لاحقا، ووزير الداخلية في الحكومة السابقة والذي امضى سنتين في سجن تحت حكم فيكتور يانوكوفيتش². لقد وجدت المعارضة نفسها في موقف صعب أمام ارتفاع سقف مطالبات المحتجين والعمل من اجل إيجاد أرضية سياسية للتفاوض مع الحكومة القائمة لانهاء الازمة السياسية التي كانت تهدد أوكرانيا بالانقسام والتفكك والتحول

¹Diuk, Nadia. "EUROMAIDAN: Ukraine's Self-Organizing Revolution." *World Affairs* 176, no. 6 (2014): 9–16. <http://www.jstor.org/stable/43555086>.

²المرجع السابق

الى دولة فاشلة. وقد تبلورت مطالب المعارضة في ضرورة استقالة وزير الداخلية في الحكومة وحل القوات الخاصة كخطوة أولى، ثم الانتقال الى استقالة الرئيس وحل البرلمان وتنظيم انتخابات مبكرة من اجل تشكيل برلمان جديد والعودة الى دستور 2004 الذي حد من سلطات الرئيس ونقل جزءا منها الى رئيس الوزراء والسلطة التشريعية. وقد تمثل المطلب المركزي في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتطبيق نظام الاعفاء من التأشيرة مع أوروبا في اقرب وقت ممكن¹.

بعد تزايد حدة المواجهات بين المحتجين المسلحين بأسلحة مصنوعة يدويا وقوات الامن الرسمية والي سقط فيه عشرات الضحايا القتلى من الجانبين، الامر والذي أُنذر بخطر دخول أوكرانيا في حرب أهلية، وافق الرئيس فيكتور يانوكوفيتش على توقيع اتفاق سلام مع قادة المعارضة برعاية من الاتحاد الأوروبي في 21 فيفري 2003، وقد نص هذا الاتفاق على العودة للعمل بدستور 2004 والحد من سلطة الرئيس وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة مباشرة بعد إقرار الدستور الجديد مع تعهد السلطة بعدم العان حالة الطوارئ. ولكن هذا الاتفاق لم يرى النور على الأرض الواقع حيث هددت مجموعة من المحتجين بقيادة قائد ميداني يدعى "فلاديمير باراسيوك" باقتحام إقامة الرئيس اذا لم يعلن هذا الأخير استقالته يوم 22 فيفري 2014 على الساعة 10 صباحا، وقد لاقى هذا المطلب دعما كبيرا من المحتجين في ساحة الاستقلال رغم امتناع قادة المعارضة عن دعمه. وبضغط من المحتجين قام البرلمان الأوكراني بإقرار قانون تنحية الرئيس فيكتور يانوكوفيتش عن الرئاسة مما دفع هذا الأخير الى لجوء الى روسيا، وقد اعتبرت روسيا هذا الاجراء انقلابا عن السلطة المنتخبة قانونيا الامر الذي دفعها الى عدم الاعتراف بهذه الإجراءات والتحرك نحو ضم شبه جزيرة القرم التي بدأت احتجاجات موالية لروسيا بعد الإطاحة بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش. توالى الاحداث في شبه جزيرة القرم لتنتهي بتنظيم استفتاء للانضمام الى روسيا،

المرجع السابق¹

حيث صوت 95% من الناخبين بـ "نعم" للانضمام الى روسيا الاتحادية وفقا للحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم الموالية لروسيا. مما أدى الى ظهور ما سمته روسيا بجمهورية دونتسك ولوغانسك الشعبيتين وبداية حرب أهلية في أوكرانيا وتلتها ما يعرف بالثورة الأوكرانية¹ بهذه الاحداث انتهت ثورة الميدان الأوروبي في أوكرانيا لتعلن عن دخول البلد في أزمة سياسية وحرب أهلية بين كييف وجمهورتي دوناتسك ولوغانسك الشعبيتين الموليتين لروسيا.

المطلب الثاني: دور الحرب في التأثير الدولي

ان الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2022 مثلت لحظة مفصلية في التاريخ الحديث لمنطقة أوروبا الشرقية ، حيث اتت هذه الحرب لعدة أحداث مهمة مثل ثورة الميدان الأوروبي في 2014 وإعادة ضم شبه جزيرة القرم الى روسيا في نفس السنة والحرب الاهلية في إقليم الدونباس التي امتدت من 2014 الى 2022. كما ان التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا خلق حالة عداء كاملة بين موسكو وكييف، الامر الذي يدفع الى الاعتقاد بان احتمالية اية مصالح بين الطرفين الجارين ضعيفة جدا في ظل الظروف الحالية.

لقد تحول هذا الصراع من صراع المحلي الى صراع دولي يضم كل القوى العظمى وانظمتها التحالفية العسكرية والسياسية. وبهذا الشكل فقد أصبح هذا الصراع الذي بدا كصراع محلي اختبارا جديا للنظام الدولي السياسي والاقتصادي، والقائم على المنظومة الفكرية الليبرالية والهيمنة الأطلسية والذي تمكن من الصمود منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الاشتراكية التي مثلت البديل الوحيد في ذلك عن النظام الغربي.

¹Korostelina, Karina V. "Conflict of National Narratives of Ukraine: Euromaidan and Beyond." *Die Friedens-Warte*, vol. 89, no. 1/2, 2014, pp. 269–90. *JSTOR*, <http://www.jstor.org/stable/24868496>. Accessed 23 Feb. 2024.

ان التحرك العسكري الروسي في بداية عام 2022 ضد أوكرانيا مثل أول تهديد امني فعلي للامن القومي الاوكراني ووحدته السياسية. فقد حددت موسكو أهداف حملتها في نزع سلاح أوكرانيا والقضاء على ما سمتهم "النازيون الجدد" الذين وصلوا الى حكم في أوكرانيا ممثلين بالتيارات اليمينية المتطرفة في خضم الازمة السياسية التي دخلت فيها أوكرانيا بعد ثورة 2024، و التي زادت من حدة التطرف ضد الاوركان الناطقين باللغة الروسية، ويمكن القول ان هذه الحملة العسكرية يمكن ان تحول أوكرانيا الى دولة فاشلة كنتيجة مباشرة عليها. بالإضافة الى هذا فان روسيا ترى في اقتراب اوكرانيا من الغرب وخاصة حلف شمال الأطلسي تهديدا مباشرا لامن القوميوسلامة أراضيها .

رغم ان العملية العسكرية الروسية قد شكلت صدمة ومفاجأة كبيرة، الا ان الغرب قد تمكن بشكل من حشد قواته خلف أوكرانيا للاحاق الهزيمة بروسيا. فقد قامت الدول الغربية بإقرار عقوبات اقتصادية قاسية على روسيا وخففت بشكل ملحوظ اعتمادها على مصادر الطاقة الروسية وقدمت مساعدات عسكرية ومالية ضخمة لأوكرانيا. ووفقا لوزارة الخارجية الامريكية فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بتخصيص ما يقارب 44 مليار دولار لأوكرانيا خلال هذا النزاع، الامر الذي يعكس مدى تورط الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصراع.

وقد شكل هذا الرد الغربي اكبر تحديا لروسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي والذي يهدف لاجراج روسيا من مصاف القوى العالمية. فقد عملت العقوبات الاقتصادية على الحد من قدرات روسيا العسكرية وقدرات المجمع الصناعي الروسي وعزل البلاد عن النظام الاقتصادي والمالي العالمي. ان روسيا تمكنت من تخطي عدد كبير من العقوبات الغربية ولكن جاء على حساب زيادة تبعيتها للصين في مجال بيع الموارد الطبيعية والطاقة واستيراد المنتجات الصناعية.

لقد سببت العملية العسكرية الروسية تصدعات كبيرة في النظام لدولي القائم واطلقت عدد كبيراً من ردود الأفعال على المسرح الدولي ولدى الراي العام الدولي. ففي 02 مارس 2022 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني قرار يدين التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا بعدد أصوات بلغ 141 صوت مقابل امتناع 35 دولة عن التصويت ورفض 5 دول لهذا القرار. وقد اتخذت الصين موقفاً حيادياً من هذا الصراع ولم تدين التدخل العسكري الروسي ضد أوكرانيا. لكنها قامت في نفس الوقت بتوقيع اعلان مشترك مع أوكرانيا يؤكد على دعمها الدولتين لمبدأ السيادة ووحدة الأراضي. وهذا الموقف الصيني يؤكد مرة أخرى على تزعر الهيمنة الأمريكية في عالم وتراجعها. ولا تعد الصين القوة الآسيوية الوحيدة التي خالفت الموقف الغربي في الصراع الروسي الأوكراني، شبل نجد كذلك الهند التي ورغم علاقتها الوطيدة والمتشعبة مع العديد من الدول الغربية الا انها اتخذت موقفاً يراعي تصورات مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، وحتى لو تعارض هذه التصورات مع التصور الغربي للعلاقات الدولية. فالهند أصبحت تتصرف باعتبارها قوة دولية نامية ذات استقلالية كبيرة في سياستها الخارجية. وقد قامت الهند بالبناء على شراكتها الاستراتيجية التي تجمعها مع الروسية والتي بدأت في الحقبة العسكرية لتستمر في عصرنا الحالي، حيث تعتبر الهند واحداً من أهم المشترين للنفط الروسي وتعتبر أكبر سوقاً للصناعات العسكرية الروسية في العالم الامر الذي يبين على مدى الأهمية القصوى للمحافظة على علاقات جيدة مع الشريك الروسي.¹

ويضاف الى حياد اقوى اقتصاديين خارج المنظومة الغربية، الموقف الحيادي الذي اتخذته معظم دول ما يعرف بالجنوب الكبير في افريقيا وامريكا اللاتينية، بالرغم من ادانة العديد من الدول للغزو الروسي عبر تأييدها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الا أن هذه الدول لم تنظم الى

¹Haque S. T. M., Lau R. K. S. Inaugural Essay Russia–Ukraine War and the Contest for a New World Order: A Global South Perspective. – 2023

العقوبات الغربية والسياسات التي تهدف الى عزل روسيا عن الاقتصاد الدولي¹. كل هذه العوامل تشير الى انتقال الى النظام الدولي الى نظام متعدد ومفتوح لا يسيطر عليه قطب واحد قادر على املاء سياسته الدولية على كل اطراف هذا النظام².

لكن الرد الأساسي للاتحاد الأوروبي على الحرب الروسية في أوكرانيا اعلان خطة جديدة للتوسع شرقا وضم دول جديدة من أوروبا الشرقية. ويطمع الاتحاد الأوروبي للاستعمال آلية التوسع كأداة الاستقرار وإعادة ترميم نظام الامن القومي لدول الاتحاد وذلك من دون ضمان دخول دول جديدة الى الاتحاد³.

لقد تحولت الحرب الروسية الأوكرانية الى صراع عالمي بين القوى الكبرى مسببة انقسامًا حادًا في النظام الدولي الى معسكرين، حيث تقف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في المقابل القوى الساعدة بقيادة كل من الصين وروسيا وإيران، وبهذا الشكل فقد تحولت أوكرانيا الى ساحة للصراع بين القوى العالمية الكبرى. الى جانب التدهور الكبير في العلاقات الروسية الامريكية، فقد زادت حدة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الامريكية والصين كنتيجة مباشرة للحرية في أوكرانيا. ويأتي هذا في اطار التنامي الكبير للنفوذ الصيني على المستوى العالمي نظرا للمستويات الغير المسبوقة للنمو التي عرفها الاقتصاد الصيني والذي سمح للصين باتباع سياسة خارجية أكثر ناشطا تهدف بشكل مباشر الى حماية المصالح الوطنية الصينية عبر العالم لتحقيق ما تسميه قيادة هذا البلد ب "الحلم الصيني"⁴.

¹ Haque S. T. M., Lau R. K. S. Inaugural Essay Russia–Ukraine War and the Contest for a New World Order: A Global South Perspective. – 2023. مرجع سابق.

² Dani Belo & Federmán Rodríguez (19 Sep 2023): The conflict in Ukraine and its global implications, Canadian Foreign Policy Journal

³ Veronica Anghel & Jelena Džankić (2023) Wartime EU: consequences of the Russia – Ukraine war on the enlargement process, Journal of European Integration, 45:3, 487-501

⁴ Haque S. T. M., Lau R. K. S. Inaugural Essay Russia–Ukraine War and the Contest for a New World Order: A Global South Perspective. – 2023.

ان المواجهة السياسية التي ظهرت بين دول الشمال ودول الجنوب الكبير نتيجة للحرب في أوكرانيا تعكس مدى الاختلاف في أسس عمليات صناعة القرار لدى المعسكرين. ومنه يمكن القول بان العالم يتوجه الى هندسة نظام دول جديد بقيم وقواعد جديدة ومؤسسات تعكس ميزان القوى الحالي. ويمكن ملاحظة هذا التغير في صعود قوى عالمية جديدة غير غربية مثل الصين والهند وتراجع الهيمنة الأمريكية، وكذا تراجع دور مؤسسات النظام الدولي الحالي، مثل هيئة الأمم المتحدة التي فقدت القدرة على التأثير على مسار العمليات والتحولات السياسية على المستوى العالمي والإقليمي. وقد دفعت الحرب في أوكرانيا بتسريع في عملية تفكيك النظام الدولي الموروث عن حقبة ما بعد الحرب العالمية وانهيار الاتحاد السوفياتي. وقد أثرت الحرب بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بتقليص التعاون الدولي الاقتصادي وتكثيف سياسات تنويع التحالفات والارتباطات الاقتصادية، فقد بدأت العديد من الدول في العمل على التخلص من التبعية للدولار كأداة ضغط أمريكية على الاقتصاد العالمي، وكافضل مثال على يمكن ذكر توسيع كل من روسيا والصين والهند لحجم تبادلاتهم التجارية بالعملة المحلية بعيدا على الدولار ومؤسساته الرقابية. من جهة أخرى فقد أدى الصراع الى تنامي أصوات تنادي بضرورة زيادة دور المؤسسات والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون في الاقتصاد العالمي، لخلق طرق وآليات بديلة للتعاون الاقتصادي والمالي على المستوى التجارة العالمية¹.

ومن بين الاستنتاجات التي يمكن ان نخرج بها من الحرب في أوكرانيا هو ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على لعب دور المهيمن في السياسة الدولية، ويظهر هذا جليا في عدم

¹Brunk I (Wuerth), Hakimi M. Russia, Ukraine, and the Future World Order. *American Journal of International Law*. 2022;116(4):687-697. doi:10.1017/ajil.2022.69

اعتراف روسيا والصين بقواعد اللعب التي سنتها الولايات المتحدة وعلى قدرتها على تحديها في العديد من الملفات والمسائل الجوهرية في الساحة الدولية. وهنا تجدر الإشارة الى دور المتنامي الذي ستلعبه دول الجنوب في الصراع العالمي المتكون مما يزيد من الأهمية الجيوستراتيجية للأنظمة الإقليمية التي تشارك فيها دول الجنوب، وحتى حتما سيخلق تحديات كبيرة للقيادات الوطنية في هذه الدول وسيكون اختبار حقيقية لقدرتها على حماية المصالح الوطنية لبلدانها¹.

المطلب الثالث : التأثير البيئي للحرب الروسية الأوكرانية

تمتد مشكلات المياه العذبة أيضاً خارج مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا. يمثل بحر آرال في الاتحاد السوفيتي السابق مثلاً آخر على الأضرار الناتجة عن الاستخدام المفرط للمياه. كان بحر آرال سابقاً رابع أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم، ولكنه تقلص إلى نصف حجمه الأصلي بسبب متطلبات الري. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المياه المتبقية في بحر آرال ملوثة بالملح نتيجة الإهمال البشري، وبالتالي لم تعد صالحة للاستخدام الزراعي²

تسبب الحرب الروسية الأوكرانية في تهديد البيئة العالمية من خلال إطلاق انبعاثات الدخيرة على نطاق واسع في البيئة، مما ينجم عنه مخاطر صحية جسيمة. عمليات تصنيع الذخائر التي تحتوي على الرصاص تُطلق تركيبات غازات خطيرة ومواد كيميائية، بما في ذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مما يؤثر على جهود التصدي للأزمات المناخية، حيث نشرت منصة فرونتيرز في 28 فبراير 2023 بحثاً يحلل الآثار البيئية العالمية لثلاثة عوامل رئيسية تتعلق بالحرب، وهي واردات الأسلحة الأوكرانية، والقوى العاملة العسكرية الأوكرانية، والإنفاق العسكري الروسي. أظهرت نتائج هذا التحليل وجود علاقة إيجابية بين النشاط العسكري وانبعاثات الكربون العالمية، مما يشير إلى أن مشتريات الأسلحة الأوكرانية ستؤدي إلى مستويات عالية من انبعاثات الكربون، يتبعها النفقات العسكرية الروسية وفقاً للتوقعات³

¹ Haque S. T. M., Lau R. K. S. Inaugural Essay Russia–Ukraine War and the Contest for a New World Order: A Global South Perspective. – 2023.

² Carr, Roberta B. *The greening of global security: the US military and international environmental security*. Diss. Monterey, California. Naval Postgraduate School, 1993. p13.

³ المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية ، جيوش العالم من بين اكبر المصادر الانبعاثات الملوثة للمناخ ، مقال صادر في 2023/07/12 اطلع عليه بتاريخ 2024/05/28 على الساعة 20:35 <https://icss.ae/articles/view> مرجع سابق

الفصل الرابع :دعائم تعزيز الامن البيئي في ظل التحويلات الجيواستراتيجية

الفصل الرابع: دعامات تعزيز الامن البيئي في ظل التحولات الجيواستراتيجية

المبحث الأول: الامن البيئي اثناء الوبئة

تعتبر الأوبئة من الفواعل التي تؤثر بشكل عميق على التحولات الجيواستراتيجية والأمن البيئي على حد سواء . اذ تساهم الأوبئة في إحداث تغييرات جذرية في السياسات الدولية، والتوازنات الاقتصادية، والتوجهات البيئية، مما يؤثر على نمط تعامل الدول مع التحديات الجيوسياسية والبيئية. ظهر فيروس كوفيد-19 لأول مرة في ووهان، عاصمة مقاطعة هوبي في الصين، في نهاية عام 2019، وانتشر بسرعة إلى خارج آسيا. حيث كانت الاستجابات السياسية الرئيسية تتضمن إجراءات الإغلاق بدرجات متفاوتة ولفترات زمنية مختلفة. و على الرغم من وجود حظر التجول الوطني والدولي في الماضي، بما في ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن الإغلاقات على نطاق عالمي لمواجهة انتشار الأمراض هي أمر غير مسبوق. فقد فرضت على أجزاء كبيرة من سكان أكبر الاقتصادات العالمية للبقاء في منازلهم¹

جائحة COVID-19 جلبت تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية عميقة إلى العالم. اذ نشأ الفيروس من مستودعات الحياة البرية المرتبطة بالاضطرابات البيئية، وانتقل إلى البشر عبر تجارة الحياة البرية، وساعد في انتشاره العولمة الاقتصادية. كما ان وصول الجائحة في وقت تزايدت فيه الحرائق والارتفاعات الحرارية والفيضانات والعواصف، مما زاد من معاناة البشر. هذه التحديات تطلبت استجابة قوية لفيروس COVID-19 ، تتناول فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتغير المناخ والتنوع البيولوجي معاً، وتقدم فرصة لتحقيق تغييرات هيكلية ووظيفية في الاقتصاد العالمي²

وقد اظهرت دول العالم ارتباكاً كبيراً إزاء الانتشار السريع وغير المتوقع للوباء، مما أجبرها على تبني أدوات وأساليب جديدة لم تكن معتادة عليها مؤسساتها وجيوشها في الحروب والأزمات السابقة. تباينت صرامة إجراءات مكافحة الوباء بين الدول، حيث تفاوتت استراتيجيات الاستجابة الوطنية بشكل ملحوظ. لم تتمكن المنظمات الإقليمية والدولية من تحقيق مستوى كافٍ من التعاون لمواجهة هذه الأزمة، مما أدى إلى تفضيل الدول للنهج الفردي، حيث سادت إجراءات الإغلاق الحدودية والسياسات الذاتية³

حيث افادت جامعة جونز هوبكنز أن الحالات المؤكدة للإصابة بفيروس COVID-19 بلغت 265.5 مليون حالة، مما أدى إلى وفاة 5.32 مليون شخص حول العالم بنهاية عام 2021 (تقرير بي بي سي، 2021). ورغم ذلك، استمر انتشار COVID-19 على الصعيد العالمي بعد عام 2021، حيث وصل عدد الإصابات إلى 658.8 مليون حالة حتى 21 ديسمبر 2022، مما تسبب في وفاة 6.67 مليون شخص في 224 دولة. وتوضح البيانات المدرجة في الجدول 1 بعض الدول

¹Helm, Dieter. "The environmental impacts of the coronavirus." Environmental and Resource Economics 76.1 (2020): 21-38.P21.

²McNeely, Jeffrey A. "Nature and COVID-19: The pandemic, the environment, and the way ahead." Ambio 50.4 (2021): 767-781.P774.

³ فريق الازمات العربي ، أزمة كورونا – التداعيات على العالم العربي و استراتيجيات المواجهة ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، عدد 92 ، 2020 ، ص 84.

الأكثر تضرراً من الجائحة (منظمة الصحة العالمية، 2022)، وتستمر هذه الأرقام في الزيادة بشكل تدريجي يوماً بعد يوم¹

المطلب الأول : تداعيات الأوبئة على التحولات الجيواستراتيجية

في منتصف القرن الرابع عشر، نقلت البراغيث بكتيريا *يرسينيا بيسيتيس* المسببة للطاعون الدبلي، والتي كانت تعيش على الجربوع العظيم (*Rhombomys opimus*) المزدهر في المروج العشبية بآسيا الوسطى خلال فترة مناخية ممطرة عالية الإنتاجية. انتشر الوباء بواسطة التجار والجرذان السوداء (*Rattus rattus*) على طول طريق الحرير، متجهاً غرباً إلى أوروبا وشرقاً إلى الصين. في الغرب، أودى الموت الأسود بحياة أكثر من ثلث سكان أوروبا؛ وفي الشرق، تسبب في وفاة أكثر من 25 مليون صيني. أعقب ذلك تحولات جذرية: نهاية النظام الإقطاعي في أوروبا، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت اليد العاملة النادرة أكثر قيمة، مما أدى إلى ازدهار جديد في الفن والعلم الأوروبيين خلال عصر النهضة. في الصين، انتقلت السلطة من سلالة يوان المغولية إلى سلالة مينغ التي يسيطر عليها الهان، والمعروفة بتوسع تجارتها، وظهور نباتات جديدة من الخارج مثل البطاطس والذرة والفلفل الحار، وتطور الكتابة والخزف، واتباع مناهج حكومية مبتكرة. حيث كان التعافي من هذه الجائحة الكارثية مصدر إلهام لترتيبات اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة أدت إلى سيطرة الدول الأوراسية على العالم²

في عام 2018، قدم ريتشارد إنزيغ تحليلاً شاملاً للتحديات المرتبطة بتقنيات القرن الحادي والعشرين، مسلطاً الضوء على الطابع العالمي لهذه التقنيات من حيث توزيعها وتأثيراتها. وأوضح إنزيغ أن هذه التقنيات، مثل مسببات الأمراض، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وفيروسات الحاسوب، والإشعاعات الناتجة عن الأخطاء البشرية، تشكل تهديدات عابرة للحدود يمكن أن تؤثر على الجميع. لذلك، فإن هذه المشكلات ليست محلية فحسب، بل هي مشكلات مشتركة تتطلب تعاوناً عالمياً لمعالجتها، وأشار إنزيغ إلى ضرورة وجود مراقبة دقيقة لأنظمة الإعلام والتدفق المعلوماتي، وفرض ضوابط مشتركة، وتطوير خطط طوارئ ومعايير دولية، بالإضافة إلى تنفيذ تعاملات مشتركة كاستراتيجية للتخفيف من المخاطر العديدة التي نواجهها. وأكد على أن الاستجابة لهذه التحديات تتطلب تعاوناً فعالاً بين الدول والمؤسسات، إلى جانب تطوير سياسات وإجراءات متكاملة تضمن الاستفادة الآمنة والمسؤولة من هذه التقنيات الحديثة³.

بناءً على هذا الطرح، فقد أدت الجائحة العالمية إلى إنشاء مجتمع المخاطر العالمي، مشيرة إلى تحول جذري من الإبستمولوجيا المعترف بها للأمن والاستقرار إلى عالم مليء بالمخاطر وعدم الاستقرار وعدم اليقين، مما يهدد النظام التقليدي للسيطرة. كما تضخم الخطاب الشعبي والتشاؤمي للقومية بحيث أصبح التدخل المتزايد للآلات الحكومية، مبرراً الاستبدادية كبديل

¹Hammad, H. M., Nauman, H. M. F., Abbas, F., Jawad, R., Farhad, W., Shahid, M., ... & Cerda, A. (2023). **Impacts of COVID-19 pandemic on environment, society, and food security**. Environmental Science and Pollution Research, 30(44), 99261-99272.P99262.

²McNeely, Jeffrey A. "Nature and COVID-19: The pandemic, the environment, and the way ahead." *Ambio* 50.4 (2021): 767-781.P767. مرجع سابق

³فرح صابر، النظام الدولي بعد كورونا بؤادر تغيير ام استمرار للنظام القديم مقاربة نقدية، أبحاث المؤتمر الدولي العالم في ظل أزمة كورونا إشكاليات وحلول، المنتدى العربي التركي للتبادل اللغوي، 30 ماي 2020، مستغانم، الجزائر، ص 508.

وحيد للتحكم في انتشار كوفيد-19. و وفقًا لأولريش بيك، "يتميز مجتمع المخاطر العالمي بتحول الخطر الذي يصعب تحديده أو مراقبته: فتنهار الأسواق، ويظهر نقص في ظل الفائض كما تفشل العلاجات الطبية، وتتهدم بناءات العقلانية الاقتصادية، وتجبر الحكومات على الاستقالة. و تقاب القواعد المُسلّم بها للحياة اليومية رأساً على عقب، مما يجعل الجميع تقريباً بلا دفاع ضد تهديد الطبيعة.¹

استناداً إلى جوزيف ناي، عندما يتعلق الأمر بالتهديدات العابرة للحدود مثل فيروس كورونا وتغير المناخ، لا يكفي التفكير فقط في القوة الأمريكية والنفوذ على الدول الأخرى. إن مفتاح النجاح يكمن في فهم أهمية التعاون مع الآخرين واستخدام القوة بالتنسيق معهم. بالطبع، كل بلد يسعى لتحقيق مصلحته الوطنية أولاً، ولكن السؤال الحاسم هو مدى شمولية أو ضيق تعريف هذه المصلحة، حيث توضح جائحة كوفيد-19 أننا نفشل في تعديل استراتيجياتنا لتتماشى مع هذا العالم الجديد الذي يتطلب تعاوناً عالمياً أكبر وتنسيقاً فعالاً بين الدول. هذه التحديات لا يمكن مواجهتها بفعالية من خلال العمل الفردي بل تحتاج إلى جهود مشتركة وتضامن عالمي، حيث يؤكد جوزيف ناي حين يشير إلى أن التعاون الدولي والقدرة على التأثير بشكل جماعي هي العناصر الأساسية لتحقيق النجاح في مواجهة التحديات العالمية. كما يتطلب ذلك تبني سياسات تراعي المصالح المشتركة وتعمل على تعزيز التعاون بين الدول لتحقيق الأمن والاستقرار العالمي²

وهو ما يذهب بعكس ذلك في الواقع الدولي، فقد عززت جائحة فيروس كورونا من أهمية وقوة الدول الوطنية على حساب المؤسسات العالمية، حيث أدى عدم ترشيح الولايات المتحدة لعضو جديد في جسم الاستئناف التابع لمنظمة التجارة العالمية إلى تعطيله. وتسبب انتشار الدعم الحكومي في تصعيد حركات الحماية التي كانت موجودة بالفعل. هذه التأثيرات قد تكون كافية لتقييد ارتداد التجارة وبالتالي الطلب على الشحن والطيران بعد رفع الإغلاقات. ومن المهم أيضاً أن يأخذ التقييم البيئي الصافي في الاعتبار تأثيرات الإنتاج البيئية الأخرى في مواقع متعددة³

كما يشير وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر إلى ثلاثة مجالات رئيسية يجب على الولايات المتحدة التركيز عليها لضمان إدارة فعالة للأزمات في سياق صياغة استراتيجية أمريكية:

أولاً، يؤكد على ضرورة دعم المرونة العالمية في مواجهة الأمراض المعدية من خلال تطوير تقنيات جديدة لمكافحة العدوى وتوفير لقاحات فعالة لشريحة واسعة من السكان. هذا يشمل الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز القدرة على الاستجابة للأمراض المعدية بسرعة وفعالية.

ثانياً، يشدد كيسنجر على أهمية السعي إلى تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمات، وهو ما يتطلب سياسات اقتصادية مرنة وتعاونية تضمن استعادة النمو الاقتصادي المستدام. يشمل

¹Kataria, Sumiti, and Hongmei Qu. "The Coronavirus pandemic: The growing relevance of moral cosmopolitan justice?." Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences 15.1 (2022): 1-21.P02.

²فرح صابر، «النظام الدولي بعد كورونا بؤادر تغيير ام استمرار للنظام القديم مقاربة نقدية»، أبحاث المؤتمر الدولي العالم في ظل أزمة كورونا إشكاليات و حلول، مرجع سابق الذكر، ص 509.

³Helm, Dieter. "The environmental impacts of the coronavirus." Environmental and Resource Economics 76.1 (2020): 21-38. P32. مرجع سابق.

ذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لضمان استقرار الأسواق المالية وتعزيز التبادل التجاري .

ثالثاً، يدعو كيسنجر إلى حماية مبادئ النظام الليبرالي عن طريق تحقيق توازن بين السلطة والشرعية، محذراً من أن التراجع عن هذه المبادئ يمكن أن يؤدي إلى تفكك العقد الاجتماعي على المستويين المحلي والدولي. يبرز كيسنجر الحاجة إلى التمسك بالقيم الديمقراطية ومبادئ سيادة القانون مع مراعاة تحقيق التوازن بين القوة والشرعية لضمان استقرار الأنظمة السياسية .

اذ يعترف كيسنجر بأن تحقيق هذا التوازن بين الشرعية والقوة ليس سهلاً ويتطلب ضبط النفس في السياسة الداخلية والدبلوماسية الدولية على حد سواء. يؤكد على أهمية تحديد الأولويات بدقة ووضع استراتيجيات واضحة للتعامل مع الأزمات، مما يتطلب التنسيق والتعاون الدولي الفعال ، بتبني هذه الاستراتيجيات، يمكن للولايات المتحدة ودول العالم تعزيز استقرارها وإدارة الأزمات بشكل أكثر فعالية، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر أماناً واستدامة ¹.

من ناحية أخرى ينظر الى ارتفاع الصين انه يشبه بوضوح الانتقالات الهيمنية السابقة في التاريخ. فالصين ليست فقط تلحق بالولايات المتحدة اقتصادياً، بل قامت شركاتها الصينية بتعميق عمليات التدويل وإنشاء شبكات ومؤسسات حوكمة عالمية. فقد ناقش علماء النظم العالمية إمكانية أن تحل الصين محل الولايات المتحدة كهيمنة عالمية ، بعد الأزمة المالية العالمية في 2008-2009، بدأت الصين في بناء هياكل جديدة للحكم العالمي، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها في عام 2013. على عكس الرأسمالية المالية الليبرالية الأمريكية، اعتمدت الصين نموذجاً من رأس المال وأصبحت أكبر دولة صناعية في العالم. فقد قامت الشركات الصينية بالتحديث التكنولوجي، وزيادة حصتها في الأسواق العالمية. كما أنشأت الصين مؤسسات حكومية بقيادة صينية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وانضمت إلى تحالفات جديدة في الجنوب مثل بريكس. و اتسعت نطاقات المجمع الصيني للدولة والأعمال بسرعة ولكن التدويل المدعوم من الدولة للشركات الصينية أثار صراعات متزايدة مع الولايات المتحدة في المنافسة على الأسواق والقيادة التكنولوجية، بالإضافة إلى طبيعة النموذج الاقتصادي الذي تقوده الصين ².

منذ عام 2020 وخلال جائحة كوفيد-19، تأثرت الديناميكيات الجيوسياسية بشكل كبير. اذ شهدت الصين في الفترة الأخيرة، نمواً ملحوظاً في قطاع التكنولوجيا الحيوية، ومع خطة الخماسية الرابعة عشرة (2021-2025)، حصل قطاع الصناعات الدوائية في الصين على دعم مالي كبير. هذا الدعم المالي سمح للصين بتصميم وتصنيع وتصدير لقاحات COVID-19 المنتجة محلياً بشكل مستقل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين مبادرة الحرير الصحي التي تضمنت توفير معدات الحماية الطبية واللقاحات لعدد كبير من الدول في الجنوب العالمي، حيث أصبح يُنظر إلى

¹فرح صابر ،النظام الدولي بعد كورونا بؤادر تغيير ام استمرار للنظام القديم مقاربة نقدية ، أبحاث المؤتمر الدولي العالم في ظل أزمة كورونا إشكاليات و حلول ، مرجع سابق الذكر ، ص 511 .

²Philipp Köncke,Stefan Schmalz,The World-System ofVaccine DistributionGlobal Inequalities andGeopolitical Conflicts During the COVID-19 Pandemic,JOURNAL OF WORLD-SYSTEMS RESEARCH ,Vol. 30 Issue 1,195.222, p200.

دبلوماسية اللقاحات كأداة للقوة الناعمة، اذ تسعى الصين من خلالها لتعزيز مكانتها وتحدي الهيمنة الأمريكية المتراجعة في النظام الرأسمالي العالمي ، و ذلك بتلخيص، توفر كلاً من نموذج النواة / النصف و الحوض / الهامش وفكرة الانتقال الهيميني كإطار تحليلي لفهم التحديات وهو ما أدى إلى تصاعد الصراع مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرئيسية. يظهر هذا كيف أن تفاعلات النظام الرأسمالي العالمي قد تشكلت للتأثير على توزيع اللقاحات عالمياً ولتصاعد النزاعات الجيوسياسية خلال جائحة COVID-19 .¹

المطلب الثاني : تداعيات الأوبئة على الامن البيئي

على الرغم من أن التركيز الأساسي تمحور حول التأثيرات الصحية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إلا أن القضايا البيئية المعقدة مثل فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ لاقت اهتماماً كبيراً، إذ شكلت جزءاً حيوياً من الجائحة و اثرت على طرق الاستجابة لها.

يرجع ظهور الأمراض المعدية الناشئة إلى زيادة عدد السكان الذين يعترضون على النظم البيئية الطبيعية، وأيضاً على العولمة التي تمكن من نقل هذه الأمراض حول العالم حتى قبل ظهور أعراضها، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي تؤثر على المحركات مثل الطلب المتزايد على البروتين الحيواني، والزراعة المكثفة غير المستدامة، واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل مدمر .

• الآثار الإيجابية :

لقد توصل ايكر، كاسترو، موتشيوني، وآخرون من فريق البحث في قسم الجغرافيا المعني بالبيئة والمناخ الى تلخيص تأثير الوباء باستخدام الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الوباء أدى إلى تقليص الرقابة الحكومية على البيئة، مما أسهم في زيادة نسبة إزالة الغابات والصيد غير المشروع، وتفاقم الفجوات في البيانات بسبب توقف مشاريع المراقبة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل وتقييم ومراجعة السياسات المتعلقة بالمفاوضات المتعددة الأطراف حول تغير المناخ، وتأجيل تحديد المواعيد النهائية لتقديم التقارير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ²

كما أجرى فريق من العلماء من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا دراسة شاملة حول انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث قاموا بتحليل الانبعاثات اليومية في 69 دولة و50 ولاية أمريكية و30 إقليمًا صينيًا. وأظهرت النتائج أنه في عام 2019، بلغ حجم الانبعاثات العالمية 100 مليون طن يوميًا من ثاني أكسيد الكربون، الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري وإنتاج الأسمنت. ومع بداية أبريل 2020، تراجع مستوى الانبعاثات إلى 83 مليون طن يوميًا، مما يمثل انخفاضًا

¹Philipp Könncke, Stefan Schmalz, The World-System of Vaccine Distribution Global Inequalities and Geopolitical Conflicts During the COVID-19 Pandemic, JOURNAL OF WORLD-SYSTEMS RESEARCH, Vol. 30 Issue 1, 195.222, p201. مرجع سابق

²ما الذي يمكن ان تعلمنا ايه مكافحة فيروس كورونا بشأن معالجة أزمة المناخ ، اطلع عليه يوم 2024/01/15 على الساعة 00:23 <https://www.un.org/ar/127629>

بنسبة 17%. كما أن بعض الدول شهدت تقلصاً في مستوى الانبعاثات بنسبة تصل إلى 26% في المتوسط خلال ذروة فترة العزل العام¹

وقد أدت الإجراءات المفروضة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى حصول فوائد بيئية ملحوظة، على الرغم من أنها مؤقتة، مثل تحسين جودة الهواء بشكل واضح، خاصة في المدن. وأظهرت البيانات التي جمعتها شركتا آبل وجوجل أن أكثر من نصف سكان العالم قلصوا السفر بنسبة تزيد على 50% في أبريل 2020، وتراجعت الحركية بنسبة لا تقل عن 10% في جميع الدول المتتبعة، والتي بلغت 125 دولة، مع بعض الدول تسجيل انخفاضات تجاوزت 80% أو أكثر، هذا الانخفاض في النقل والطلب التجاري على الكهرباء أدى إلى تقليل استهلاك الوقود الأحفوري الذي يُنتج الغازات الزمردية الضارة مثل النفط والغاز والفحم على نطاق عالمي، وزيادة حصة الطاقة المستفادة من مصادر محلية مثل الطاقة الشمسية والرياح²

كما أظهرت الدراسات أن جودة الهواء، وخاصة فيما يتعلق بالملوثات الأربعة الرئيسية: أول أكسيد الكربون (CO)، وثاني أكسيد الكربون (CO₂)، وأكاسيد النيتروجين (NO_x)، والميثان (CH₄)، قد تحسنت بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترات التي طبقت فيها تدابير الإغلاق الصارمة لمواجهة جائحة كوفيد-19. إذ انخفض متوسط مستويات أكاسيد النيتروجين بنسبة 32% خلال فترة الإغلاق مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. ومع ذلك، يُلاحظ أن انبعاثات الغازات الدفيئة عادت بسرعة إلى مستويات ما قبل الجائحة بعد انخفاضها المؤقت الناجم عن التباطؤ الاقتصادي. هذا الارتداد السريع يشير إلى أن المستويات الحالية لا تزال بعيدة عن المسار المطلوب لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات البيئية³

بناءً على التقديرات، تسبب إغلاق الصناعات الثقيلة في الصين إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون بنسبة تقدر بحوالي 50%. يُعتبر ثاني أكسيد النيتروجين مؤشراً رئيسياً على النشاط الاقتصادي العالمي، وأظهرت التقارير انخفاضاً في معظم الدول الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، الهند، البرازيل، كندا، وإيطاليا بسبب تلك الإغلاقات. على سبيل المثال، شهدت محافظة أونتاريو في كندا تراجعاً في مستويات ثاني أكسيد النيتروجين من 4.5 إلى 1 جزء في المليار. في البرازيل، شهدت ساو باولو انخفاضاً بنسبة 54.3% في مستويات ثاني أكسيد النيتروجين. وفي نيودلهي، العاصمة الهندية، تراجعت مستويات ثاني أكسيد النيتروجين و PM2.5 بنسبة تقريباً 70%. وبشكل عام، كانت نسب الانخفاض في مستويات PM2.5 و PM10 في الهند هي 46% و 50% على التوالي، خلال فترة الإغلاق الوطني⁴

¹بن زكورة العونية، البيئة وأهمية التكنولوجيا النظيفة في ظل جائحة كورونا، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 196.

²McNeely, Jeffrey A. "Nature and COVID-19: The pandemic, the environment, and the way ahead." *Ambio* 50.4 (2021): 767-781. P773. مرجع سابق.

³تقرير الاتحاد من أجل المتوسط oecd، التطلع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بعد جائحة كورونا، oecd للنشر، 2022/10/27، <https://www.oecd.org/ar/publications/a6b0d790-ar.html>

⁴Hammad, H. M., Nauman, H. M. F., Abbas, F., Jawad, R., Farhad, W., Shahid, M., ... & Cerda, A. (2023). Impacts of COVID-19 pandemic on environment, society, and food security. Environmental Science and Pollution Research, 30(44), 99261-99272. P99265. مرجع سابق.

بشكل عام، تقليل استهلاك الوقود الأحفوري يسهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يعزز جهود مكافحة التغيرات المناخية العالمية. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة (IEA)، انخفض طلب النفط بمقدار 435,000 برميل عالمياً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبسبب الطلب المنخفض على الطاقة خلال فترة الإغلاق، شهد استهلاك الفحم العالمي أيضاً انخفاضاً. كما تقلص توليد الكهرباء من الفحم في الهند بنسبة 26%، مع انخفاض بنسبة 19% في إجمالي توليد الطاقة بعد الغلاق، وفي الصين، التي تعد أكبر مستهلك للفحم في العالم، انخفض الاستهلاك بنسبة 36% خلال نفس الفترة من العام السابق (من أوائل فبراير إلى منتصف مارس)، ووفقاً لموقع كاربون بريف لعلوم وسياسات التغير المناخي، تقلصت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين بنسبة 25% بسبب أزمة COVID-19، وما زالت أقل من المستوى الطبيعي لأكثر من شهرين بعد إعلان الإغلاق الوطني (Evans)، كما توقع الموقع أن يؤدي تقلص الجائحة إلى تخفيض 1,600 طن متري من ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل أكثر من 4% من الإجمالي العالمي في عام 2019.¹

وقد افاد خبراء في وكالة الفضاء الأوروبية بأن ثقب الأوزون الضخم فوق القطب الشمالي، الناجم عن انخفاض درجات الحرارة في طبقة الستراتوسفير، من المتوقع أن يغلق في منتصف أبريل. ووفقاً لتصريحات الوكالة، بدأ عمود الأوزون فوق القطب الشمالي بالتقلص إلى المستوى الطبيعي الذي يعادل 2.2 وحدة دوبسون منذ 14 مارس. يُتوقع أن يسهم هذا التقلص في تخفيف حرارة الأرض وكبح العوامل المسببة للتغيرات المناخية، مما سيؤثر بشكل إيجابي على النظام البيئي والحياة البشرية²

كما ان اعتماد نظام غذائي صحي جراء الغلق ونقص الموارد اثر بشكل جزئي على تقليل المضار البيئية و يظهر ذلك من خلال تحول سلوكيات الافراد الغذائية ، حيث اوصت لجنة-EAT Lancet بالنظم الغذائية الصحية من أنظمة الغذاء المستدامة بأن تكون التغذية تتضمن بشكل رئيسي الخضروات والفواكه والحبوب الكاملة والبقوليات والمكسرات والزيوت غير المشبعة، كما اوصت بكميات منخفضة إلى متوسطة من الأسماك والدواجن، وكمية أدنى من اللحوم الحمراء واللحوم المصنعة والسكر المضاف والحبوب المكررة والخضروات النشوية. اذ يمكن أن توفر مثل هذه النظم الغذائية فوائد صحية رئيسية، وتستفيد من الزراعة المستدامة التي لن تحتاج إلى إزالة أي مزيد من الغابات، وتحمي التنوع البيولوجي الحالي، وتقلل من استهلاك المياه، وتقلل بشكل كبير من التلوث بالنيتروجين والفوسفور، وتنتج انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون بقيمة صفر، ولا تسبب زيادة في انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز³

وقد ادت إجراءات الحجر الصحي التي تم فرضها على السكان للبقاء في المنازل وتقليل الأنشطة الاقتصادية والاتصالات على نطاق واسع، إلى تقليل مستويات الضوضاء في معظم

¹ Rume, Tanjena, and SM Didar-UI Islam. "Environmental effects of COVID-19 pandemic and potential strategies of sustainability." Heliyon 6.9 (2020).P04.

² بن زكورة العونية ، البيئة و أهمية التكنولوجيا النظيفة في ظل جائحة كورونا ، مرجع سابق الذكر ، ص 197 ..

³ McNeely, Jeffrey A. "Nature and COVID-19: The pandemic, the environment, and the way ahead." Ambio 50.4 (2021): 767-781.P774. مرجع سابق.

المدن فعلى سبيل المثال، تقلص مستوى الضوضاء في دلهي، عاصمة الهند، بنسبة كبيرة تصل إلى حوالي 40-50% خلال فترة الإغلاق الأخيرة. و نظرًا لتقليص حركة المركبات خلال فترة الإغلاق، انخفضت مستويات الضوضاء في محطة مترو جوفيندبوري (دلهي) من 100 ديسيبل إلى 50-60 ديسيبل. ووفقًا للجنة مراقبة التلوث المركزية في الهند، انخفض مستوى الضوضاء في المناطق السكنية في دلهي بنسبة 55 ديسيبل (نهارًا) و 45 ديسيبل (ليلاً) إلى 40 ديسيبل (نهارًا) و 30 ديسيبل (ليلاً) على التوالي. علاوة على ذلك، و نظرًا للقيود المفروضة على السفر، فقد تقلص عدد الرحلات الجوية وحركة السيارات بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، مما أدى في النهاية إلى تقليل مستويات التلوث الضوضائي. على سبيل المثال، في ألمانيا، تم تقليص رحلات الطيران للركاب بأكثر من 90%، وتقلص حركة السيارات بأكثر من 50%، وتشغيل القطارات بأقل من 25% من معدلاتها العادية ، بشكل عام، أدى إغلاق COVID-19 وتقليل الأنشطة الاقتصادية إلى تقليل التلوث الضوضائي في جميع أنحاء العالم¹.

من جهة أخرى لوحظ حدوث تغيير في أولويات المؤسسات الوطنية و المجتمعات و ذلك بالانتقال من أولوية الجانب الاقتصادي الى الجانب الاجتماعي ثم النظر في الجانب البيئي ، اذ قامت مؤسسات بتطوير عدة مبادرات في مختلف المجالات لتعزيز الاستدامة . على سبيل المثال، بدأت الشركات في دمج الاستدامة في عمليات صنع القرارات الاستراتيجية والتنشغيلية لديها ، ونفذت الكيمياء الخضراء واستخدمت مواد صديقة للبيئة مثل الأسمت الأخضر ، وزادت كفاءة استخدام الطاقة . كما قامت المؤسسات التعليمية بتضمين الاستدامة في بيانات رؤيتها ورسالتها . ونفذت نشاطات لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة ولحفظ المياه . بالإضافة إلى ذلك، قامت المؤسسات الحكومية بجهود في مجال الاستدامة مثل التقارير الطوعية عن الاستدامة بناءً على مبادرة التقرير عن الاستدامة للمبادرة العالمية للإبلاغ عن الاستدامة وممارسات التقرير البيئي .²

• الآثار السلبية :

كما توضح الدراسات أن هناك خطراً يتمثل في تعدين المكثف والأنشطة الصناعية الاستخراجية نتيجة لتقليص اللوائح البيئية، وهذا يعود جزئياً إلى استعادة أعباء الديون التي كانت تحملها بعض البلدان. يمكن أن تؤدي المطالب الأخرى بخفض الميزانية إلى تأجيل المشاريع المستدامة وإجراءات التكيف مع تغير المناخ، مما يعرض العديد من المخاطر³

و في نفس السياق ذكرت صحيفة التايمز البريطانية ثلاث مخاطر محتملة للجائحة مرتبطة بالشان البيئي :

¹Rume, Tanjena, and SM Didar-UI Islam. "Environmental effects of COVID-19 pandemic and potential strategies of sustainability." Heliyon 6.9 (2020).P04. مرجع سابق .

²Barreiro-Gen, Maria, Rodrigo Lozano, and Afnan Zafar. "Changes in sustainability priorities in organisations due to the COVID-19 outbreak: Averting environmental rebound effects on society." Sustainability 12.12 (2020): 5031.P02-03.

³ما الذي يمكن ان تعلمنا ايه مكافحة فيروس كورونا بشأن معالجة ازمة المناخ ، اطلع عليه يوم 2024/01/15 على الساعة 00:23 <https://www.un.org/ar/127629> مرجع سابق الذكر

أولاً، تأجيل مؤتمر جلاسكو المخصص لمتابعة اتفاقية باريس حول التغيرات المناخية، الذي كان من المقرر عقده في سبتمبر 2020، حيث تم تحويل مكان انعقاده إلى مستشفى ميداني لمعالجة حالات كورونا، مما يعرض الدبلوماسية البيئية للضعف

ثانياً، من المتوقع أن يقل اهتمام الناس بمسألة الاحتباس الحراري لصالح التركيز على مواجهة الجائحة كأولوية قصوى. وستقلل الجائحة من قدرة الدول، خاصة النامية، على تقديم التزامات وطنية لتنفيذ بنود اتفاقية باريس للمناخ

ثالثاً، ستدفع رغبة إعادة إنعاش الاقتصاد العالمي إلى زيادة إنتاج الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري. بيتر راسويغارد، مدير مكتب نظام الأرض في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أشار إلى أن التحسن البيئي قد يكون مؤقتاً، إذا عادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوياتها السابقة بعد تحقيق السيطرة على الجائحة، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية والأزمة المالية لعام 2008¹

كم سيطر فيروس كورونا تقريباً على كافة الأنشطة السياسية والإدارية، مع قلة الوقت المتاح لمتابعة الأولويات البيئية الأخرى. في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، مثلاً تأخرت الإصلاحات الضرورية في استخدام المبيدات الزراعية. ونظراً لأن هذه الإصلاحات تحمل أبعداً زراعية وبيئية رئيسية، فإن تأخير الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتفاقيات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، هو نتيجة حتمية للجائحة. وهذا يهم، خاصة أن بريكست يحمل آثاراً بيئية كبيرة لم تتم التعامل معها بعد بشكل كاف كما تم استغلال الأزمة الراهنة لتيسير بعض التشريعات البيئية، مما انتج ضعفاً في إجراءات التنفيذ، بسبب الإغلاقات ومتطلبات التباعد الاجتماعي على وجه الخصوص. في الولايات المتحدة، تم خفض معايير كفاءة استهلاك الوقود وتقييد تنفيذ الإجراءات البيئية²

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الانخفاض في القدرة المالية في المناطق المتأثرة بالجائحة إلى تقليل الدعم المالي المقدم لحماية الحيوانات المهددة بالانقراض على الرغم من أن تسليط الضوء على حركة الحيوانات أظهر نتيجة إيجابية خلال جائحة COVID-19، إلا أن هذه الرؤية مضللة، حيث أن الحيوانات المهددة بالانقراض تتطلب تدخل البشر للبقاء على قيد الحياة. للأسف، تُترك هذه الأنواع الآن بدون رعاية كافية. مثال على ذلك هو فوائد التسويق الواسع للسياحة البيئية في أفريقيا، والذي يقدم جهداً حيوياً لحماية المناطق المحمية بالقرب من جبل كليمنجارو³

من جهة أخرى تمثلت الأضرار المادية الانية في :

¹ فاطمة الوردى ، تأثير جائحة كورونا على البيئة و المناخ ، اطلع عليه بتاريخ 2022/05/18، على الساعة 11:35
/https://amadeusonline.org/publications/analyses-covid

²Helm, Dieter. "The environmental impacts of the coronavirus." Environmental and Resource Economics 76.1 (2020): 21-38.P25. مرجع سابق.

³Rupani, Parveen F., et al. "Coronavirus pandemic (COVID-19) and its natural environmental impacts." International Journal of Environmental Science and Technology 17 (2020): 4655-4666P4661.

زيادة إنتاج النفايات الطبية على مستوى العالم بشكل كبير، مما يشكل تهديدًا كبيرًا للصحة العامة والبيئة. حيث أصبحت تُنتج كميات كبيرة من النفايات المعدية والطبية من المستشفيات لجمع عينات من المشتبه بإصابتهم بفيروس COVID-19 ، وتشخيصهم، وعلاج عدد كبير من المرضى، وأغراض التعقيم ، فعلى سبيل المثال، أنتجت مدينة ووهان في الصين أكثر من 240 طنًا مترًا من النفايات الطبية يوميًا خلال فترة تفشي الوباء مما يعادل زيادة تقدر بنحو 190 مليون طن مقارنة بالأوقات العادية . في المثل، زاد إنتاج النفايات الطبية في مدينة أحمد آباد بالهند من 550-600 كيلو غرام يوميًا إلى حوالي 1000 كيلو غرام يوميًا خلال فترة الإغلاق الأولى . كما أنتجت العاصمة دكا في بنغلاديش حوالي 206 مليون طن يوميًا من النفايات الطبية بسبب الجائحة. كما شهدت مدن أخرى مثل مانيفلا، كوالالمبور، هانوي، وبانكوك زيادات مماثلة، مما أدى إلى إنتاج 154-280 مليون طن إضافية من النفايات الطبية يوميًا مقارنة بفترة ما قبل الجائحة ¹.

بالنسبة القطاع الطبي، تُعتبر المنتجات البلاستيكية المستخدمة غالبًا ملوثة بالجراثيم ويجب التعامل معها كنفايات خطيرة. حتى قبل أزمة COVID-19 ، كانت معالجة النفايات البلاستيكية تُشكل مشكلة بيئية خطيرة بسبب التحديات المتزايدة للتلوث في اليابسة. حيث لا تزال نظم معالجة النفايات العالمية غير قادرة على التعامل بشكل كافٍ مع النفايات البلاستيكية الحالية، وهناك تحذيرات من أن الزيادة في حجم النفايات أثناء أزمة COVID-19 قد تتجاوز قدرة هذه النظم والمنظمات الطبية على معالجتها بشكل مناسب ²

بشكل سلبي أو ايجابي، تؤثر الجائحة على حياة الفرد والاقتصاد العالمي، مما يتداخل في نهاية المطاف مع البيئة والمناخ. وهذا ما يستوجب التذكير بمدى إهمالنا للعناصر البيئية وتفاقم التغير المناخي الناتج عن النشاط البشري. علاوة على ذلك، تعلمنا الاستجابة العالمية لـ COVID-19 ضرورة العمل معًا لمواجهة التهديدات التي تواجه البشرية. وعلى الرغم من أن تأثيرات COVID-19 على البيئة قصيرة الأجل، فإن الجهد الموحد والمقترحات الموجهة بالوقت يمكن أن يفعل استدامة البيئة ويحمي الأرض من تأثيرات التغير المناخي العالمي .

عدة عوامل تسهم في ظهور الأمراض الجديدة التي تنتقل بين الحيوانات والبشر. حيث أن الاستغلال المفرط للبيئات الطبيعية وتأثيراته البيئية السلبية كانت من بين الأسباب الجذرية لظهور جوائح مثل COVID-19. التغير المناخي العالمي، وارتفاع مستويات الملوثات في البيئة، والتصحر، وتقسيم البيئات الطبيعية، والزراعة المكثفة، والعولمة، هي العوامل التي تعزز من انتشار هذه الجوائح المميتة. كما يعكس فقدان الغابات واستخدام الأراضي للزراعة المكثفة زيادة كبيرة في مخاطر انتقال الأمراض من الحيوانات إلى البشر، بينما تؤكد التقارير أن نحو 60% من الغابات الاستوائية الجزئية و45% قد اختفت بسبب أنشطة الإنسان. هذا الانخفاض المهم لتغطية الغابات يرتبط مباشرة بزيادة مخاطر الجوائح، مثل تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا

¹Rume, Tanjena, and SM Didar-UI Islam. "Environmental effects of COVID-19 pandemic and potential strategies of sustainability." Heliyon 6.9 (2020).P05.. مرجع سابق . مرجع سابق

²Rupani, Parveen F., et al. "Coronavirus pandemic (COVID-19) and its natural environmental impacts." International Journal of Environmental Science and Technology 17 (2020): 4655-4666.P4660. مرجع سابق .

بسبب اتصال البشر بالثدييات البرية بما في ذلك الخفافيش. كما تشير الدراسات إلى أن "انتقال الأمراض المنقولة من الحيوانات" يكون أكثر شيوعاً بين الأنواع المهددة بالانقراض التي تتعرض للصيد ، مما يعزز من فرص تحملها للأمراض الجديدة التي قد تكون كما فيروس كورونا الجديد

1.

¹Arora, Naveen Kumar, and Jitendra Mishra. **"COVID-19 and importance of environmental sustainability."** Environmental Sustainability 3 (2020): 117-119.P118.

المبحث الثاني: تحديث الأسس الوقائية للأمن البيئي

يشهد العالم اليوم تزايداً ملحوظاً في التحديات البيئية التي تهدد سلامة الإنسان و استقرار الدول ، الامر الذي يجعل من تطوير الاسس الوقائية للأمن البيئي ضرورة ملحة ، و في هذا الاطار يهدف هذا المبحث الى دراسة مختلف الاليات و المقومات التي يمكن اعتمادها لتعزيز المنظومة الوقائية سواء على المستوى الوطني او الدولي .

المطلب الأول : على المستوى الوطني

يعد المستوى الوطني حجر الأساس في بناء منظومة فعالة للأمن البيئي ، باعتبار ان الدولة تمتلك الأدوات القانونية و المؤسساتية اللازمة لتنظيم و استشراف المخاطر البيئية ، و لذلك يتناول هذا المطلب الجهود الوطنية المبذولة لتحديث الأسس الوقائية ، من خلال دراسة دور المؤسسات و الجهات الفاعلة و في مقدمتها منظمات المجتمع المدني ، في دعم السياسات البيئية و تفعيل المشاركة في صنع القرار لحماية الموارد الطبيعية و ضمان استدامتها .

الفرع الأول : تفعيل دور المجتمع المدني

تعرف مؤسسات المجتمع المدني، وفقاً لتعريف ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز الوحدة العربية في عام 1992، بأنها مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في مجالاتها المختلفة بشكل مستقل عن سلطة الدولة. تهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، بما في ذلك الأهداف السياسية مثل المشاركة في عملية صنع القرار على المستويين الوطني والقومي¹

ان المرتكز الأساسي لبناء نظام عالمي عادل، يشترط ادراك كيفية اختلاف الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في الجنوب العالمي عن نظرائها في العالم الشمالي و ذلك ما يفسر ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق اليات وقائية تهدف الى رسم سياسات موحدة في الشأن البيئي و ذلك انطلاقاً من الروابط الاجتماعية و السعي الى تحقيق العدالة الإجرائية البيئية .

يسعى نهج القدرات العالمي إلى تقديم بديل أكثر تناسقاً، حيث يقوم بتقييم الوظائف المهمة كجزء لا يتجزأ من الحياة. بالنسبة لمارثا نوسبوم، في الساحة الدولية، يتطلب نهج القدرات تطوير قائمة من الحقوق التي يجب أن تحمي المواطنين وتدعم النظام الدستوري العادل. حيث تؤكد أن "لدينا التزاماً جماعياً بضمان أن يحصل الأفراد على ما يستحقونه . تشمل هذه القائمة عدة وظائف هامة مثل ضمان التغذية الكافية، والوصول إلى فرص تعليمية متساوية، وحماية سلامة الجسم، وحقوق حرية التعبير والتعبير الديني ، و العديد من القدرات الأخرى . مع ذلك، فإن مارثا نوسبوم تظل غير ملمة بالتحديات العملية التي يواجهها الفقراء والمهمشون في الوصول إلى المستوى العالمي. فمن الصعب تصور أن الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر يملكون معرفة بالحقوق المنصوص عليها في قائمة تطوير القدرات ، كما ان الحكومات المنتخبة ديمقراطياً في الدول النامية تواجه صعوبات في جعل أصواتها مسموعة في النظام الدولي، ويتم تقليل دورها إلى

¹مروان قبلا ن ، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية - الواقع و التحديات - ،مرجع سابق الذكر ، ص 292 .

أقصى حد في عمليات اتخاذ القرارات. كما ان البيئة غير المتكافئة في المؤسسات العالمية هي السبب الرئيسي وراء التوزيع غير المتكافئ للأعباء والفوائد ¹

بالإضافة إلى ذلك، التغييرات في التشريعات القانونية تتطلب من الكيانات الاقتصادية التسريع في عمليات الإصلاحات المؤيدة للبيئة، وتنفيذ الابتكارات البيئية، وزيادة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذا، يجب تطوير سياسات بيئية بوتيرة أسرع من المستوى الحالي. مع استمرار تسارع عملية الاحتباس الحراري العالمية، لا يوجد وقت كافٍ لتحويل الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد دائري أخضر مستدام لتجنب كارثة مناخية عالمية قد تظهر في عدة عقود. تحويل الاقتصاد التقليدي المعتمد على الليون إلى اقتصاد دائري أخضر مستدام ليس بالعملية السهلة، بل يتطلب دعمًا دوليًا من خلال المساعدات الحكومية، وتنسيقًا من قبل مؤسسات الدولة المركزية، وتعديلاً للأنظمة القانونية، بالإضافة إلى زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية المواطنة المؤيدة للبيئة. هذه الخطوات الضرورية لتفعيل وتحفيز الكيانات الاقتصادية، بما في ذلك الشركات والمؤسسات، للانتقال إلى التكنولوجيات الخضراء، وتقديم عروض المنتجات والخدمات الخضراء، وتطبيق الابتكارات البيئية في عمليات الإنتاج ²

فعلى مدار الـ 25 عامًا الماضية من القيم متعددة الأطراف حول المناخ والتنمية المستدامة، تم ترسيخ نموذج من التعددية التشاركية أو "التعددية من أسفل إلى أعلى" الذي يتضمن مشاركة المجتمع المدني، في حوارات متعددة الأطراف، وتمثيل مؤسسي للجهات الفاعلة غير الحكومية. وقد مهد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992 الطريق لمشاركة المجتمع المدني المؤسسية في الدبلوماسية العالمية المتعلقة بالمناخ؛ كما حول دبلوماسية المنظمات غير الحكومية و اظهر كيف أثرت الابتكارات الديمقراطية التشاركية في المفاوضات البيئية العالمية المبكرة. وقد عززت اليات المجتمع المدني في تبني أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة واتفاقية باريس في عام 2015، ففكرة أن مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في الدبلوماسية العالمية للتنمية المستدامة ضرورية لحل المشكلات الجماعية بفعالية ³.

كما تتفاوت الأدلة على تأثير مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية العالمية، وتظل مجزأة وغير حاسمة بين التحليلات الكمية وذلك انطلاقاً من أن زيادة عدد منظمات المجتمع المدني البيئية غير الحكومية المشاركة في مفاوضات المعاهدات البيئية تعزز التزامات الدول على الرغم من ذلك فان المشاركة الواسعة للمجتمع المدني في مؤتمرات الأمم المتحدة حول تغير المناخ، كان

¹Kataria, Sumiti, and Hongmei Qu. "The Coronavirus pandemic: The growing relevance of moral cosmopolitan justice?." Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences 15.1 (2022): 1-21. .P1
مرجع. سابق

²Gołębiowska, Anna, and Dariusz Prokopowicz. "The impact of the SARS-CoV-2 (Covid-19) coronavirus pandemic on ecological security and the development of international environmental policy." Zeszyty Naukowe Szkoły Głównej Służby Pożarniczej 2.80 (2021).P184.

³ Pickering, Jonathan, Karin Bäckstrand, and David Schlosberg. "Between environmental and ecological democracy: theory and practice at the democracy-environment nexus." Journal of Environmental Policy & Planning 22.1 (2020): 1-15P6

تأثيرها العام على نتائج المفاوضات محدودا ، كما يمكن أن تؤدي المشاركة في الحوكمة البيئية العالمية إلى استيعاب الجهات الفاعلة بدلاً من تمكينها¹

الفرع الثاني : تحقيق متطلبات الدولة الخضراء

تعزيز التعاون بين القطاعات والشركات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب تطوير حلول نظامية محسنة. حيث يستوجب، زيادة التدخل الدولي الموجه للبيئة، والذي ينشط الكيانات التجارية من خلال آليات تشريعية ومالية وغيرها، وذلك لتسهيل تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وكذا تعزيز الإصلاحات المؤيدة للبيئة والابتكارات البيئية في العمليات الاقتصادية. بفعل هذا النهج، يمكن تسريع عمليات التحول البيئي من الاقتصاد التقليدي البني إلى اقتصاد دائري أخضر مستدام بشكل كبير²

بناءً على الأبحاث العلمية والنماذج التنبؤية، يتوقع أن يرتفع متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي بمعدل يتراوح بين 2.7 إلى 2.8 درجة مئوية حتى في حال تحقيق جميع التزامات اتفاقية باريس عام 2015 والقمة السابقة للمناخ. لذا، يجب تنفيذ تحول بيئي عاجل في قطاع الطاقة ، وتعزيز تطوير الزراعة البيئية المستدامة لإنتاج المحاصيل ، والاستثمار في تطوير النقل الكهربائي بالهيدروجين وتطوير الابتكارات البيئية الجديدة، بالإضافة إلى تبني تقنيات لامتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي للحد من ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي بحلول نهاية هذا القرن وإيقافه عند 1.5 درجة مئوية. كما ينبغي أن يكون تباطؤ عملية الاحتباس الحراري هدفاً استراتيجياً في تطوير الحضارة في القرن الحادي والعشرين. و تحقيق هذا الهدف غير ممكن بالمعدلات الحالية لانبعاثات الغازات الدفيئة، مما يجعل المشكلة خطيرة. لذا، يجب تكثيف التعاون الدولي لزيادة فعالية تنفيذ المشاريع البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة . إذ ان عدم اعتماد سياسة مناخية عالمية فعالة، لن يكون الا من خلال عملية التحول البيئي للاقتصاد، التي تشمل تحول الاقتصاد الخطي التقليدي إلى اقتصاد دائري أخضر ومستدام.³

كما اعتبر البعض أنه في حالة الصدمة الكلاسيكية في الطلب والعرض للاقتصاديات الوطنية ، فإن السياسة الواضحة و التي يجب على الدولة اتباعها هي استراتيجية استثمارات البنية التحتية العامة، وأن جزءاً أساسياً من هذا الاستثمار يجب أن يكون حزمة جديدة موجهة نحو مكافحة تغير المناخ و الصفقات الخضراء. بعضهم أشار حتى إلى هذا بأنه "خطة مارشال خضراء جديدة".⁴

¹Pickering, Jonathan, Karin Bäckstrand, and David Schlosberg. "Between environmental and ecological democracy: theory and practice at the democracy-environment nexus." Journal of Environmental Policy & Planning 22.1 (2020): 1-15.P05. المرجع نفسه

²Gołębiowska, Anna, and Dariusz Prokopowicz. "The impact of the SARS-CoV-2 (Covid-19) coronavirus pandemic on ecological security and the development of international environmental policy." Zeszyty Naukowe Szkoły Głównej Służby Pożarniczej 2.80 (2021).P183. مرجع سابق .

³Gołębiowska, Anna, and Dariusz Prokopowicz. "The impact of the SARS-CoV-2 (Covid-19) coronavirus pandemic on ecological security and the development of international environmental policy." Zeszyty Naukowe Szkoły Głównej Służby Pożarniczej 2.80 (2021).202 P202. مرجع سابق .

⁴Helm, Dieter. "The environmental impacts of the coronavirus." Environmental and Resource Economics 76.1 (2020): 21-38.P29. مرجع سابق .

و يعد استخدامات الطاقة المتجددة من الشمس والرياح والحرارة الجيوثرمية والطاقة النباتية خطوة حيوية نحو تخفيض الطلب على الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، وهو ما ظهر حين لعبت هذه السلوكيات دوراً بارزاً في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة نتيجة لجائحة COVID-19، حيث شهد الطلب العالمي على الطاقة انخفاضاً، مما أسفر عن تقليل الانبعاثات وتحسين جودة الهواء المحيط في مناطق عدة؛ ومع ذلك، من المستحيل خفض الطلب على الطاقة إلى مستويات مثل تلك التي تم تحقيقها في حالات الطوارئ، ولذا فإن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يوفر الطاقة المطلوبة لتلبية الاحتياجات اليومية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وفي الوقت نفسه، يساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة¹

الفرع الثالث : الديمقراطية الايكولوجية

تم استخدام مصطلح "الديمقراطية البيئية" في الأدب منذ عقود، ورغم عدم صياغته دائماً بشكل مفهوم صريح، فإنه يتطور تدريجياً كمفهوم ليبرالي يفترض وجود رابط بين الديمقراطية والبيئة، ويتناول أحياناً مفاهيم "التنمية المستدامة" أو "الرأسمالية الخضراء" (الاستهلاك الأخضر)، مع التأكيد على أن الديمقراطية البيئية يجب أن تتضمن شكلاً من المشاركة الجذرية مع المواطنين سواء بشكل فردي أو جماعي²

حيث يمكن تصوّر الديمقراطية البيئية كنموذج ديمقراطي بديل يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:³

(1) دمج المواطنين المهتمين في صنع القرارات البيئية، وضمان توفير فرص فعّالة للراغبين في المشاركة، مع مراعاة مساهماتهم بشكل جيد.

(2) التخلص من الخصائص الهيكلية التي تركز بشكل منهجي المنافع البيئية في أيدي فئات اجتماعية معينة، مع فرض التدهور البيئي والإيكولوجي على الآخرين. في السياق المثالي، يشجع هذا النموذج أشكال المعرفة العلمية التقنية والبديلة، ويوفر المساحة اللازمة للنشاط المدني والتدابير القانونية والسياسي

وقد ازداد الاهتمام الأكاديمي بالعلاقة بين الديمقراطية والبيئة منذ سبعينيات القرن الماضي بالتوازي مع ظهور الحركات البيئية الحديثة ومع نضوج النظرية السياسية البيئية كمجال بحثي، حيث شهدت أواخر الثمانينيات والتسعينيات طفرة في الأعمال النظرية المبتكرة التي عززت الحجة النظرية لمؤهلات الديمقراطية البيئية. وتضمن ذلك العمل على العقلانية البيئية، والنظرية السياسية الخضراء/البيئية والديمقراطية التداولية والبيئة. كما شهدت التسعينيات نشر عدة

¹Rume, Tanjena, and SM Didar-UI Islam. "Environmental effects of COVID-19 pandemic and potential strategies of sustainability." Heliyon 6.9 (2020).P06 . مرجع سابق .

²Peters, Michael A. "Education for ecological democracy." Educational Philosophy and Theory 49.10 (2017): 941-945.P942.

³ Mitchell, Ross E. "Green politics or environmental blues? Analyzing ecological democracy." Public Understanding of Science 15.4 (2006): 459-480.P463.

مجموعات رائدة حول العلاقة بين الديمقراطية والبيئة ، بالإضافة إلى ظهور أول كتاب يحمل مصطلح "الديمقراطية البيئية" في عنوانه أول دراسة متخصصة في الديمقراطية البيئية.¹

على أثر ذلك، شهدت العديد من الدول الغربية ظهور أحزاب سياسية وحركات اجتماعية ترى أن الأزمة البيئية ليست مجرد أزمة طبيعية، بل أزمة مشاركة أيضًا. وقد ظهرت العديد من الحركات الحقوقية التي طالبت بتفعيل القنوات الديمقراطية لتحقيق المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية، وأكدت على ضرورة الاهتمام الشعبي بالمشاكل البيئية. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت في أواخر الثمانينات العديد من الأحزاب السياسية في العديد من الدول، التي دافعت عن قضايا البيئة ومناهضة الطاقة النووية. من بين هذه الأحزاب، حزب الشعب البريطاني الذي سمي لاحقًا الحزب الإيكولوجي سنة 1975، ويعتبر أول حزب أخضر أوروبي، والحزب البريطاني الأخضر الذي تأسس في 1985 في إطار ما يسمى بالسياسة الخضراء.²

تجدر الإشارة أيضًا إلى دور التشكيلات السياسية التي لا تقتصر فقط على الدفاع عن البيئة، ولكنها تسعى أيضًا لتطبيق السياسات العمومية المستلهمة من التنمية المستدامة. بدأت هذه التشكيلات في الدول الأوروبية، وانتشرت حاليًا في دول الجنوب. تعمل هذه الأحزاب على نشر الوعي البيئي بين المجتمعات وتجنيد الجهود للحفاظ على البيئة ، وعلى غرار المنظمات غير الحكومية، انتقلت أغلبية أحزاب الخضر من إدانة النظام الرأسمالي إلى مواقف أكثر إصلاحية، حيث أبدى البعض استعدادهم للمشاركة في الحكومات³

كما وضعت هذه الأحزاب أربعة مبادئ أساسية مشتركة للسياسة الخضراء، وهي :⁴

المسؤولية البيئية: التركيز على حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة
العدالة الاجتماعية: السعي لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، وضمان توزيع عادل للموارد

نبذ العنف: التزام بنبذ العنف في جميع أشكاله والسعي لحل النزاعات بطرق سلمية

الديمقراطية الشعبية: تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاجتماعية، وضمان الشفافية والمساءلة في الحكومة

تمثل هذه المبادئ الإطار المشترك لتشكيل الأحزاب الخضراء في الدول في أوروبا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وآسيا.

¹ Pickering, Jonathan, Karin Bäckstrand, and David Schlosberg. "Between environmental and ecological democracy: theory and practice at the democracy-environment nexus." Journal of Environmental Policy & Planning 22.1 (2020): 1-15.P02. مرجع سابق.

² باهي سمير ، زودة منى ، أزمة كورونا و متطلبات حماية البيئة في ظل العولمة، مرجع سابق الذكر ، ص 164 .

³ علواني مبارك ، دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، مرجع سابق الذكر، ص 627 ،

⁴ باهي سمير ، زودة منى ، أزمة كورونا و متطلبات حماية البيئة في ظل العولمة ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، مرجع سابق الذكر، ص 164 .

كم تتطرق الديمقراطية الايكولوجية او البيئية الى أربعة سيناريوهات تتفاوت و تتداخل حسب طبيعة الديمقراطية بين المطلقة / الاستبدادية و كذلك بين نوع البيئة بين الخضراء (المستدامة) / البنية (غير المستدامة)¹:

السيناريو أ - المتفائل: يجمع هذا السيناريو بين الديمقراطية المفتوحة والبيئة الخضراء. إذ يتم فيه التوصل إلى حالة مرتفعة من الديمقراطية البيئية عبر صنع قرارات مستنيرة وشاملة ومشاركة فعالة، مع تحقيق الاستدامة البيئية للجميع. يتفاوض المواطنون المشاركون لتعزيز الرفاه الاجتماعي والبيئي. رغم التنازل عن بعض المكاسب الفردية، كما يمثل مثلاً عملياً كعمليات تجديد الغابات التي تستخدم ممارسات قطع انتقائي للأشجار ذات الجودة الضعيفة وتقنيات منخفضة التأثير على البيئة .

السيناريو ب - الإيكوكرات: هذا السيناريو يجمع بين الديمقراطية المغلقة والبيئة الخضراء، حيث يتم تحقيق الرفاه البيئي على حساب مبادئ الديمقراطية من خلال فرض سياسات صارمة لحماية البيئة تضر بفئات معينة. يتبع صنع القرار والإدارة مسارات مركزية وهرمية للسيطرة. مثال على ذلك هو إخلاء السكان البشر لتخصيص منطقة "برية". يتم التركيز على القلق الخارجي على حساب الحقوق المدنية الأساسية للسكان المحليين، بما في ذلك الحق في لقمة عيش مستدامة

السيناريو ج - الديمقراطي: هذا السيناريو يجمع بين الديمقراطية المفتوحة والبيئة البنية. يتمتع المواطنون بحرية الوصول الكامل إلى صنع القرارات المستنيرة، ولكن الرفاهية البيئية ليست أولوية. يحدث تدهور بيئي كبير بشكل عرضي أو مصمم. مثال على ذلك هو قرار المجتمع بالموافقة على منجم للفحم المكشوف في منطقة ذات أهمية بيولوجية ومائية حرجية. على الرغم من أن العملية قد تكون مفتوحة وشاملة وموافق عليها، إلا أن هذا القرار قد يكون له عواقب سلبية خطيرة على البيئة المحلية وأولئك الذين يعتمدون على وظائفه

السيناريو د - الوضع الراهن: هذا السيناريو يجمع بين الديمقراطية المغلقة والبيئة البنية. يوسع صنع القرارات القائم على السوق بشكل كبير تدهور البيئة. يكمل ويعزز نمط الرأسمالية النيوليبرالية والهايبيررأسمالية، أي السيطرة العالمية على السوق تقودها المضاربة والمنافسة والاستهلاكية، لكنها تؤدي إلى تدهور بيئي عالمي. يعد الدولة الصناعية التي تفضل التصنيع الذي يلوث ويستنزف الموارد من أجل النمو الاقتصادي السريع مثلاً نموذجياً. ترافق التكاليف الاجتماعية الشديدة والتدهور البيئي التالي الذي يرافق التركيز الكبير على تراكم الثروة بشكل انتقائي

المطلب الثاني : على المستوى الدولي

الفرع الأول : الانتقال الى تخضير الجيوش

¹Mitchell, Ross E. "Green politics or environmental blues? Analyzing ecological democracy." Public Understanding of Science 15.4 (2006): 459-480.P463.

تقليديًا، يلعب الجيش دورًا محوريًا في أي قضية تتعلق بالأمن، سواء كان وطنيًا، إقليميًا أو دوليًا. أما تاريخيًا، فقد كانت أدوار الجيش في مجال الأمن محددة بوضوح، حيث تركز بشكل أساسي على استخدام الأسلحة وتوظيف القوة.

في الآونة الأخيرة، توسعت أدوار ومهام الجيش لتشمل مجالات غير تقليدية من المصالح الوطنية، فالأدوار التقليدية للجيش والبحرية والقوات الجوية تشمل الأمن الوطني، المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والعلاقات الدبلوماسية في حالات السلم. إلا أنه ومع تزايد أهمية البيئة الطبيعية كمصلحة أمنية وطنية نجد أن الأدوار الأمنية للجيش بدأت تتكيف لتشمل حماية البيئة كجزء أساسي من مهامها

حيث يواجه الدفاع مشكلة كربونية كبيرة. فالكميات الضخمة من الوقود الأحفوري التي تُحرق من أجل الأمن القومي أصبحت من الصعب تجاهلها. فقد أصبح حساب المساهمة الدقيقة للجيش العالمية في انبعاثات المناخ العالمية يمثل تحديًا كبيرًا بسبب للقيود الحالية في المحاسبة والإبلاغ عن التجاوزات البيئية. ومع ذلك، تُقدر أن الانبعاثات الكربونية الإجمالية للقوات المسلحة العالمية - "بصمتها الكربونية" - والصناعات التي تدعمها، يمكن أن تساهم بما يصل إلى 5 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية. هذا الرقم يقارن تقريبًا بإجمالي الانبعاثات من الطيران المدني والشحن البحري على مستوى العالم. في عام 2021، أقر المجلس العسكري الدولي بشأن المناخ والأمن بأن الدفاع هو "أكبر مستهلك مؤسسي منفرد للهيدروكربونات في العالم"¹

إن الارتباط الواضح بين البيئة الطبيعية والأمن الوطني يمثل ظاهرة حديثة نسبيًا. لأول مرة، حيث أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى هذا الارتباط في استراتيجيته للأمن الوطني للولايات المتحدة في جانفي 1993. إذ كانت هذه المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف بشكل رسمي بالدور الهام الذي تلعبه البيئة الصحية في تحقيق الأمن الوطني. فمن وجهة نظر الرئيس بوش، البيئة الصحية لا تعني فقط المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، بل تتجاوز ذلك لتشمل تأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني².

وفي نفس السنة، تم تكليف شيري جودمان، أول نائب وكيل وزارة الدفاع للأمن البيئي، "بدمج الوعي البيئي في كل جانب من جوانب مهمة الدفاع". ومع مرور الوقت، امتد القلق بشأن البيئة ليشمل انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن العمليات الدفاعية، أو ما يعرف بـ "البصمة الكربونية". ومن الجدير بالذكر أن مسألة الانبعاثات العسكرية أثّرت خلال مفاوضات بروتوكول كيوتو لعام 1997. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتمكن من الحصول على إعفاء شامل لجميع الانبعاثات العسكرية، إلا أن الانبعاثات الناتجة عن العمليات متعددة الأطراف المصرح بها من قبل الأمم المتحدة، والطيران الدولي، واستخدام الوقود البحري، تم استبعادها من السجلات الوطنية للانبعاثات. مع ذلك، شهدت وزارات الدفاع الغربية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

¹Depledge, Duncan. "Low-carbon warfare: climate change, net zero and military operations." International Affairs 99.2 (2023): 667-685.P667.

² Carr, Roberta B. The greening of global security: the US military and international environmental security. Diss. Monterey, California. Naval Postgraduate School, 1993.P05

ضغوطاً متزايدة لخفض الانبعاثات، خاصة من المنشآت المحلية وأساطيل المركبات غير التكتيكية

1

بالرغم من هذا التوجه الأخضر للاستراتيجيات العسكرية إلا أنه وفقاً لمؤسسة علماء من أجل المسؤولية العالمية البريطانية، فإن جيوش العالم تُعتبر واحدة من أكبر مصادر الانبعاثات الملوثة للمناخ، حيث تقدر مساهمتها بنحو 6٪ من إجمالي الانبعاثات العالمية، بما في ذلك الصناعات التي تزود الجيوش بالمعدات اللازمة. كما أن تحديد مستويات الانبعاثات التي مصدرها الجيوش يُعد تحدياً بسبب ثغرات كبيرة في الإبلاغ، حيث لا تُطالب الحكومات بتقديم بيانات دقيقة حول الغازات الدفيئة الناتجة عن نشاطات القوات المسلحة. سابقاً، كانت الجيوش معفاة من الالتزام بأهداف تقليل الانبعاثات الكربونية بموجب بروتوكول كيوتو، نتيجة الضغوط السياسية والاستراتيجية الدولية.²

على الرغم من إعلان إدارة ترامب انسحبها من اتفاقية باريس عام 2015، فإن القوات المسلحة الأمريكية فُهمت منذ فترة طويلة أنها ليست معزولة عن عواقب التغيرات المناخية المحتملة، ولم تتجاهل تماماً مساهمتها الخاصة في هذه المشكلة. إذ تعتبر القوات المسلحة الأمريكية التغيرات المناخية "مضاعفة للتهديدات"، بحيث تزيد من ظروف تفاقم التهديدات الأخرى، كما أصبحت المؤسسة العسكرية واحدة من أبرز الوكالات الفيدرالية في الولايات المتحدة التي تستثمر في البحث واعتماد الطاقة المتجددة حيث تشمل هذه الاستثمارات الطاقة الشمسية والوقود الحيوي، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية للقواعد للتخفيف من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر.³

إن الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة بخصوص فشلها في الارتقاء إلى مستوى مهمتها العالمية القيادية يشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة للحد من انبعاثات الجيش الأمريكي، وهذا ما انعكس في قرار مجلس النواب 767 الذي اقترحتته النائبة "باربرا لي" من كاليفورنيا. حيث يتطلب تحقيق خفض في الانبعاثات الكربونية اتخاذ إجراءات فعالة على المدى الطويل، حيث وبالرغم من جهود وزارة الدفاع في تقليل استهلاك الوقود الأحفوري من خلال استخدام الطاقة المتجددة مثل المركبات الكهربائية والشمسية، إلا أن هذه الجهود لا تُعتبر تخفضاً للجيش بمعنى أنها جهود شكلية وليست تغطي سوى جزء بسيط من انبعاثات الولايات المتحدة، فلتحقيق قوات عسكرية تعتمد على الطاقة المستدامة والوصول إلى استراتيجية واضحة لخفض الانبعاثات تتوافق مع اتفاقية باريس، ينبغي وضع حد صارم لانبعاثات وزارة الدفاع. ومن الخيارات المطروحة بين النشطاء البيئيين والأكاديميين هو ببساطة تقليص حجم الجيش الأمريكي، لأن

¹Depledge, Duncan. "Low-carbon warfare: climate change, net zero and military operations." International Affairs 99.2 (2023): 667-685. [مرجع سابق](https://icss.ae/articles/view). <https://icss.ae/articles/view>.

²المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، [جيوش العالم من بين أكبر المصادر الانبعاثات الملوثة للمناخ](https://icss.ae/articles/view)، مقال صادر في 2023/07/12 اطلع عليه بتاريخ 2024/05/28 الساعة 20:35. <https://icss.ae/articles/view>.

³المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، [جيوش العالم من بين أكبر المصادر الانبعاثات الملوثة للمناخ](https://icss.ae/articles/view)، مقال صادر في 2023/07/12 اطلع عليه بتاريخ 2024/05/28 الساعة 20:35. <https://icss.ae/articles/view>. [مرجع سابق](https://icss.ae/articles/view).

الجيش لا يمكنه الحفاظ على وجوده العالمي كما هو الآن وفي الوقت نفسه أن يصبح محايداً للكربون¹

باستخدام قاعدة بيانات وكالة اللوجستيات الدفاعية للطاقة، لمشتريات الوقود العسكري الأمريكي بين الأعوام المالية 2013-2017، بما في ذلك المنشآت العسكرية والمخيمات والمحطات ومستودعات السفن يستهلك الجيش الأمريكي وقوداً سائلاً ويطلق ثاني أكسيد الكربون بمعدل يتجاوز العديد من الدول المتوسطة الحجم. ففي عام 2017، اشترى الجيش الأمريكي حوالي 269,230 برميلاً من النفط يومياً، مما أطلق 25,375.8 كيلوطن من ثاني أكسيد الكربون. إذا كان الجيش الأمريكي دولة، لاحتل مرتبة بين بيرو والبرتغال من حيث استهلاك الوقود والانبعاثات. فإذا أخذنا في الاعتبار جميع انبعاثات الجيش الأمريكي، فإن الجيش الأمريكي يُعتبر الـ 47 من حيث أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم. هذا الحساب لا يشمل انبعاثات الكهرباء أو الغذاء أو التغيرات في استخدام الأراضي².

و في نفس السياق ، ومع تزايد التحديات البيئية العالمية والإقليمية، وضرورة تحسين الأداء البيئي في جميع القطاعات ، قامت سياسات الاتحاد الأوروبي لتخضير الجيوش بتحديد السياسة البيئية العسكرية وقدمت التزامات واضحة لإدارة التأثيرات البيئية لجميع العمليات والأنشطة العسكرية، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والهدف من ذلك تقليل تقليل البصمة الكربونية قدر الإمكان. حيث اقر بوجوب يجب اعتماد السياسة البيئية المتخذة للمبادئ والأهداف لإدارة البيئة في مدى محدد ، تفعيل أهداف لتحقيق تحسينات بيئية ذات صلة مباشرة بالجيش. ، كما يجب أن يسعى الجيش إلى ما يتجاوز الامتثال القانوني ويقدم مساهمات إيجابية للأهداف البيئية الأوسع التي تحددها الحكومات.

ومن هذا المنطلق سعت العديد من الدول و الكيانات الى الانضمام الى الطرح القائم على تخضير الجيوش والتحول نحو التطبيق الفعلي لمفهوم الاستدامة البيئية و طرحه ضمن نطاق العقيدة العسكرية حيث سعى حلف الناتو الى ربط الفكر البيئي عبر توسيع نطاق اتفاقيات التوحيد (STANAGs) لتشمل أهدافاً مناخية أكثر طموحاً، حيث يمكن للناتو تعزيز أثره في التخفيف من التغير المناخي بشكل كبير. إذ تعد STANAGs مجموعات مشتركة من القواعد أو الإرشادات بين أعضاء ناتو التي تغطي مجموعة واسعة من المجالات، من الذخيرة إلى الاتصالات، ولعبت دوراً هاماً في دفع العمل الجماعي بين أعضاء ناتو لعقود. و كجزء من التركيز الحالي لناتو على الطاقة الذكية، تهدف بعض STANAGs إلى زيادة كفاءة الطاقة عبر التحالف. على سبيل المثال، تقوم

¹المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية ، جيوش العالم من بين اكبر المصادر الانبعاثات الملوثة للمناخ ، مقال صادر في 2023/07/12 اطلع عليه بتاريخ 2024/05/28 الساعة 20:35 <https://icss.ae/articles/view> مرجع سابق

² Belcher, Oliver, et al. "Hidden carbon costs of the "everywhere war": Logistics, geopolitical ecology, and the carbon boot-print of the US military." Transactions of the Institute of British Geographers 45.1 (2020): 65-80.P76.

STANAG 7237 بتوحيد الإجراءات والتنظيم لوحدة البترول المدمجة المعيارية، مما يضمن تخزينًا وتوزيعًا كافيًا للوقود لأعضاء التحالف¹

كما أقر الاتحاد الأوروبي في تفعيله "البوصلة الاستراتيجية" بأهمية الابتكار وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد. ويشمل ذلك تقليل البصمة البيئية لمهام وعمليات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP)، بما يتماشى مع الصفقة الخضراء الأوروبية والهدف المتمثل في تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، دون التأثير على الفعالية التشغيلية. وتؤكد "البوصلة الاستراتيجية" على ضرورة دمج اعتبارات التغير المناخي والبيئية في جميع مهام وعمليات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، سواء المدنية أو العسكرية. وتضع أهدافًا طموحة، رغم أن التمويل المخصص من صندوق الدفاع الأوروبي للالتزامات البيئية لم يتضح بعد. ومن بين الأهداف المقررة تعيين مستشار بيئي لجميع عمليات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في عام 2023، بالإضافة إلى الإبلاغ عن البصمة البيئية لهذه العمليات².

الجدول : يوضح الترتيب العالمي لعينة من دول بحر الأبيض المتوسط من حيث الإنفاق العسكري في عام 2019، بالإضافة إلى التغيرات في الإنفاق خلال الفترة 2018-2019 و2010-2019، ونسبة الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والحصة العالمية للانبعاثات لكل دولة

الدولة	الحصة العالمية (%)	الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق (بالمليار دولار) 2019	التغيير (%) 2019-2010	الترتيب (2019)
فرنسا	2.6	1.9	50.1	1.3 6	6
إيطاليا	1.4	1.4	26.8	0.11 8	12
إسبانيا	1.2	1.2	17.2	0.71 9	17
اليونان	2.6	2.6	5.5	-0.23 0.4	34

المصدر : Erdogan, Seyfettin, et al. "Does military expenditure impact environmental sustainability in developed Mediterranean

¹Can NATO Supercharge Military Greening ?, 01/12/2023 ,

<https://www.rand.org/pubs/commentary/2023/12/can-nato-supercharge-military-greening.html>

²Pfingstl, Ricarda. "EU military greening policies: A review of transparency and implementation." (2023). "P.12.

countries?." *Environmental Science and Pollution Research* 29.21
31612-31630. (2022): ص 31619

تظهر اليونان أعلى تصنيف لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، مما يمكن أن يكون مرتبطاً بصناعة الأسلحة وسياسات حماية البيئة الضعيفة. أما فرنسا، فعلى الرغم من كونها من اللاعبين الرئيسيين في صناعة الدفاع العالمية، تظهر أدنى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، بسبب ممارساتها العسكرية خارج حدودها و التخلص من نفاياتها البيئية في مستعمراتها واستثماراتها الكبيرة في التكنولوجيا التي تساهم في تقليل التلوث.

إن الاعتماد على تخضير الجيش لا يعكس بالضرورة الانقاص من حجم الانبعاثات الكربونية فالدور الأساسي للجيش في الدول المتقدمة هو انتاج الصراعات و الحروب وكذلك الحال بالنسبة للصناعات العسكرية التي هدفها مد و تغذية النزاعات العسكرية و ذلك باختلاف العقيدة و الاستراتيجية العسكرية لكل دولة كما ان زيادة الإنفاق العسكري لا تزيد فقط من انبعاثات الكربون في الدولة نفسها ولكن أيضاً في منطقة أخرى سواء كان عن طريق نقل النفايات البيئية او عبر انتقال التلوث العابر للحدود . وهو ما يفسر أن زيادة الإنفاق العسكري العالمي ضار للغاية بالبيئة العالمية، وبالتالي يمكن القول أن الإجراءات المحلية وحدها في مكافحة التلوث البيئي لا يمكن أن توفر الحلول المرغوب فيها ، بل يجب اشتراط الرقابة البيئية على جميع الانفاقات العسكرية سواء كانت لوجيستية او إنتاجية .

في هذا الصدد أعد تقرير في العام 2021 للجمعية الوطنية الفرنسية حول تحديات الانتقال البيئي التي تواجه وزارة القوات المسلحة. وقد شمل هذا التقرير استعراضاً للتدابير البيئية وحماية التنوع البيولوجي عبر الأملاك العسكرية، بالإضافة إلى سياسة الطاقة. كما اظهر ان الوزارة لها خطة عمل بيئية متبعة منذ عام 2007، تشمل إصدار تقارير سنوية حول التنمية المستدامة، إلا أن هذه التقارير لم تُنشر علناً. حيث لاحظ التقرير الذي قدمته الجمعية أن الوزارة لم تعلن بشكل كاف عن سياساتها البيئية، مما أدى إلى انخفاض مستوى المعرفة لدى الجمهور. كما ركز التقرير على ضرورة تعزيز الالتزام بسياسات البيئة وتمكين البرلمان من دور أكبر في تطويرها، مراقبتها وتقييمها في المستقبل¹

اصدر مكتب المراجعة الوطني البريطاني تقريراً في عام 2020 حول استدامة البيئة في وزارة الدفاع البريطانية، وأشار إلى أن النقل من عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي لم يؤثر سلباً على الاستمرارية والفعالية العملية لجهود الحفاظ على البيئة ، حيث ركز التقرير على استمرار التركيز على تجنب حوادث البيئة دون النظر في الفوائد البيئية المحتملة لإدارة الأملاك العسكرية وقرارات الشراء لأهداف بيئية أوسع عبر الحكومة. وأشار إلى أن حماية البيئة غالباً ما تكون أولوية منخفضة مقارنة بالسلامة، مما يؤدي إلى عدم إيلاء نفس الاهتمام والتفرغ ، كما كد التقرير على أنه لا توجد أداة تقرير واحد للحوادث البيئية أو سجل مركزي لها، مما يزيد من خطر عدم الإبلاغ بشكل كاف بسبب عدم الوعي أو أولوية أقل مقارنة بالسلامة. أيضاً، أوصى

¹Pfingstl, Ricarda. **"EU military greening policies: A review of transparency and implementation."** (2023).P32. مرجع سابق

التقرير بتحديد المسؤوليات المنفصلة للبيئة بدلاً من دمجها في إطار أوسع ، بالإضافة إلى ذلك، كشف التقرير عن قدرات محدودة لهيئة سلامة الدفاع البريطانية في تنظيم وضمان حماية البيئة عبر الوزارة، مع نقص في الكفاءات والخبرات المتخصصة في هذا المجال، خاصة في قيادة البحرية. ورغم التحسن الملحوظ الذي أبلغ عنه في قيادة البحرية، فإن التقرير أكد على ضرورة مواصلة تعزيز المسؤولية البيئية وتخطيط الموارد لتحقيق تقدم مستدام في هذا المجال ¹.

وفقاً لدانيال دودني، يعتبر التهديد البيئي والتهديد العسكري من مصادر تصنيفات مختلفة، مما يتطلب معالجتهما بأساليب مختلفة. بالنظر إلى المشكلات البيئية بطريقة مفاهيمية كمشاكل أمنية، حيث يجب التخلي عن القيم الخضراء الأساسية المتعلقة برفض العنف ومعارضة النزعة العسكرية، مع التركيز على تعزيز التنمية المستدامة بيئياً. كما أشار المنتقدون إلى مخاطر ربط التدهور البيئي وندرة الموارد بالنزاع، معتبرين ذلك شكلاً خاماً من الحماية البيئية ².

الفرع الثاني : تعزيز دور المنظمات الدولية و تكثيف اتفاقيات حماية البيئة

تركز الكثير من الأدبيات المؤسسية على مدى امتثال الدول للقواعد الدولية في مجالات متنوعة، هذا التصور لفعالية المؤسسات الدولية يقيّم درجة التزام الدول بالسلوكيات المحددة وتعهداتها الدولية. ولتفسير سبب امتثال الدول ذات المصالح الذاتية للقانون الدولي، يذكر العلماء بالحوافز المباشرة مثل العقوبات القسرية وآليات أكثر ليونة مثل السمعة والامتثال المتبادل أو تأثيرات التفاعل الاجتماعي ³

في دراسة حديثة، قام بها zurn أشار فيها إلى أهمية الشبكات العالمية في تشكيل السياسات البيئية الدولية. ولفت الانتباه إلى العديد فيها الى ثلاثة مجالات رئيسة : أولا العديد من الأبحاث التي تركز على الشبكات الناشئة ودورها في تعزيز التعاون الدولي في مجال السياسات البيئية، المجال الثاني هو دور الشبكات فوق الوطنية لانشاء بنى السياسة الدولية في حين يؤكد الباحثون مثل Finger و Princen و Manno أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً حيوياً في إحداث تغييرات على مستوى السياسات الدولية من خلال التأثير على الأجندات العالمية والمفاوضات والعمليات السياسية. كما أشار Zurn إلى أن المنظمات غير الحكومية والشبكات عبر الوطنية تمتلك تأثيراً كبيراً على مجريات الأمور في المؤسسات الدولية، حيث تعمل على تعزيز التعاون الدولي وتوجيه الأجندات والمصالح المشتركة بين الدول ، اما بالنسبة للمجال الثالث هو أهمية الشبكات فوق الوطنية لشرعية القرارات في المؤسسات الدولية ، و هذا المجال يتضمن دراسات على كيفية مساهمة الشبكات في توفير قاعدة عن المفاوضات و المصالح المجتمعية بما في ذلك مصالح الجماعات الاقتصادية ⁴

¹Pfingstl, Ricarda. "EU military greening policies: A review of transparency and implementation." (2023).P33. مرجع سابق نفسه.

²تيم دان ، مليجا كوري ، ستيف سميث ، نظرية العلاقات الدولية التخصص و التنوع ، ترجمة ديما بشير الخضرا ، مرجع سابق الذكر، ص 581 .

³Coen, David, et al. "No Leverage Without Authority? Comparing the Effectiveness of International Organizations Across GLOBE Issue Areas." (2021): 1-58.P58.

⁴مراد بن سعيد ، نور الصباح عنكوش ، اطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الخامس ، مارس 2015 ، ص 128 .

و على هذا الأساس ، شهدت منظومة الحكم العالمي ظهوراً سريعاً وتوسعاً لأشكال مؤسساتية جديدة. إذ أنشأت الدول مؤسسات غير رسمية و"نوادي" ثنائية أو متعددة الأطراف مثل مجموعة العشرين ومجموعات مماثلة ردًا على تزايد التفكك المؤسسي. كما أسست أنواع جديدة من المؤسسات مثل المنتدى السياسي العالي للتنمية المستدامة ومجموعة العشرين لتنظيم الأنظمة المالية لتنسيق الكيانات الأخرى. و أنشأت الهيئات التنظيمية الوطنية مؤسسات عابرة للحدود مؤثرة مثل لجنة بازل لرقابة البنوك، بينما أنشأت الحكومات الفرعية شبكات عابرة للحدود مثل مجموعة القيادة المناخية لمدن C40 و توسعت الشراكات العامة-الخاصة عبر الحدود وحظيت بالاعتراف الرسمي، لا سيما في قمة العالم للتنمية المستدامة عام 2002. كما تبنت أدوارا جديدة إذ تقود المنظمات العابرة للحدود الخاصة بالتنظيمات التشريعية في الحكم عبر الحدود، وتحدد معايير لسلوك الأعمال وقضايا تنظيمية أخرى من حقوق العمال إلى تغير المناخ. بحيث تفرض هذه المعايير من خلال آليات السوق بدلاً من المفاوضات بين الدول التقليدية أو الهياكل الهرمية، وتعتمد على الامتثال الطوعي الذي يدفعه الطلب المستهلك والفوائد السمعية وتوفير التكاليف. كانت هذه المنظمات، شبه موجودة قبل التسعينات، اليوم هي عديدة وموسعة ومتناسكة.¹

الفرع الثالث : التحول نحو الاقتصاد الأخضر العالمي

بدا ذلك مع دراسات معهد الاقتصاد السياسي في تحليل تغير المناخ "المناسب" بعد مؤتمر قمة الأرض في ريو عام 1992 وتوقيع بروتوكول كيوتو في عام 1997. خلال هذه الفترة، ركزت دراسات معهد الاقتصاد السياسي لتغير المناخ على أربعة مجالات مترابطة :²

- **تحويل الطبيعة إلى سلعة و حوكمة استراتيجيات تغير المناخ القائمة على السوق:** شملت هذه الاستراتيجيات تداول الانبعاثات أو الضغط من جانب الشركات .
- **مناقشة الدولة البيئية:** تناولت هذه الدراسات إمكانيات وحدود التخفيف من آثار تغير المناخ الموجه من قبل الدولة .
- **فحوصات الحوكمة العالمية للمناخ ومخاطر المناخ في نظام متعدد الأطراف:** ركزت على كيفية التعامل مع تغير المناخ في إطار الحوكمة العالمية .
- **دراسة العوامل التي تقع خارج المؤسسات الرسمية:** مثل الجهات الفاعلة المالية والسلطة المؤسساتية .

في عام 2008، دعا برنامج الأمم المتحدة إلى اتفاقية خضراء عالمية جديدة (GGND) كاستجابة سياسية مناسبة للآزمة الاقتصادية. حيث أوصت الاتفاقية بمجموعة من الاستثمارات العامة والسياسات التكميلية والإصلاحات السعرية التي تهدف إلى بدء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. أشار تقرير "نحو اقتصاد أخضر"، الذي يعد الناتج الرئيسي من مبادرة الاقتصاد

¹Abbott, Kenneth W., Jessica F. Green, and Robert O. Keohane. "Organizational ecology and institutional change in global governance." International Organization 70.2 (2016): 247-277.P248.

²Babic, M., & Sharma, S. E. (2023). Mobilising critical international political economy for the age of climate breakdown. New Political Economy, 28(5),P03

الأخضر، إلى أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر لا يخلق فرص عمل جديدة فحسب، بل يعتبر أيضاً استراتيجية أساسية للقضاء على الفقر المستدام¹

كما أوصت قمة الأرض التي عقدت عام 2012 في البرازيل، اعتبار التحول نحو الاقتصاد الأخضر للمرة الأولى وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث اتفقت الحكومات على تأطير الاقتصاد الأخضر كأداة مهمة لمتطلبات التنمية طويلة المدى، ووسيلة لدفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر، مع الحفاظ على الأداء الصحي للنظم البيئية للأرض² أما في الآونة الأخيرة، فقد ظهرت وجهات نظر جديدة تشمل :³

- النوع الاجتماعي وتغير المناخ
- المرونة المناخية والتكيف
- التمويل "الأخضر"
- سياسة سحب الاستثمارات من الكربون
- الجوانب الاجتماعية والتقنية للتحويلات الخضراء

كما تؤكد هذه الدراسات أن مجال الاقتصاد السياسي الدولي لديه الأدوات اللازمة للتعامل مع الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية من خلال تحقيق جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر⁴:

- الربط بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحماية البيئة.
- تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والحكومات والشركات عبر القارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية.
- استخدام الاقتصاد الأخضر كأداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.
- تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي.
- توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة لرفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه إلى الحد الأقصى، وخفض النفايات والتلوث، وتأمين محركات نمو جديدة من خلال البحوث والتطوير للتقنية الخضراء، والإدارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية التي تعزز الاقتصاد المحلي وتخلق فرص عمل جديدة إضافية ودعم الفقراء.
- مساعدة الدولة في مواجهة آثار تغير المناخ.

¹ عبد الله بن محمد المالكي ، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 37 ، عدد 04 ، ديسمبر 2017 ، ص 169 .

² جيهان عبد السلام عباس ، دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد الرابع و العشرون ، العدد الثاني ، القاهرة ، 2023 ، ص 143 .

³ Babic, M., & Sharma, S. E. (2023). Mobilising critical international political economy for the age of climate breakdown. New Political Economy, 28(5) P03.

⁴ عبد الله بن محمد المالكي ، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجارب دولية ، مرجع سابق الذكر ، ص 169 .

ونحو تفعيل اهداف التحول نحو الاقتصاد البيئي تبنت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ، التي تضم 17 هدفًا و169 غاية بعيدة المدى، وتشمل (إنهاء الفقر، القضاء على الجوع، الصحة الجيدة والرفاهية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي، طاقة نظيفة بأسعار معقولة، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة على البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف)¹

جدول رقم 05.: الدول العشرة الأولى في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي لسنة 2014

الترتيب من حيث التصور	الدولة	النقاط	الترتيب من حيث الأداء	الدولة	النقاط
1	ألمانيا	93.6	1	السويد	68.1
2	الدنمارك	92.8	2	النرويج	65.9
3	السويد	90.2	3	كوستاريكا	64.2
4	النرويج	84.8	4	ألمانيا	63.6
5	هولندا	84.0	5	الدنمارك	63.2
6	الولايات المتحدة	76.2	6	سويسرا	63.1
7	اليابان	72.4	7	النمسا	63.0
8	المملكة المتحدة	71.6	8	فنلندا	62.9
9	فنلندا	70.2	9	أيسلندا	62.9
10	سويسرا	67.8	10	إسبانيا	59.2

المصدر : عبد الله بن محمد المالكي ، التحول نحو الاقتصاد الأخضر : تجارب دولية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 37 ، عدد 04 ، ديسمبر 2017 ، ص 172 .

¹جيهان عبد السلام عباس ، دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا ، مرجع سابق الذكر ، ص 143 ..

الختام

الخاتمة

ان العلاقة بين الأمن البيئي والتحولات الجيوستراتيجية تعكس طبيعة ثنائية معقدة ومتداخلة، حيث تشكل القضايا البيئية عنصراً أساسياً في صياغة سياسات الدول وإعادة تشكيل موازين القوى الدولية. هذه العلاقة ليست مجرد تفاعل بين جانبيين منفصلين، بل تتجلى في تداخل التأثيرات المتبادلة بين الأزمات البيئية والصراعات الجيوسياسية. فقد أصبحت التهديدات البيئية، مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية و الهجرة المناخية و اللجوء البيئي ، عوامل مؤثرة في استقرار الدول، مما يستدعي تطوير آليات وقائية تستجيب لتحديات الأمن البيئي على المستويات الوطنية والدولية .

في هذا السياق، تلعب الأطر القانونية دوراً حاسماً في الحد من التهديدات البيئية من خلال تعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية ومعايير الاستدامة، مثل تلك المرتبطة بتغير المناخ وإدارة الموارد المائية. ومع ذلك، تواجه هذه الأطر تحديات أمام التهديدات التقليدية ذات البعد الطبيعي، كالكوارث الطبيعية ، التي تتطلب تنسيقاً دولياً يتجاوز المصالح الجيوسياسية الضيقة

من جهة أخرى، تتأثر الصراعات العنيفة بالبيئة، كما أن لها انعكاسات بيئية خطيرة. على سبيل المثال، تتسبب الحروب في تدمير النظم البيئية واستنزاف الموارد، كما هو الحال في الحرب الروسية الأوكرانية التي خلفت آثاراً بيئية كارثية. وبالمثل، تسلط الأزمات مثل أزمة سد النهضة الضوء على أهمية الموارد المائية كعامل للصراع أو التعاون الإقليمي، في حين أن الاتفاق النووي الإيراني يُظهر كيف يمكن أن تكون القضايا البيئية جزءاً من مفاوضات استراتيجية معقدة .

على الصعيد الدولي، ظهرت مقاربات متعددة للاستجابة للتحديات البيئية. تتبنى بعض الجهات، مثل الناتو، مقاربة بيئية تستهدف دمج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات الأمن والدفاع. في المقابل، تركز مقاربات أخرى، مثل العدالة البيئية، على تحقيق الإنصاف في توزيع الموارد ومعالجة تأثير الأزمات على الفئات الأكثر ضعفاً، بينما تسعى مقاربة السلام البيئي إلى بناء استراتيجيات طويلة الأمد لتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي من خلال التعاون البيئي.

تُعد السياسات الدولية للتكيف مع الأمن البيئي أحد المحاور الرئيسية لتحقيق استدامة الموارد الطبيعية وضمان استقرار الأنظمة الإيكولوجية. ومع تطور هذه السياسات، يتطلب التحديث المستمر للأسس الوقائية للأمن البيئي دمج التقنيات الحديثة والأبحاث العلمية في الاستجابة للتحديات .

في الختام، يبرز أهمية استيعاب الديناميكيات المعقدة بين الأمن البيئي والجيوسياسية لتطوير استراتيجيات متكاملة تعزز من استدامة الموارد وتحد من آثار الصراعات البيئية والجيوسياسية. يمثل هذا التكامل أساساً لبناء عالم أكثر استقراراً وإنصافاً بيئياً .

استنتاجات و توصيات

- ثنائية التأثير بين الأمن البيئي والتحولات الجيوستراتيجية حيث ظهرت الدراسة أن الأمن البيئي والجيوسياسية يتفاعلان في علاقة ثنائية معقدة؛ حيث تؤدي التحولات

- الجيواستراتيجية إلى استنزاف الموارد الطبيعية، بينما تتسبب القضايا البيئية في إعادة تشكيل التحالفات والصراعات الدولية
- التحديات البيئية أصبحت كأدوات سياسية فالقضايا البيئية، مثل تغير المناخ وإدارة الموارد المائية، ينظر إليها كأدوات ضغط في التفاعلات السياسية الدولية، مما يعكس تحولها إلى عناصر أساسية في صياغة السياسات الجيوسياسية .
- ضعف الإطار القانوني الدولي حيث تعاني التشريعات البيئية الدولية من ضعف التنفيذ وغياب الالتزام، مما يعيق قدرتها على مواجهة التحديات البيئية المتزايدة بسبب التحولات الجيواستراتيجية .
- تساهم الأزمات البيئية والصراعات العنيفة ، مثل التصحر ونقص المياه مثل حالة سد النهضة ، في تصعيد النزاعات العنيفة، كما تؤدي الحروب إلى تفاقم التدهور البيئي و ذلك عبر مثال النزاع الروسي الأوكراني، مما يعزز هشاشة الأمن البيئي .
- أهمية المقاربات متعددة الأطراف حيث أظهرت الدراسة أن التعامل مع التحديات البيئية يتطلب تبني مقاربات شاملة، مثل مقاربة السلام البيئي والعدالة البيئية، لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق استدامة الموارد .
- الاستفادة من تجارب دولية ناجح من خلال تحليل تجارب دول ومنظمات في إدارة الأزمات البيئية، مثل دور الناتو في دمج البيئة ضمن استراتيجياته الدفاعية .
- وجوب تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي عبر عم الأبحاث العلمية التي تسعى إلى ابتكار حلول تقنية للتكيف مع التحديات البيئية، مثل إدارة الموارد المائية والطاقة المتجددة و الاعتماد على الجيوش الخضراء و الاقتصاد الأخضر .
- كما يجب استخدام نظم الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية والتلوث البيئي كآلية وقائية و المساهمة في انتشارها .
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال بناء شراكات دولية تهدف إلى تحقيق الأمن البيئي كجزء من السلام البيئي العالمي ، بالإضافة الى تعزيز التعاون بين الدول المتأثرة بأزمات بيئية مشتركة لضمان الإدارة المستدامة للموارد .
- تبني سياسات العدالة البيئية عبر وضع سياسات تحقق الإنصاف في توزيع الموارد البيئية، مع مراعاة تأثير الأزمات البيئية على الفئات الأكثر ضعفا.
- استشراف المستقبل باعتماد الدراسات المستقبلية لتوقع آثار التحولات الجيواستراتيجية على الأمن البيئي واقتراح سيناريوهات للتعامل معها .
- وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد تدمج فيها الاعتبارات البيئية ضمن أولويات التخطيط الدولي .
- رفع الوعي البيئي والجيوسياسي بتعزيز البرامج التعليمية والتوعوية لزيادة فهم العلاقة بين البيئة والجيوسياسة وتأثيراتها على الأمن الإنساني.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

القران الكريم :

1 - سورة يوسف .

الكتب :

- 2 -إبراهيم جابر السيد ، محاسبة التلوث البيئي (عمان ، دار غيداء للنشر ، 2014).
- 3- إبراهيم سليمان عيسى : تلوث البيئة (الجزائر : دار الكتاب الحديث ، الطبعة الثانية ، 2000 م).
- 4- إبراهيم علي غانم ، امن مصر المائي -جغرافيا و هيدرولوجيا وقانونيا و سياسيا (القاهرة ، مكتبة جزيرة الورد ، ط1 ، 2016) .
- 5- أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس ، القانون الدولي العام (الرياض، مكتبة القانون و الاقتصاد ، ط 1 ، 2014).
- 6- احمد العجلان ، التوظيف السياسي لنظرية البيئة الطبيعية بين ابن خلدون و مونتسكيو (دمشق ، دار ومؤسسة رسلان ، سوريا ، ط1 ، 2024).
- 7- احمد سعد فهمي ، هندسة الصراع (الرياض ، شركة افاق المعرفة للنشر و التوزيع ، ط1 ، السعودية ، 2020).
- 8- احمد سليمان ابركر ، اثيوبيا ما بين النزاع و الصراع – تحليل و حلول و استشراف مستقبل (عمان ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، 2023) .
- 9- احمد لكحل ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة (الجزائر : دار هومة ، ط1 ، 2014).
- 10- اركان محمود احمد اسود الخاتوني ، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم اسيا- الباسيفيك – (عمان :شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2019) .
- 11- امارتيا سن ، العقلانية و الحرية ، ترجمة شهرت العالم (الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، اوت 2017)
- 12- اياد هلال حسين الكناني ، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة (دار الخليج للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، ط1 ، 2020) .
- 13- أيوب أبودية ، البيئة في منتي سوال (بيروت ، دار الفرابي ، لبنان ، ط1 ، 2010) .
- 14- بطرس بطرس غالي ، الاستراتيجية و السياسة الدولية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1967).
- 15- بيارق علي عزيز ، مروان عوني كامل ، أفغانستان و أهميتها الجيوبولوتيكية في التنافس الصيني (القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2024).
- 16- تيري مونبيرل و جان كلين ، موسوعة الاستراتيجية ، ترجمة علي مقلد (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 2010)

- 17- تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث ، نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع ، ترجمة ديماء الخضرا ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسة ، 2016.
- 18- جانغ يونغ لينغ ، الحزام و الطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21 ، ترجمة اية محمد الغازي (القاهرة : دار صفا صفا للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2017).
- 19- جمال مظلوم ، ممدوح حامد عطية ، ازمة البرنامج النووي الإيراني و امن الخليج (القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ط1، 2011) .
- 20- جمعة بن علي جمعة ، الامن العربي في عالم متغير (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط 1 ، 2010).
- 21- حاتم عبد المنعم ، احمد عبد اللطيف ، التنمية المتواصلة - فلسفة حياة و منهج للفرد و الجماعة و المجتمع (القاهرة ، بورصة الكتب للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2015) .
- 22- حازم حمد موسى ، التحليل الاستراتيجي للنزاع و بناء السلم المستدام دراسة في الركائز الثلاث -النزاع ، المصالحة ، السلام (عمان ، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2020) .
- 23- حسين حنفي عمر ، حصانات الحكام و محاكمتهم عن جرائم الحرب و العدوان و الإبادة و الجرائم ضد الإنسانية -محاكمة صدام حسين - (القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، ، ط 1 ، مصر، 2006) .
- 24- حسين سحر امين ، موسوعة التلوث البيئي (عمان ، دار دجلة ، ط 1 ، 2010).
- 25- الحسين شكراني ، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة الى الأوضاع العربية (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط 1 ، أكتوبر 2018).
- 25- حسين قادري ، النزاعات الدولية دراسة و تحليل (الأردن ، دار الكتاب الثقافي للنشر ، ط 1 ، 2009).
- 26- حمزة الجبالي ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة (القاهرة ، دار عالم الثقافة للنشر ، 2016).
- 27- حيدر موسى منخي القريشي ، اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة لليبيا و العراق انموذجا ، (القاهرة ، المركز العربي للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2018).
- 28- خالد احمد العجولين ، جيو سياسية المضائق البحرية و اثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي (الأردن ، دار ورد الأردنية للنشر و التوزيع ، 2020).
- 29- خالد عوض ، الكابوس النووي من الفكرة الى القنبلة (القاهرة ، مؤسسة الصحافة العربية ، ط 1 ، 2016).
- 30- خالد محمد القاسمي ، حماية البيئة الخليجية (الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط 2 ، 2008).
- 31- خميس دحام مصلح السهباني ، المناخ و الحضارة بلاد الرافدين نموذجا (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، ط 1 ، 2022) .
- 32- خواكيم غراتسفيدل ، الصناعات التعدينية في المناطق الجافة و شبه الجافة (التخطيط و الإدارة البيئية) ، ترجمة الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها ، سويسرا ، الاتحاد العالمي للمحافظة ، غلاند ، كامبريج ، المملكة المتحدة ، 2005.
- 33- ر.ا.و . رودس ، سارة ا ، بايندر ، بيرت ا ، روكمان ، دليل أكسفورد للمؤسسات السياسية ، ترجمة علي برازي ، ابتسام خضرا (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط 1 ، 2022).

- 34- رضوان محمود عبد الفتاح ، ادارت النزاعات و الصراعات في العمل (القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب و النشر ، مصر ، ط 1 ، 2013)
- 35- رفد عيادة الهاشمي ، الحماية الدولية من اثر النفائات الخطرة - اتفاقية بازل نموذجاً - (عمان ، دار امجد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2019) .
- 36- زكي البحيري ، مصر و مشكلة مياه النيل ازمة سد النهضة (رمسيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 2016) .
- 37- زياد عبد الرحمان علي الكوراني ، رؤية جيواستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تراحم الاستراتيجية (عمان : دار امجد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2018) .
- 38- سارة شريف ، المشروع الأسود بين ايران و إسرائيل (القاهرة ، دار كنوز للنشر ، ط 1 ، 2016) .
- 39- ستار جبار علاي ، العرب و الطاقة النووية البرامج النووية العربية و الإسلامية (القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، 2022) .
- 40- سعاد ابراهيم السلموني ، استراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية (الأردن ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2020)
- 41- سعد الله نجم النعيمي ، التربة السليمة وصحة الغذاء و الانسان (بيروت، دار الكتب العلمية ، 2022) .
- 42- سعد حقي توفيق ، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة (الأردن ، دار زهران للنشر و التوزيع ، 2008) .
- 43- سهير إبراهيم حاجم الهيتي ، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي (دمشق ، دار و مؤسسة رسلان ، 2016) .
- 44- صلاح عبد الحميد ، الجفاف و التصحر المخاطر واليات المكافحة (القاهرة ، هبة النيل للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2012) .
- 45 - صلاح عبد القادر النعيمي ، الاستراتيجية و الإدارة الاستراتيجية نظرة تحليلية و علاقات تكاملية للمفاهيم و 46- المصطلحات (عمان : دار اليازوري ، ط 1 ، 2022) .
- 47- صلاح محمد سليمة ، التنظيم القانوني للانقاذ البحري للأشخاص و الأموال و البيئة (الرياض ، مكتبة القانون و الاقتصاد ، 2014) .
- 48- طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الامن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة (الازارطة ، دار الجامعة الجديدة ، 2009) .
- 49- عامر محمود طراف ، اخطار البيئة و النظام الدولي (الجزائر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1995) .
- 50- عائشة ال سعد ، محددات السياسة الخارجية الإيرانية و ابعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، قطر ، 2018) .
- 51- عبد الحكيم ميهوبي ، التغيرات المناخية – الأسباب ، المخاطر و مستقبل البيئة العالمي (الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2001) .

- 52- عبد الفتاح مراد ، شرح تشريعات البيئة (القاهرة : دار الكتب و الوثائق المصرية ، ب ط ، 2006) .
- 53- عبد القادر الهواري ، مناخ الأرض 2150...دول وإقاليم الأقول و الكوارث و الجمال و الرفاه (القاهرة ، دار بيلومانيا للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2019) .
- 54- عبد الله نوار شعت ، اللجوء البيئييين التغير المناخى و الحروب (الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، 2018) .
- 55- عبد الوالى العجلوني ، الاشعاع و الطاقة النووية حقائق العلم فى مواجهة الوهم (المملكة الأردنية الهاشمية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2010) .
- 56- عطية ممدوح ، اخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005) .
- 57- علاء الضاوي سبيطة ، هشام بشير ، حماية البيئة و التراث الثقافى فى القانون الدولى (القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط 1 ، 2013) .
- 58- على محمد عبد الله ، الوقود الحيوى و استخدامات الطحالب (الجيزة ، وكالة الصحافة العربية للنشر ، 2011) .
- 59- علي زياد العلى ، علي حسين حميد ، تكتيكات الحروب الحديثة الامن السيبرانى و الحروب المعززة و الهجينة ، دار العربي للنشر و التوزيع .
- 60- علي عباس العزاوي ، الجغرافية المعاصرة و تقنية المعلوماتية GIS (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2022) .
- 61- علي فائز و كريم سجانبور ، رحلة ايران النووية الطويلة التكاليف و المخاطر (دبي ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 142 ، الطبعة الأولى ، 2014) .
- 63- علي محمد عبد الله ، التغيرات المناخية اثارها .. التكيف .. الحلول (القاهرة ، وكالة الصحافة العربية ، ط1 ، 2012) .
- 64- عمر فضل الله ، حرب المياه على ضفاف النيل حلم إسرائيلى يتحقق (الجيزة ، دار نهضة مصر للنشر ، ط 1 ، 203 ، مصر) .
- 62- عمر كامل حسن ، النظام الإقليمى العربى بين التحديات المزمنة و المتغيرات الجيوسياسية الراهنة (عمان : دار الخليج للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2020) .
- 63- عيد الراجحي ، العدالة البيئية (شبرا ، السعيد للنشر و التوزيع ، ط1 ، مصر ، 2020) .
- 64- فاطمة بكدي ، رابع حمدي باشا ، الامن الغذائى و التنمية المستدامة (عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ، 2015) .
- 65- فريد سمير ، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية (الأردن ، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2013) .
- 66- فضل طلال العامري ، الطريق الى الحرب (القاهرة ، دار هلا للنشر و التوزيع ، ط1 ، مصر ، 2011) .

- 67- فيصل اخليف ، يوسف الطراونة ، مسألة المسؤولية نتيجة للشحنات الخطرة بموجب عقود CIF ، (الأردن ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2022) .
- 68- كارل بيلني ، جيرارد ريد ، لعبة الطاقة الكبرى كيف ستتغير القوة المتزايدة في اسيا ... العالم ، ترجمة أسماء عليوه (القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2014) .
- 69- كاظم المقدادي ، الحماية البيئية البحرية (عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ، 2016) .
- 70- كايد خالد عبد السلام ، التغير المناخي بالعالم (عمان ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2015) .
- 71- كريغ كالهون ، باسم سرحان ، معجم العلوم الاجتماعية ، ترجمة معين رومية (، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، 2021) .
- 72- ليونوليت ، هامير سينغ راثور ، دليل المبيدات طرق تحليل متبقيات المبيدات ، ترجمة محمد حمزة السعيد (الرياض ، دار جامعة الملك سعود للنشر ، الجزء الثاني ، 2014)
- 73- ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ط 1 ، 2007) .
- 74- مايكل كليز ، الحروب على الموارد ، ترجمة :عدنان حسن (لبنان : دار الكتاب العربي ، ط1 ، 2002) .
- مثنى فائق مرعي واخرون ، ازمة جائحة كورونا و النظام العالمي (القاهرة ، دار العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2021) .
- 75- محمد أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل (عمان : دار الجنان للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2016) .
- 76- محمد الخطيب ، النظرية الانثروبولوجية (دمشق ، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، سوريا ، ط1 ، 2021) ص.
- 77- محمد جمال مظلوم ، ممنوح حامد عصام ، الصراع النووي في قارة اسيا (القاهرة ، المكتبة الاكاديمية ، مصر ، الطبعة الاولى ، 2010) .
- 78- محمد رمضان أبو شعيش ، ايران ..تركيا..اسرائيل وصراع القوى في الشرق الأوسط (القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2023)
- 79- محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الجغرافيا الاقتصادية و جغرافية الإنتاج الحيوي (القاهرة : دار هنداي للنشر ، ط1 ، 2015) .
- 80- محمد عبد الفتاح سماح ، الحق في البيئة و الحق في التنمية و إشكالية التوفيق بينهما (القاهرة ، المصرية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2019) .
- 81- محمد منير حجاب ، تلوث وحماية البيئة من منظور اسلامي (القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ب ط ، 2002) .
- 82- محمد ميسر المشهداني ، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية – دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الشاملة و استراتيجيات القوى المنافسة (عمان ، دار الاكاديميون العرب ، ط 1 ، 2017) .

- 83- محمود جابر حسن الجلوي ، اتجاهات حديثة في بناء مناهج الجغرافيا – الأسس النظرية و التطبيقات العلمية (الجيزة : وكالة الصحافة العربية ، ب ط ، 2022) .
- 84- محمود علي الحراشة ، الموقع الجيوسياسي للاردن و اثره على استقطاب الإرهاب العابر للحدود 2001-2020 (الأردن : دار الخليج للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2022) .
- 85- محمود مصطفى عوض ، الطاقة النووية و استخداماتها السلمية (القاهرة ، مكتبة الجزيرة وورد ، الطبعة الأولى ، 2011) .
- 86- مروان قبلاّن ، صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية – الواقع و التحديات – (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط 1 ، قطر ، 2022)
- 87- مصطفى كامل محمد ، المنطقة العربية بين سندان تفاعلات التحول الى نظام دولي جديد و مطرقة الحرب الروسية الأوكرانية-القدرة -التوجه – الدور (القاهرة : دار محمود للنشر ، ط 1 ، 2022)
- 88- مصعب قاسم عزوي ، قبل فوات الأوان النداء الأخير قبل دخول الكارثة البيئية الكونية مرحلة الملاءمة (مصر ، فريق دار الاكاديمية الطبعة الأولى ، 2021)
- 89- مهري شفيقة، قضايا ورهانات بحثية راهنة (القاهرة ، مجموعة دروب للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2019)
- 90- مهنا عدنان ، مواجهة الهيمنة ايران و أمريكا في الشرق الأوسط (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، ط 1 ، 2014) .
- 91- موسى الزعبي ، دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسي (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط 1 ، 2001) ص 159 .
- 92- موفق عيد فهد المساعيد ، جرائم الإرهاب في التشريع الأردني و الاتفاقيات الدولية (الأردن ، مركز الكتاب الأكاديمي و المناهج ، 2019) .
- 93- ناجي محمد الهتاش ، السياسة الدولية و زيادة السكان : بين نبوءة مالتوس القديمة و حلول المالتوسيين الجدد (عمان ، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2019) .
- 94- نجم الدين عبد الله حمودي ، البيئة و العلاقات الدولية دراسات و تقارير (ابوظبي ، ط 1 ، 2003) .
- 95- ندا ذبيان ، الدراسات السكانية مناهج ، فلسفات ، متناقضات (دمشق ، دار رسلان للطباعة و النشر، ط 1 ، 2010) .
- 96- نسرين الشحات الصباحي ، التغير المناخي و اثره على الصراعات في شرق افريقيا (القاهرة : دار العربي للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2023) .
- 97- نواف كنعان ، قانون حماية البيئة (الامارات ، مكتبة جامعة الشارقة ، ط 1 ، 2006) .
- 98- نوري رشيد نوري الشافعي ، البيئة و تلوث الأنهار الدولية (بيروت ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط 1 ، 2011) .
- 99- هشام بشير ، حماية البيئة في ضوء احكام القانون الدولي الإنساني (القاهرة ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط 1 ، 2011)
- 100- وانغ تشون أي ، حلم الحضارة الايكولوجية ، ترجمة حميدة محمود الدالي ، (الجيزة ، دار صفصافة للنشر ، الطبعة 1 ، 2018) .

- 101- وائل إبراهيم الفاعوري ، الحرب و البيئة (الأردن ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2020).
- 102- وفاء محمد محسن ، الطاقة النووية (عمان ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2016).

القوانين

- 103- قانون حماية الطبيعة الفرنسي الصادر في 10 جويلية 1976 .
- 104- القانون رقم 04/94 المتعلق بالبيئة ، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المصرية ، العدد 05 ، 1994.
- 105- المبدأ الأول من تصريح ريو للأمم المتحدة لعام 1992 .

الاطروحات

- 104- زكية بلهول ، لاجئ المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه و القانون الدولي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق ، جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2019.
- 105 - شريفة بن زيدان ، التفاهم النووي الإيراني و القوى الكبرى و انعكاساته على امن الخليج ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، الجزائر ، 2021)
- 106 - نوال بن قلاوش ، الامن البيئي و دوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، 2018) .
- 107 - اسماء برناوي ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الامن المجتمعي ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران 2 محمد بن احمد ، 2023).
- 108- حمود صبرينة ، العدالة البيئية : دراسة في الابعاد النظرية و القانونية ، أطروحة دكتوراة علوم في الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، 2021-2022 .
- 109- رضا كشان ، استراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات (اطروحة مقمنة لنيل شهادة دكتوراة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2019) .
- 110- رفيق بوشيش ، دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى ، أطروحة دكتوراة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 ، 2016/2017.
- 111- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي : النظام القانوني الدولي للحماية البيئية ، أطروحة دكتوراة في القانون ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، 1997.
- 112- محمد طيبي ، التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015 ، أطروحة دكتوراة جامعة وهران 2 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018 .

113- عبدو علي الطاهر ، استغلال الطاقة و حماية البيئة ، دكتوراه طور ثالث ، قسم القانون العام ، قانون البيئة ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2019.

114- لزهر وناسي ، دراسة في العلاقة بين مثلث القوة الولايات المتحدة الامريكية – الصين-روسيا (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2014) .

115- لمين هماش ، استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة – دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية ، تخصص إدارة المنظمات الدولية و الإقليمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2017/2018.

المواقع الالكترونية

116- فاطمة علوان " مفاهيم الجغرافيا السياسية" ، اطلع عليه بتاريخ 2019/06/02 ، على الساعة 20:05 ، www.iugaza.edu.ps/ashaqfa/files/2011/10 ،

117- صباح بالة ، النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية ، الموسوعة السياسية ، نشر في 2021/03/03 ، اطلع عليه بتاريخ 2022/09/14 ، على الساعة 09:13 صباحا - <https://political-encyclopedia.org/dictionary>

118- اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب و الصراعات العسكرية ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/20 على الساعة 11:46 سا

<https://www.un.org/ar/observances/environment-in-war-protection-day>

119- محمد فوزي ، التوجه نحو الجيوش الخضراء – المؤشرات و الدوافع -، مقال بتاريخ 2022/11/28 ، اطلع عليه يوم 2023/03/04 على الساعة 09:00 سا صباحا ، <https://acpss.ahram.org.eg/News/17697.aspx>

120- قمة الناتو – اتفاق على مشروع دفاعي جديد وعلى مواجهة تحديات الصين و روسيا ، مقال منشور في 2021/06/14 ، اطلع عليه 2023/03/06 على الساعة 21:42 سا ، <https://www.aljazeera.net/news/2021/6/14>

121- سارة عبد العزيز ، السلام البيئي رؤية متطورة لمواجهة صراعات الموارد ، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، مقال نشر 2021/03/15 ، و اطلع عليه 2022/12/23 ، على الساعة 23:42 ، الموقع :

<https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/6151>

122- فاطمة الوردي ، تأثير جائحة كورونا على البيئة و المناخ ، اطلع عليه بتاريخ 2022/05/18 ، على الساعة 11:35 <https://amadeusonline.org/publications/analyses-covid>

123- المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية ، جيوش العالم من بين اكبر المصادر الانبعاثات الملوثة للمناخ ، مقال صادر في 2023/07/12 اطلع عليه بتاريخ 2024/05/28 على الساعة 20:35 <https://icss.ae/articles/view>.

124- تقرير الاتحاد من اجل المتوسط oecd ، التطلع الى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، بعد جائحة كورونا ، oced للنشر ، 2022/10/27 ، <https://www.oecd.org/ar/publications/a6b0d790-ar.html>

125- ما الذي يمكن ان تعلمنا ايه مكافحة فيروس كورونا بشأن معالجة ازمة المناخ ، اطلع عليه يوم 2024/01/15 الساعة 00:23 <https://www.un.org/ar/127629>

126- مايكل سبيغ ، الدبلوماسية الإيرانية النووية : الخداع و التقدم ، مقال نشر في 14 سبتمبر 2023 ، اطلع عليه يوم 20 أكتوبر 2023 ، في <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aldblwmasyt-alnwwyt-alayranyt-alkhda-waltqdm>

127- المواقع النووية الرئيسية في ايران ، 15 جويلية 2015 ، اطلع عليه 28 أكتوبر 2023 ، https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150714_iran_key_nuclear_sites

128- مالك الجيزاوي ، الاتفاق النووي الإيراني بعد انتخاب رئيسي ، المركز الفلسطيني لبحاث السياسات و الدراسات الاستراتيجية - مسارات ، 2021/01/26 ، تاريخ الزيارة ، 2023/04/01 ، ينظر للموقع ، [/https://www.masarat.ps/article/5874](https://www.masarat.ps/article/5874)

129- شيماء فاروق سلامه ، إيمان نور الدين الشامي ، الاتفاق النووي الإيراني : الواقع و المامول ، المركز العربي الديمقراطي ، 2021/05/25 ، اطلع عليه يوم 2022/09/12 ، <https://democraticac.de/?p=74958> .

130- حسين مفيدي احمدي ، سيناريوهات متوقعة بشأن مستقبل الاتفاق النووي مع اوربا ، صحيفة الاستقلال ، 2022/07/01 ، تاريخ الزيارة 2023/04/03 ، انظر للموقع : <https://www.alestiklal.net/ar/view/6840/dep-news-1607673193>

131- سفير الشربيني ، إدارة بايدن و مستقبل الاتفاق النووي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 224 ، افريل 2021 ، المجلد 56 .

المواقع باللغة الأجنبية

132 NATO Delivers Environmental Security and Climate Change Solutions، July 17, 2023. 2023/10/28 اطلع عليه بتاريخ <https://www.act.nato.int/article/environmental-security-climate-change-solutions>.

133 Allied Command Transformation Enhances NATO's Understanding of Climate Change ,06/07/2021 اطلع عليه بتاريخ 21/03/2023 الساعة 12:35 <https://www.act.nato.int/article/act-enhances-natos-understanding-of-climate-change/>.

التقارير

134- الإدارة المركزية للاعلام ، وزارة الدولة لشؤون البيئة ، جمهورية مصر العربية ، تقرير حول فعالية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20+ المستقبل الذي نبغيه ، جانفي 2012.

135- الأمم المتحدة للبيئة ، وضع إجراءات الامتثال و الياته وفقا لبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الاحيائية ، اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الاحيائية ، الاجتماع الأول ، مونبوليه ، فرنسا 11-15 ديسمبر 2000 .

136- باتريسيا براندر و اخرون ، اتجاهات دليل تدريبي في التربية على حقوق الانسان مع الشباب ، ترجمة نيكول نعمة (لبنان ، منشورات المجلس الأوروبي ، 2001).

137- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، منظمة الأغذية و الزراعة في سنتها الخمسة و السبعين معا نمو و نتغذى و نحافظ على الاستدامة ، روما ، 2020.

138- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة . 2017. الشرق الأدنى و شمال افريقيا - نظرة إقليمية عامة حول انعدام الامن الغذائي : الإدارة المسددة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع و التكيف مع التغير المناخي ، القاهرة . 2016.

139- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، التقرير العالمي لرصد التعليم (التعليم من اجل الناس و الكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع) 2016.

المقالات

140- ابتسام اوشرين ، دور المشاريع التنموية الكبرى في إعادة بعث التنمية و الامن في منطقة حوض النيل - المحفزات و المعوقات - " سد النهضة نموذجا " ، المجلد 8 ، العدد 02 ، 2021 .

141- إبراهيم السيد احمد رمضان ، المسؤولية القانونية للأطراف الثالثة في مشروع سد النهضة ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مجلد 15 ، العدد 4 .

142- احمد جاجان عباب حمد، تأثير سد النهضة الاثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر و السودان (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2018 .

143- إسماعيل زياب خليل ، سد النهضة الاثيوبي دراسة في الصراعات و التحديات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية المجلد 3 ، العدد 29 ، 2022 .

144- امل فتحي علي محمدين ، بعض الآراء النظرية المفسرة للسكان- قراءة سوسيولوجية ، المجلة العلمية لكلية الاداب ، العدد 83 ، أسيوط ، مصر ، أكتوبر 2020.

145- اميرة بوزارقواري ، نظام الامن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية ، العدد 10 ، ماي 2018.

146- امين البار ، ايمان دني ، النزاعات المائية في حوض النيل و تداعياتها على الامن المائي شمال افريقيا النزاع المصري الاثيوبي (نموذجا) ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، جانفي 2022 .

147- إنجي محمد مهدى ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا البيئة، دراسة لفترتي إدارة الرئيس باراك أوباما 2009-2017 ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 19 ، العدد 4 ، 2018 .

148- انس عرعار و اخرون ، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية و البيئة من مؤتمر استوكهولم 1972 الى مؤتمر باريس 2015 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2020.

- 149- حورية ايت قاسي ، حماية النازح البيئي بين الحاجات الإنسانية و التصنيفات القانونية ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2014 .
- 150- سمير باهي ، زودة منى ، ازمة كورونا و متطلبات حماية البيئة فى ظل العولمة ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، جويلية 2022.
- 151- حليمة بن دريس ، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني و تحديات الامن الإنسانى و التنمية المستدامة – معضلة الموازنة ، المجلة الجزائرية للامن الإنسانى ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، جويلية 2020 .
- 152- العونية بن زكورة ، البيئة و أهمية التكنولوجيا النظيفة فى ظل جائحة كورونا ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جوان 2021 .
- 153- جادوي خليل ، المواقف الإقليمية من الملف النووي الإيراني ، مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، 2022.
- 154- مفيدة جعفري ، مؤثرات تغيير المناخ على الامن الوطنى من خلال ندرة الموارد و الهجرة البيئية ، مجلة البحوث العلمية فى التشريعات البيئية ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2021 .
- 155- جلال محمد نجيب ، السياسات السكانية و دورها فى تحقيق العدالة البيئية : دراسة ميدانية بمحافظة السويس ، المجلة العلمية لكلية الاداب جامعة أسبوط ، العدد 83 ، جويلية 2022.
- 156- جميلة علاق ، التنافس الدولى حول الطاقة بين امن الامدادات و تداعيات التغير المناخى ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 .
- 157- جواد كاظم البدرى ، اثر الاتفاق النووي على العراق ، مجلة حمورابي ، العدد 15 ، العراق ، 2015 .
- 158- جيهان عبد السلام عباس ، دور التمويل الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة فى افريقيا ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد الرابع و العشرون ، العدد الثاني ، القاهرة ، 2023 .
- 159- عبد العالي حاج داود ، التدهور البيئي و النزاعات الاثنية ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد 04 ، العدد 02 ، 2021.
- 160- حازم جمعة ، الأمم المتحدة و النظام الدولى لحماية البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 117 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، جويلية 1994 .
- 161- حسني عبد المعز عبد الحافظ ، اللاجئون البيئيون .. المشاكل و الحلول ، مجلة الامن و الحياة ، العدد 420 .
- 162- محمد حمداوي ، اللاجئ البيئي من الوجود المادي الى امل الحماية القانونية الدولية ، مجلة الدراسات الحقوقية ، المجلد الثاني ، العدد 2 ، ديسمبر 2015 .
- 163- حمدي عبد الرحمن ، ازمة سد النهضة تحدي الهيمنة المائية و المازق السودانى المصري ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع المؤسسة الاردنية للبحوث و المعلومات ، العدد 93 ، 2020 ، عمان ، الأردن.
- 164- حمود رياض مفتاح ، التحديات الدولية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية (الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ط 1 ، 2019) .
- 165- حمود صبرينة ، خليفة نادية ، الوضع القانونى للاجئ البيئي ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ، المجلد 6 ، العدد الثاني ، 2021 .
- 166- حيدر عبد محسن شهد الجبوري ، الأساس القانونى لحقوق ضحايا التلوث البيئي فى القانون الدولى ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 37 ، العدد الثالث ، سبتمبر 2020.
- 167- حيدر نعمة بخيت ، المياه العربية الواقع و التحديات ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 2 ، العدد 10 ، بغداد ، ديسمبر 2008 .

- 168- خالد سلمان خالد ، قاسم محمد عبد ، الاتفاق النووي الإيراني دراسة في الموقف الأمريكي و افاقه المستقبلية ، مجلة الكوفة ، العدد 47 .
- 169- رجب سعد السيد ، الاستدامة : مباحث .. فهل يراد به باطل الفيصل (الرياض دار الفيصل الثقافية ، العدد 379 ، فيفري 2008)
- 170- رضوان بوهديل ، "الجيوستراتيجية (الجيوبوليتيك) : من الفكر الى الأداة "، المجلة الجزائرية للامن الإنساني ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، (الجزائر ، جويلية 2016) .
- 171- ريم بوش ، نور الهدى عبادة ، اللجوء : آثاره و انعكاساته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية (العراق أنموذجا) ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، سبتمبر 2020 .
- 172- زبار مراد ، مخاطر التلوث البيئي في التشريع الجزائري ، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية ، العدد 01 ، المجلد 02 .
- 173- زهراء عدنان احمد العطار ، الطاقة النووية كبديل عن مصادر الطاقة الاولى ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 15 ، 2011 جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، قسم الجغرافيا .
- 174- زيان عمار ، البرنامج النووي الإيراني بين الرفض الخليجي و التصدي الغربي ، مجلة المفكر ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، ديسمبر 2022
- 175- زيدان زباني ، انعكاسات الامن البيئي على الامن القومي ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 9 ، العدد 02 ، جوان 2022 .
- 176- زينب فريخ ، أجيال الحرب : دراسة في محددات تطور الأجيال الخمس للحرب ، دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 13 ، العدد 02 ، 2021
- 177- سارة غراير ، الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى ، مجلة قضايا معرفية ، المجلد 1 ، العدد 4 .
- 178- سارة يوسف الرشيد ، صالح عدنان الشريدة ، إشكالية العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية و مجلس الامن ، مجلة المفكر ، المجلد 18 ، العدد 01 ، 2023 .
- 179- سفيان بلمادي ، مسؤولية كفالة الامن البيئي – الأشخاص ، الدول و المنظمات الدولية ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 08 ، العدد 15 ، 2019 .
- 180- سلاف نعيمة ، التحديات البيئية و اثرها على واقع الامن الإنساني في افريقيا – دراسة حالة التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي على ليبيا ، مجلة القانون العقاري ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2018 .
- 181- سليم جدي ، محمد الطاهر عديلة ، حورية قصعة ، النظرية الخضراء و الامن البيئي في العالم العربي ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، المجلد السادس ، العدد الأول ، 2022 .
- 182- سليم حميداني ، التغير المناخي في الواقع العالمي : بحث في الظاهرة و المخاوف ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2018 .
- 183- رفيق بوبشيش ، سليمان لخميسي ، الامن البيئي في الدراسات الأمنية ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد 4 ، العدد 3 ، 2021 .
- 184- محمد الصغير سليني ، بن تغري موسى ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث- الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة نموذجا ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 1 ، العدد 02 ، 2021 .
- 185- سهير الشربيني ، إدارة بايدن و مستقبل الاتفاق النووي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 224 ، افريل 2021 ، المجلد 56 .

- 186- سوزي محمد رشاد ، الامن البيئي في اليابان مدخل لتحقيق الامن الانساني ، مجلة افاق اسياوية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2018.
- 187- سوزي محمد رشاد ، لاجئو المناخ في افريقيا : عدم العدالة البيئية و تعقيدات الاعتراف الدولي ، المجلد الثالث عشر ، العدد الأول ، جانفي 2022..
- 188- سوسن سكي ، تغير المناخ عبر الوسائط الإعلامية الجديدة رؤية مقترحة لتفعيل دور المدونات الالكترونية في التوعية بمشكلة التغير المناخي ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية. مجلد 08، العدد 01 .
- 189- سوسن صبيح حمدان ، تأثير سد النهضة الاثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر و السودان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، مجلد 12 ، العدد 51 ، جانفي 2015 .
- 190- شفيعة حداد ، الحوكمة البيئية كمدخل لبناء الامن الانساني ، مجلة الحقيقة ، مجلد 17 ، العدد 04 ، ديسمبر 2018
- 191 – شريفة بن زيدان ، طيبي محمد بلهاشمي الأمين ، الابعاد الاستراتيجية للصواريخ الباليستية الإيرانية ، الابعاد الاستراتيجية للصواريخ الباليستية الإيرانية ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10 ، العدد 02 ، سبتمبر 2019 .
- 192- شمسة بوشنافة ، " النزاع البيئي و العلاقات شمال جنوب " دفاتر السياسة والقانون ، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، جوان 2011.
- 193- صباح حواس ، اليات و استراتيجيات ترقية الامن البيئي ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد الثالث عشر ، جويلية 2018.
- 194- صدام مرير حمد الجميلي ، هادي حسن علوان ، الاتفاق النووي الإيراني و صراع الهيمنة في الشرق الأوسط ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية ، المجلد 13 ، العدد 43 ، 2023 .
- 195- صليحة محمدي ، انتشار الأسلحة النووية في العالم : منظور نماذج (سكوت ساجان scott sagan) للبحث عن القنبلة ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد العاشر ، جانفي 2017.
- 196- طارق راشي ، قراءة في مسيرة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018 ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 15 ، العدد 03، نوفمبر 2020.
- 197- طابع محمد سلمان ، الصراع الدولي على المياه : بيئة حوض النيل (القاهرة ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ط1 ، 2007) .
- 198 - محمد بلهاشمي الأمين طيبي ، دور القانون الدولي في مكافحة التلوث الاشعاعي -دراسة حالة فوكوشيما- ، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2015 .
- 199 - محمد بلهاشمي الأمين طيبي ، صافو محمد ، ازمة الطوارئ وتداعياتها على الامن القومي للجزائر ، مجلة الدراسات الافريقية و حوض النيل ، المركز العربي الديمقراطي ، المجلد الثاني ، العدد الخامس ، مارس 2019 .
- 200- طيطوس فتحي ، اثر التغير المناخي على الامن البيئي الافريقي ، مجلة متون ، جامعة سعيدة ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، جوان 2018 .
- 201- عادل زقاع، سميرة سليمان ، دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في امنة قضيتي التغير المناخي و الهجرة غير الشرعية ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، العدد الأول ، جويلية 2011 .

- 202- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، الطموح النووي المشترك محددات العلاقات الإيرانية -الكورية الشمالية ومخاطرها ، مجلة الدراسات الإيرانية ،العدد الأول ، ديسمبر 2016 .
- 203- عبد العال الديربي ، الحماية الدولية للبيئة واليات فض منازعاتها دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة الى دور المحكمة الدولية لقانون البحار- (القاهرة ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط 1 ، 2016 .).
- 204- عبد الله بن محمد المالكي ، التحول نحو الاقتصاد الأخضر :تجارب دولية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد 37 ، عدد 04 ، ديسمبر 2017 .
- 205- عبد الله راشد سلامة العرقان ، سد النهضة و مخاطره على الامن المصري 2010-2021 ، مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية للابحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد 14 ، عدد 01 ، جانفي 2022
- 206- عبد المنعم هادي علي ، مصر و سد النهضة الاثيوبي ، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد 24 ، العدد الثاني ، جوان 2017 .
- 207- عبد المنعم هادي علي. تقويم جغرافي سياسي للإتفاق النووي الايراني مع الدول الست. مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 26 ، 2017.
- 208-عبد الهادي محمد العشري : البيئة و الامن الإقليمي في دول الخليج العربي ، دراسة عن دور القانون الدولي في حماية الخليج العربي اثناء النزاعات المسلحة ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، العدد السادس (كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، افريل 1994).
- 209- عبد الوالي العجلوني ، تاريخ الطاقة النووية ، مجلة الامن و الحياة ، العدد 372 ، افريل 2013.
- 210- عدنان كاظم جبار الشيباني ، فيان احمد محمد لاوند ، الاتفاق النووي الإيراني و انعكاساته الإقليمية و الدولية / دراسة في الجغرافيا السياسية ، حولية المنتدى ، العدد 37 ، 2019.
- 211- عزيز عدنان البياتي ، مثنى فائق العبيدي ، التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2021
- 212- عصام شروف ، مشكلة سد النهضة الاثيوبي و اثاره المحتملة على مصر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 36 ، العدد الثاني ، 2020.
- 213- جميلة علاق ، التنافس الدولي حول الطاقة بين امن الامدادات و تداعيات التغير المناخي ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022.
- 214- مبارك علواني ، دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ، مجلة المفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 14.
- 215- عمار رجب معيشر ، دور القانون الجنائي الدولي في حماية البيئة من التلوث اثناء النزاعات المسلحة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية و السياسية ، العدد 7 (العراق 2013).
- 216- عمر ارحومة ابورقية ، المحكمة الجنائية الدولية وجه جديد من وجوه التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2018.
- 217- فتحي معيفي ، تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 09 ، العدد 16 ، جانفي 2020.
- 218- فريق الازمات العربي ، ازمة كورونا – التداعيات على العالم العربي و استراتيجية المواجهة ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، عدد 92 ، 2020 .

- 219- قبايلي عبد النور ، دور أنظمة المعلومات الجغرافية لتحديد المواقع التجارية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر -دراسة حالة ولاية بومرداس-، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، المجلد 06 ، العدد 01، (الجزائر 2017).
- 220- جمال قتال ، التلوث الهوائي مفاهيم و آثار ، مجلة افاق علمية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، السنة 2019.
- 221- قشيدة سارة، الدول الكبرى و إدارة قضايا انتشار أسلحة الدمار الشامل : الملف النووي الإيراني نموذجا ، مجلة أبحاث ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2020 .
- 222- فلة قصدالي ، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي و إدارة الازمات في الشرق الأوسط ، مجلة أبحاث قانونية و سياسية ، المجلد 6 ، العدد 01 ، جوان 2021 .
- 223- كريم المفتي ، حماية التراث الطبيعي اثناء النزاعات المسلحة تطبيقها على منطقة الشرق الاوسط . حالاتنا سورية و فلسطين المحتلة نموذجا ، سلسلة دراسات المدرسة الصيفية في القانون و النزاعات المسلحة ، جامعة الحكمة ، المجلد الثالث ، 2013.
- 224- لزهو وناسي ، دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي الإيراني ، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، المجلد 06 العدد 02 الجزائر ، 2017 .
- 225- مراد لطالي ، الامن البيئي و استراتيجيات ترقيته (مقارنة الامن الانساني) ، مجلة الفكر القانوني و السياسي ، العدد الثالث ، الاغواط ، الجزائر ، 2018.
- 226- لعلى بوكميش ، باية فتحة ، المفهوم الجديد للامن البيئي و تأثيره على الامن الغذائي (دراسة قانونية تحليلية في التشريع العام) ، مجلة الحقيقة ، العدد 25 ، جامعة اندرا ، الجزائر.
- 227- الحاج مبوطوش ، عيسى على ، اثر النزاعات المسلحة على الامن البيئي ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد الثامن ، جانفي 2017 .
- 228- محمد اسماعيل حاشي ، نعيمة الياس ، الامن البيئي كاحد اهم ابعاد الامن الانساني ، مجلة الاجتهاد القضائي ، المجلد 13، العدد 28 ، نوفمبر 2021.
- 229- محمد إسماعيل حاشي ، نعيمة الياس ، الامن البيئي كاحد اهم ابعاد الامن الانساني ، المجلد 13 ، العدد 28 ، نوفمبر 2021 ، جامعة بسكرة.
- 230- محمد جاسم محمد ، العامل الدولي و الاستقرار السياسي في ايران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي ، مجلة دراسات دولية ، العددان السادس و الثمانون و السابع و الثمانون ، 2021 .
- 231- محمد رياض ، مصر وسد النهضة الاثيوبي ، السياسة الدولية ، مجلد 15 ، العدد 203 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2016 .
- 232- محمد سلمان طابع ، مشروع سد النهضة الاثيوبي من منظور هيدروبوليتيكي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مجلد 15 ، العدد 3 .
- 233- محمد علاء عبد المنعم ، مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض ، مجلة السياسات الدولية ، عدد أكتوبر 2004.
- 234- محمد عيد كلس ، إبراهيم محمد ادم ، السياسة المائية الاثيوبية و اثرها على دولتي السودان و مصر دراسة حالة سد النهضة ، مجلة دراسات افريقية بالجزائر ، مجلد 3 ، عدد 7 ، ماي 2019 .
- 235- محمد مصالحة ، دور التنظيم الدولي في حماية البيئة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد 104 ، 1986 .
- 236- محمد مطاوع ، السياسات الامريكية - الاوربية تجاه الاتفاق النووي الإيراني : الادراكات و التفسيرات ، مجلة دراسات ، المجلد الحادي و العشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر 2020 .
- 237 - محمود شرقي ، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 08 ، جانفي 2014 ، ص 09.

- 238- محمود محمد محمد عبد الحي و اخرون ، التنمية المستدامة و الاستدامة (دراسة مرجعية لتطور المفهوم) ، المجلة البيئية للدراسات و البحوث ، المجلد 9 ، العدد 4 ، 2019 .
- 239- مراد بن سعيد ، دور البروقراطيات الدولية في الحكم البيئي العالمي ، مجلة المنارة ، المجلد 19 ، العدد 04 ، 2013 .
- 240- مراد بن سعيد ، نور الصباح عنكوش ، اطار تحليلي لدور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد الخامس ، مارس 2015 .
- 241- مراد لطالي ، عمار رزيق ، البيئة و دورها في تعزيز السلم العالمي ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 10 ، العدد 13 ، جانفي 2021 .
- 242- مرزاقه قراس ، رضا مدموم ، السياسات البيئية كالية لتفعيل الحوكمة البيئية – الاتحاد الأوربي نموذجا ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 .
- 243- مصطفى عبد الكريم مجيد ، مشروع سد النهضة و تأثيره على العلاقات المصرية الاثيوبية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 62 ، 2021 .
- 244- مصعب عطية ذنون الزبيدي ، احمد حاشوش عليوي الحجامي ، الجنود التاريخية لازمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام 1999 ، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ، جزء 2 ، العدد الثلاثون ، 2018 .
- 245- معمر محمد رضا ، مختاري فيصل ، وفرة و ندرة الموارد الطبيعية ، ترسخ الأنظمة او النخبة الفاسدة ، تزايد حدة الصراع في المجتمع ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير ، المجلد 12 ، العدد 02 ، 2019 .
- 246- منى حسن عبيد ، السياسة الاسرائيلية تجاه دول حوض النيل (مصر و السودان) انموذجا ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد 17 ، 2013 .
- 247- مها صباح سلمان ، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة " دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام " (المملكة الأردنية الهاشمية ، دار امجد للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2017) .
- 248- مهني وردة ، تحقيق العدالة البيئية في اطار تفعيل متطلبات التنمية المستدامة – دراسة بعض نماذج الدول الرائدة في مجال التمكين للعدالة البيئية ، مجلة تنمية الموارد البشرية ، مجلد 16 ، العدد 02 ، جوان 2021 .
- 249- موسى بن قاصير ، خالد بومنجل ، اثر التغير المناخي على الامن الغذائي العربي ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 2 ، 2022 .
- 250- ميسون طه محمود السعدي ، التغيرات المناخية العالمية : أسبابها ، دلالتها ، توقعاتها المستقبلية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، المجلد 31 ، العدد 89 ، 2015 .
- 251- نجلاء مرعي ، سد النهضة الاثيوبي .. و الصراع المائي بين مصر و دول حوض النيل (القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2020) .
- 252- نصير خلفه ، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم و الامن الدوليين منطقة الساحل الافريقي انموذجا ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2021 .
- 253- نصير محمود شكر الجبوري ، نهر النيل في العلاقات المصرية الكونغولية 1952-1980 ، مجلة دراسات في التاريخ و الآثار ، العدد 74 ، مارس 2020 .
- 254- نعيمة ايمان ، التلوث البيئي كاحد عوائق تحقيق تنمية سياحية مستدامة ، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، المجلد التاسع ، العدد الأول .

- 255- نور الدين دعاس ، اثر الاستهلاك المستدام في حماية البيئة ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، افريل 2022.
- 256- هاجر عروج ، الاليات الدولية لمواجهة التهديدات البيئية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد الثالث عشر ، جويلية 2018.
- 257- هادي حسن علوان ، الاتفاق النووي الإيراني و صراع الهيمنة في الشرق الأوسط ، مجلة كلية العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 12 ، العدد 46 ، 2023.
- 258- هاشمي حسن ، أسلحة الدمار الشامل و حقوق الانسان .. حق الانسان في الحياة و سلامة الجسد ، مجلة البحوث للدراسات العلمية ، المجلد الثامن ، العدد 02 ، 2014.
- 259- هالة السيد الهلالي ، الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذج" ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد العشرون ، العدد الثاني ، افريل 2019 .
- 260- هشام بشير ، التغيرات المناخية في اسيا بعد ازمة فيروس كورونا المستجد ، مجلة افاق اسيوية ، العدد السادس ، 2020.
- 261- هشام بشير ، التغيرات المناخية كمصدر لتهديد الامن الاسيوي ، مجلة افاق اسيوية ، عدد 01 ، ماي 2017.
- 262- هيفاء احمد محمد ، استقلال جنوب السودان و اثره على حصص مصر و السودان من مياه نهر النيل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 25 ، 2014 .
- 263- وافي حابة ، تسوية النزاعات البيئية في اطار المحاكم القضائية الدولية ، مجلة القانون العقاري و البيئة ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2021.
- 264- وجدان التيجاني عباس ، الامن البيئي ، مجلة اوراق السياسات الامنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، العدد 01 ، 2021 .
- 265- وردة مهني ، التعاون الدولي في مجال حماية الحق في البيئة ، نحو تصور حديث لمقاربة الانصاف الجيلي و الاستدامة البيئية ، مجلد 19 ، عدد 01 ، 2022 .
- 266- جمال وعلي ، التلوث البحري العابر للحدود و الاليات القانونية الكفيلة لمحاربته (دراسة في القانون الجزائري و القانون المقارن) ، المجلة الجزائرية للقانون البحري و النقل ، العدد الثاني ، 2014 .
- 267- وفاء بوراس ، الاستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، العدد 13 ، جويلية 2018 .
- 268- وفاء بوراس ، منطقة جنوب البحر المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ، المجلد 09 ، العدد 16 ، جانفي 2020 .
- 269- وفاء محداب ، بلال لعيساني ، دور المشكلات البيئية في تفاقم النزاعات المسلحة في افريقيا : دراسة في نزاع حوض بحيرة تشاد ، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية ، المجلد 18 ، العدد 01 ، 2023.

270- وهيبة تباي ، المقاربة الأمنية لحلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد الحرب الباردة ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، 2022 .

271- ياس خضير البياتي ، دور الاعلام البيئي في تعميق الوعي الاجتماعي لمواجهة التلوث البيئي : دراسة ميدانية ، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام و الراي العام ، المجلد 02 ، العدد 02 .

272- الياس ميسوم ، كيف يؤثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية-السعودية ، مجلة البدر ، جامعة بشار ، الجزائر ، المجلد 11 ، العدد 02 ، 2019 .

المؤتمرات

273- عباس محمد شراقي ، سد النهضة (الالفية) الاثيوبي الكبير و تأثيره على مصر ، اعمال مؤتمر ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل 20-21 مايو 2011 ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، قسم الموارد الطبيعية

274- فرح صابر ، النظام الدولي بعد كورونا بؤادر تغيير ام استمرار للنظام القديم مقارنة نقدية ، أبحاث المؤتمر الدولي العالم في ظل ازمة كورونا إشكاليات و حلول ، المنتدى العربي التركي للتبادل اللغوي ، 30 ماي 2020 ، مستغانم ، الجزائر .
الموسوعات :

275- عيسى دباح ، موسوعة القانون الدولي اهم الاتفاقيات و القرارات و البيانات و الوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام ، المجلد الثاني ، 2003

276- صلاح نيوف ، مدخل الى الفكر الاستراتيجي (الدنمارك : الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2008) .

277- رياض عبد المحسن جبار ، نظرية المخاطر في نظام المسؤولية الدولية و مدى التطبيق على التلوث البيئي و البث الموجه العابر للحدود ، المركز العربي .

المراجع باللغة الأجنبية

278 -Abbott, Kenneth W., Jessica F. Green, and Robert O. Keohane. "**Organizational ecology and institutional change in global governance.**" International Organization 70.2 (2016): 247-277.

279 -**Agreement Governing the Activities on The Moon and other celestial** . Doc . A / RES /34/86 , P 181 .L.M .Bodies at 77, U.N.

280 -ändig, J., Dalmer, N., Ide, T., & Vogler, A. (2024). **From climate conflicts to environmental peacebuilding: Exploring local dimensions.** Environment and Security, 2(1), 3-20.

281 - Arora, Naveen Kumar, and Jitendra Mishra. "**COVID-19 and importance of environmental sustainability.**" Environmental Sustainability 3 (2020): 117-119.

Author(s): Jeffrey Mankoff

282 -Babic, M., & Sharma, S. E. (2023). **Mobilising critical international political economy for the age of climate breakdown.** New Political Economy, 28(5)

283 - Bahi, R. (2018). Iran, **the GCC and the Implications of the Nuclear Deal: Rivalry versus Engagement.** In *Foreign Relations of the GCC Countries* (pp. 89-101). Routledge.

- 284 -Banzhaf, Spencer, Lala Ma and Christopher Timmins. **"Environmental Justice: the Economics of Race, Place, and Pollution."** *The journal of economic perspectives : a journal of the American Economic Association* 33 1 (2019): 185-208 .
- 285 - Barreiro-Gen, Maria, Rodrigo Lozano, and Afnan Zafar. **"Changes in sustainability priorities in organisations due to the COVID-19 outbreak: Averting environmental rebound effects on society."** *Sustainability* 12.12 (2020): 5031.
- 286 - Behnassi, Mohamed. **"Geostrategic Implications of Climate Change in the Mediterranean."** *Strategic Sectors| Economy and Territory* (2013).
- 287 -Belcher, Oliver, et al. **"Hidden carbon costs of the "everywhere war": Logistics, geopolitical ecology, and the carbon boot-print of the US military."** *Transactions of the Institute of British Geographers* 45.1 (2020): 65-80.
- 288 -Brunk I (Wuerth), Hakimi M. **Russia, Ukraine, and the Future World Order.** *American Journal of International Law*. 2022;116(4):687-697. Doi:10.1017/ajil.2022.69
- 289 -**Can NATO Supercharge Military Greening ?**, 01/12/2023 ,
<https://www.rand.org/pubs/commentary/2023/12/can-nato-supercharge-military-greening.html>
- 290 -Carr, Roberta B. **The greening of global security: the US military and international environmental security.** Diss. Monterey, California. Naval Postgraduate School, 1993..
Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2022)
- 291 -Chartier, Denis. **"ONG internationales environnementalistes et politiques forestières tropicales: l'exemple de Greenpeace en Amazonie."** *Anthropologie et sociétés* 29.1 (2005): 103-120.
- 292 -CHEN, Huiyi et SWAIN, Ashok. **The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Evaluating its sustainability standard and geopolitical significance.** *Energy Development Frontier*, 2014, vol. 3, no 1, p. 11-19..
- 293 - Coen, David, et al. **"No Leverage Without Authority? Comparing the Effectiveness of International Organizations Across GLOBE Issue Areas."**(2021): 1-58.
- 294 -Commission mondiale sur l'environnement et développement, Notre Avenir à tous ,
Montreal : édition du fleuve , 1988 .
- 295 - Dalby, Simon. *Environmental security*. Vol. 20. U of Minnesota Press, 2002.
- 296 -Dani Belo & Federmán Rodríguez (19 Sep 2023): The conflict in Ukraine and Depledge, Duncan. **"Low-carbon warfare: climate change, net zero and military operations."** *International Affairs* 99.2 (2023): 667-685.
- 297 - Diuk, Nadia. "EUROMAIDAN: Ukraine's Self-Organizing Revolution." *World Affairs* 176, no. 6 (2014): 9–16. [Http://www.jstor.org/stable/43555086](http://www.jstor.org/stable/43555086).
- 298 -Florian Krampe, Dylan O'Driscoll, mckenzie Johnson, Dahlia Simangan, Farah Hegazi, Cedric de Coning, **Climate change and peacebuilding: sub-themes of an emerging research agenda**, *International Affairs*, Volume 100, Issue 3, May 2024, Pages 1111–1130.
- 299 -**Formalization as a tool for environmental peacebuilding? Artisanal and small-scale mining in Liberia and Sierra Leone** .Christina Ankenbrand, Zabrina Welter, Nina Engwicht .
International Affairs, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 35–55.
- 300 -Freeman A.M&Others : **The Economics of environmental policy , johnwiley & sonsinc** , New York ,1973.
- 301 -Gibson, B. (2015). **The long road to Tehran: The Iran nuclear deal in perspective** .
<https://www.jstor.org/stable/resrep45294>
- 302 -Gołębiowska, Anna, and Dariusz Prokopowicz. **"The impact of the SARS-cov-2 (Covid-19) coronavirus pandemic on ecological security and the development of international environmental policy."** *Zeszyty Naukowe Szkoły Głównej Służby Pożarniczej* 2.80 (2021).
- 303 -Haldén, P. (2018). **Geopolitics in the changing geography of the Baltic Sea Region: the challenges of climate change.** *Global Affairs*, 4(4–5), 537–549.

- 304 - Hammad, H. M., Nauman, H. M. F., Abbas, F., Jawad, R., Farhad, W., Shahid, M., ... & Cerda, A. (2023). **Impacts of COVID-19 pandemic on environment, society, and food security**. *Environmental Science and Pollution Research*, 30(44), 99261-99272..
- 305 - Haque S. T. M., Lau R. K. S. **Inaugural Essay Russia–Ukraine War and the Contest for a New World Order: A Global South Perspective**. – 2023.
- 306 - Hardt, J. N., & Scheffran, J. (2019). **Environmental peacebuilding and climate change: peace and conflict studies at the edge of transformation**. *Policy Brief*, 68, 1-20..
- 307 - Heininen, Lassi. "**Geopolitics of a changing North**." Position Paper for the 5th NRF Open Assembly (2008): 1-2.
- 308 - Helm, Dieter. "**The environmental impacts of the coronavirus**." *Environmental and Resource Economics* 76.1 (2020): 21-38.
- 309 - Hough, P. (2019). **Back to the future: environmental security in nineteenth century global politics**. *Global Security: Health, Science and Policy*, 4(1), 1–13.
- 310 - Ide, T. (2023). **Sampling bias in environmental peacebuilding research**. *Environment and Security*, 1(1-2), 10-23.
- 311 -Islam, M. M., Chatterjee, N., & Basar, M. A. (2023). **The final straw? Bhola cyclone, 1970 election, disaster politics, and the making of Bangladesh**. *Contemporary South Asia*, 31(2), 236–250.
- 312 - its global implications, *Canadian Foreign Policy Journal*
- 313 - Jens Stoltenberg. **NATO Climate Change and Security Impact Assessment** . The Secretary General's Repor . Second Edition 2023.
- 314 -Kataria, Sumiti, and Hongmei Qu. "**The Coronavirus pandemic: The growing relevance of moral cosmopolitan justice?**." *Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences* 15.1 (2022): 1-21.
- 315 -Kaye, D. D. (2016). **Israel's Iran Policies After the Nuclear Deal**. Santa Monica, CA: Rand Corporation.
- 316 - Khurana, Ritika, Douglas Mugabe, and Xiaoli L. Etienne. "**Climate change, natural disasters, and institutional integrity**." *World Development* 157 (2022): 105931.
- 317 - Korostelina, Karina V. "**Conflict of National Narratives of Ukraine: Euromaidan and Beyond**." *Die Friedens-Warte*, vol. 89, no. 1/2, 2014, pp. 269–90. *JSTOR*, <http://www.jstor.org/stable/24868496>. Accessed 23 Feb. 2024.
- 318 - Kothari, Ashish. "**Radical ecological democracy: a path forward for India and beyond**." *Development* 57.1 (2014): 36-45.
- 319 - Lavorio, A. G. A. T. A. "**impacts of abrupt climate change on national security: the united states perspective on homeland defense in the north american arctic**." phd PROGRAM IN POLITICAL STUDIES, UNIVERSITÀ DEGLI STUDI DI MILANO (2021)
- 320 - mcneely, Jeffrey A. "**Nature and COVID-19: The pandemic, the environment, and the way ahead**." *Ambio* 50.4 (2021): 767-781.
- 321- Mena, R., & Hilhorst, D. (2020). **The (im)possibilities of disaster risk reduction in the context of high-intensity conflict: the case of Afghanistan**. *Environmental Hazards*, 20(2), 188–208.
- 322- Menton, Mary, Carlos Larrea, Sara Latorre, Joan Martínez-Alier, Mika R. Peck, Leah Temper and Mariana Walter. "**Environmental justice and the sdgs: from synergies to gaps and contradictions**." *Sustainability Science* (2020): 1621-1636.
- 323 - Michelbetsill&others ,palagradeadvances International Policies (new york:palagrade macnillan,2006)
- 324 - Mirza Sadaqat Huda, **An ecological response to ethno-nationalistic populism: grassroots environmental peacebuilding in south Asia**, *International Affairs*, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 119–130 .
- 325 -Mitchell, Ross E. "**Green politics or environmental blues? Analyzing ecological democracy**." *Public Understanding of Science* 15.4 (2006): 459-480.

- 326 - **NATO Climate Change and Security Action Plan**, of the best practice compendium , p 4
- 327 - Nohrstedt, D., & Parker, C. F. (2024). **Revisiting the role of disasters in climate policy-making**. *Climate Policy*, 24(3), 428–439.
- 328 - Oh, Chang Hoon, and Rafael Reuveny. **"Climatic natural disasters, political risk, and international trade."** *Global Environmental Change* 20.2 (2010): 243-254 .
- 329 - Otunnu, O. June 1992 . **Environmental refugees in sub-Saharan Africa . Causes and effects**. *Refuge* . Vol. 12 .no .
- 330 - Parsons, Meg, Karen T. Fisher and Roa Petra Crease. **"Environmental Justice and Indigenous Environmental Justice."** *Decolonising Blue Spaces in the Anthropocene* (2021): 39 – 73.
- 331 - Peters, Michael A. **"Education for ecological democracy."** *Educational Philosophy and Theory* 49.10 (2017): 941-945.
- 334 - Pflingstl, Ricarda. **"EU military greening policies: A review of transparency and implementation."** (2023).
- 335 - Philipp Köncke, Stefan Schmalz, **The World-System of vaccine distribution global Inequalities and geopolitical Conflicts During the COVID-19 Pandemic**, *JOURNAL OF WORLD-SYSTEMS RESEARCH* , Vol. 30 Issue 1, 195-222.
- 336 - Pickering, Jonathan, Karin Bäckstrand, and David Schlosberg. **"Between environmental and ecological democracy: theory and practice at the democracy-environment nexus."** *Journal of Environmental Policy & Planning* 22.1 (2020): 1-15.
- 337 - Preston, J., Chadderton, C., Kitagawa, K., & Edmonds, C. (2015). **Community response in disasters: an ecological learning framework**. *International Journal of Lifelong Education*, 34(6), 727–753 .
- 338 - Räisänen, Helmi, et al. **"Comprehensive security: The opportunities and challenges of incorporating environmental threats in security policy."** *Politics and Governance* 9.4 (2021): 91-101..
- 339 - Ramirez-Andreotta, Mónica. **"Environmental Justice."** *Ecology, Revised and Expanded* (2019): n.
- 340 - Report Title: **Russia's Long War on Ukraine Report** Author(s): Marek Menkiszak German Marshall Fund of the United States (2016) Stable URL: <http://www.jstor.com/stable/resrep19013.4>
- 341 - Robin Stott (2017) **Addressing global environmental challenges from a peace ecology perspective**, *Medicine, Conflict and Survival*, 33:1, 82-83.
- 342 - Rume, Tanjena, and SM Didar-Ul Islam. **"Environmental effects of COVID-19 pandemic and potential strategies of sustainability."** *Heliyon* 6.9 (2020).
- 343 - Rupani, Parveen F., et al. **"Coronavirus pandemic (COVID-19) and its natural environmental impacts."** *International Journal of Environmental Science and Technology* 17 (2020): 4655-4666
- 344 - **Russia's War in Ukraine: Identity, History, and Conflict**
Stable URL: <https://www.jstor.org/stable/resrep40567>
- 345 - Tjitrawati, A. T., & Romadhona, M. K. (2023). **Affliction in the post Palu disaster: State failure to implement human rights standard on disaster management**. *Cogent Social Sciences*, 9(1) .
- 346 - Tobias Ide, Carl Bruch, Alexander Carius, Ken Conca, Geoffrey D Dabelko, Richard Matthew, Erika Weinthal, **The past and future(s) of environmental peacebuilding**, *International Affairs*, Volume 97, Issue 1, January 2021, Pages 1–16.
- 347 - veronica anghel & jelen adžankić (2023) **Wartime EU: consequences of the Russia – Ukraine war on the enlargement process**, *Journal of European Integration*, 45:3, 487-501
- 348 - WHEELER, Kevin G., BASHEER, Mohammed, MEKONNEN, Zelalem T., et al. **Cooperative filling approaches for the grand Ethiopian renaissance dam**. *Water International*, 2016, vol. 41, no 4, p. 611-634..

- 349 - WHITTINGTON, Dale, WATERBURY, John, et JEULAND, Marc. **The Grand Renaissance Dam and prospects for cooperation on the Eastern Nile**. *Water Policy*, 2014, vol. 16, no 4, p. 595-608..
- 350 - Woertz, E. (2022). **Virtual water, international relations and the new geopolitics of food**. *Water International*, 47(7), 1108–1117.

الفهرس

فهرس المحتويات

6.....	مقدمة :
15.....	الفصل الأول : القضايا البيئية و التحولات الجيواستراتيجية مقارنة مفاهيمية
15.....	المبحث الأول : طبيعة ثنائية الأمن البيئي و الجيواستراتيجية
16.....	المطلب الأول :الاطار النظري للجيواستراتيجية
16.....	الفرع الأول : مفهوم الجيواستراتيجية
17.....	الفرع الثاني : التداخل بين الجيواستراتيجية و الاستراتيجية
20.....	الفرع الثالث :المقاربات/تقسيمات الجيواستراتيجية
24.....	الفرع الرابع : التوازن الجيواستراتيجي
26.....	المطلب الثاني :التصور الحديث للأمن البيئي
27.....	الفرع الأول :مفهوم البيئة على ضوء العلاقات الدولية
30.....	الفرع الثاني : الانتقال من الأمن الانساني الى الأمن البيئي
34.....	المطلب الثالث :النظريات المفسرة للأمن البيئي في السياسات الجيواستراتيجية
35.....	الفرع الأول : النظرة الواقعية للأمن البيئي
36.....	الفرع الثاني :التحول في التفسير من منظور الواقعية الجديدة
38.....	الفرع الثالث : صياغة الفكر الليبرالي و الليبرالي الجديد للطرح البيئي
39.....	الفرع الرابع : اتجاهات النظرية الاشتراكية نحو الفكر البيئي
41.....	المبحث الثاني : الاليات القانونية للحد من التهديدات البيئية
41.....	المطلب الأول :المؤتمرات القائمة في اطار الامنة البيئية
49.....	المطلب الثاني : المنظمات الدولية
49.....	الفرع الأول : المنظمات الحكومية
52.....	الفرع الثاني : المنظمات الغير حكومية
54.....	المطلب الثالث :مدى اهتمام الإعلانات و الاتفاقيات بتحقيق الأمن البيئي
54.....	الفرع الأول : اتفاقيات متعلقة بحماية البيئة من التهديد النووي
55.....	الفرع الثاني : اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة البحرية
57.....	الفرع الثالث :اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة الجوية
59.....	الفرع الرابع :اتفاقيات تتعلق بحماية البيئة البرية
62.....	المبحث الثالث :التهديدات التقليدية ذات البعد الطبيعي
62.....	المطلب الأول :التهديدات البيئية العبروطنية
62.....	الفرع الأول : التغير المناخي
65.....	الفرع الثاني : اللجوء البيئي
69.....	الفرع الثالث : التحول من التلوث الداخلي الى التلوث كظاهرة عابرة للحدود
73.....	المطلب الثاني : دور الكوارث الطبيعية في تحديد السياسات الجيواستراتيجية
76.....	المطلب الثالث : التهديدات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية
77.....	الفرع الأول : انتشار الطاقة النووية في الساحة الدولية

79.....	الفرع الثاني : الضرر النووي على الأمن البيئي العالمي
83.....	الفصل الثاني : العلاقة بين التهديدات البيئية و التحولات الجيواستراتيجية
83.....	المبحث الأول : التأثيرات البيئية و الصراعات العنيفة
83.....	المطلب الأول : تحقيق الامن البيئي في ظل الظواهر الصراعية
90.....	المطلب الثاني : دور البيئة في صناعة النزاعات المسلحة
90.....	الفرع الأول : علاقة البيئة بالنزاع المسلح
91.....	الفرع الثاني : النظريات المتعلقة بدور البيئة في تأسيس النزاعات
96.....	المطلب الثالث : علاقة الصراعات بتغير المناخ
96.....	الفرع الاول :تغير المناخ والنزاعات المسلحة
100.....	الفرع الثاني :حمايةالمناخ أثناء النزاعات المسلحة
101.....	الفرع الثالث : الحوكمة البيئية كحل للحد من النزاعات
105.....	المبحث الثاني : المقاربات البيئية في ظل تطور الوضع الجيواستراتيجي
105.....	المطلب الأول : المقاربة البيئية للنوات
105.....	الفرع الأول : التحول في المسار الأمني لحلف الشمال الأطلسي
107.....	الفرع الثاني : التغيرات المناخية كمدخل استراتيجي لحلف الناتو
108.....	الفرع الثالث : التهديد البيئي في المقاربة البيئية للحلف
111.....	المطلب الثاني : مقارنة العدالة البيئية
120.....	المطلب الثالث : مقارنة السلام البيئي
128.....	المبحث الثالث : التكيف الجيواستراتيجي مع المتغيرات البيئية
128.....	المطلب الأول : التبعات الجيواستراتيجية للتهديدات البيئية
128.....	الفرع الأول : نقص الموارد و تبعاته الجيواستراتيجية
130.....	الفرع الثاني : الهجرة الدولية
130.....	المطلب الثاني : السياسات الدولية للتكيف مع الامن البيئي
131.....	الفرع الأول : التعاون الدولي
132.....	المطلب الثالث : التنافس الجواستراتيجي و اثره في إدارة الأزمات البيئية
135.....	الفصل الثالث: التحولات الجيواستراتيجية ذات البعد البيئي
135.....	المبحث الاول : سد النهضة
135.....	المطلب الأول : الأهمية الجيواستراتيجية لسد النهضة
135.....	الفرع الأول : جغرافية نهر النيل
137.....	الفرع الثاني : بناء سد النهضة
138.....	الفرع الثالث : الابعاد الاستراتيجية للسد
141.....	المطلب الثاني : محددات النزاع الاقليمي حول سد النهضة
141.....	الفرع الأول :الصراع و التعاون بعد الانشاء
145.....	الفرع الثاني :دورالأطراف الخارجية في زيادة التوتر
150.....	المطلب الثالث : التداعيات البيئية لسد النهضة

151.....	الفرع الأول : تأثير تغير المناخ على التعاون الدولي في حوض النيل
152.....	الفرع الثاني : الاضرار البيئية و الاجتماعية لسد النهضة
157.....	المبحث الثاني :الاتفاق النووي الإيراني
157.....	المطلب الأول : مسار البرنامج النووي
157.....	الفرع الأول : الخلفية التاريخية البرنامج النووي الإيراني
159.....	الفرع الثاني : العوامل المؤدية للنهج النووي
161.....	الفرع الثالث : مضمون البرنامج النووي الإيراني
162.....	الفرع الرابع : أهمية الطاقة النووية في الاستراتيجية الإيرانية
164.....	المطلب الثاني : الاتفاق النووي الإيراني
164.....	الفرع الأول : حل الازمة و توقيع الاتفاق النووي
166.....	الفرع الثاني : صدی البرنامج النووي الإيراني على الدول المجاورة
169.....	الفرع الثالث : الاتفاق النووي بين الثبات و التراجع
173.....	المطلب الثالث : الاخطار البيئية للبرنامج النووي الإيراني
173.....	الفرع الأول : المفاعلات النووية
176.....	الفرع الثاني : التهديدات البيئية في الداخل الإيراني
178.....	الفرع الثالث : المخاطر البيئية للنووي في الخليج
182.....	المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية
182.....	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للأزمة الأوكرانية
188.....	المطلب الثاني: دور الحرب في التأثير الدولي
193.....	المطلب الثالث : التأثير البيئي للحرب الروسية الأوكرانية
195.....	الفصل الرابع :دعامات تعزيز الامن البيئي في ظل التحولات الجيواستراتيجية
195.....	المبحث الأول: الامن البيئي اثناء الوبئة
196.....	المطلب الأول : تداعيات الوبئة على التحولات الجيواستراتيجية
199.....	المطلب الثاني : تداعيات الوبئة على الامن البيئي
206.....	المبحث الثاني: تحديث الأسس الوقائية للأمن البيئي
206.....	المطلب الأول : على المستوى الوطني
206.....	الفرع الأول : تفعيل دور المجتمع المدني
208.....	الفرع الثاني : تحقيق متطلبات الدولة الخضراء
209.....	الفرع الثالث : الديمقراطية الايكولوجية
211.....	المطلب الثاني : على المستوى الدولي
211.....	الفرع الأول : الانتقال الى تخضير الجيوش
217.....	الفرع الثاني : تعزيز دور المنظمات الدولية و تكثيف اتفاقيات حماية البيئة
218.....	الفرع الثالث : التحول نحو الاقتصاد الأخضر العالمي
222.....	الخاتمة
225.....	قائمة المراجع
.....	

التحولات الجيوستراتيجية وأثرها على الأمن البيئي

تتناول هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين التحولات الجيوستراتيجية والأمن البيئي، مع التركيز على التفاعل المتبادل بين التغيرات الجيوسياسية والتحديات البيئية العالمية، إذ تسلط الضوء على كيفية تأثير الصراعات الدولية على استنزاف الموارد الطبيعية، وكذا دور الأزمات البيئية في إعادة تشكيل التحالفات الجيوسياسية وزيادة تفاقم التوترات الإقليمية والدولية، حيث تسعى إلى طرح مقارنة شاملة لمحاولة فهم التهديدات البيئية الناجمة عن الأنشطة الجيوسياسية، مثل التغير المناخي، والتصحر، والنزاعات على الموارد المائية، مع التركيز على تحليل دور المؤسسات الدولية والمنظمات البيئية في صياغة استراتيجيات فعالة. كما تتناول أمثلة تطبيقية، مثل أزمة سد النهضة وتأثيرها على الأمن الإقليمي، والحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها البيئية، والاتفاق النووي الإيراني وتداعياته، وفي نفس الإطار تهدف إلى اكتشاف أساليب وطرائق المستحدثة في تعزيز سبل الاستدامة البيئية من خلال برامج انية للتحول نحو سياسة بيئية موحدة.

2- Abstract

Geostrategic Transformations and Their Impact on Environmental Security

This study addresses the complex relationship between geostrategic transformations and environmental security, focusing on the reciprocal interaction between geopolitical changes and global environmental challenges. It highlights the impact of international conflicts on the depletion of natural resources and the role of environmental crises in reshaping geopolitical alliances and intensifying regional and international tensions.

The study presents a comprehensive approach to understanding environmental threats arising from geopolitical activities, such as climate change, desertification, and disputes over water resources, while analyzing the role of international institutions and environmental organizations in developing effective response strategies.

Additionally, it examines practical examples, including the Grand Ethiopian Renaissance Dam and its implications for regional security, the environmental repercussions of the Russian-Ukrainian war, and the environmental dimensions of the Iranian nuclear agreement. The study also explores innovative methods and approaches to advancing environmental sustainability efforts.

3-Résumé

Les transformations géostratégiques et leur impact sur la sécurité

environnementale

cette étude examine la relation complexe entre les transformations géostratégiques et la sécurité environnementale, en mettant l'accent sur l'interaction mutuelle entre les changements géopolitiques et les défis environnementaux mondiaux. Elle met en évidence la manière dont les conflits internationaux contribuent à l'épuisement des ressources naturelles et dont les crises environnementales remodelent les alliances géopolitiques et exacerbent les tensions régionales et internationales

L'étude adopte une approche globale pour comprendre les menaces environnementales résultant de la géopolitique.

L'étude s'appuie également sur des exemples concrets, comme la crise du Grand barrage de la Renaissance éthiopienne et son impact sur la sécurité régionale, la guerre russo-ukrainienne et ses répercussions environnementales, ainsi que l'accord nucléaire iranien et ses implications. Elle met également en lumière des méthodes et des approches innovantes visant à améliorer les voies de la durabilité environnementale